تكوين الذهنية العلمية

دراسة نقدية لمسالك التلقي في العلوم الشرعية

بقلم

محمد بن حسين الأنصاري

للنشر والتوزيع

تكوين الذهنية العلمية

دراسة نقدية لمسالك التلقي في العلوم الشرعية

بقلم

محمد بن حسين الأنصاري

للنشر والتوزيع بالرياض

تكوين الذهنية العلمية

دراسة نقدية لمسالك التلقي في العلوم الشرعية

© محمد حسين الأنصاري، ١٤٣٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأنصاري، محمد حسين
تكوين الذهنية العلمية. / محمد حسين الأنصاري - الرياض
١٤٣٣ هـ
٣٥٨ ص ؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٣- ٩٢١٢- ٠٠- ٦٠٣- ٩٧٨

١- الإسلام والعلم ٢- الآداب الإسلامية ٣- العلوم الشرعية
أ. العنوان
ديوي ٢١٩,٧ ١٤٣٣/١٢٦٦

رقم الإيداع: ١٤٣٣/١٢٦٦
ردمك: ٣-٩٢١٢-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

© جميع الحقوق محفوظة للناشر
دار الميمان للنشر والتوزيع - الرياض
الطبعة الأولى ١٤٣٣هجري - ٢٠١٢م

دار الميمان للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية
الرياض ١١٦١٣ ص.ب ٩٠٠٢٠
الموقع: *www.arabia-it.com*
البريد الإلكتروني: *info@arabia-it.com*
هاتف: ٤٦٢٧٣٣٦ (٠١) فاكس: ٤٦١٢١٦٣ (٠١)

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار الميمان للنشر والتوزيع، ولا يجوز طبع أي جزء من الكتاب أو ترجمته لأي لغة أو نقله أو حفظه ونسخه على أية هيئة أو نظام إلكتروني أو على الإنترنت دون موافقة كتابية من الناشر إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة مع وجوب ذكر المصدر.

الصف والإخراج الطباعي وتصميم الغلاف: دار الميمان للنشر والتوزيع

قـــال العتابــي: «مــن قرض شِــعرًا، أو وَضــع كتابًــا؛ فقــد اســتُهدف للخصــوم، واستشــرف للألسُــن، إلا عند مــن نظر فيه بعيــن العدل، وحكم بغير الهوى، وقليل ما هم!».

العقد الفريد لابن عبد ربه (١/ ٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة:	**١١**
موضوع الدراسة	١٥
ما الجديد الذي يقدمه البحث؟	١٧
مقصد الدراسة	١٩
المخاطب بالدراسة	٢٠
تمهيد: المنهجيات التأصيلية في العلوم الشرعية	**٢٧**
أولًا: مفهوم المنهجيات	٢٨
ثانيًا: أقسام المنهجيات	٢٩
ثالثا: تنبيهات في فقه المنهجيات	٣٠
رابعًا: مرتكزات أساسية للبناء العلمي	٣٣
خامسًا: أسباب شيوع المنهجيات في عصرنا وأهميتها	٣٨
سادسًا: نشأة المنهجيات	٤٠
سابعًا: أصول المنهجيات	٤٨
أولًا: البدء بالكليات قبل الجزئيات	٤٨
ثانيًا: تحقيق البناء والتدرج	٤٨
ثالثًا: اليسر والسهولة	٥٠
الفصل الأول: ظاهرة «المتون والمختصرات» في العلوم الشرعية	**٥١**
التوطئة	٥٥
مفهوم المتون والمختصرات	٥٥
أوصاف المتون والمختصرات	٥٧

الموضوع	رقم الصفحة

المبحث الأول: المتون والمختصرات: التاريخ وعوامل التكوين ٦٣
المطلب الأول: تاريخ نشأة المتون والمختصرات ٦٣
أ) ظهور المتن النثري ٦٤
ب) بدايات النظم التعليمي ٦٩
المطلب الثاني: عوامل ظهور المتون والمختصرات ومقاصدها ٧٦
مسايرة النظام السائد ٨٩
المبحث الثاني: المتون بين القبول والرفض ٩٣
توطئة: ترميز التراث المتقدم ٩٣
المطلب الأول: مظاهر قبول المتون والمختصرات ٩٥
المطلب الثاني: جهود العلماء في نقد التعامل الخاطئ مع المتون ١٠٢
المطلب الثالث: المآخذ على المتون ونتائجها السلبية على العلم والتعليم ١٢١
توطئة: المصالحة مع التقليد ١٢١
تضييق دور الاجتهاد وإغلاقه ١٢٤
مساهمة المتون في ترسيخ التقليد ١٣٤
المتون ونمو بذرة التعصب!! ١٤٤
جناية التعصب على العلم ١٤٦
الاجتهاد ضرورة شرعية وحاجة عصرية ١٥٧
انحصار العلم في نمط واحد ١٦١
الإغراق في الجزئيات ١٦٩
تحول المتون عن غايتها وهدفها ١٧٤
هوس الموسوعية وتكثير المتعالِمين ١٧٩
الدعوة لإحياء فقه السلف ١٨٤
الفصل الثاني: مسلك الحفظ والتلقين في التعلّم ١٨٩
توطئة: شيوع التلقين واتجاهاته ١٩١
شيوع التلقين في عصر ابن عبد البر ١٩٣
اتجاهات الشرعيين في مسلك التلقين والحفظ ١٩٤

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الأول: أهمية الحفظ، ودور المتون في تنميته وإشاعته	١٩٩
المطلب الأول: أهمية حفظ العلم	١٩٩
التلقين قيمة باقتران الفهم	٢٠٦
المطلب الثاني: دور المتون في تنمية التلقين وإشاعته	٢١٣
المبحث الثاني: أثر المبالغة في التلقين والإكثار منه على العلم	٢١٩
توطئة: مقام الفقه والتدبر	٢١٩
تنويع المجالات بلا شطط	٢٤٣
الفصل الثالث: رؤية بنائية (الأسس والبدائل)	**٢٤٩**
توطئة: تفعيل مبدأ التكامل بين الوسائل المحصّلة للعلم	٢٥١
المبحث الأول: المثال التطبيقي وبناء آليات المتون ومعايير جودتها	٢٥٥
المطلب الأول: أنواع المختصرات الأصولية	٢٥٥
المطلب الثاني: أشهر المختصرات الأصولية عند المتأخرين	٢٦٤
المطلب الثالث: استنتاجات موجزة حول المتون السابقة	٢٦٥
ما الذي يريده المتعلم من دراسة المتون؟	٢٧٠
المطلب الرابع: آليات اختيار المتون ومعالم جودتها	٢٧١
المبحث الثاني: المقترحات المكوِّنة للذهنية العلمية	٢٨٥
المطلب الأول: المقترحات النظرية والفكرية	٢٨٥
١- الحذر من الإلف العلمي	٢٨٥
٢- تنمية الملكة العلمية	٢٨٩
٣- نمو العلم بالبحث والتنقيب	٢٩٣
٤- الدعوة إلى النقد وهجر التقليد	٢٩٨
٥- ثقافة السؤال وعدم التلقين	٣٠١
٦- إبراز الاستدلال العقلي في الخطاب الشرعي	٣٠٧
المطلب الثاني: المقترحات العملية والتطبيقية	٣١٠
١- المبادرة لتيسير منهج التعلّم	٣١٠
٢- هجر المتون المقفلة	٣١١

الموضوع **رقم الصفحة**

٣- دور المحافل العلمية تجاه هذه الظاهرة سلبا أو إيجابا ٣١٣
٤- الانتقاء من مختصرات المتقدمين ٣١٤
٥- مجاوزة المنهج القائم على شرح المتون لفظة لفظة!........................ ٣١٧
٦- الإضافة وإنشاء البديل.. ٣٢٢
٧- العناية بمقام التدريب والتطبيق ٣٢٣
الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات ٣٢٧
أولًا: النتائج... ٣٢٨
ثانيًا: التوصيات ٣٣٥
ثبت المصادر والمراجع ٣٣٩
أولًا: المصنفات والبحوث.. ٣٣٩
ثانيًا: المواقع الإلكترونية.. ٣٥٨

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل، فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء:١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب:٧٠، ٧١].

«اللهم رب جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم».

أمَّا بعد:

فإن التعليم الديني الشرعي من أهم ما يُشكّل العقلية الإسلامية ويرسم خارطتها، وأبرز ما يبني تصور الفرد المسلم؛ فمن خلاله يتخذ مواقفه تجاه الأشياء ويسعى لتحليلها ونقدها.

من هنا كان الاهتمام كبيرا في هذه الآونة بالتعليم - لا سيّما الشرعي - وبمسالكه في التلقي، وعليه فإن إصلاحه يُعدّ عملا جليلا، ومقصدا نبيلا، ومن جملة ما يُبيِّن أهمية التحصيل أن أيّ أثر ظاهر في الأمة سلبا أو إيجابا، سيكون التعليم هو المسئول الأوّل عن ظهوره سلبيًّا كان أو إيجابيًّا؛ فما حققته الأمة من قبل في تاريخها الغابر من تَقدّم وازدهار، قالوا: سببه تَقدُّم التعليم، وما حل بها من تخلّف وتقهقر في القرون المتأخرة، قالوا: التعليم الديني هو المسئول الأول عنه!!

وهذا ما جعل الأصوات المنددة بنقد واقع التعليم الشرعي تَظهر بين الفينة والأخرى تقول: عندما سَيْطر التوجه الديني التقليدي على التعليم ومناهجه؛ قتل الإبداع في الأمة، وأخفى مكامن قوتها وروحها(1)!!

فما كان أثره بهذه المنزلة حريٌّ بنا تعاهد نتائجه على الدوام وتقويمها، ومراجعة أركانه باستمرار؛ لإقامة ما اندرس من معالمه وآثاره، ومحاولة التجديد والتكميل لما غاب منها، والسعي في بناء قاعدة راسخة البنيان في التلقي والأداء؛ لرتق ما فتق منها سلفا، وكَشْف الغطاء عمَّا جاد وحسن في هذا الباب مما طوته الأعوام، ونُسي مع تعاقب الأجيال، ورسوخ العادات، وإلف المنقولات!

ولا يخفى على المراقب والناظر أن العلم الشرعي في الوسط الإسلامي من أشرف المطالب، وأجلّ الرغائب، ومن أنفس ما صُرفت فيه الأوقات،

(1) ذَكَر هذه المقولة في سياق الإنكار عليها د. طه جابر العلواني في مقدمة كتابه: التعليم الديني بين التجديد والتجميد.

وبُذلت الأعمار؛ إذ به تتحقق العبودية التامة والخشية الصادقة لله رب العالمين كما في محكم التنزيل: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر:٢٨].

قال ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ): «لو لم يكن من فضل العلم إلا أن الجهّال يهابونك ويُجلّونك، وأن العلماء يُحبونك ويكرمونك؛ لكان ذلك سببًا إلى وجوب طلبه، فكيف بسائر فضائله في الدنيا والآخرة؟!»[١].

وقال الغزالي (ت: ٥٠٥هـ): «إذا نظرت إلى العلم رأيته لذيذا في نفسه؛ فيكون مطلوبا لذاته، ووجدته وسيلة إلى دار الآخرة وسعادتها، وذريعة إلى القرب من الله تعالى، ولا يتوصل إليه إلا به، وأعظم الأشياء رتبة في حق الآدمي: السعادة الأبدية، وأفضل الأشياء ما هو وسيلة إليها، ولن يتوصل إليها إلا بالعلم والعمل، ولا يتوصل إلى العمل إلا بالعلم بكيفية العمل؛ فأصل السعادة في الدنيا والآخرة هو العلم، فهو إذن أفضل الأعمال، وكيف لا وقد تعرف فضيلة الشيء أيضا بشرف ثمرته، وقد عرفت أن ثمرة العلم القرب من رب العالمين، والالتحاق بأفق الملائكة ومقارنة الملأ الأعلى، هذا في الآخرة، وأما في الدنيا فالعز، والوقار، ونفوذ الحكم على الملوك، ولزوم الاحترام في الطباع»[٢].

ويكفي العلم شرفا أنه طريق موصل إلى الجنة بنص كلامه - بأبي هو وأمي عليه الصلاة والسلام - فقد قال: «**من سلك طريقا يلتمس فيه علما، سهَّل الله له**

---

(١) الأخلاق والسير (مداواة النفوس) لابن حزم (ص:٨٧) النسخة التي بتعليق: عبد الحق التركماني.

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٢٣).

به طريقا إلى الجنة»[1]، قال الطوفي (ت: ٧١٦هـ): «والعلم الذي يترتب على التماسه تسهيل طريق الجنة هو العلم الشرعي النافع بنية القربة والانتفاع، ونفع الناس به كعلوم القرآن والحديث والفقه وأصوله ونحو ذلك»[2].

فالعلم الشرعي لا جدل في علو منزلته وشرفه، وبيان ذلك هنا ليس هو المقصود في هذا البحث، بل المقصود هنا بيان خطورة الضعف الظاهر في كثير من مجالات التحصيل العلمي الضرورية اللازمة.

وهذا الضعف لو كان فرعيًّا؛ لهان الأمر، لكنه في أسس وأصول التقدّم العلمي التي لا يمكن لأي علم أن ينهض بدونها كالبحث والنقد والتحليل ونحو ذلك، وذلكم الضعف قد تسلل إليها عبر بوابة الغلو في جوانب أخرى لها صلة بالعلم كما سيتضح، ولعدم الموازنة والتكامل فيما بينها وبين غيرها؛ كل ذلك وغيره يكفي داعيًا قويًّا لمثل هذا البحث، إضافة إلى شرف مكانة العلم، واتساع المعارف الدينية، وكثرة الفنون، وتنوع المناهج واختلافها من قُطرٍ إلى قُطرٍ؛ مما يستوجب على كل طالبِ النظر فيما يحقق غرضه، ويلبي حاجته بأقوم السبل وأسهل الطرق، ولما كان الدارسُ ناقصَ العلم والتجربة بهذه السبل والمسالك، وربما كان مرشَحا لعدم التوازن في سبل العلم = كَتَبَ في ذلك جملة من العلماء متقدمين ومتأخرين، وشاركَهم في ذلك عدد من الباحثين كلٌّ حسب جهده وطاقته؛ إرشادًا لطالب العلم في مسيرته العلمية والعملية ابتداء وانتهاء.

---

(١) أخرجه مسلم من رواية أبي هريرة رضي الله عنه (٢٦٩٩).

(٢) التعيين في شرح الأربعين (ص: ٣١٠).

ولا ريب أن مقولةَ: «كم ترك الأول للآخر» محفِّزٌ ظاهرٌ لتقديم المشاركة في كل مجال علمي، فكيف إذا وجدت الحاجة لذلك، وبان الخلل واتسع الخرق؛ فحينها لا شك أن الطلب سيكون أحرى بالإجابة كلٌّ بما يرى أنه الأولى في معالجة الخطأ.

وثمة أسئلة تفرض نفسها في فاتحة كل دراسة كموضوع البحث، والجديد الذي يقدمه، ومقصده، والمخاطب به، وحتى يكتمل العقد، ولا نحرم القارئ مما اعتاد عليه وألفه؛ سأوجز جوابها في النقاط التالية:

أولا: موضوع الدراسة:

الذهنية العلمية في الوسط الشرعي العام، وفي محافل التدريس العلمية تعرضت لأمرين:

١- الغلو في صناعة القوالب والأشكال التي يُقدّم فيها العلم كالمتون والمنظومات.

٢- المبالغة في طريقة الأداء والعرض بأسلوب التلقين، والإلقاء التقليدي المباشر.

والخلل في هذين الأمرين كان له مردود سلبي في تنمية مسائل العلم، وتطويرها بالنقد والتحرير، وعدم الرجوع لمصادره الرئيسة المكوِّنة له ابتداء، ومصنفاته الأصلية الموسعة.

ومَكمن الخطأ ومحله في هذين الأمرين: هو المغالاة فيهما وتكريسهما مع إغفال ما عداهما من مسارات التحصيل وأساليب التعلّم الأخرى.

وإقالة الذهن وتعطيله بأغلال من المتون والمختصرات الصناعية؛ تَعمّقت أكثر بنشر ثقافة التلقين، وجَعْل الذهن وعاء لتخزين آراء الآخرين ممثلة في ألغاز مُغْلقَة منثورة كانت أو منظومة؛ مما ساهم في إضعاف العقل النقدي والتحليلي.

وعليه فإن موضوع هذه الدراسة يتمحور حول هذه القضية الكلية، وإماطة اللثام عنها، وتسليط الضوء على نتائجها السلبية، والبحث في أسبابها التاريخية والاجتماعية، ومن ثَمّ محاولة إيجاد المقترحات المكوِّنة للذهنية العلمية الفاعلة.

والخلل في الساحة العلمية الشرعية وإن كان ناتجا في الظاهر من عدم الاتزان والتكامل في مناهج تحصيل العلم وطرقه؛ إلا أنه في حقيقة الأمر ربما يقال: إن مصدره ومنطلقه هو الذهنية التي تتعاطى مع العلم؛ لأنها أَلِفَت مسارا واحدا واعتادت عليه، ورأت من تتابع العصور عليه موجبا للزومه وعدم الخروج عنه، فضلا عن نقده وتعديله.

وأتمنى من القارئ الكريم ألا يعجل في الإنكار حتى يرى الآثار السلبية التي نتجت من المبالغة في هاتين القضيتين، ويختبر الحجج والبراهين المذكورة معها، والأقوال المدعومة بها؛ وعليه فإن لم يقتنع ببعض ما ذكرته فلا أقلَّ من أن يلتمس لي عذرًا فيما اجتهدت فيه وتوصلت إليه، ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ ﴾ [هود:٨٨].

وفي مثل هذه الدراسة التي يرتكز جزء كبير منها على التجربة والواقع ربما يحسن بالمستفيد ألا يبقى رهن التاريخ فحسب، وألا يُسلّم نفسه للفكر

الماضي وأسلوبه وتجربته؛ كيلا يحاصره في أمر مرجعُه في الأصل إلى حال الناس، وما يحقق غرضهم بأيسر السبل، وإن لم تكن تلك المسالك معلومة من قبل؛ فالقِدَم لا يصلح معيارا لقبول أمر كهذا أو رفضه، كما أنّ اجتهادات الآخرين قد لا تُمثل الحقيقة في نفسها.

وأنبه هنا إلى أن «المتون»، وكذا «الحفظ» أمران لازمان لا يمكن الاستغناء عنهما ألبتَّةَ لطالب العلم في ابتداء طلبه، ولا يراد بهذا البحث إلغاؤهما بالكلية وأنّى له ذلك؛ إذ المتون بها يَبدأُ العلم ويُبنى في مراحله الأولى، كما أن ثمة علوما لا قيام لها في ذهن المتعلّم بغير الحفظ والتلقين، ومَن نسب إليَّ إلغاءهما بالكلية فقد أساء وتعدى وظلم.

ثانيا: ما الجديد الذي يقدمه البحث؟

ومع كثرة ما كُتب في هذا الموضوع، وكثرة ما فيه من الإفادة، إلا أن البحث يمكن أن يقدم للقارئ شيئا جديدا ومفيدا، ويضيف إلى الجهود السابقة عدة أمور ربما لا توجد فيها، أو لم تظهر جليًّا في موادها، ومجمل ما يضيفه البحث يظهر في الأمور التالية:

الأول: هذا البحث يقدم معالجة نقدية لبعض الظواهر المؤثرة في تكوين الثقافة السائدة المغالية في اعتماد أساليب السرد والتلقين التقليدي، مما انعكس على تفشي التقليد والجمود الذهني، وسجن العقل في زَبد العلم ومُلَحِه، كما أن البحث يتضمن تصحيحًا لعدد من المفاهيم الفكرية المتعلقة بهذا الأمر.

الثاني: يقدّم رؤية مقترحة للتطبيق، ومنظومة متكاملة في بناء الذهنية العلمية في الفنون الشرعية.

الثالث: تقديم إجابات حول السؤالات المتكررة في قضايا التحصيل والطلب من «المتون»، وبيان أثرها على العقلية الشرعية.

الرابع: المراجعة النقدية للضعف الظاهر في جودة البحث الشرعي الذي يتجلى في عدد من وسائل العلم كالتحليل والنقد.

الخامس: السعي في بناء عقلية علمية مؤصلة شرعيًّا متطورة ومتوائمة مع وسائل العلم العصرية ومناهج البحث العلمي التي تساعد على الفهم والتطبيق والتجديد والإضافة.

السادس: في هذه الدراسة عدد من الموضوعات المهمة، والأفكار التي لم تبرز بالشكل المطلوب عند كثير ممن كتب في هذا المجال، أرجو أن تحقق إضافة بارزة للمكتبة الشرعية، وزيادة للمعرفة الذاتية، كالبحث في نشأة المتون والمختصرات تاريخيًّا، وموقف العلماء منها في الجملة، ونتائجها السلبيّة والإيجابية، وكذا آثار التلقين والغلو فيه، والمقدمة التمهيدية الخاصة بتنظير مسالك التأصيل العلمي، وينضاف لذلك الفصل الأخير من الدراسة المتعلق بمكوِّنات الذهنية العلمية، وتقديم الآليات والمعايير التي تقربنا من اختيار المتون المناسبة للتعليم.

السابع: في هذا البحث محاولة لإبراز عدد من أقوال العلماء النقدية والبنائية في هذا المجال التي لم تأخذ حقها من الذيوع والانتشار مع أهميتها

البالغة، وحرصت على الإكثار من النقل في المعنى الواحد؛ ليُعلم أن نقد هاتين الظاهرتين ليس جديدا ولا يعد جناية على العلم، ومن مقاصد ذلك أيضا إيجاد التوازن بين مسالك العلم، والنظر ابتداء في مسوغات الأقوال وحججها.

الثامن: ربما يجد المتخصص في أصول الفقه والمشتغل به إضافة يسيرة في الأمثلة التطبيقية المنثورة في البحث لا سيّما في الفصل الأخير.

ثالثا: مقصد الدراسة:

من المؤكّد أن التغيير يبدأ بصنع الأفكار، ونشرها حتى تتحول إلى ثقافة مجتمعية يرويها جيل عن جيل، ومن ثَمَّ تأخذ طريقها للتنفيذ والتطبيق. ومن أبرز الأفكار التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها ما يلي:

- إيجاد التكامل والتوازن في تحصيل الوسائل المكونة للمعرفة.
- تنمية دور الملكة والاجتهاد، وبناء عقلية فاعلة مع تغيرات المجتمع.
- نشر ثقافة البحث العلمي، والاحتفاء بمناهجه وتقريرها، والدعوة إليها كالاستقراء والنقد والتحليل.
- بث روح الاستقلال والمبادرة في إيجاد الحلول والبدائل الموافقة لعصرنا.
- وأخيرًا: أتمنى أن تكون هذه الدراسة مفتاحا لدراسات أخرى تدعم هذه الأفكار، وتساعد على تعميقها في المجتمع، وربما في إيجاد السبل لتطبيقها في محافل العلم والتدريس.

رابعا: المخاطب بالدراسة:

القصد من هذه الدراسة هو المشاركة في تأسيس الوعي لدى طلاب العلم الشرعي في موضوعات هي من صلب اهتمامهم، مع اقتراح جملة من المكونات الذهنية للقائمين على محافل التدريس وحلق العلم من أساتذة ومربين؛ لغرسها في عقول المخاطبين، وإن كانت (هذه الدراسة) تختص ابتداء بطالب العلم الشرعي ودراسته والمناهج التي يسلكها في تحصيله؛ إلا أنها ستفيد قارئها أيًّا كان ما دام أن له صلة وثيقة بالمعرفة تلقيًا وأداء، وله نَسَبٌ بالفكر الإسلامي وتراثه، لا سيّما أن معالجة أفكارها تمَّت بالطريقة التي تثير التساؤلات، وتبحث عن مواطن الإشكال، وتقترح الأجوبة والحلول؛ رغبة في فتح آفاق ذهن القارئ، وعدم محاصرته في فكر واحد، وحل واحد.

وبعدُ؛ فإن هذه الدراسة ليست تقريرًا ملزِمًا، ولا تلقينًا مُسكِتًا، بل هي محاولة علمية، ومقترحات عملية؛ للتداول والنقاش مع إخوتي طلبة العلم، وعلمائنا الأجلاء، بخاصة أولئك الذين يمارسون التدريس في محافل العلم؛ لتقويمها وسد خللها، وإصلاح ما جانب الصواب منها، وطرح الغلط قدر المستطاع؛ راجيًا بذلك ردم الخلاف، والقرب من منطقة الاتفاق ما أمكن، ولا يخفى أن مثل هذه الموضوعات لن يُحسم فيها الخلاف بقول قائل متقدما كان أو متأخرا، ولكن حسبي أن تكون قراءتي متوازنة، وتحليلي مقاربا لما يتطلبه الموضوع من الدراسة والبحث، وقد أكثرت من الاستشهاد بكلام العلماء قديما وحديثا في عدد من الأفكار المشْكِلة، لا سيّما تلك التي تُخالف المألوف،

والتي أردت إبرازها بوضوح والدعوة إليها؛ ليعلم القارئ أهمية الفكرة، سواء أكان ذلك بحقيقتها في نفسها باستقلال، أم باتباع مَن دعا إليها من أئمة الإسلام، ولا أدعو بذلك لتقليدهم بل النظر في تعليلاتهم ودلائل قولهم.

وقد رأيت أن تكون تحت العنوان التالي: **«تكوين الذهنية العلمية»**. وستكون هذه الدراسة - بحول الله ومعونته - مشتملة بعد هذه المقدمة على تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وهي على النحو التالي:

المقدمة: وفيها تحديد الموضوع، وأهميته، ومقصده، والمخاطب به، وخطة الدِّراسة.

التمهيد: ويدور حول المنهجيات (المسالك) التأصيلية في العلوم الشرعية.

الفصل الأول: ظاهرة «المتون والمختصرات» في العلوم الشرعية، وفيه توطئة، ومبحثان:

- **التوطئة**: فيها مفهوم المتون والمختصرات، وأوصافها.
- **المبحث الأول**: المتون والمختصرات: التاريخ وعوامل التكوين.
- **المبحث الثاني**: المتون بين القبول والرفض.

الفصل الثاني: مسلك الحفظ والتلقين في التعلّم، وفيه توطئة، ومبحثان:

- **التوطئة**: حول شيوع التلقين واتجاهاته.
- **المبحث الأول**: أهمية الحفظ، ودور المتون في تنميته وإشاعته.

- **المبحث الثاني**: أثر المبالغة في التلقين والإكثار منه على العلم.

الفصل الثالث: رؤية بنائية (الأسس والبدائل)، وفيه توطئة، ومبحثان:

- **التوطئة**: فيها تفعيل مبدأ التكامل بين الوسائل المحصّلة للعلم.
- **المبحث الأول**: المثال التطبيقي وبناء آليات المتون ومعايير جودتها.
- **المبحث الثاني**: المقترحات النظرية والتطبيقية المكوِّنة للذهنية العلمية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

وقبل إنهاء المقدمة أسأل الله تبارك وتعالى التوفيق والسداد في القول والعمل، كما أسأله أن يهدينا للحق فيما اختلف فيه، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

وأرجو من القارئ الكريم الإرشاد والتسديد لخطل القول وزلل التقرير؛ فـ«إني إذ أكتب هذا البحث مسطرًا فيه ما أحسبه الحق الصراح؛ إلا أني لا أشك أن الخطأ حليف بني آدم، والنسيان من خلقة الإنسان. لكني أطلب من القارئ الإنصاف، وأسأله أن يجتهد في طلب العدل، كما أطالب نفسي بذلك. فإن وقف أحد على خطأ، أو اتضح له زلل، أو خالفني في شيءٍ من هذا البحث = فالنقد العلمي سبيل التصحيح، والنصيحة الأخوية سبب القبول، والعدل في موازنة الحسنات بالسيئات نهج للحق واضح. إن أحب نشر ذلك فبها ونعمت،

وإن أحب أن يخصني بشيء منه فهو حسن»[١].

وقديما قيل في العبارة السائرة: «إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه، إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ هذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

وأخيرًا، أقدم شكري وامتناني لجميع من أعانني وأرشدني من علمائي الأجلاء، وإخواني طلبة العلم الذين أكرموني بقراءة هذا البحث، وأشاروا عليَّ بفكرة، أو نقل، أو ملحوظة، فشكر الله لهم جميعًا ما بذلوه من النصح والتوجيه، وأخص منهم بالذكر الشيخ الدكتور / الشريف حاتم بن عارف العوني - سلمه الله -، وكلًّا من المشايخ والأساتذة الكرام الذين بذلوا وقتهم في مطالعة البحث بأكمله، كالدكتور/ أحمد بن محمد عمر (حوَّد) الأنصاري، والأساتذة التالية أسماؤهم: سلطان بن عبد الرحمن العميري، وياسر بن ماطر الرويزن، وعبد القدوس بن يحيى الأنصاري، ومصطفى ايتيم الجزائري، أو الذين قرءوا بعض فصوله ومباحثه، كوائل بن سلطان الحارثي، وأبو بكر بن محمد الأنصاري، ومنصور بن رشيد، وغيرهم، كما لا أنسى شكر رفيقة دربي التي ساعدتني في نسخ وتقييد عدد من نقول هذا البحث، فأشكرها على إعانتها أوَّلًا، وعلى صبرها عليَّ ثانيا في سبيل رؤية هذه الدراسة؛ لكثرة مشاغلي وانصرافي عنها.. والحمد لله رب العالمين

---

(١) مقتبس من مقدمة المنهج المقترح لفهم المصطلح، الدكتور/ حاتم بن عارف العوني.

من قبل ومن بعد؛ فإنه المستحق للحمد سبحانه وتعالى..

محمد بن حسين بن سيدأحمد الأنصاري

alansari2000@hotmail.com

alansary95@gmail.com

مكة المكرمة - حرسها الله -

٢٧/ ٩/ ١٤٣١هـ

من خلال بحثي في هذا الموضوع لم أطّلع على بحث، أو كتاب في تنظير وفلسفة هذه «المنهجيات: طرق ومسالك تحصيل العلم»؛ يهتم بذكر تعريفها، وأقسامها، ونشأتها، وأصولها، وغير ذلك مما له صلة بها؛ لهذا أردت أن أسلّط الضوء ولو بإيجاز على هذا الموضوع تمهيدا للدخول في المضمون.

ثم أتبع ذلك بصلب الدراسة، وأهم ما ترتكز عليه هذه المنهجيات، بل هو لبها وأساسها وهو: «المتون»، و«التلقين». لدراستهما دراسة تقييمية شاملة لعدد من مباحثهما..

ثم أختم الدراسة بالأسس والمقترحات المكوِّنة للذهنية العلمية الفاعلة.

تمهيد

المنهجيات (المسالك) التأصيلية في العلوم الشرعية

كَثُرَ الحديث في هذه الأزمنة حول ما يُسمى عُرْفًا عند طلبة العلم بـ«**المنهجيات العلمية**»[1] بشكل أوضح من ذي قبل، وبصور متعددة وأشكال متباينة؛ ربما كان السبب في ذلك هو الإقبال الظاهر على تحصيل العلم الشرعي؛ لهذا قام عدد من العلماء والباحثين وطلبة العلم بالكتابة في هذا الشأن، وذكر ما يحتاجه المتعلّم من الكتب العلمية وأدبيات الطلب.

ومن خلال بحثي في هذا الموضوع لم أطّلع على بحث، أو كتاب في تنظير وفلسفة هذه «المنهجيات: خطوات تحصيل العلم»؛ يهتم بذكر تعريفها، وأقسامها، ونشأتها، وأصولها، وغير ذلك مما له صلة بها؛ لهذا أردت أن أسلّط الضوء ولو بإيجاز على هذا الموضوع تمهيدا للدخول في المضمون.

ثم أُتبع ذلك بصلب الدراسة، وأهم ما ترتكز عليه هذه المنهجيات، بل هو لبها وأساسها، وهو «المتون»، و«التلقين»؛ لدراستهما دراسة تقييمية شاملة

---

(١) مفردة «المنهجيات» أرى أنها غير دقيقة في التعبير؛ لأن مرادها أعمق من حصرها على خطوات إجرائية في التحصيل، ومع هذا أبقيت عليها في ثنايا البحث؛ لشيوعها في الوسط الشرعي، ولعدم دقتها استبدلت بها في عنوان الكتاب مفردة «المسالك»؛ لأنها في نظري أنسب في التعبير على خطوات التحصيل العلمي وبرامجه وطرقه.

لعدد من مباحثهما، ثم أختم الدراسة بالأسس والمقترحات المكوِّنة للذهنية العلمية الفاعلة.

وفي هذا التمهيد أذكر عددًا من الموضوعات التي تختص بفلسفة «المنهجيات»؛ ليكون طالب العلم على بصيرة من أمره، مدركًا لماهيّتها وحقيقتها، وأجملتها في النقاط التالية:

أولًا: مفهوم المنهجيات:

المَنْهج: الطريق، ونَهَج لي الأمْرَ: أوضَحَه[1]. ومفردة المنهجيات في كتب أدب الطلب المعاصرة من خلال النظر في إطلاقها تعني: السّبُل التي يُحددها الشيخ في تحصيل علم ما، والارتقاء فيه عبر سُلّم معيّن لكل مرحلة، بصورة أسلم وطريقة أقرب إلى المقصود، أو يقال بإيجاز: هي الطريقة والخطة السليمة في الانطلاقة لطلب العلم، وبالمثال يتضح المراد، كأن يقال في طلب علم ما:

- المرحلة الأولى: كتاب (أ)
- المرحلة الثانية: كتاب (ب)

وهكذا، وليس هناك علم يمكن تحديده بمراحل معيّنة قَلّت أو كَثُرت؛ بل إن ذلك مَرجِعه للطالب والمستفيد، ولعل المراحل كُلما كانت أقل، كان أجود للتحصيل، وأبعد عن تشتيت الجهد، وبخاصة في حق الطالب الذكي؛ لينطلق في قراءة كتب العلم المتقدمة، ويبقى باب السؤال لأهل العلم حول مسائل العلم الغامضة والكتب وطَبَعاتها مفتوحا له ولغيره.

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ن ه ج).

وبعض الباحثين الذين كتبوا في تاريخ التعليم والمكتبات الإسلامية يرى أن نظام التعليم عند المسلمين يتكوّن من مرحلتين فقط:

المرحلة الأوليّة التي تهتمّ بالمواد الأساسية كالقرآن الكريم والهجاء والخط، ومبادئ الدين كالصلاة والطهارة ونحوها.

والمرحلة العالية «التخصصية»، وهذه المرحلة لا يفرض فيها على الطالب منهج خاص بخلاف السابقة[1].

والأمر في ذلك كله هيّن؛ لأن ذلك مبناه على تحقيق الفائدة، ومراعاة أحوال المخاطبين وقدراتهم الذهنية كما سيأتي.

ثانيًا: أقسام المنهجيات:

اختلفت مناهج العلماء في بيان «المنهجيات التعليمية» على قسمين:

- **القسم الأول**: مفصّل.
- **والثاني**: مجمل.

فالمفصّل: ما عيَّن فيه كاتبه المراحل والكتب، كأن يقال: في المرحلة الأولى اقرأ كتاب كذا، والثانية كتاب كذا، وهكذا.

والمجمل: ما كان خلاف ذلك - أعني: بلا تعيين للكتب ولا ترتيب لها في الجملة -، كقول الزرنوجي (ت: أوائل القرن السابع): «وينبغي أن يبتدئ

(١) انظر: المكتبات الإسلامية وأثرها في التعليم للدكتور/ علي الجهني (١/ ١٥٨-١٦٣).

بشيء يكون أقرب إلى فهمه، وكان الشيخ الإمام الأستاذ شرف الدين العقيلي (ت: ٥٩٦هـ) - رحمه الله - يقول: الصواب عندي في هذا ما فعله مشايخنا - رحمهم الله - فإنهم كانوا يختارون للمبتدئ صغارات المبسوط؛ لأنه أقرب إلى الفهم والضبط، وأبعد من الملالة، وأكثر وقوعا بين الناس»[1]. وفائدة هذا التقسيم سيأتي بيانها عند الحديث عن نشأة المنهجيات.

ثالثا: تنبيهات في فقه المنهجيات:

- لا ينبغي تضخيم هذه المراحل حتى يُظن أن الطالب لا يمكن أن يفهم العلم حتى يتسورها جميعًا، فلو اكتفى الطالب بكتاب موجز من كل فنٍّ من فنون العلم لكان كافيًا على الأقل في ابتداء الطلب وتصور العلم.
- كما لا يحسن بطالب العلم أن يحبس نفسه في مرحلة معيّنة ليقرأ عدة متون فيها، ويستظهر شروحها بحجة التأصيل، ويؤخر الانتقال للمرحلة التالية.
- وكما لا ينبغي لطالب العلم أن يؤخر قراءة الكتب والجرد ويُغلِّب الأخذ على الشيوخ إلى الأبد؛ فالأخذ عن العلماء يكون في ابتداء التحصيل، ثم يبقى الجهد الفردي والاطلاع على تراث السابقين، وهذا أهم ما يبني طالب العلم ويقوي علميته، ومن أهم المطالب التي يدعو إليها هذا البحث: عدم تأخّر الطالب عن قراءة كتب العلماء التي ابتدأت في تأصيل الفنون، وإرهابه بلغتها، أو تخوفه من حجمها، فمع شيء من التأصيل،

(١) تعليم المتعلم طريق التعلم للزرنوجي (ص: ٦٨).

والذكاء الفطري؛ يؤهلك ذلك لقراءتها ومحاولة فهمها، فدع عنك آصار المتون وشروحها واقصد كتب المتقدمين في أي علم تطلبه؛ لتكتشف كم أنت مُغرَّرٌ بك، فإياك ثم إياك أخي طالب العلم أن تغالي في مرحلة التأصيل وتؤجّل مرحلة القراءة والجرد، أو التفتيش والبحث؛ فإنها لذة العلم ومن لم يذقها فنفسَه حرم وعليها جنى! قال الشيخ عبد الحميد بن باديس (ت: ١٣٥٩هـ): «فَهم قواعد العلم وتطبيقها حتى تحصل ملكة استعمالها؛ هذا هو المقصود من الدرس على الشيوخ، فأما توسيع دائرة الفهم والاطلاع فإنما يتوصل إليها الطالب بنفسه بمطالعته للكتب ومزاولته للتقرير والتحرير. ثم إن الدروس إنما تحصل فيها قواعد بعض العلوم، وتَبقَى فنون كثيرة من فنون العلم يصل إليها الطالب بمطالعته بنفسه وحده، أو مع بعض رفاقه، فلا ينتهي من مدة دراسته العلمية في الدروس إلا وقد اتسع نطاق معلوماته بفنون كثيرة. ونرى الطلاب اليوم في أكبر المعاهد - كالزيتونة - لا يخرج الطالب عن كتبه الدراسية إلى مطالعة شيء بنفسه مما يكسبه علمًا أو خبرةً بالحياة، فيخرج الطالب بعد تحصيل الشهادة وهو غريب عن الحياة. فعلى الطلبة والمتولين أمر الطلبة أن يسيروا على خطة التحصيل الدراسي، والتحصيل النفسي ليقتصدوا في الوقت ويتسعوا في العلم، ويوسعوا نطاق التفكير»[1]. ولا يخفى أن الطالب كلما تقدّم في التحصيل قَلَّ احتياجه للشيوخ لا سيّما الذين لا يضيفون (لا نقدا ولا تحليلا) على ما تقرر من قبل.

(١) ابن باديس حياته وآثاره، للدكتور عمار الطالبي (٢/ ٢٠٣).

- ربما يُطلب العلم الشرعي ويُفهم من غير هذه الطرق التي يُحددها بعض العلماء، فقد يَبدأ في طلب العلم رجل وهو على كِبَر ذو عقلية مُدركة، وآخر متخصص في فن ما غير شرعي وقد يكون حاملا لشهادة عليا فيه؛ فلا نلزم هذين وأمثالهما بالابتداء من مراحل دنيا بحجة أن العلماء ذكروها، فقد يكون الأولى بمثل هذين أن يتأهلا للمراحل العليا مباشرة؛ لاتساع مداركهما في العادة؛ فمن يستطيع أن يستوعب في النحو **«قطر الندى»** مثلا، لماذا يُبدأ معه بـ**«الآجرومية»**؟!

- من الأمور التي يحسن التنبيه عليها أن هذه المنهجيات اجتهادية ونسبية، قد تختلف الاستفادة منها من حال إلى حال، وذلك من جهتين:

  - **الأولى**: من جهة المستفيدين منها؛ فما ناسب زيدا قد لا يتناسب مع عمرو، كَمًّا وكَيفًا؛ ولهذا تجد أن لكل قُطْر طريقته ومنهجه في تعيين المتون ومراحلها.

  - **الثانية**: من جهة زمنها؛ فالكتب التي تُدرّس ويتم تعيينها لمرحلة معينة من مراحل الطلب تختلف باختلاف الأزمان والرجال، كما أن الكتب نفسها تتجدد، فما صلح في زمن قد لا يكون صالحا، أو موجودا أصلا في زمن آخر. فاختلاف الأزمان لا يؤثر في المنهجيات فحسب، بل يؤثر حتى في طريقة شرحها وأدائها؛ فمع تجدد الأساليب والوسائل لا يحسن الجمود على طريقة واحدة، أو متن واحد، بل الأصل في ذلك هو: تحقيق الهدف المنشود والغاية المطلوبة.

الهدف من هذه المنهجيات: هو تأهيل الطالب لفهم كتب العلماء، وتقريب العلم له، واستفادته من تجارب من سبقه في اختصار الوقت والجهد، وكلما تحقق هذا المقصد بطرق ميسّرة كان أولى بلا شك.

- **أخيرًا**: إن رأيت في نفسك - يا طالب العلم - إقبالا على علم بذاته؛ فأعطه كلك (قراءة وبحثا ومدارسة) حتى يعطيك بعضه، ولا تلتفت لسواه إلا قليلًا، ولا تبتئس بذلك؛ لأنك إن أمسكت بأزمَّةِ علمٍ واحد؛ أتتك العلوم الأخرى (في الغالب) طواعيةً مع قليل من الجهد، فالعلوم الإسلامية مترابطة، والصِّلة بينها وثيقة كما قال الغزالي (ت: ٥٠٥هـ): «فإن العلوم متعاونة وبعضها مرتبط ببعض»[١]. وقال ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ): «من مال بطبعه إلى علم ما - وإن كان أدنى من غيره- فلا يَشْغلها بسواه»[٢]. وسيأتي بيان ما يؤكّد أهمية التخصص أكثر في الفصل الثاني.

رابعًا: مرتكزات أساسية للبناء العلمي:

وبما أن المرحلة الأولى في التأصيل العلمي في غاية الأهمية، أردت التأكيد على أسس مجملة في هذه المرحلة، وهي نقاط مختصرة:

١- تقديم الفهم التام وحسن التصور على أي أمر آخر، قال الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ): «العلم هو الفهم والدراية، وليس بالإكثار والتوسع في الرواية»[٣]. وقال ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ): «والذي

---

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٦٥).

(٢) الأخلاق والسير (مداواة النفوس) لابن حزم (ص: ٨٩).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٧٤).

عليه جماعة فقهاء المسلمين وعلمائهم ذمُّ الإكثار دون تفقهٍ، ولا تدبر»[1].

٢- الاعتناء بأصول العلم، فلكل علم أصول وفروع، وعادة الأصول أنها محددة ومنضبطة بخلاف الفروع؛ لذا كان الاهتمام بها أولى من غيرها.

٣- اختيار الكتاب المناسب، وعند الاختيار للكتاب الذي يُدرس يراعى التالي:

- مراعاة حاجة الدارسين.
- حسن الترتيب لموضوعات الكتاب.
- قيمة الكتاب من حيث المحتوى، ومن حيث المؤلف أحيانا.
- وضوحه ما أمكن.
- استيعابه ما أمكن لأصول العلم الذي ألّف فيه.

٤- الترّيث والجد وعدم العجلة، فكما قيل: «من ثبت نبت». والعبرة بكمال النهايات لا بنقص البدايات، والصبر على التدرج ضرورة لازمة في جميع مراحل التحصيل، وتقديم العلوم الواجبة من حيث التكليف أولا، ثم ما دعت الحاجة إليه كالبيوع مثلا لمن يعمل في التجارة.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٢٤).

والتريّث والجد من أهم شرائط التحصيل لأي أمر مهما كان، فكيف بالعلم الذي يحتاج لفراغ الذهن، والوقت، والمال، والتنقل وغير ذلك؛ فـ«العلم رفيع المقام، شديد المرام، بطيء اللِّزام، لا يُرى في المنام، ولا يورث عن الآباء والأعمام؛ فإنه شجرة تُغرس في النفس، وتُسقى بالدرس، ويحتاج طالبه إلى زيادة تعب، وإدامة سهر، أفيظُنُّ مَن يقطع نهاره بالجمع (أي: المال)، وليله بالجماع، أن يخرج بذلك فقيها؟! هيهات.. هيهات!!»[1]. وقديما قيل: «لا يُستطاع العلم براحة الجسد»[2]. والحديث في هذا المعنى يطول، وشواهده النظرية والتطبيقية زاخرة في تراثنا العلمي، ولعلي أدلك - يا طالب العلم - إلى كتاب لا يُمل النظر إلى مثله، مؤلَّف يدفعك للجد والاجتهاد في مسيرتك العلمية، وهو كتاب: «**صفحات من صبر العلماء**» لأبي غدة (ت: ١٤١٧هـ) مع كتابه الآخر «**قيمة الزمن عند العلماء**» ضع هذين الكتابين عند رأسك، وكلما شعرت بفتور وكسل انظر فيهما.

٥- عدم تشتيت الذهن بكثرة التنقل من كتاب لآخر، فذلك من آفات هذه المرحلة؛ لهذا لزم التنبيه، فعلى الطالب أن يتجنب التذوق المتعمد؛ ليغتنم الزمن.

٦- إعمال العقل، وممارسة النقد مع بداية التحصيل، وهذا من أهم

---

(١) مختصر الفوائد المكية فيما يحتاجه طلاب الشافعية لعلوي السقاف (ص:٣٥).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٨٤).

الأمور، وهو رأس مال الطالب والقيمة التي تُميّزه عن أقرانه؛ لذا يتأكد في حق كل متعلّم عدم الإخلال بها أو التنازل عنها في كل مقروء ومسموع. قال ابن باديس: «فالتفكير.. التفكير يا طلبة العلم؛ فإن القراءة بلا تفكير لا توصل إلى شيء من العلم، وإنما تربط صاحبها في صخرة الجمود والتقليد، وخير منهما الجاهل البسيط!!»[1].

٧- ثقافة السؤال، إضافة للتنبيه السابق، لزم على الطالب أن يكون حاضرًا بالسؤال والاستشكال في كل ما يسمع، وعليه أن يطبّق منهج ابن عباس رضي الله عنه (ت: ٦٨هـ) في طلبه للعلم حين سُئل: من أين لك هذا العلم؟ قال: «حفظت هذا بلسان سئول وقلب عقول»[2]. بل على الطالب أن يحرص كل الحرص على مصاحبة أو مجالسة العلماء، وطلبة العلم الذين يَقبلون هذا النوع من النقاش، ولا يَقمعون السائل والمُسْتَشْكِل.

٨- أؤكد على ضرورة البحث وأهميته، وأن يكون عند الطالب من الأولويات الحاضرة في ذهنه بقوة، فالبحث هو روح العلم وقلبه النابض، فعلى المتعلّم أن يبحث المسألة ويأتي لشيخه لتقويمه وتوجيهه؛ ليرتقي في سلم البحث ومناهجه.

٩- الاهتمام بالتطبيق، فثمرة العلم لا تظهر إلا بالممارسة والتطبيق،

(١) ابن باديس حياته وآثاره، للدكتور عمار الطالبي (٢/ ٢٠٥).
(٢) المعجم الكبير (٤/ ٢٢٦).

ونحن في زمن تعددت فيه الأساليب والوسائل العلمية التي تعين المعلم على التوضيح والتطبيق؛ لذا على الطالب أن يسأل عن تطبيق ما درس وحفظ، ولا يجعل ذهنه مستودعا لما لم يدرك حقيقته ولا يحسن تطبيقه عند الحاجة؛ فـ«الإسراف في النظريات والمناهج هو الذي أضعف إحساس أبنائنا بالعربية الأولى، وهو الذي أورثهم العجز الذي يأخذ بألسنتهم وأقلامهم، فلا يستطيعون قولا ولا بيانا»[1]. ومن ذلك أيضًا الحرص على التدريب من المعلّم والمتعلم، فالتدريب يُرسّخ المعلومة ويساعد في استثمارها، وهذا الأمر يتأكّد في مثل علوم الآلة كالنحو، والأصول، والمصطلح، والبلاغة.

١٠- مذاكرة الإخوان ومصاحبتهم، فإن رفقة الإخوان النجباء في طلب العلم، ومناقشة المسائل معهم، والاستفادة من تجاربهم في طلبهم للعلم، واقتناء الكتب وزيارة المعارض = ربما تفوق ملازمة العلماء أحيانا؛ فاحرص - يا طالب العلم - كل الحرص على مثل هؤلاء الإخوة، وابحث عنهم أينما كانوا، ولا ترض بهم بدلا فـ «من طلب الفضائل لم يساير إلا أهلها، ولم يرافق في تلك الطريق إلا أكرم صديق من أهل المواساة، والبر، والصدق، وحسن العشرة، والصبر، والأمانة، والحلم، وصفاء الضمائر، وصحة المودَّة»[2].

---

(١) مقالات العلامة الدكتور محمود الطناحي (١/ ١٤٩).

(٢) الأخلاق والسير (مداواة النفوس) لابن حزم (ص: ٩٢).

وبعد؛ فإن هذه المرتكزات العشرة أعتقد أنها مهمة لكل طالب علم في الجملة، وهي مما يَحسن للمتعلِّم إدراكُه واستيعابُه في هذه المرحلة، وسيأتي زيادة تفصيل والتأكيد على بعضها في الفصل الثالث.

وأخيرًا، الموفَّق من وفقه الباري - تبارك وتعالى - وأعانه وسدده وفتح له مغاليق العلم، ثم يأتي دور الحرص والرغبة ونحوهما كما قال ابن الوزير (ت: ٨٤٠هـ): «وطلب العلم مُتَسَهِّل على ذكيِّ القلب، صادق الرغبة، خليِّ البال من الأشغال، واجد الكتب المفيدة، والشيوخ المبرّزين، والكفاية فيما يحتاج إليه، ونحو ذلك، وطلب العلم متعسّر على من فقد هذه الأمور كلها، وبينهما في التسهّل والتعسّر درجات غير منحصرة ومراتب غير منضبطة، وبين الناس من التفاوت ما لا يمكن ضبطه ولا يتهيّأ، وأين الثّريّا من الثّرى؟»[(١)].

خامسًا: أسباب شيوع المنهجيات في عصرنا وأهميتها:

المنهجيات العلمية وجدت من قبل على وجه الإجمال دون التفصيل، ومع الحاجة إليها في هذه الأزمنة شاعت واشتهر الاهتمام بها؛ لكثرة إقبال الناس على العلم والمعرفة، فمن أسباب ظهورها الأمور التالية:

١- الضعف العلمي.

٢- توفر الملهيات وكثرتها.

٣- الفوضوية في التكوين العلمي والتحصيل المعرفي عموما.

---

(١) الروض الباسم (١/ ٧٨، ٧٩).

٤- كثرة التشعّب داخل العلم الواحد.

٥- قلة العلماء وطلبة العلم في بعض المناطق.

٦- اعتماد بعض المتعلمين على التحصيل الذاتي.

ومن تلكم الأسباب اشتهر ما يُسمى بـ«المنهجيات العلمية»: يريد المتحدثون بها إرشاد طلاب العلم إلى أقوم السبل؛ لتحصيل العلم الشرعي، والوقاية من هذه السلبيات بالكلية، أو التقليل منها، وكَتب في ذلك علماء أجلاء أصحاب تجارب نيرة، ومعرفة تامة بما يصلح للمتعلمين.

ومما يدل على أهمية هذه المنهجيات أمور عدة:

أولًا: المعالجة التامة لهذه الأسباب السابقة، يقول ابن بدران (ت: ١٣٤٦هـ): «اعلم أن كثيرًا من الناس يقضون السنين الطوال في تعلم العلم، بل في علم واحد، ولا يحصلون منه على طائل! وربما قضوا أعمارهم، ولم يرتقوا عن درجة المبتدئين! وإنما يكون ذلك لأحد أمرين: أحدهما: عدم الذكاء الفطري، وانتفاء الإدراك التصوري، وهذا لا كلام لنا فيه، ولا في علاجه. والثاني: الجهل بطرق التعليم، وهذا قد وقع فيه غالب المعلمين»[١].

ثانيًا: إحكام العلم وضبطه وإتقانه: قال والدٌ لمؤدب ولده: «لا تُخْرجهم من عِلْم إلى عِلْم حتى يُحْكِمُوه، فإن اصطِكَاكَ العلم في السمع وازدحامَه في الوَهم مَضَلَّةٌ للفهم»[٢].

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص:٤٨٥).

(٢) عيون الأخبار (٢/ ١٦٧).

ثالثًا: ضبط المداخل الصحيحة للعلم: فإن تحصيل المطالب أيًا كانت مرهون بأخذ أسبابها، والاستفادة من سَنن السابقين، وقد قال تعالى ﴿وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾﴾ [البقرة: ١٨٩]. فلا تكفي الرغبة وحدها لتحصيل أمر من الأمور، حتى ينضم إليها السعي. ولا يكفي ذلك حتى يكون السعي منضبطًا بالتوجه الصحيح لتحصيل ذلك الأمر؛ قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٦٩﴾﴾ [العنكبوت:٦٩].

سادسًا: نشأة المنهجيات:

من خلال النظر فيما يسمى بـ«المنهجيات العلمية» قديما وحديثا تبين لي أنها ظهرت تدريجيًا عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: إشارات العلماء إلى ضرورة وجود المنهجية العلمية:

يظهر ذلك من خلال وصايا العلماء المتقدمين المنثورة أو المدونة في كتبهم في فضل العلم وآداب حملته؛ فالناظر في تراثهم يدرك أن أولئك العلماء لا يهتمون كثيرا بالتفصيل والتعيين في المناهج، بل يكتفون بالإجمال والإشارة؛ وربما كان حالهم لا يتطلب شيوع التفاصيل، كقول ابن شهاب الزهري (ت: ١٢٤هـ): «يا يونس، لا تكابر العلم؛ فإن العلم أودية، فأيها أخذت فيه قطع بك قبل أن تبلغه، ولكن خذه مع الأيام والليالي، ولا تأخذ العلم جملة؛ فإن من رام أخذه جملة ذهب عنه جملة، ولكن الشيء بعد الشيء مع الأيام والليالي»[1].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٣١).

ومن ذلك أيضًا قول الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): «ولكن شأن طالب العلم أن يدرس أولًا مصنفًا في الفقه فإذا حفظه بحثه وطالع الشروح، فإن كان ذكيًّا فقيه النفس، ورأى حجج الأئمة فليراقب الله وليحتط لدينه»(١). فالذهبي هنا وقبله الزهري لم يُعيّن الكتاب، بل ترك الوضع مجملا بلا بيان؛ وهذا قد يدلك على أمر ما: وهو نسبية هذه المنهجيات، وأن الهدف عندهم منها: هو ما حقق الغاية والتدرج في تحصيل مبادئ العلم؛ لذا لم يعتنوا كثيرا بالتفصيل.

ويؤكِّد هذا المعنى أيضًا - أعني: عدم التفصيل - قبل الذهبي ابنُ جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، فيقول إجمالًا: «وأما المبتدئون والمنتهون، فيُطالَبُ كلٌّ منهم على ما يليق بحاله وذهنه»(٢). ولعل الغريب في الأمر أن ابن جماعة والذهبي متأخران، وكانت المتون في زمنهما منتشرة، ومع ذلك لم يحددا المتون التي تُقْرَأ ويريحا طلبة العلم! فلعل من أسباب ذلك: عدم قيام الحاجة لذلك في عصرهما؛ لأن هناك منهجًا عامًّا وواضحًا لكل متلقٍّ للعلم في تلك الأزمان، أو أن ذلك كان متروكًا لكل عالم وطالب علم في زمنه.

ومن العلماء من يحدد نوع العلم الذي يُبدأ به أولا، ثم الذي يليه وهكذا، وعليه فقد يعد هذا تطورًا في المنهجيات العلمية عند السابقين، قال النووي (ت: ٦٧٦هـ): «وينبغي أن يبدأ من دروسه على المشايخ وفي الحفظ والتكرار والمطالعة بالأهم فالأهم، وأول ما يُبتدأ به حفظ القرآن العزيز؛ فهو أهم العلوم، وكان السلف لا يعلِّمون الحديث والفقه؛ إلا لمن حفظ القرآن، وإذا حفظه

(١) سير أعلام النبلاء (٨/ ٩٠).

(٢) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ص: ٢٠٥).

فليحذر من الاشتغال عنه بالحديث والفقه وغيرهما؛ اشتغالا يؤدي إلى نسيان شيء منه أو تعريضه للنسيان، وبعد حفظ القرآن يحفظ من كل فن مختصرا ويبدأ بالأهم، ومن أهمها الفقه والنحو، ثم الحديث والأصول، ثم الباقي على ما تيسر، ثم يشتغل باستشراح محفوظاته ويعتمد من الشيوخ في كل فن أكملهم»(١).

وقال ابن أبي العز (ت: ٧٩٢هـ): «الواجب على من طلب العلم النافع أن يحفظ كتاب الله ويتدبره. وكذلك من السنة ما تيسر له ويتضلّع منها ويتروى، ويأخذ معه من اللغة والنحو ما يصلح به كلامه، ويستعين به على فهم الكتاب والسنة وكلام السلف الصالح في معانيها، ثم ينظر في كلام عامة العلماء والصحابة، ثم من بعدهم ما تيسر له من ذلك من غير تخصيص»(٢).

وهذا تفصيل من وجه وإجمال من وجه؛ ففيه تعيينٌ باعتبار العلم الذي يُبدأ به، وتحديده من بين العلوم، وإجمال باعتبار المصنفات ومراحلها في ذلك العلم المعيّن.

ومع ما سبق من أن الإجمال في ذكر المنهجيات هو الغالب في الجملة عند المتقدمين؛ إلا أنه قد يوجد عندهم من يفصّل للطالب فيذكر الكتب التي تُقْرأ في زمنه بالترتيب المرحلي.

وربما وُجِدَ أيضا من ينتقد هذا المنهج أو ذاك في الاقتصار على مصنفات محددة دون تجاوزها، لا سيّما إذا اقترن ذلك بالتعصّب والتقليد! كما يشير إليه

---

(١) المجموع شرح المهذب (١/ ٣٨).

(٢) الاتباع لابن أبي العز الحنفي (ص: ٨٨).

ابن العربي (ت: ٥٤٣هـ) في قوله: «وحدثت قاصمة أخرى: تَعلّم العلم، فصار الصبي عندهم إذا عقل، فإن سلكوا به أمثل طريقة لهم، علموه كتاب الله، فإذا حذقه نقلوه إلى الأدب، فإذا نهض فيه حفّظوه الموطأ، فإذا لُقِّنَه نقلوه إلى المدونة، ثم ينقلونه إلى وثائق ابن العطار، ثم يختمون له بأحكام ابن سهل!»[(١)].

المرحلة الثانية: كتب المتأخرين والمعاصرين الخاصة بالمنهجيات أو العلم عمومًا:

وكأن العلماء المتأخرين والمعاصرين عندما حصل لديهم الميل لكثرة المتون والتوجه نحوها بطريقة غير مسبوقة = احتاجوا إلى التفصيل والتعيين أكثر ممن سبقوهم، بل ربما تجاوزوا الحد في ذلك؛ فالطالب لا يمكن أن يبدأ بطلب العلم في فنٍّ معيّن؛ إلا بكتاب خاص ومحدد عند البعض، فمثلًا في العقيدة إذا لم يقرأ متن (أ)، وفي الفقه متن (ب)، وفي النحو متن (ج) = كأنه لم يطلب العلم على التمام، ولم يؤصَّل فيه، بل لم يطرق بابه أحيانا!

وهذا فارق جوهري بين المتأخرين والمتقدمين في طريقة التعامل مع المتون؛ سببه الاختلاف في غرض المتون عند هؤلاء وهؤلاء، فالمتون مجرد وسيلة لا أكثر، ومدخل للعلم وموسوعاته، لكن عندما أصبحت غاية احتجنا لتعيينها وتفصيلها للمتعلّم حتى في مراحله المتقدمة!!

ومن المتأخرين الذين كتبوا في العلم وآداب حملته، وذكروا منهجية دراسة العلم وتحصيله: محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) في كتابه

---

(١) العواصم من القواصم لابن العربي (ص:٣٦٧) ط: عمار طالبي.

الموسوم: بـ«**أدب الطلب ومنتهى الأرب**». فقد ذكر في كتابه فصلا كاملا في طبقات المتعلمين وما ينبغي أن يتعلمه طلاب كل فئة من العلوم[(١)]، قسّم فيه طلبة العلم إلى أربع طبقات، في كل طبقة يذكر الفن وكتبه على الترتيب الذي يراه مناسبا لأهل زمنه ومنطقته، وفي الكتاب فوائد أخرى نفيسة.

ومن أرض الكنانة كتب عالم سوري اسمه: محمد بن مصطفى بن رسلان النّعْساني الحلبي، أبو فراس، بدر الدين (ت: ١٣٦٢هـ) كتابًا نقديًّا حول المنهجيات العلمية المعاصرة في تلقي العلم باسم: «**التعليم والإرشاد**». وقد ركّز فيه على أسباب الضعف العلمي، وبيان الطرق النافعة في التلقي، وتحديد المختصرات والمتون المناسبة لذلك، كل ذلك بنفَس نقدي تحليلي، وهو كتاب نفيس جدًّا حريٌّ بكل طالب علم النظر فيه، وإن كان قليل الوجود[(٢)].

وفي المغرب العربي ظهر عالم جليل من علماء المسلمين: محمد الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)؛ له كتاب نفيس - لم يأخذ حقه في الشهرة، لعل قلة الطبعات، وضعف التواصل العلمي بين المشرق والمغرب سبب في

---

(١) انظر: أدب الطلب ومنتهى الأرب للشوكاني (ص: ١٧٩) تحقيق عبد الله السريحي - مكتبة الإرشاد.

(٢) وهنا أشكر شيخنا العزيز الدكتور/ مساعد الطيار، الذي دلني على هذا المؤلَّف الرائد، ومنحني نسخته مشكورا؛ لتصويرها والاستفادة منها، والكتاب طبع في مصر قديما عام ١٣٢٤هـ وقد علمت من خلال موقع: النيل والفرات الذي يهتم ببيع الكتب من خلال الشبكة الإلكترونية أن الكتاب أعيد طبعه عام ٢٠٠٨م في دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، بتحقيق: حسن السماحي سويدان، ولكن لم أطلع على هذه الطبعة.

ذلك - باسم: «**أليس الصبح بقريب: التعليم العربي الإسلامي دراسة تاريخيّة وآراء إصلاحية**». ولا أستطيع اختزال هذا المؤلَّف في هذه الجزئية وإن كانت مهمة؛ لأن الكتاب يعدّ جوهرة فريدة في «فلسفة المنهجيات وقوانين تحصيل العلم». وقد ذهب فيه مصنفه إلى أبعد من تحديد مراحل التحصيل ومصنفاتها؛ فأخذ يُحلل ويجمع وينقد ويتساءل: ما الذي أوجب على علومنا الشيخوخة والهرم؟! وغير ذلك من المسائل المهمة لكل طالب علم.

فيحسن بكل متعلّم أو معلّم أن يقرأ إجابته وتحليله لواقع التعليم الشرعي، وأن يتأملها - وأتمنى لو أن كل شيخ دل طلابه عليه بعد أن ينهل منه ويروى - ومن لم يجده فليبحث عنه؛ فـ«كل الصيد في جوف الفَرَا»[1]. وقد أكثرت النقل والاقتباس من هذا الكتاب، ومن سابقه «**التعليم والإرشاد**»؛ لأهمية أقوالهما، وصدقها على كثير من قضايا البحث، ولرسوخ قدمهما في هذا الميدان.

ومن المعاصرين الذين خدموا هذا الباب، واشتهر كتابهم جدًّا بين العلماء وطلبة العلم لا سيّما في الخليج: الشيخ بكر أبو زيد (ت: ١٤٢٩هـ) في كتابه: «**حلية طالب العلم**». ذكر الشيخ في كتابه فصلا مستقلًّا عن المنهجيات باسم:

(١) الفرأ: الحمار الوحشي، وأصل المثل أن ثلاثة نفر خرجوا متصيدين؛ فاصطاد أحدهم أرنبا، والآخر ظبيا، والثالث: حمارا، فاستبشر صاحب الأرنب وصاحب الظبي بما نالا؛ فتطاولا عليه، فقال الثالث: «كل الصيد في جوف الفرا» أي: هذا الذي رُزقت وظفرت به، يشتمل على ما عندكما؛ وذلك أنه ليس مما يصيده الناس أعظم من الحمار الوحشي. انظر: مجمع الأمثال للميداني (٢/ ١٣٦)، ولسان العرب لابن منظور (ف ر أ).

«كيفية الطلب والتلقي»[1] فصّل فيه كل علم وما يُقرأ فيه بترتيب المراحل، مع توجيهات أخرى لطلبة العلم.

ومن المعاصرين الذين كان لهم الأثر الإيجابي على جملة من طلبة العلم، وكان لهم الدور الفاعل في نشر ثقافة المنهجيات، وكيفية دراسة الفنون - معالي الوزير الشيخ/ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (وزير الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية) فقد تكلم في عدد من اللقاءات والمحاضرات حول موضوعات مختلفة ذات أهمية بالغة لدى طلبة العلم، وبخاصة المبتدئين منهم في الطلب، ومن أهم تلك المحاضرات ما يلي:

- المنهجية في طلب العلم.
- المنهجية في قراءة كتب أهل العلم.
- كيفية دراسة الفقه.
- طالب العلم والكتب.
- طالب العلم والبحث.

وله غير هذه المحاضرات في منهجيات مختلفة لعلوم أخرى كالتفسير والقواعد والمقاصد، وقد طبعت هذه المحاضرات وغيرها في مجلدين، وهذه المحاضرات متوفرة كثيرا في الشبكة العنكبوتية مكتوبة ومسموعة، ومما يُميِّز الشيخ أيضا مهارته في التدريس وتطبيق ما يُنظِّر له في المنهجيات؛ فلا يُلقي على

(١) انظر: حلية طالب العلم لبكر أبو زيد «المجموعة العلمية» (ص:١٥٤).

المتعلّم المبتدئ كبار العلم قبل صغاره، بل يتدرج معه شيئا فشيئا، ولا يُحمّل المتن ما لا يحتمله من الشرح والبيان، وهذه خصلة يعز وجودها فيمن تأهب للتدريس، ونصب نفسه للشرح تأليفا وأداء.

وهناك عدد غير قليل من العلماء وطلبة العلم والدعاة خدموا الموضوع بعدة أساليب وطرقٍ شتى من كتابة وإلقاء، عُني بعضهم بجميع العلوم، والبعض الآخر خصّ علما بعينه، وأخص منهم بالذكر: شيخنا الفاضل الدكتور/ الشريف حاتم بن عارف العوني، فقد ألقى عام (١٤١٨هـ) محاضرة بعنوان: «**نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية**». ثم نشرت بعد ذلك في رسالة[١]، من أهم ما طرحه الشيخ فيها ما يلي:

- شرف علم الحديث وشرف حملته.
- مميزات علم الحديث وخصائصه.
- منهج القراءة والتعلم لكتب علم الحديث والمصطلح[٢].

وهذا النوع من المنهجيات الخاص بفن معيّن أخذ في الاتساع في الأزمنة المتأخرة، لا سيّما في المنتديات الإلكترونية، واللقاءات العلمية، وهي بادرة جيدة في نشر الوعي، وهكذا تستمر القافلة ولا تزال الساحة العلمية بحاجة إلى المزيد؛ فكم ترك الأول للآخر!

(١) طبعت عدة طبعات آخرها في دار الصميعي عام (١٤٢٩هـ) مع إضافات وتعديلات.
(٢) انظر: نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية للشريف حاتم (ص: ١٢١).

سابعا: أصول المنهجيات:

من الأمور التي يحسن بالعالم والمتعلّم مراعاتها في المنهجيات العلمية بعامة ما أسميه بـ«أصول المنهجيات»، وهي الأصول التي يلزم توفرها في الكتب العلمية المختارة للمرحلة الأولى والتي تليها في أي علم مقصود، وكلما تقدمت المرحلة خف الاهتمام بها، ومن هذه الأصول:

أولا: البدء بالكليات قبل الجزئيات:

كليات العلوم وأساسياتها أولى بالإدراك والفهم من الجزئيات الفرعية المتشعبة؛ لذا على الطالب أن يهتم بما يتأهل له عقله وذهنه، ولا يحرص كثيرا على استيعاب العلم دفعة واحدة، وأولى الناس بالتنبيه في ذلك هو الشيخ الملقي، أو طالب العلم المتلقي، وقديما قيل: «من لم يتقن الأصول؛ حُرِم الوصول»[(١)]. ومما يُلحَق بالجزئيات، ويحسن التحذير منه في بدايات التحصيل: الاهتمام بالغرائب، وشواذ الأقوال[(٢)].

ثانيا: تحقيق البناء والتدرج:

لا بد أن يحقق هذا المنهج عبر مراحله بناء متكاملا في العلم المطلوب وإلا كان وجوده كعدمه؛ لأن فائدة المنهجيات الأساسية هي تحصيل العلم وتصويره في ذهن الطالب خطوة خطوة، حتى يتضلع منه، قال ابن عباس (ت: ٦٨هـ) في قوله تعالى: ﴿كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا

(١) تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة (ص: ١٤٤).
(٢) انظر: مع العلم لسلمان العودة (ص ٢٦، ١١٢).

كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [آل عمران:٧٩]. «حلماء فقهاء»، ويقال: الرباني الذي يربي الناس بصغار العلم قبل كباره[١]، وقيل: «ازدحام العلوم مضلة للمفهوم»[٢].

وقال الماوَردي (ت: ٤٥٠هـ): «واعلم أن للعلوم أوائلَ تؤدِّي إلى أواخرها، ومداخل تُفْضي إلى حقائقها، فليبتدئ طالب العلم بأوائلها؛ لينتهي إلى أواخرها، وبمداخلها ليُفضي إلى حقائقها، ولا يطلب الآخر قبل الأول، ولا الحقيقة قبل المدخل، فلا يُدرك الآخر، ولا يعرف الحقيقة؛ لأن البناء على غير أُسٍّ لا يُبْنى، والثمر من غير غرس لا يُجْنى»[٣].

وقال الغزالي (ت: ٥٠٥هـ): «لا يخوض في فن من فنون العلم دفعة، بل يراعي الترتيب ويبتدئ بالأهم؛ فإن العمر إذا كان لا يتسع لجميع العلوم غالبا فالحزم أن يأخذ من كل شيء أحسنه»[٤].

وفي هذا السياق يقول ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ): «اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيدًا إذا كان على التدريج، شيئًا فشيئًا وقليلًا قليلًا، يلقى عليه أولًا مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب، ويقرب له في شرحها على سبيل الإجمال، ويراعى في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يورد عليه، حتى ينتهي إلى آخر الفن»[٥].

(١) صحيح البخاري (١/ ٣٧) ط البغا.
(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/ ١٢٥).
(٣) أدب الدنيا والدين (ص: ٧١).
(٤) إحياء علوم الدين (١/ ٦٥).
(٥) مقدمة ابن خلدون (٣/ ١٢٤٣).

ثالثا: اليسر والسهولة:

وهذا أصل آخر معتبر، وهو في غاية الأهمية، بل إنه الأكثر لزوما لهذه المرحلة، قال عبد الله بن مسعود (ت: ٣٢هـ): «ما أنت بمحدثٍ قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة»(١). فالأصل هو اختيار الأسهل لأي طالب في الفن المطلوب، ما لم يكن ذهنه قابلا وفهمه مستعدًّا لما هو أوعر(٢).

وبعد الفراغ من هذا التمهيد الموجز فيما يخص «المنهجيات العلمية وطرق التلقي»: ألج بك لأهم قضية في هذه الدراسة (في نظري)، وهي ما عقدت له الفصل الأول: الذي يتعلق بالمتون والمختصرات والموقف منها وأسبابها وأشياء أخرى تتصل بها.

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه.

(٢) انظر: تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة (ص: ٥٦).

١

الفصل الأول

ظاهرة «المتون والمختصرات» في العلوم الشرعية

من أخصِّ ما يَهتم به الطالب في بدايات طلبه للعلم تحديدُ ما اصطلح على تسميته بـ«المتن»، من هنا يُعلم الأهمية القصوى للمتون؛ فهي أوّل ما يُبدأ به في تشكيل الذهنية العلمية، وكثيرًا ما تجد الطلاب يتخبطون في اختيار المتون؛ أيُّها أليق به وأنفع له في هذه المرحلة؟ وأيُّها أسهل وأشمل؟ وأيُّها أوفر حظًّا بالشرح والتعليق من قبل العلماء؟ هذه الأسئلة وغيرها تصدر من كل طالب ودارس؛ لهذا أردت المشاركة في تسليط الضوء حول ظاهرة المتون بالجملة تاريخها ومحدداتها، وبيان الموقف منها، وهل ثمة سلبيات في تقنينها أم لا؟ محاولا في كل ذلك البحث عن مواطن الخلل لسدها وترشيدها ومراجعة التعامل معها، وتفعيل الآثار الإيجابية وبثها.

وهذا الفصل يحتوي على توطئة، ومبحثين، وخاتمة:

التوطئة: تتضمن أمرين:

- **الأمر الأول**: مفهوم المتون والمختصرات.
- **الأمر الثاني**: أوصاف المتون والمختصرات.

المبحث الأول: المتون والمختصرات: التاريخ وعوامل التكوين، وفيه مطلبان:

- **الأول**: تاريخ نشأة المتون والمختصرات.

- **الثاني**: عوامل ظهور المتون والمختصرات ومقاصدها.

المبحث الثاني: المتون بين القبول والرفض، وفيه توطئة وثلاثة مطالب:

- **التوطئة**: في ترميز التراث المتقدم.
- **المطلب الأول**: مظاهر القبول للمتون والمختصرات.
- **المطلب الثاني**: جهود العلماء في نقد التعامل الخاطئ مع المتون.
- **المطلب الثالث**: المآخذ على المتون ونتائجها السلبية على العلم والتعليم.

التوطئة

تشمل أمرين:

الأمر الأول: مفهوم المتون والمختصرات:

الاختصار في اللغة: الإيجاز، وهو في الكلام: ترك فضوله، واستيجاز معانيه[١]. قال في **اللسان**: الاختصار في الكلام أن تدع الفضول، وتستوجز الذي يأتي على المعنى، وكذلك الاختصار في الطريق، والاختصار حذف الفضول من كل شيء[٢]. واختصر الكلام: أوجزه بحذف طوله[٣].

ومعنى المتن في اللغة ما صَلُبَ ظهرُه[٤].

وأما مفهومه الاصطلاحي: فالمتن خاصة اشتهر إطلاقه عند العلماء على مبادئ فن من الفنون تُختزل فيه العبارة بأحرف قليلة، ورسائل صغيرة تخلو في العادة من كل ما يؤدي إلى الاستطراد، أو التفصيل كالشواهد والأمثلة إلا في حدود الضرورة، وذلك لضيق المقام عن استيعاب هذا ونحوه، لذلك عُدَّت المتون الأقل ألفاظًا الأحسن في ذاتها والأكثر قبولًا عند الدارسين[٥].

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (خ ص ر).

(٢) لسان العرب (خ ص ر).

(٣) الكليات للكفوي (ص: ٦٠).

(٤) لسان العرب (م ت ن).

(٥) انظر: الدليل إلى المتون العلمية لعبد العزيز قاسم (ص: ٦٦)، وبحث باسم: =

وعُرِّف المتن كذلك بأنه: خلاف الشرح والحاشية[1]، وهذا أعم تعريف للمتن؛ لأنه يُدخلُ كلّ مكتوب مشروح في المتن، وهذا ليس مرادًا؛ ما لم يكن ذلك المكتوب موصوفًا بالإيجاز.

ومفهوم الاختصار وإن كان سابقا للمتن في الظهور كما يأتي، إلا أنهما في القرون الأخيرة التقيا؛ فأصبح معناهما الاصطلاحي متقاربا[2]، قال الطوفي (ت: ٧١٦هـ) في بيان معنى الاختصار: «حقيقة الاختصار: هو ذكر جميع المعنى دون اللفظ»[3]. ولعل أكمل منه في الإيضاح قول المرداوي (ت: ٨٨٥هـ) وهو: «إيجاز اللفظ، واستيفاء المعنى»[4].

وقال زكريا الأنصاري(ت: ٩٢٦هـ): «المختصر: هو تقليل اللفظ وتكثير المعنى»[5].

وقال أمير بادشاه (ت: ٩٧٢هـ): «الاختصار رد الكثير إلى القليل مع بقاء

= «في منهج السلف وآلية تعليمهم العربية بالمنظومات الشعرية». للدكتور السعيد شنوقة. مجلة علوم إنسانية، العدد: (٣٧).

(١) انظر: الدليل إلى المتون العلمية لعبد العزيز قاسم (ص: ٦٦)، والمدخل إلى علم المختصرات لعبد الله الشمراني (ص: ٣٠، ٣٥).

(٢) على طالب العلم أن يتنبه لأي كتاب وسم بالاختصار، هل هو من عالم متقدم أم متأخر؟ لأن الاختصار عند المتقدم وعند المتأخر متفق في اللفظ مختلف في الطريقة والمنهج، كما يأتي التنبيه على ذلك في أكثر من موضع.

(٣) شرح مختصر الروضة (١/ ٩٧).

(٤) التحبير شرح التحرير (١/ ١٢٣).

(٥) غاية الوصول في شرح لب الأصول (ص: ٣).

معناه»[1].

وعرّف علماء المالكية المختصر بقولهم: «اختصر الكلام: إذا أتى بالمعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة من غير إخلال بالمعنى»[2].

وهناك مفردات ربما جرى العلماء فيها مجرى الاختصار في الجملة، وهي: الوجيز، والموجز، والاقتضاب، والخلاصة، والتهذيب، والمنتقى، والمنتخب، واللباب وغيرها[3].

الأمر الثاني: أوصاف المتون والمختصرات:

من خلال البحث والنظر في المتون وحالها، وكلام العلماء في وصفها؛ نجد أن للمتون - لا سيّما التي وسمت بالإلغاز الشديد - مواصفات تَتابع عليها حال الكُتَّاب، وإن كان ذلك منهم اتفاقا دون قصد؛ حتى أصبحت عندهم كالمنهج المتفق عليه في تأليف المتن، ورصف حروفه، وبناء معانيه، فمن تلكم المواصفات على سبيل الاختصار والتمثيل لا الحصر والتعميم ما يلي:

أولًا: الإيجاز في المحتوى والمضمون:

هذا الوصف من أبرز ما يُميّز المتون، بل إن الاختصار الموجز (المخل

(١) تيسير التحرير (١/ ٨).

(٢) الخرشي على مختصر خليل (١/ ٣٤)، وانظر: اصطلاح المذهب عند المالكية لمحمد إبراهيم علي (ص: ٤٠١، ٤٠٢).

(٣) انظر: ظاهرة المختصرات في التراث العربي لمحمد بوزيان بن علي، بحث نشر في مجلة آفاق الثقافة والتراث، الصادرة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بالإمارات العدد: (٤٩).

أحيانا) في الفن المقصود هو المرغوب عند أرباب المتون، وهذا الإيجاز يَشمل الموضوعات الكلية العامة، والمسائل العلمية التفصيلية.

والمؤلف وإن قصد الاختصار أصالة، إلا أنه في ذات الوقت قد يُريد من هذا المتن أن يشمل ويحوي كافة المسائل في هذا العلم، وهذا من المحال! ولعل هذا هو السبب في انتقاء العبارات ودقتها، قال حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ) عن «**مختصر ابن الحاجب**»: «وهو مختصرٌ غريبٌ في صُنعِهِ، بديعٌ في فنِّهِ، لغاية إيجازِهِ؛ يضاهي الألغازَ»[١].

فهل ما كان كذلك في اختصاره وإيجازه لدرجة الإلغاز؛ يسوغ الابتداء به للمتلقي في أولى مراحل طلبه ويستعاض به عن غيره؟!

وقد بالغ بعضهم في قصد الإيجاز حتى وقع في الإلغاز كما عبَّر أبو القاسم اللورقي (ت: ٦٦١هـ) عن ذلك بقوله عن: «**المقدمة الجَزُوليَّة**» في النحو[٢]: «لا ينكشفُ لكلِّ أحدٍ معناها، ولا يدرك إلا بعد التأمل مغزاها، فربما قرأها الشادي فلم يَحلَّ منها بقرةِ عينٍ، أو حفظها المبتدئ فرجعَ عنها بخُفَّيْ حنين، وهذا مِمَّا يُنَفِّر الطباعَ منها، ويصرفُ القلوبَ عنها، مع أَنَّها صدفة احتوت على نكتٍ أنفسَ من الجواهر»[٣].

ومن نظر في هذا الكلام وطبقه على جملة من المتون أدرك بنفسه أثرها

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٨٥٣).

(٢) نسبة لمؤلفها: عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت:٦٠٧هـ)، انظر: الأعلام للزركلي (٥/ ١٠٤).

(٣) انظر: المدخل إلى علم المختصرات للشمراني (ص: ١٣٧).

السلبي على الطالب المبتدئ، وإن احتج بأن شيخه يوضح مبهمها ويُبيّن مجملها؛ لأنه بذلك سيغرق في ركام من تعليقات شيخه والحواشي التي يستدعيها في شرحه مما يجعل المتعلم المسكين لا يرى سوى هذا المتن وما يتصل به.

ثانيًا: الغلو في الصياغة، وانتقاء العبارات:

لا شك أن الاختصار الموجز يتطلب أمرا آخر، وهو الاحتراف في الصياغة والأسلوب؛ مما يوجب المهارة في انتقاء العبارات والألفاظ؛ لجمع المعاني المتعددة في لفظ واحد.

هذه المبالغة في الاختصار أورثت بعضهم أخطاء متكاثرة، من أبرزها أن بعض المعاني التي أرادوها لا تتحملها دلالات الألفاظ في الغالب إلا بنوع من التعسف الممجوج والتأويل البعيد، وقد يصدق على ذلك العبارة المشهورة في الأدب الإسلامي، وهي قولهم: «المعنى في بطن الشاعر»[1]. وعليه أصبح العيّ وعدم البيان من لوازم هذه المتون المعتصرة. «ومن العجب أن صار المؤلف يصرف جهده إلى أن تكون عباراته مضبوطة جارية على الصواب، لكنها غير واضحة في مراده، فكأنه يقتنع بكونها مؤدية للمراد في ذاتها بقطع النظر عن عسر استفادة مطالعها ذلك منها!!»[2].

وهذه العبارات المختزلة غير الواضحة هي التي أصبحت فيما بعد مادة

(١) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد المحبي (ت:١١١١هـ) (٢/ ٥٥).

(٢) أليس الصبح بقريب؟! (ص١٤٣-١٤٥).

ثرية لأصحاب الشروح والحواشي، يتفننون في تأويلها وإيراد المعاني المحتملة لها، كأن المسألة العلمية لا تُفهم إلا من خلال هذا المعنى الغامض!!

ثالثًا: التبويب والترتيب المنطقي:

الترتيب في حد ذاته أمر محمود؛ لأنه يساعد على الفهم، وتصور المعلوم في الجملة؛ إضافة إلى أنه مما يفيد صاحب المتن على الاختصار أحيانا في تعليل مبحث ما، هل يتقدم ذكره أم يتأخر؟

قال في «**كشف الظنون**» عن كتاب: «**مجمع البحرين وملتقى النيرين**» لابن السَّاعاتي (ت: ٦٩٤هـ): «رتّبه فأحسن ترتيبه، وأبدع في اختصاره.. وهو كتابٌ حفظهُ سهلٌ؛ لنهاية إيجازه، وحلُّهُ صعبٌ؛ لغاية إعجازه»[١].

وربما فُضِّل كتاب على آخر بجودة ترتيبه، ونظم أبوابه وبخاصة ما كان منها موافقا لأهل ذاك الزمن، فلكل زمان ومكان منهجه في الترتيب، قال ابن اللحام (ت: ٨٠٣هـ): «أما بعد: فهذا مختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام الرباني أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه، اجتهدت في اختصاره وتحريره، وتبيين رموزه وتحبيره، محذوف التعليل والدلائل، مشيرا إلى الخلاف والوفاق في غالب المسائل، مُرتَّبًا ترتيب أبناء زماننا»[٢].

رابعًا: الاكتفاء بالصلب، وغياب الخلاف وأدلة المخالفين غالبًا:

هذا هو الأصل عند كل كاتب متن ومختصِر، ولا يتخلف هذا الشرط

(١) كشف الظنون (٢/ ١٦٠٠).

(٢) المختصر في أصول الفقه لابن اللحام (ص: ٢٩).

إلا في حدود ضيقة ونادرة جدًّا، والذي يطاله الحذف في كثير من الأحيان في هذه المتون هو الدليل الذي هو الأصل في كل شيء!!

قال عبد المؤمن الحنبلي (ت: ٧٣٩هـ): «وبعد: هذه قواعد الأصول، ومعاقد الفصول من كتابي المسمى بـ«**تحقيق الأمل**» مجردة من الدلائل، من غير إخلال بشيء من المسائل، تذكرةً للطالب المستبين، وتبصرة للراغب المستعين، وبالله أستعين، وعليه أتوكل، وهو حسبي، ونعم الوكيل المعين»(١).

خامسا: احتواؤه على أصول العلم وأهم مسائله:

القول السابق لعبد المؤمن الحنبلي يدل على ذلك حين يقول: «من غير إخلال بشيء من المسائل». ومحاولة ذكرهم لمجمل مسائل العلم ربما أوقعهم في الإخلال بالصياغة رغبة في الإيجاز، حتى غاب عن بعضهم مراده بكلامه بعد الرجوع إليه من شدة اختصاره كما سيأتي، وهذه المختصرات والمتون وإن جعلوها للمبتدئين في الجملة؛ لإيجازها وذكر مهمات العلوم = إلا أن واقعها أحيانا يدل على ذكرهم لما يمكن الاستغناء عنه في المراحل الأولى، والتقدير في ذلك مما تختلف فيه الأنظار، وتتباين الفهوم.

هذه جملة من المواصفات التي أدى إليها البحث من خلال النظر في ذات المتون ومقدماتها، أو في كلام واصفيها من مؤلفي فهارس الكتب، وأنتَ ترى أن مثل هذا الموضوع مما لا تتفق فيه الآراء غالبا، وهو من السهولة بمكان.

---

(١) قواعد الأصول ومعاقد الفصول (ص: ٢١).

وفيما يلي بعد هذه التوطئة أستعرض المبحث الأول من هذا الفصل، وهو في تاريخ المتون والمختصرات وأسبابها.

المبحث الأول

المتون والمختصرات: التاريخ وعوامل التكوين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تاريخ نشأة المتون والمختصرات:

إن التحديد المنضبط لمبدأ هذه الظاهرة ونشأتها فيه قدر من الصعوبة؛ وذلك لحداثة هذا المعنى من جهة الاصطلاح، كما أن مثل هذه الأمور في الغالب ما يكون ظهورها تراكميًّا لا يأتي دفعة واحدة؛ لذا فإن البدايات الأولى لظاهرة «المتون» وصناعتها كانت عبارة عمَّا يعرف عند العلماء بـ«المختصرات»؛ لأن الغاية منهما واحدة وهي الإيجاز في الجملة.

والاختصار يمكن القول بأنه قبل المتن الصناعي الذي يُعرف بالإيجاز الشديد وربما الإلغاز، ويمكن أن يقال: بل إن المتن قبل الاختصار، وهذا لا يقال إلا باعتبار واحد، وهو أن المتن خلاف الشرح مطلقا، فأي نص مشروح فهو متن بهذا المفهوم، سواء كان مختصرا أو لا.

ومجمل اختصارات العلماء لكتبهم، أو لكتب سابقيهم انحصر في طريقين اثنين:

١- النثر.

٢- والنظم.

ومصطلح «المتن» يطلق عليهما جميعا بقصد الإيجاز، وكلا الأمرين (النثر والنظم) كان ظهورهما تراكميًّا، ولنبدأ بسرد ما تيسر جمعه في الدلالة على ذلك، ولنقدم الأصل منهما، وهو النثر، ثم النظم؛ لأن النثر أكثر وأشهر.

أ) ظهور المتن النثري:

لعل من أوائل المختصرات ظهورا في الجملة «**موطأ الإمام مالك**» (ت: ١٧٩هـ)[١]؛ فالإمام مالك اختصره وانتقاه من ألوف الأحاديث النبوية التي حصّلها في طلبه، وقد يقال: إن هذا ليس اختصارا، بل هو من قبيل الانتقاء وإن سُميَ اختصارا تجوزا[٢].

ومن المختصرات كما يدل عليه اسمه: «**مختصر النحو**»[٣] لأبي الحسن الكسائي (ت: ١٨٩هـ) ألفه لبعض ولد الرشيد[٤]، وكونه مختصرا لا يعني أنه متن اصطلاحا؛ فالمتن أخص من الاختصار؛ لأن التقنين في الاختصار وصناعته بمواصفات محددة لم يظهر إلا متأخرا.

ولا يخفى أن علم العربية خاصة كان «ملكة من الملكات يأخذها الأول عن الآخر كما يتلقى الصبيان اللغات من أهلهم، فلما جاء الإسلام واشتغل الناس بالفتوح وتوغلوا في بلاد الأعاجم، وكَثُرت مخالطتهم لهم تغيرت

(١) انظر: أليس الصبح بقريب؟! لابن عاشور: (ص:١٣٩).
(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ١٩٣).
(٣) الفهرست لابن النديم (١/ ٧٢).
(٤) انظر: تعليم النحو العربي عرض وتحليل، للدكتور/ علي أبو المكارم (ص: ٣٣).

الملكات»[1]. حينها قام عدد من العلماء بوضع القواعد العربية في زمن متقدّم.

وفي هذا السياق أنبّه إلى أن أهمية السُّنَّة والنحو، واكتمال مسائلهما من وقت متقدم؛ ساعد في ظهور المتن مبكّرا فيهما.

وهذا يفيدنا أيضا أن المختصرات والمتون العلمية وإن ظهرت في كافة الفنون في الأزمنة المتأخرة على حد سواء؛ إلا أن ظهورها ابتداء يكون نسبيًّا بحسب العلوم؛ لأن ذلك يتطلب أمرين:

١- اكتمال العلم المقصود بجميع مواده ومباحثه.

٢- الحاجة العلمية لهذا المتن أو الاختصار.

ومن المختصرات التي ظهرت في زمن مبكّر في الفقه خاصة «**مختصر عبد الله بن عبد الحكم المالكي** (ت: ٢١٤هـ)»[2]، بل قيل: إنه أول من ابتكر فكرة اختصار كتب الفقه[3].

قال عنه ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ): «صنف عبد الله بن عبد الحكم كتابا اختصر فيه أَسمِعتَهُ من ابن القاسم، وابن وهب، وأشهب، ثم اختصر من ذلك

(١) انظر: التعليم والإرشاد للسيد بدر الدين الحلبي (ص:١٦).

(٢) انظر: محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي لعمر الجيدي (ص: ١٣١).

(٣) انظر: تحفة المسئول في شرح مختصر منتهى السول للرهوني قسم الدراسة (١/ ٤٢ حاشية).

كتابا صغيرا، وعلى الكتابين مع غيرهما مُعوَّل البغداديين المالكية في المدارسة، وإياهما شرح القاضي أبو بكر الأبهري»[1].

وشرْحُ القاضي الأبهري (ت: ٣٧٥هـ) على هذين المختصرين يجعلهما متنا باعتبار آخر؛ لأن من معاني المتن كما سبق ما يُباين الشرح والحاشية.

وكل ما سبق يؤكد لنا أن عملية الاختصار في التراث الإسلامي بدأت مبكّرة جدا، «**فالمدونة**» مثلا تعرضت لاختصارات عديدة؛ منها الاختصار الذي وضعه فضل بن سلمة الجهني الأندلسي (ت: ٣١٩هـ)، واختصار محمد بن عبد الله بن عيشون الطليطلي (ت: ٣٤١هـ)، واختصار محمد بن عبد الملك الخولاني (ت: ٣٦٤هـ)، وكذا اختصر ابن أبي زمنين (ت: ٣٩٩هـ) «**المدونة**» في كتابه «**المغرب**»[2].

وقال عمر الأشقر: «أول من ألف مختصرا في فقه الأحناف الطحاوي المتوفى سنة (٣٢١هـ)، ثم ألف الكرخي المتوفى سنة (٣٤٠هـ) مختصرًا، ثم تلميذه الجصاص الرازي المتوفى في سنة (٣٧٠هـ)، ثم أبو الحسن القدوري المتوفى في سنة (٤٢٨هـ)، وتتابع علماء الأحناف في تأليف المختصرات وتنافسوا في ذلك، وتُركت كتب فقهائهم الأوائل»[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٢٢).

(٢) انظر: محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي لعمر الجيدي (ص:١٣٢)، ومناهج تقريب الفقه المالكي للدكتور/ محمد عيسى، مجلة رسالة المسجد الجزائرية، العدد الثاني، رجب ١٤٢٤هـ/ سبتمبر ٢٠٠٣م.

(٣) تاريخ الفقه الإسلامي (ص: ١١٨).

وقال صاحب **الدليل إلى المتون العلمية**: «والمتون موجودة من قديم الزمان، ولكنها لم تعرف بهذا الاسم، بل باسم المختصرات، مثل **مختصر الخرقي** عمر بن الحسين الخرقي المتوفي سنة (٣٣٤هـ) رحمه الله تعالى»[١].

ومن أوائل المختصرات الأصولية «**رسالة في أصول الفقه**»، لحسن بن شهاب العكبري الحنبلي (ت: ٤٢٨هـ).

وتتوالى المختصرات والمتون في جميع الفنون، وتتكاثر من قرن إلى قرن، لا سيّما عند المتأخرين؛ فمنها ما سُمي بـ«المختصر» من قبل مؤلفه، ومنها ما وسم بذلك من قبل أهل العلم، ومنها ما بُني ابتداء على الاختصار، ومنها ما كان لمؤلِّف أو اثنين وهكذا كما يأتي بيانه في الفصل الثالث.

قال ابن البنا الحنبلي البغدادي (ت: ٤٧١هـ) في كتابه **المقنع في شرح مختصر الخرقي**: «وكان بعض شيوخنا يقول: ثلاثة مختصرات في ثلاثة علوم لا أعرف لها نظائر: **الفصيح** لثعلب (ت: ٢٩١هـ)، و**اللمع** لابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، وكتاب **المختصر** للخرقي، فما اشتغل بها أحد وفهمها كما ينبغي إلا أفلح»[٢].

نتيجة لهذه المختصرات العلمية، وأسباب أخرى يفرضها الواقع، أو الحاجة العلمية كما سبق؛ ظهر ما اصطُلح عليه من بعد: بـ«المتن» بطريقة صناعية مقننة، وبعبارات منتقاة ذات دلالات واسعة، وكلما تأخر الزمن وضعف العلم،

---

(١) الدليل إلى المتون العلمية لعبد العزيز قاسم (ص: ٦٨).

(٢) المقنع (١/ ١٨٥)، وانظر: الدليل إلى المتون العلمية لعبد العزيز قاسم (ص: ٦٦).

كانت ظاهرة المتون أشد إيغالا في الصناعة والتقنين، وأبعد عن المختصرات المتقدمة المبسوطة والواضحة.

وهذا الظهور ابتداء كان لسد الحاجة العلمية، ثم آل به الأمر مع رسوخ التقليد إلى أن أصبح هواية وتفننا - عند البعض - قد يسد به ثغرة علمية، وقد يكون في أحيان أخرى خاصًا للمنتهين للمراجعة فحسب، لا بقصد التدريس والتعميم كما سيأتي بيان ذلك لاحقا، واقرأ مثلا في النقل التالي كيف بدأت وأين انتهت تدريجيًا؟! يقول السيد بدر الدين الحلبي (ت: ١٣٦٢هـ) في سياق حديثه عن نشأة علم النحو: «ثم خلف هؤلاء قوم كأبي علي الفارسي، وأبي إسحاق الزجاج، فرأوا أن الكتب المؤلفة في هذا الفن، وإن كانت كافية في المطلوب منها موفية بالغرض؛ الذي وضعت من أجله، إلا أن المبتدئين بتعلم هذا الفن ليس في استطاعة قواهم العقلية أخذ قواعد هذا العلم منها؛ فألّفوا فيه كتبًا مختصرة، إلا أنهم لم يخالفوا طريقة سيبويه في كتابه.

ثم طال الكلام في هذه الصناعة وحدث الخلاف بين أهلها البصريين والكوفيين، وكثرت الأدلة والحجاج بينهم، وتباينت الطرق في التعليم، ووقع الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن بسبب اختلافهم، وطال الأمر على المتعلمين حتى ما يكادون يدركون له آخرًا، وجاء المتأخرون بعدهم فاختصروا تلك المطولات، إما مع الاستيعاب لجميع ما نقل كما فعل ابن مالك في التسهيل، أو مع الاقتصار على المبادئ للمبتدئين كما فعله الزمخشري في المفصّل.

وكانت هذه الصناعة كلما مرت على أيدي المصنفين تلاشت وضعفت حتى جاء قوم ليسوا في العير ولا في النفير، حداهم حب الشهرة، وبُعد الذكر،

وبقاء الاسم على التأليف؛ فألَّفوا فيها كتبًا صادفت من الناس قبولا، والتفاتا لأمور لا نعقل أسبابها؛ فقضت على البقية الباقية من هذه الصناعة، وصار المحسن لها من يتجافى عن اللحن في القول البسيط والكلام الظاهر؛ فإذا وقع إلى عبارة رصينة، أو بيت شعر اشتبه عليه الأمر، واختلط عليه الحال؛ فلم يعد ولم يبد»[1].

ب) بدايات النظم التعليمي:

ذكر بعض الباحثين أن هذا النمط من الشعر ظهر مبكرا عند الشعراء الإسلاميين، بل منهم من استخدمه وسيلة علمية لنشر بعض العلوم كـ«اللغة» وغيرها، ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك شعر العجاج (ت: نحو٩٠هـ) الراجز المعروف، وابنه رؤبة (ت: ١٤٥هـ)، ومن أمثلة ذلك أيضا الأرجوزة المشهورة عند الأدباء: بـ«**ذات الأمثال**»[2] لأبي العتاهية إسماعيل بن القاسم (ت: ٢١١هـ)، وأنت تلحظ أن هؤلاء المتقدمين من فحول الشعراء، سلكوا هذا النمط ربما قبل العلماء ومعرفتهم به.

---

(١) التعليم والإرشاد (ص:١٨، ١٩).

(٢) قال فيها صاحب الأغاني (٤/ ٤٠): «وهذه الأرجوزة من بدائع أبي العتاهية، ويقال: إن له فيها أربعة آلاف مثل». وقد ورد ذكرها إضافة إلى كتاب الأغاني في معاهد التنصيص (٢/ ٢٨٣) وفي شرح نهج البلاغة (١/ ٢٣٥) وفي عيون الأخبار (١٨٥) وفي محاضرات الراغب (٢/ ١٤٣) وفي نهاية الأرب (٣/ ٧٧)... ويبدو أن القصيدة لم تصل إلينا كاملة حسب الإشارة الواردة في كتاب الأغاني «أن له فيها أربعة آلاف مثل» فعدد الأمثال في القصيدة المثبتة اليوم في ديوانه أقل من ذلك بكثير، فقد جمع المحقق منها (٣٢٠) بيتًا. انظر: «المنظومات وآفاق تمثل الروح العلمية في الشعر القديم». د. أحمد علي محمد. شبكة دهشة: *www.dahsha.com*.

يقول أحد الباحثين: لعل آخر الاتجاهات الجديدة التي نتناولها بالدراسة، والتي لاحظنا نشأتها في شعر القرن الثاني، هو الفن التعليمي الذي يصطنعه الشعراء عادة لنظم أنواع شتى من العلوم والمعارف تسهيلًا لحفظها. ومما لا شك فيه أن نشأة هذا الفن إنما تقترن باتساع أنواع المعارف والعلوم، وازدياد الإقبال على التعليم والتعلم في القرن الثاني، وما كان ممكنا أن ينشأ في الشعر العربي فن تعليمي قبل هذا القرن لهذا السبب نفسه(١).

ويؤكد باحث آخر أن الأرجوزة الأموية تعد أول شعر تعليمي ظهر في اللغة العربية، وأن أراجيز العجاج وابنه رؤبة تعد شعرًا تعليميًّا؛ لأنها متون لغوية منظومة في اللغة نفسها من حيث هي لغة، نظماها؛ لتمد الرواة بالألفاظ الغريبة، والأساليب الشاذة والنادرة، وتزودهم بالشواهد والأمثال المأثورة، والألفاظ المستعملة والمهملة.

ثم تتابعت المنظومات العلمية عبر العصور حتى جاء عصر المماليك الذي كثر فيه هذا اللون من النظم واتسعت موضوعاته، فشمل كل العلوم(٢).

ولكنّ هذا الأمر لا يتجه مع مسار البحث، إذ تعوزه الدقة؛ لأن صنيع هؤلاء الشعراء لا يطلق عليه مصطلح المتن إلا تجوزا، ولا يراد تدريسه وحفظه بقصد التعلّم المنهجي، ولا هم قصدوا ذلك وأرادوه، وكونه سُمي شعرا تعليميًّا لا يجعله متنا اصطلاحا؛ وعليه فإن بدايات النظم التعليمي الذي

(١) انظر: المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي د. عبد الله بن عويقل السلمي، انظر ملتقى أهل الحديث: *http://ahlalhdeeth.cc/vb/index.php*

(٢) المصدر السابق.

نعنيه، وهو المنطلِق أساسا لقصد التعليم، وتيسير الحفظ تأخر للقرن الرابع كما سيأتي.

ووجود مثال واحد أو اثنين قبل ذلك بأي قصد آخر سوى الحفظ والتعليم؛ قد يُشير على أنّ ابتداء ذلك لم يكن لغرض التعليم المحض كما هو الحال الآن، بل يغلب عليه جانب المرح والطرب كما هو حال الشعر في الجملة؛ وعليه فاقتصار التعليم عليه محل نقد واستشكال، لا سيّما مع تزامن ذلك بضعف العلم وتراجعه.

وبعض الباحثين يرى أن أوّل من ابتكر هذا الفن في الأدب العربي خاصة هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي (ت: ٢٠٠هـ)، بحجة أنه نَظم **«كليلة ودمنة»**، ومنظومات أخرى في الصيام والزكاة[1]، وسيأتي شيء من أخباره، وهذا التحديد وإن كان متقدما ومفيدا أيضا لبدايات هذا النمط؛ إلا أن أثر الهزل بيّن فيه من خلال نظم «كليلة ودمنة»؛ وعليه لا يمكن مقارنته بما آل إليه النظم عند المتأخرين، وخَليق بالنظم عموما أن يكون هكذا، لا فتحًا عظيما يُنسب للعلم وأهله، ومدخلا لازما لكل من أراد طلب العلم والانتساب إليه.

والتقاء الشعر الوجداني الخيالي مع الشعر التعليمي يغلب عليه امتطاء الرجز؛ لسهولته، وحسن إيقاعه، وهذا ما يُعين على حفظه وإدراكه، ولا يخفى أن أهم الدوافع للعلماء في استحداث هذا النوع من المتون هو الحفظ والاستذكار؛ لأن تَذكُّرَ المنظوم أسهل من تذكّر المنثور وأحب إلى النفس، وبعضهم يرى أن هذا النمط (الرجز) وجد ليُلبي الحاجة إلى نظم العلوم والحكم والمواعظ

(١) انظر: الأثر التعليمي لفن الرجز للدكتور/ حسن محجوب (ص: ٥٩).

تحللا من قيود النظم المقفى[1]، وليس غائبا عنك ما للشعر من لذّة في السمع، واستقرار في الذهن.

قال ابن عبد ربه (ت: ٣٢٨هـ): «وقد نظمنا جميع ما ذكرناه من هذه الأبواب في أرجوزة؛ ليسهل حفظُها على المتعلم؛ إذ كان حفظ المنظوم أسهلَ من حفظ المنثور»[2].

وفي ذلك يقول ابن عاشور أيضا: «ثم إنهم - أي: العلماء - لما رأوا صعوبة حفظ الكلام المنثور مالوا إلى نظم المعلومات، ومن أقدم المنظومات في العلوم «**الأرجوزة الألفية**» للشيخ ابن سينا في الطب، و«**الأرجوزة المنطقية**» له. وذلك في مفتتح القرن الخامس، وقد عُني الأندلسيون بعد ذلك بالنظم وبرعوا فيه، وتبعهم المغاربة»[3].

ومن الأمثلة الدالة على سهولة حفظ المنظوم: ما ذكره الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) أن يحيى بن خالد البرمكي (ت: ١٩٠هـ) أحب أن يحفظ كتاب «**كليلة ودمنة**» فاشتد عليه ذلك، فقال له أبان بن عبد الحميد اللاحقي (ت: ٢٠٠هـ): أنا أعمله شعرًا؛ ليخف على الوزير حفظه، فنقله إلى قصيدة عملها مزدوجة، عدد أبياتها أربعة عشر ألف بيت في ثلاثة أشهر، فأعطاه يحيى بن خالد عشرة آلاف دينار، وأعطاه الفضل خمسة آلاف دينار[4].

---

(١) انظر: الأرجوزة العربية النشأة والمفهوم للدكتور/ المهدي لعرج (ص: ٤٣).
(٢) العقد الفريد (٤/ ٣٥١).
(٣) أليس الصبح بقريب؟! لابن عاشور: (ص: ٤٥).
(٤) تاريخ بغداد (٧/ ٤٤).

ودونك - أخي طالب العلم - شيئًا من الأمثلة لأقدم المنظومات العلمية التي وجدت مبكّرا في الشعر التعليمي:

لعل من أوائلها ظهورا قصيدة نونية في علم التجويد لأبي المزاحم الخاقاني (ت: ٣٢٥هـ) باسم: «**عمدة المفيد**»، ابتدأها بقوله: «يا من يروم تلاوة القرآن»[١].

وابتداء نظم العلوم بالتجويد خاصة قد يُعطي بُعدا مُهمًّا لمجال النظم والفنون المناسبة له؛ إذ إنّ التجويد في الأصل قائم على التلقين والمحاكاة؛ وعليه فإن نظمه مما يُسهِّل حفظه واستذكاره، ونحن اليوم لم نفرق بين ما هو قائم على التلقين وما هو خلاف ذلك؛ فجلنا يأتي لِعلم أسّه قائم على الفهم، بل هو الفهم ذاته (الفقه وأصوله) فيحفظ فيه منظومة أو نثرا؛ ليكون فقيها للأمة يُفتي في نوازلها، وأدهى من ذلك وأغرب من يتفاخر أمام الملأ بمجرد حفظ الأسانيد ورجال «**التقريب**» مثلا.

وفي النحو نَظم أحمد بن منصور اليشكري (ت: ٣٧٠هـ) منظومة باسم: «**أرجوزة في النحو**»[٢].

وفي علم «أصول الفقه» ظهرت منظومة ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ)

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٣٤٨).

(٢) انظر: تعليم النحو العربي عرض وتحليل للدكتور/ علي أبو المكارم (ص:٥٦)، والمتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي د. عبد الله بن عويقل السلمي، انظر ملتقى أهل الحديث: *http://ahlalhdeeth.cc/vb/index.php*.

في **أصول أهل الظاهر**[1]، وقد تكون هي أول ما نُظم في أصول الفقه في الجملة.

وفي علم الفقه ظهرت منظومة نجم الدين أبي حفص النسفي (ت: ٥٣٧هـ): «**المنظومة النسفية**»، وهي أول كتاب نظم في الفقه الحنفي، ذَكر فيها آراء أئمة المذهب، ثم ذكر رأي مالك والشافعي؛ ولذا قد تسمى عند البعض بـ«**منظومة النسفي في الخلاف**» وعليها شروح عدة[2].

وهكذا تتابع النظم واستفحل وذاع إلى ما لا نهاية، وتحوّل من الهزل ومجال «**كليلة ودمنة**» إلى نظم عقائد المسلمين وفقههم، إلى غير ذلك مما هو مبني على أصول الوحيين وفهمها لا تردادها وإغراء البسطاء بها.

ومن أشهر مصنفي المنظومات، ونقل المنثور إلى المنظوم قديما أبان بن عبد الحميد اللاحقي (ت: ٢٠٠هـ)[3] الذي سبق ذكره قريبا. له في هذا الفن

(١) انظر: «نوادر الإمام ابن حزم» لابن عقيل الظاهري السفر الثاني (ص:١١٢-١١٧)، و«مجموعة الرسائل الكمالية رقم:١٦» (ص:٢٥٧-٢٦٣)، ونشرها أيضًا الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني بمجلة معهد المخطوطات العربية في الجزء الأول من المجلد الحادي والعشرين عام ١٩٧٥م (ص:١٤٨-١٥١)، ولعلها طبعت مستقلة مع كتاب الإشارة للباجي باسم: «قصيدة في أصول الفقه» في مركز إحياء التراث المغربي بالرباط، وذلك بتحقيق: مصطفى الوضيفي ومصطفى ناجي، انظر: الدليل الجامع إلى كتب أصول الفقه المطبوعة باللغة العربية للدكتور/ شامل الشاهين (ص: ٣٩٥).

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان لأحمد سعيد حوى (ص: ٣٥٩).

(٣) انظر: الفهرست لابن النديم (ص: ١٧٢).

بضعة آلاف من الأبيات، فقد نظم في القصص والتاريخ والفقه وغير ذلك من العلوم والمعارف.

وقد سبق أنه نقل كتاب «**كليلة ودمنة**» إلى الشعر في أربعة عشر ألف بيت، وله مزدوجات منها مزدوجة اسمها «**ذات الحلل**»(١) ذكر فيها بدء الخلق وشيئا من أمر الدنيا ومن علم الفلك، والمنطق، ثم له مزدوجات أخرى في تاريخ الفرس(٢).

والنظم في العلم عموما أخذ مسارين:

الأول: نظمٌ مستقل، كأن ينظم العالم في فنٍّ ما، أو مسألة ما، كما سبق في الأمثلة.

الثاني: نظمٌ لكتاب معيّن، كنظم «**جمع الجوامع**» مثلا، أو «**نخبة الفكر**» أو غيرهما.

والمحصّل أن المنظومات تكاثرت بعد ذلك في كافة الفنون - كالمتون النثرية - في جميع الأقطار، حتى أصبحت حرفة ومهنة يتبارى فيها الناظمون ويتنافسون أيّهم أجود وأمكن فيها؟!! فهذا يفتخر بالإيجاز، وذاك بالبسط مع الإلغاز، وآخر بمسلك غريب عن العلم كالغَزَلِ مثلا.

---

(١) انظر: معجم المؤلفين لعمر كحالة (١/ ١).

(٢) انظر: المدارس العتيقة بالمغرب للدكتور/ جميل حمداوي. «وهو بحث تاريخي ونقدي مهم حول ظهور هذه المدارس في المغرب، وأثرها عليه». على الشبكة العنكبوتية في موقع دروب: *http://www.doroob.com*.

والخطأ إن وجد فيها لا يتحمله الناظمون فحسب، بل من جعل تلك المنظومات كأنها إنجاز تاريخي عظيم، وعمل جليل لا يضاهى في خدمة العلم والعلماء. ولعل أصحابها لو عرفوا ما ستئول إليه؛ لأتلفوها وربما دفنوها - إما لعدم صلاحها للبقاء، أو لسلبياتها المتكاثرة - كما يروى عن بعضهم[1].

وسيأتي مزيد بحث لما أنتجته المتون من السلبيات، وفي المطلب التالي سنعرف جملة من أسباب ظهور هذه المتون بعدما عرفنا تاريخ نشأتها وابتدائها.

المطلب الثاني: عوامل ظهور المتون والمختصرات ومقاصدها:

لكل ظاهرة أسبابها التي تؤدي إلى نشأتها وانتشارها، علم ذلك من علمه وجهله من جهله، وربما يكون جزء من هذه الأسباب قريب المنال، سهل الإدراك، وقد يكون البعض منها خفيًّا يتبين بالتأمل والدراسة، وفي هذا المقام سأذكر أبرز ما قيل في أسباب ظهور المتون والمختصرات وانتشارها، وما ظهر لي من خلال البحث والدراسة.

وأنبه هنا إلى أنّ بعضا مما أذكره قد لا يكون سببا مباشرا، بل هو أقرب إلى كونه عاملا للشيوع والانتشار لهذه الظاهرة لا في إنشائها وابتدائها. ومعرفة الأسباب في الجملة غاية في الأهمية؛ لأنها تُساعد على التصور العام، ومن ثَمَّ إطلاق الحكم على الأمر المطروق للبحث.

(١) منهم العلامة محمد الأمين الشنقيطي صاحب «أضواء البيان»، فقد كتب منظومة في «أنساب العرب» في أيام التحصيل، ثم دفنها بعد ذلك، قال: لأنها كانت بنية التفوق على الأقران. انظر: ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي للسديس (ص:٢٤).

فمن أهم أسباب ظهور ما يُسمى بـ«المتن»، أو «المختصر» ما يأتي:

١- تسهيل المادة العلمية على المتعلم:

عندما تَشعَّب العلم، وتكاثرت الكتب، واحتاج العلماء للحفظ، وطلاب العلم للتدرج = وجد العلماء أن هذه الفكرة كفيلة بتقريب العلم؛ لسد حاجة المتعلمين في التحصيل، وبخاصة فيما يُحفظ ويُقرأ في ابتداء الطلب، قال أمير بادشاه (ت: نحو٩٧٢هـ): «والاختصار رد الكثير إلى القليلَ مع بقاء معناه، وهو أقرب إلى الحفظ، وأنشط للقارئ، وأوقع في النفس»[١]. وسهولة حفظ المختصر واستذكاره أمر لا ريب فيه، ولا جدل حوله، بل ربما يُرغّب في ذلك لضبط العلم، لكنّ المبالغة في ذلك وهَجْر ما سواه هو ما يذمّه كل من نقد هذا الشأن قديما وحديثا كما سيأتي.

وهنا نسأل: هل المتون أسهمت في تيسير العلم وتحفيز المتلقي لتحصيله كما يقال؟! بالتأكيد ليست المتون على مستوى واحد في هذا الأمر؛ فمن نظر إليها في الجملة - لا سيّما المتأخرة - أدرك أنها إلى تَعسير العلم أقرب منها إلى تيسيره، ووجود الاستثناء في آحادها، أو وجود أفراد فَهِموها بيسر؛ لا يعني عدم عسرها في الجملة! قال مجد الدين الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ): «وأما كتب العلوم فإنها لا تحصى كثرة؛ لكثرة العلوم وتفننها، واختلاف أغراض العلماء في الوضع والتأليف. ولكن تنحصر من جهة المقدار في ثلاثة أصناف:

(١) تيسير التحرير (١/ ٧)، وانظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي لعبد الوهاب أبو سليمان (ص: ١٧٠).

مختصرة: لفظها أوجز من معناها. وهذه تُجعل تذكرةً لرءوس المسائل، ينتفع بها المنتهي للاستحضار؛ وربما أفادت بعض المبتدئين من الأذكياء الشُّهماء؛ لسرعة هجومهم على المعاني من العبارات الدقيقة.

ومبسوطة: تقابل المختصرة؛ وينتفع بها للمطالعة.

ومتوسطة: لفظها بإزاء معناها، ونفعها عام»[1]. وهنا نسأل: لماذا قال مجد الدين: ربما أفادت بعض المبتدئين من الأذكياء؟! هل في هذا ما يشير إلى أن تلك المختصرات المغلقة لم تكن للمبتدئين في الأصل؟!

٢- ترتيب عرض المادة العلمية:

لا بد للمُلقي والمتلقي في بعض العلوم من شيء يُرتب لهما مسائل العلم بإيجاز؛ لأن ذلك يساعد الطالب على الفهم والتصور وربط المسائل بعضها ببعض، ويُعين المعلّم على ترتيب درسه وشرحه، والمتن الواضح والبيّن خير وسيلة لذلك، ولعل هذا ما جعل بعض العلماء يكتب متنا لنفسه ثم يقوم بشرحه. ومما يُنبه له هنا أن تدريس بعض الفنون لا يلزم منه دائما أن يكون عن طريق المتن؛ وذلك يتأكد في حق الطبقة التي تجاوزت التأصيل، والشائع غير ذلك، وكأن الطالب لا يمكن أن يفهم علما ما إلا عن طريق هذه المتون الموجزة!!

وحق المتن المغلق ألا يُشرح إلا للفئة المتقدمة من طلبة العلم بالأسلوب النقدي والحواري في مسائله الكلية؛ لتنمية النقد والملكة لدى الطالب.

---

(١) بصائر ذوي التمييز (١/ ٣٩)، وانظر: المدخل إلى علم المختصرات للشمراني (ص: ١١١).

أليس الأسلم للمبتدئ أن يأخذ العلم مسألة.. مسألة عن طريق الموضوعات العامة بدل الإيغال في تشقيق العبارات والدخول في الجدل الدائر بين أرباب الشروح والحواشي؟!

٣- الاستجابة للمطالب:

سواء كانت هذه المطالب من خليفة أو غيره، فقد يحتاج بعض الخلفاء والأمراء النظر في علم ما، مع قيامه بمهام الخلافة والسياسة وغيرها، ولا وقت لديه للنظر في موسوعات العلم؛ وبهذا يتعيّن على أحد علماء عصره أن يضع له ملخصًا في ذلك العلم؛ بموجب طلبه، أو ابتداء منه، يجمع له أصوله حتى يحقق أقل قدر منه، وربما يسعى بعد ذلك لنشره وتقريره بين الناس، وهذا من أبرز ما يسبب شيوع المتون والمختصرات وإن لم تكن بتلك الجودة؛ لنفوذ أمر السلطان.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الحموي (ت: ٦٢٦هـ) أن الخليفة العباسي القادر بالله (ت: ٤٢٢هـ): «تقدم إلى أربعة من أئمة المسلمين في أيامه في المذاهب الأربعة أن يصنف له كل واحد منهم مختصرًا على مذهبه، فصنف له الماوردي كتاب «الإقناع»، وصنف له أبو الحسين القدوري مختصره المعروف على مذهب أبي حنيفة، وصنف له القاضي أبو محمد عبد الوهاب ابن محمد بن نصر المالكي مختصرًا آخر، ولا أدري من صنف له على مذهب أحمد»[١].

---

(١) معجم الأدباء (٥/ ١٩٥٦).

وربما تكرر هذا الطلب من آحاد الناس - سواء كان عالما أو متعلما -، ومن ذلك قول الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ): «سألني بعض إخواني أن أصنف له مختصرا في المذهب في أصول الفقه؛ ليكون ذلك مضافا إلى ما عملت من «التبصرة» في الخلاف؛ فأجبته إلى ذلك إيجابا لمسألته، وقضاء لحقه، وأشرت فيه إلى ذكر الخلاف، وما لا بد منه من الدليل، فربما وقع ذلك إلى من ليس عنده ما عملت من الخلاف، وإلى الله تعالى أرغب أن يوفقني للصواب، ويجزل لي الأجر والثواب إنه كريم وهاب»[1].

٤- نصرة المذهب:

مما يشير إلى ذلك ما نُقل عن ابن الزملكاني الشافعي (ت: ٧٢٧هـ) حين قال: «ليس للشافعية مثل **مختصر ابن الحاجب** للمالكية»[2]. كأنه بذلك يستنهض همم الشافعية؛ لعمل مختصر كمختصر ابن الحاجب، وفي هذا منافسة شريفة في الخير ونشر العلم، ولكن في ظني مسألة «المختصرات» تجاوزت الحد المطلوب، وأصبح التعامل معها سلبيًّا لدرجة عالية.

ويتضح طغيان هذه الظاهرة بحق حين يؤلف فيها من لم يكن مقتنعا بها في الأصل؛ لإرضاء الأتباع، وخضوعا لسلطة الأمر الواقع، كما يُحكى عن الطوفي (ت: ٧١٦هـ) مثلًا حينما اختصر «**روضة الناظر**» للموفق ابن قدامة (ت: ٦٢٠هـ) في كتابه «**البلبل**»، فقد كان مجاراة للحركة العلمية مع أنه لم يكن مقتفيا لابن قدامة في «**الروضة**» في أمور كثيرة منها: طريقته في الترتيب،

---

(١) مقدمة اللمع في أصول الفقه للشيرازي.

(٢) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون (ص: ١٩٠).

ولكن لأن الحركة العلمية مهتمة بهذا النوع من التأليف، اختصر كتاب «**روضة الناظر**»؛ لشهرته بين كتب الأصول عند الحنابلة[١].

٥- ظهور المدارس في التاريخ قديما وحديثا:

ظهرت في التاريخ الإسلامي مدارس علمية عريقة في الشرق والغرب الإسلامي، وجوامع كبيرة لنشر العلم، كالمدرسة «النظامية»، و«المستنصرية»، وجامع الأزهر، والزيتونة، والقيروان وغيرها من المدارس والجوامع في العالم الإسلامي، إضافة للحرمين الشريفين؛ مما ساعد في نشر العلم وتوعية المجتمعات دينيًّا ودنيويًّا، ومثل هذه المدارس والجوامع بحاجة لكتب مختصرة تُدرّس لطلابها، إما مختصرات قديمة أو جديدة بأقلام المدرسين فيها، ومن أكثر ما ساعد على انتشار الكتاب الإسلامي مختصرا كان أو غيره؛ امتداد الإسلام في الأرض[٢].

يقول أحد الباحثين: «وكانت الدروس في المدارس العتيقة المغربية إلى يومنا هذا تنطلق من المدونات والمنظومات التعليمية، وقراءة الكتب وتصفح نصوصها بالشرح والتفسير والتوضيح، ومناقشة أفكارها وأحكامها وقضاياها؛ من خلال إيراد المسائل واستعراضها بالدرس والفحص، واستحضار كل

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ عبد العال عطوة لشرح مختصر الروضة للطوفي (١/ ١٣)، وظاهرة المختصرات في التراث الإسلامي. بقلم الدكتور/ محمد الفقيه. بتصرف. المصدر: ملتقى المذاهب الفقهية والدراسات العلمية: *www.mmf-4.com/vb*.

(٢) انظر: المكتبات الإسلامية وأثرها في التعليم للدكتور/ علي الجهني (٢/ ٤٣١-٤٥٩).

أقوال العلماء في كل مسألة معينة، والتمثيل لها من أجل استخراج مجموعة من الأحكام والقواعد؛ سواء أكانت مطردة أم شاذة، كما هو الحال في الفقه والنحو.

وغالبا ما يتبع الفقيه في تدريسه طريقة اختصار كتب الأمهات في فنون وعلوم شتى؛ من أجل تقديمها لطلبته؛ لحفظها واكتسابها سواء أفهموا ذلك أم لم يفهموا.

ويعني هذا أن التعليم في هذه المدارس كان يعتمد على الحفظ والتلقين، واختصار المتون والكتب والمصنفات في ملخصات وشروح وتعاليق وحواشٍ وهوامش ومدونات. لذلك يلجأ المدرسون إلى اختصار المعارف والدروس في شكل متون موجزة مختصرة مقتضبة ككتاب **«الآجرومية»** في علم النحو، و**«متن الرسالة»** لابن أبي زيد القيرواني في الفقه المالكي، أو في منظومات شعرية؛ ليسهل حفظها واستيعابها كـ**«ألفية ابن مالك»** في النحو، أو متون نثرية كـ**«مختصر خليل»** في فقه مالك»[1].

وفي عصرنا الحاضر أُلِّف عدد كبير من المتون والمختصرات؛ لأجل المعاهد العلمية، أو الجامعات الشرعية، ككتاب **«الأصول من علم الأصول»** لابن عثيمين المقرر في المعاهد العلمية في بلاد الحرمين وغيره كثير، يقول ابن عثيمين (ت: ١٤٢١هـ): «أما بعد: فهذه رسالة مختصرة في أصول الفقه

---

(١) انظر: المدارس العتيقة بالمغرب للدكتور/ جميل حمداوي. بتصرف، «وهو بحث تاريخي ونقدي مهم حول ظهور هذه المدارس في المغرب، وأثرها عليه» على الشبكة الإلكترونية في موقع دروب: *www.doroob.com*.

كتبناها على وفق المنهج المقرر للسنة الثالثة الثانوية في المعاهد العلمية، وسميناها: «**الأصول من علم الأصول**» أسأل اللهَ أن يجعل عملنا خالصًا لله نافعًا لعباد الله، إنه قريب مجيب»(١).

وألّف أيضا عدد من علماء الشريعة مقررا في الأصول لدار الحديث المكية التابعة للجامعة الإسلامية، وفي مقدمته قالوا: «ولما اتسعت رقعة الإسلام عظمت الحاجة إلى وضع قواعد وأصول يترسمها العلماء في استنباط الأحكام، فكان أول من نهض لذلك هو الإمام الشافعي رحمه الله، هذا وقد عهدت الإدارة العامة للمعاهد والكليات إلى بعض أبنائها بوضع مذكرة في هذا الفن وفق المنهج المقرر للسنة الخامسة الثانوية في المعاهد العلمية، يتوخى فيها الإيجاز ودقة التعبير ووضوح العبارة ووفرة الأمثلة، فاستعنا بالله تعالى في كتابة هذه المذكرة، وقد أسميناها: «**تسهيل الوصول إلى فهم علم الأصول**». ونرجو الله تعالى أن تكون محققة للغرض وافيةً بالمطلوب»(٢).

٦- التنافس العلمي:

مما هو معروف أن اختصار الكلام أصعب من الإسهاب فيه؛ لذا يتبارى المؤلفون في وضع المختصرات القليلة الألفاظ الكثيرة المعاني، وكلما كان المرء أقدر على الاختصار الموغل نال هو ومختصره المكانة العالية، لذلك عندما اختصر ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) **الإحكام للآمدي** (ت: ٦٣١هـ)

---

(١) مقدمة كتاب الأصول من علم الأصول.

(٢) تسهيل الوصول إلى فهم علم الأصول، المؤلفون: عطية محمد سالم، عبد المحسن ابن حمد العباد، حمود بن عقلا (ص:٣).

في كتابه: «**منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل**» تعجب العلماء وطلاب العلم من براعته الفائقة في الاختصار مع الاحتفاظ بالمعنى، فلما بلغه تعجبهم قال: سأزيدهم عجبًا، فاختصره في مختصره الشهير جدًّا في أصول الفقه المسمى «**مختصر المنتهى**»[1].

وتَعجبُ من مدى حب المتأخرين للمتون المغلقة، حين تعلم أن كتاب ابن الحاجب الأول شبه منسي، بل قد لا يعرف حتى عند بعض المتخصصين، وأما كتابه الثاني فقد سار مسير الشمس بين البلدان، وكثر شراحه، ولم يُعدَّ حفاظه! فقد كُتب حوله من الشروح ما يزيد على ستين شرحا[2].

٧- التخلص من النقص في الجهود السابقة:

عدم الرضا بما كُتب منها مما جَعَل هذه الظاهرة تَتَواصل ولم تنقطع في كافة العلوم مع عدم الحاجة إليها أحيانا في بعض الفنون؛ فإنك كثيرا ما تجد مصنفي المتون ينصون في مقدماتهم على السبب الموجب للتأليف، وهو إما النقص في الجهود السابقة، أو الإضافة إليها وهذان السببان لا ينقطعان كما تعلم.

يقول ابن بلبان الدمشقي (ت: ١٠٨٣هـ): «وبعد: فقد سنح بخلدي أن أختصر كتابي المسمى بـ«**كافي المبتدي**» الكائن في فقه الإمام أحمد بن حنبل، الصابر لحكم الملك المبدي؛ ليقرب تناوله على المبتدئين، ويسهل حفظه على

(١) انظر: ظاهرة المختصرات في التراث الإسلامي. بقلم الدكتور/ محمد الفقيه. بتصرف. المصدر: ملتقى المذاهب الفقهية والدراسات العلمية: *www.mmf-4.com/vb*.

(٢) انظر: علم أصول الفقه في القرن السابع الهجري لجميل بن عبد المحسن الخلف (٢/ ٥٢٤).

الراغبين، ويقل حجمه على الطالبين، وسميته: «**أخصر المختصرات**»؛ لأني لم أقف على أخصر منه جامع لمسائله في فقهنا من المؤلفات، والله أسأل أن ينفع به قارئيه وحافظيه وناظريه، إنه جدير بإجابة الدعوات، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، مقربا إليه في جنات النعيم، وما توفيقي واعتصامي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب»[1].

وأما عدم وجود متن في علم معيّن، أو مذهب خاص؛ فهذا مما يدعو حقًّا لكتابة متن في ذلك العلم؛ لسد الحاجة به إن وجدت.

٨- ضعف الهمم:

وهذا يُشار إليه كثيرا في المقدمات؛ يقول ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) في مقدمة **مختصره** الشهير في أصول الفقه: «فإني لما رأيت قصور الهمم عن الإكثار، وميلها إلى الإيجاز والاختصار صنفت مختصرًا في أصول الفقه، ثم اختصرته على وجه بديع، وسبيل منيع، لا يصد اللبيب عن تعلمه صاد، ولا يرد الأديب عن تفهمه راد!!»[2].

ومن ضعفت همته في العلم لا أدري كيف سيصبر على فهم متن مغلق كـ«**مختصر ابن الحاجب**»؟!

٩- طلب الاستكثار من العلوم المختلفة:

أنبه إلى أن بعض الأسباب قد تكون سببا لكثرة المتون واتساعها بين

---

(١) أخصر المختصرات لابن بلبان الدمشقي (ص: ٨٦) ط: دار البشائر.

(٢) مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل (١/ ١٩٩، ٢٠٠).

الناس، ولكنها ليست بالضرورة سببا لظهور المتن ابتداء، وهذا أحدها.

ولا يخفى أن العلوم متزايدة، وفروعها تنمو مع تقادم الزمن، والطالب النهم بحاجة لما يجمع له شتات العلم في رسائل مختصرة، وربما وريقات أحيانا، وخير وسيلة لذلك المختصرات والمتون، لا سيّما المنظوم منها؛ لسهولة استذكارها عند الحاجة. قال ابن عاشور: «ثم تكاثرت العلوم وقوي ميل طلبة العلم إلى الاطلاع على جميعها والمشاركة فيها؛ فنشأ في الناس الميل إلى طريقة الاختصار»[1].

١٠- خدمة الموسوعات:

ربما فاق المختصر أصله شهرة وانتشارا؛ إما لجودته، أو فقدان الأصل، أو إهماله من قبل المتأخرين؛ لشدة ميلهم وشغفهم بالمختصر، وهذا مما أضر كثيرا بكتب المتقدمين وأدى إلى إغفالها!

ومن أشهر الكتب التي حظيت بالاختصار كتاب: **«الأم»** للإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، ولا يخفى عند طلبة العلم مكانة الكتاب ومؤلفه في الفقه عمومًا، وفي المذهب الشافعي على وجه الخصوص. وهذا الكتاب الضخم الذي امتلأ بالعلم، عمد إليه المزني (ت: ٢٦٤هـ) تلميذ الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) فاختصره في مختصره الشهير جدًّا عند الشافعية، فأقبلوا عليه حفظًا ودرسًا وشرحًا، وقام بشرحه كبار علماء المذهب كالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، وأبي الطيب الطبري (ت: ٤٥٠هـ)، والجويني (ت: ٤٧٨هـ)، وابن الصباغ (ت: ٤٧٧هـ) وغيرهم،

(١) أليس الصبح بقريب؟! (ص: ١٣٩).

وكان من أعظم شروحه - الذي طبع مؤخرًا -: «**نهاية المطلب في دراية المذهب**» لإمام الحرمين الجويني، وبلغ من مكانته أن سمي **المذهب**، وكأنه هو المذهب والمذهب هو، فاختصره تلميذه الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) في «**البسيط**»، واختصر «**البسيط**» في «**الوسيط**»، واختصر «**الوسيط**» في «**الوجيز**»!! وجاء الإمام الرافعي (ت: ٦٢٣هـ) فشرح «**الوجيز**» في كتابه العظيم «**فتح العزيز**» الذي يعتبر النهاية في المذهب الشافعي، واختصر «**الوجيز**» في «**المحرر**»!! وجاء النووي (ت: ٦٧٦هـ) واختصر «**المحرر**» في «**المنهاج**»!! وقد حظي «**المنهاج**» بشهرة عظيمة فاقت أصله؛ فأكب عليه علماء الشافعية درسًا وحفظًا وشرحًا واختصارًا، وأصبح هو وشروحه العمدة في الدرس والفتوى، وممن اختصره زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ) في «**المنهج**»!! فقيل: اختصر الكتاب واسمه[(١)]!!!

١١- تذكرة للمنتهي:

هذه العبارة كثيرا ما تتردد في مقدمات المتون ويُنصُّ عليها، ولعل أكثر المتون شهرة واختصارا في المحافل العلمية لم يوضع إلا لهؤلاء؛ فكيف يؤتى بمتن موجز شبه ألغاز وضع لعلماء ويُلقى على طالب مبتدئ؟!

أليس هذا من التعدي على هذا المتعلّم بإلقاء أكابر العلم عليه قبل صغاره؟!

(١) انظر: ظاهرة المختصرات في التراث الإسلامي. بقلم الدكتور/ محمد الفقيه. بتصرف. المصدر: ملتقى المذاهب الفقهية والدراسات العلمية: *www.mmf-4.com/vb*.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره العراقي (ت: ٨٠٦هـ) في ألفيته[1]:

نظمتها تبصرة للمبتدي ... تذكرة للمنتهي والمسند

(١) ألفية العراقي (ص: ٩٣).

مسايرة النظام السائد!

وبعد؛ فإن هذه الأسباب قد يضاف إليها أخرى عند قوم، وقد يُردُّ بعضها عند آخرين، ولكن ماذا لو تجاوزتُ تعداد الأسباب الموجبة لهذه الثقافة الظاهرة وقلتُ: إن الساحة العلمية في مجملها (علماء، وطلاب علم، ومحافل التدريس، وحِلق العلم) ما دامت أنها متوجهة لهذا الأمر، فلن تُعدم من إيجاد أي سبب يقودها إليه، وشيوع هذا الأمر بلغ مبلغًا لا يحتاج معه إلى استدلال، أو مثال افتراضي؛ لأن الظاهرة متى كانت بيّنة كالشمس في رابعة النهار كان الاستدلال عليها نوعا من التشكيك فيها، أو دافعا لتوهينها متى كان الدليل قاصرا عن إثباتها؛ فثقافة المتن والاختصار في العصور المتأخرة تجاوزت البحث عن الأسباب الموجبة لها؛ فالجميع يختصر بموجب وبلا موجب، والكُل يشارك في تيسير العلم!! ولعل هذا مما أضعف الصوت المندد بنتائج هذه المتون والمختصرات؛ لأن أكثر المجتمع العلمي والشرعي سائر - بعقله الباطن قبل الظاهر - نحو المتن الموغِل، والوقوف عليه دون مجاوزته!!

ولا يمكن لأحد مهما بالغ في النقد أن يرفض وجود فائدة للمختصرات والمتون؛ لأن وجودها يعكس الاهتمام بالمعرفة، ومهارات كاتبه، وكثرة الخيارات عند طلاب العلم، لكن دائما ما يكون في الكثرة غث وسمين، ولا يُفرق بينهما إلا الخواص، وقد يتحول الاتساع إلى سلبية مطلقة متى كان حجابا عن ملاحظة النفيس منها: المتمثل في الأكمل والأيسر لا في الأكثر إلغازا!

قال ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ): «كَثُرت التآليف واتّسعت في خمسمائة سنة، وتعدَّدت النحل، ولم يهتد المسلمون أمام هذا التَّيار إلى تقييض طائفة من العلماء تختار كتبًا من بين تلك الكثرة، فكان من هذه الكثرة أن نَاءت بالقدر عن تحملها، ودعت حاجة إلى الأخذ من جميعها، فطفق كلّ أحد يختصر ويزيد وينقص على ما يبدو له»(١).

وهكذا يسير أغلب المجتمع العلمي نحو الاختصار والمتن دون مبرر أحيانا، وربما الأمر في الازدياد مع وجود الكتب المنسوخة في البرامج الحاسوبية التي تُسهِّل هذا الأمر أكثر وأكثر، فليس عليك سوى الحذف والتنسيق والطباعة، ولن تُعدم من قارئ ومحفِّز.

فيا طالب العلم، ألا يحق لنا أن نسأل: ما الذي أنتجه هذا التوجه المحموم نحو الاختصار؟ ألا يستدعي هذا الأمر ولو مجرد التفكير فيه؟!

إن شيوع هذه الثقافة هو الذي جعل أحد العلماء(٢) يتحسّر في بعض كتبه ويقول بتوجع: مَنْ يَقرأ كتاب سيبويه الآن؟ بل من يعرفه من خريجي قسم اللغة؟

إذا كان المتخصصون في اللغة لم يعرفوا مجرد معرفة كتاب سيبويه! فمن سيقرؤه إذًا، الأطباء أم المهندسون؟ ولعلي أزيد وأقول: من يقرأ الآن رسالة الإمام الشافعي في الأصول؟ ومن يقرأ «الأم» له في الفقه؟ ومن يقرأ...؟ ومن يقرأ...؟!

---

(١) أليس الصبح بقريب التعليم العربي الإسلامي (ص: ١٤٥).
(٢) هو الدكتور/ محمود الطناحي في مقالاته.

ولا بد أن تجد أن هذا المتخصص من جيل المذكرات والملخصات، وهذه طامة أخرى أنتجتها المتون المغْلَقة.

وليس هذا فقط، بل إن الألم يبلغ بك مبلغه حين تسمع عن طالب متوجه للدراسات العليا في قسم ما، وهو لا يعرف مثلًا أصول ذاك العلم ومصادره الذي ينوي التخصص فيه، بعدما قضى في دراسته سنين عددا!! فهو لم يعرف ولن يعرف ما دام أنه من جيل الملخصات والمذكرات، والعجيب أن تسمع من أرباب المتون قولهم: إن المختصرات والمتون أسلم وأنفع من المذكرات فلا تنتقدوها!!

وما الذي أوجد المذكرات إلا المتون؟! فالطالب عندما عجز عن فهم مغاليق المتن المقرر استعاض عنه بالمذكرة؛ ليتجاوز تلك المرحلة، وهذا الطالب ذاته سيأتي يوما ما دكتورا في تلك الجامعة، وهكذا تتابع الضعف، فإلى الله المشتكى!!

المبحث الثاني

المتون بين القبول والرفض

توطئة: ترميز التراث المتقدم:

محاولة إلغاء التراث بالكلية وتقويضه إعلان للانهزامية أمام الحداثة المعاصرة، ومد الأعناق إليه في كل نوازلنا ومجالنا التداولي عجز محقق وإراحة للذهن عن تكييف واقعنا والتفاعل معه! في كلتا الصورتين اللتين تنزع إلى المغالاة في طرف مع إهمال غيره يكمن الخطأ في موقفنا من التراث ككل بما في ذلك المتون، وإن كانت الصورة الثانية أقل خطأ من الأولى باعتبار تعلقها بتراثها جملة وتفصيلا بخطئه وصوابه دون الاستعاضة عنه بغيره.

وعليه فإن الموقف من المتون والمغالاة فيها لا يختلف عن الموقف نحو التراث ككل، ومصدر ذلك وأساسه هو في التقليد المحض وترميز كل تراث متقدم دون الإضافة والتخصيص؛ فالتراث الإسلامي نتاج بشري يتأثر بالزمان والمكان، والعصمة والقدسية التي للوحي والشرع المنزّل - كتابا وسنة - لا تمتد إلى اجتهادات العلماء وتوظيفاتهم؛ فما كان مضافا للبشر هو محل نقد ونظر بالأسس والمعايير المتفق عليها، وأما الشرع المنزّل المضاف لرب العزة والجلال وأمينه - عليه الصلاة والسلام - على وحيه، فهذا لا سبيل لنقده المباشر، وإنما القول فيمن يقوم بتنزيله وتطبيقه على غير مراده.

وربما يكون من التجديد المطلوب شرعا نقد تلك التصورات التي أُلصقت بالوحي جراء التقليد المتعاقب عبر القرون؛ فحين نأتي لمؤلَّف بُني على تصور معيَّن يُخاطب فئة خاصة بثقافة ذاك الزمن ثم نفرضه قسرا على دارسي زماننا؛ بهذا نحن في حقيقة الأمر نمارس خطأين: خطأ نوقعه على أولئك التلاميذ، وخطأ آخر على ذاك المصنِّف حينما أخذنا كتابه وجعلناه في غير موضعه.

إننا ما لم نستقلَّ بوسائلنا العصرية التعليمية دون إهمال لمواد تراثنا ونصوصه، ونخفف من الاقتراض غير المنضبط لوسائل تاريخ مضى وانقضى = لن نُقدم خدمة جليلة لتاريخ أمتنا فضلا عن واقعنا؛ فنحن حين نقوم بعرض نصوص أئمتنا وتراثهم بوسائل عصرنا نُقدم لهم ولزماننا إضافة علمية محققة، وبذلك نعيد تراثهم للحياة العملية القائمة بعدما طمرته عصور الانحطاط البائدة، والاعتبار التام لوسائلنا لا يعني القطيعة مع تراثنا وإعلان الخروج عنه كما قد يتوهمه البعض، بل هو مواءمة مع زماننا (أوّلًا) وجَعْله معيارا (ثانيًا) لما يُقبل ويرد ما دام الأمر في نطاق الوسائل فحسب، وفي دائرة المباح.

إنّ التقليد المشرعن والترميز المجمل غير المفصّل بالنوع والكيف هو تبيان لأمر آخر لا يقل سوءا عنه؛ هو العجز الروحي، وضعف الهمم، وخور العزائم عن إنشاء شيء جديد؛ فالمحاكاة مظهر من مظاهر انطفاء الروح التي تدفع للعمل والإبداع، وإلغاء للحاضر وتطور الزمان والمكان، والاثنان معًا التقليد وعجز الروح أنتجا غلوًّا ظاهرا في استعمال المتون وشيوعها في الوسط الشرعي؛ ما أدى لنسيان غيرها كما سيتبيّن لاحقا؛ فالمعلم الشرعي في الجملة حين يُدعى لتعليم فن من الفنون لا يُكلف نفسه أكثر من البحث على

متن ومختصر سابق له يكتفي به وإن لم يكن مناسبًا، ثم يقرره ويُثْقِله بالحواشي والتقريرات دون نقد يذكر أو إضافة تحرير يُروى، وهكذا تسلسل الضعف والغلو لتراثنا ككل!!

وما سيأتي في هذا المبحث من المظاهر الدالة على قبول هذه المتون هو نوع من التبرير لهذا الشيوع المُطبِق لها المؤسَّس على ترميز كل متقدِّم متنا كان أو مختصرا، وما يعقب ذلك من موقف العلماء تجاهها الرافض للمغالاة فيها، ثم ذِكر مآخذها وسلبياتها = كل ذلك سعي للناظر إلى أن يقوم بتفكيك منظومة التقليد التي بسطت ذيولها، والكشف عن مساوئها في العلم والتعليم، ومحاولة لإعادة الذهنية الساكنة في تاريخ غابر - بآلامه وأحزانه وخطئه وصوابه - وإيقاظها وبث الروح فيها؛ لتتقدم بواقعها وتراثها نحو المعالي والمجد، ومن هذا البيان المجمل نشرع في مطالب وعناصر هذا المبحث.

المطلب الأول: مظاهر قبول المتون والمختصرات:

يظهر من أحوال العلماء وتصرفاتهم في الجملة اعتبار هذا النوع من التأليف - تصحيحا له وتأييدا - وقد يكون لفرض الواقع تأثير في شيوع هذا الأمر، كما يدل عليه قول ابن عابدين (ت: ١٣٠٧هـ): «إن كتاب **الدر المختار شرح تنوير الأبصار** قد طار في الأقطار، وسار في الأمصار، وفاق في الاشتهار على الشمس في رابعة النهار، حتى أكب الناس عليه، وصار مفزعهم إليه، وهو الحري بأن يطلب، ويكون إليه المذهب، فإنه الطراز المذهّب في المذهب، فلقد حوى من الفروع المنقحة والمسائل المصححة ما لم يحوه غيره من كبار الأسفار، ولم تنسج على منواله يد الأفكار، بيد أنه لصغر حجمه، ووفور علمه،

قد بلغ في الإيجاز، إلى حد الإلغاز، وتمنَّع بإعجاز المجتاز في ذلك المجاز عن إنجاز الإفراز بين الحقيقة والمجاز، وقد كنت صرفت في معاناته برهة من الدهر، وبذلت له مع المشقة شقة من جديد العمر»[1].

وهذه المظاهر منها ما يكون بيِّنا في الدلالة على قبول هذا الأمر، ومنها ما ليس كذلك، لكنها في مجملها لا تخرج عن كونها قرينة تشير لقبول هذه الظاهرة في الجملة.

وقبول عدد من العلماء لهذا النوع من التأليف لا يُظن أنه مبرر صحيح مانع لنقده أو التقليل من طغيانه! بخاصة إذا علم أن ظهور هذا النوع كان تراكميًّا، وكان في أوائل ابتدائه لم يكن بهذه الصورة الموغلة في الإلغاز، مع ما يتبع ذلك من حاجة العلماء لترتيب مراحل الطلب والدرس والمراجعة؛ بذلك كله يتبيّن لك السياق الصحيح لقبول هؤلاء، ونقد أولئك كما سيأتي.

وسأكتفي في هذا المطلب بتعداد هذه القرائن فحسب مع قليل من البيان؛ لأن شيوع هذه الظاهرة يُغني عن ذكر أي مسوغ لقبولها.

ومما ظهر لي في الدلالة على قبول العلماء لهذه المتون أمور منها:

أولًا: الرضا عنها وخدمتها بالشروح والحواشي:

هذا الرضا يتمثل في تتابع العلماء بالتأليف فيها قديما وحديثا؛ فمن بداية ظهور هذا النوع إلى يومنا هذا والمتون في ازدياد، وهذا أمر ظاهر لكل طالب علم؛ فما من فنٍ إلا وتجد فيه مجموعة من المتون، وهي متفاوتة في الجودة

(١) حاشية رد المحتار (١/ ٣).

والاعتماد بين العلماء وفي اليسر والعسر، كما أنها تتفاوت شهرة من زمن لزمن ومن قُطرٍ لقطر، فمثلا في الأصول اشتهر عند أهل المغرب الإسلامي المتن المنظوم: «**مراقي السعود**»، لا سيّما في القطر الموريتاني الذي يركن كثيرا لمثل هذا النوع من المتون، وفي الفقه متن **خليل** وهكذا، وربما تُدرَّس هذه المتون أو غيرها هنا أو هناك دون مراعاة المذهب أو المكان.

وعند أهل المشرق كذلك هناك عدة متون مشتهرة حسب المذهب المعمول به في كل بلد، فهناك متن «**المنار**» للنسفي (ت: ٧١٠هـ) عند الحنفية، ومتن «**التنقيح**» للقرافي (ت: ٦٨٤هـ) عند المالكية، ومتن «**الورقات**» للجويني (٤٧٨هـ) عند الشافعية، ومتن «**الأصول من علم الأصول**» لابن عثيمين (ت: ١٤٢١هـ) عند الحنابلة المتأخرين في بلاد الحرمين، وفي الفقه، والنحو، والمصطلح أيضا عدة متون تعاقب العلماء على حفظها وشرحها.

وينضاف للتأليف فيها خدمتها بالشروح والتعليقات، ويحسن للناظر فيها ملاحظة مناهج أصحاب الشروح في التعامل مع هذه المتون؛ لأن ذلك ربما دلّ على التعامل الأليق بها، فمن العلماء من يجعل المتون لمجرد الترتيب للمسائل لا أكثر، وهذا أسلم المناهج في التعامل معها كما سيأتي، ومنهم من يقف مع مفرداتها كلمة.. كلمة.. بل منهم من يتجاوز ذلك من المنطوق إلى المفهوم.

والسبب في ذلك أن هؤلاء العلماء عندما وجدوا هذه المتون المغلقة لم يجدوا بُدًّا من القيام بشرحها والتعليق عليها واختصارها أحيانا؛ حتى أصبحت هي المركز والمنطَلَق في خدمة العلم.

يقول السيد بدر الدين الحلبي (ت: ١٣٦٢هـ): «وجاء من بعد هؤلاء قوم رأوا أن هذه المختصرات لا يمكن الانتفاع بها؛ لأنها عبارة عن رموز وإشارات فوضعوا عليها الشروح والحواشي وأقبل أهل العلم عليها، وجعلوا طلبهم هذا الفن منها، فلا استفادوا ولا أفادوا»[1].

ومن أراد دليلا بيّنا وواضحا لهذه الشروح الكثيرة والحواشي المتعددة، فليرجع إلى فهارس الكتب كـ«**كشف الظنون**» وغيره؛ ليجد أن من المتون ما شرح بأكثر من شرح وما زال حتى اليوم يشرح، كـ«**الورقات**»، و«**المنار**»، و«**جمع الجوامع**»، وغيرها كثير، سيّما في علم الفقه، وعلوم الآلة.

ثانيًا: حضورها في المسلك العلمي التقليدي:

يتضح ذلك بأمرين:

أ) التلقي منها في ابتداء الطلب وحفظها:

تجد في سير العلماء - لا سيّما المتأخرين منهم - في ابتداء طلبهم للعلم أنهم درسوا هذه المختصرات والمتون، وربما حفظوها في بعض المراحل؛ للتدرج بها في سلم التعلّم وضبط العلم، وهذه أهم غاية تُحققها المتون والمختصرات.

قال ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) في ترجمة القاضي محمد بن علي بن إبراهيم فخر الدين أبي الفضائل وأبي المعالي الإمام العالم العلامة فقيه الشام وشيخها ومفتيها (ت: ٧٥١هـ): «وأعجب أمره أنه حفظ **مختصر ابن الحاجب** في تسعة

(١) التعليم والإرشاد (ص: ٥٧).

عشر يوما، و**المحصل في أصول الدين**، و**التنبيه**، و**المنتخب في أصول الفقه**، و**المنتقى في الأحكام**، وكان يحفظ منه في كل يوم خمسمائة سطر»[1].

وذكر السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) في ترجمة حسين بن علي البوصيري القاهري المالكي (ت: ٨٣٨هـ) أنه حفظ القرآن، و**العمدة**، و**ابن الحاجب الفرعي**، و**الرسالة** لابن أبي زيد[2]. والأمثلة في ذلك متعددة، وسيأتي المزيد منها لاحقا.

ب) الوصية بها في الجملة ووصفها بالإتقان:

الوصية بها تجده كثيرا في الكتب التي تؤلف حول العلم وطرق تحصيله ومناهجه، فمن ذلكم كتاب «**أدب الطلب ومنتهى الأرب**» للشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، و«**حلية طالب العلم**» لبكر أبو زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، و«**نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية**» للشريف حاتم العوني، وغيرها كثير.

كما أنك ستجد فيها وصف بعض هذه المتون بالثناء والجودة، وهنا يختلف المعيار بحسب المادح، فمنهم من يقدّم الأكثر خدمة، ومنهم من يختار الأكثر شمولا، ومنهم الأسهل وهكذا، والاتفاق على متن أو مختصر بعينه عزيز، فربما يُمدح المتن عند قوم من جهة ويذم من جهة عند آخرين.

قال في «**كشف الظنون**» عن كتاب «**أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل**» في الفروع للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي الطرسوسي الحنفي (ت: ٧٥٨هـ):

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٥/ ٣٠٣).

(٢) الضوء اللامع للسخاوي (٣/ ١٥٠).

«مختصر نافع»[1].

وقال أيضًا عن متن «منار الأنوار في أصول الفقه» لأبي البركات النسفي (ت: ٧١٠هـ): «متن متين جامع مختصر نافع، وهو فيما بين كتبه المبسوطة، ومختصراته المضبوطة: أكثرها تداولا، وأقربها تناولا، وهو - مع صغر حجمه، ووجازة نظمه - بحر محيط بدرر الحقائق، وكنز أودع فيه نقود الدقائق، ومع هذا لا يخلو من نوع التعقيد والحشو والتطويل»[2].

ثالثًا: عدم الاستغناء عنها مع وجود المطولات:

والسبب في ذلك الحاجة إليها؛ للضرورة أحيانا كما سيأتي وسبق أيضا، لكن هذا الأمر غير مسوغ لتعظيمها ورفعها عن قدرها ومجاوزة هدفها الذي وضعت له، وتيسير الدخول في العلم ومصنفاته الأولى.

رابعًا: تداولها في الوسط الشرعي عموما:

لعل هذا مما يُتذرع به، وهو ما يبيّن الحاجة الماسة لها كما يقولون، وعدم الاستغناء عنها.

ومظاهر تداولها وانتشارها كثيرة جدًّا: منها ما يتمثل في تعدادها في أي فن من الفنون كالفقه مثلا بكافة مذاهبه، ومنها ما يظهر بالنظر للشروح والحواشي والتعليقات الكثيرة! ومنها ما يتبيّن لك بالرجوع لفهارس الكتب والمطبوعات العامة، أو الرجوع لكتب الفن المعيّن ومناهجه.

(١) كشف الظنون (١/ ١٨٣).

(٢) كشف الظنون (٢/ ١٨٢٣).

وبهذا يعلم أن المتون العلمية في الجملة لا يمكن إلغاؤها أو تجاوزها في كافة مراحل الطلب، ولا يمكن هدمها بجرة قلم؛ ففائدتها للعالم ظاهرة، ومكانتها في العلم واضحة، ومما يؤكّد أهميتها الأمور التالية:

الأول: حاجة الناس لها في أحوال خاصة وربما في حقب معينة:

ثمة أوقات وأحوال يحتاج فيها المرء للمتون والمختصرات فحسب، وذلك لخفة حملها، وقلة ثمنها، فالإنسان قد يتعرض لعدة أمور؛ من سفر، وقلة مال، وعدم توفر الأوراق بالشكل المطلوب، وهذا وقع مثله كثيرا للمتقدمين، وقد يتكرر أحيانا في مواطن؛ لهذا كله كان للمتون والمختصرات دور في سد هذه الحاجة التي قد تعرض لمحبي القرطاس والقلم، وعشاق المعرفة والأدب.

الثاني: تمثّل الحد الأدنى في التحصيل العلمي:

من مهام هذه المتون والمختصرات أنها تمثِّل عند البعض الحد الأدنى في التحصيل العلمي، فمن تجاوزها ودرسها ارتقى من كونه عاميًّا إلى طالب للعلم إن تقدم بعدها ولم يقف على رسمها فحسب، وعدد من أرباب المتون المولعين بها دون غيرها ربما يصدق عليهم وصف المثقف أكثر من وصف طالب العلم!!

الثالث: تنمية ملكة المتلقي في التعامل مع الكتب:

من أوَّل أهداف المتون والمختصرات أنها تؤهل الطالب لبلوغ صغار العلم قبل كباره، وهذه الغاية النبيلة شبه متفق عليها؛ فهي أهم ما وضعت له

المتون، يقول ابن عثيمين (ت: ١٤٢١هـ): «وليبدأ الطالب بالأهم فالأهم، وبمختصرات العلوم قبل مطولاتها حتى يكون مترقيًا من درجة إلى درجة أخرى، فلا يصعد إلى درجة حتى يتمكّن من التي قبلها، حتى يكون صعوده سليمًا»(١).

وبعد: فإن بيان أهمية المتون وأثرها الإيجابي ليس بالمبالغة فيها، ولا بمجاوزة هدفها في منهج التعليم. وفي المطلب التالي ذكر لموقف العلماء من التعامل الخاطئ مع المتون والمختصرات؛ لنحدد بذلك أيضا موقع عصرنا وتعامله معها في أي اتجاه: هل هو السلبي أم الإيجابي؟

المطلب الثاني: جهود العلماء في نقد التعامل الخاطئ مع المتون:

سبق أن المتون بدأ ظهورها مبكّرا باسم «المختصرات»، لكن مع تقادم الزمن بدأت المتون الصناعية في الظهور تدريجيًّا وفق الحاجة العلمية في نظر أصحابها. وعندما أصبح هذا النوع من التأليف ظاهرا وشائعا، وجانب المغالاة فيه راجحا، تكلم عنه عدد من العلماء؛ لبيان ضرر الغلو فيه على الذهن والعلم ومصادره، ومحاولة ترشيده قبل تعمّق أثره السلبي ورسوخه.

ومن نافلة القول أن أُبيّن هنا أن الحديث عن المتون ما لها وما عليها لا يشملها جميعا، بل منها ما هو الأصل في بابه، والمعول عليه عند كافة المتعلمين، وعليه يتضح أن مَكمَن الخلل والداء فيما يتعلق بها يتلخص في

(١) كتاب العلم لابن عثيمين. إعداد: فهد السليمان (ص: ٦٩).

أمرين:

الأول: إبرازها والمغالاة فيها أكثر من غيرها؛ مما ساهم في نسيان كتب أصول العلم المتقدمة، وإخراجها أيضا عن هدفها المتمثل في كونها بوابة لقراءة الكتب الموسوعة!

الثاني: طريقتها الموغِلة في الإيجاز، وإغراقها في الشكليات، والمباراة في ذلك!!

ولعل مما فعّل هذين الأمرين أن زمن انتشار هذه المتون - لا سيّما الصناعية منها، وظهورها كأداة في منهج التعليم - وُسِم بالضعف والانحطاط في ميادين العلم وغيرها، وهذا مما يُفسِّر جزءًا من النقد حول هذه الظاهرة.

وقبل النقد والتصحيح لأية ظاهرة لا بد من معرفتها عن كثب والنظر في آثارها ونتائجها، وهؤلاء العلماء نظروا في المتون المؤلفة ودرسوها، بل ومنهم من شَرحها وعَلّق عليها؛ لهذا فإن نقدهم لها يؤخذ بعين الاعتبار في الأصل، فما ذكروه من النتائج السلبية للمتون العلمية الصناعية لم يسطروه لنا إلا للنصح والبيان والاستفادة منه، ومما يمتاز به نقد هؤلاء العلماء ندرة أو عدم وجود من يُشكك في صدقهم وحبهم للعلم وخدمتهم له، فلا مجال للمزايدة عليهم في هذا الأمر، ولا يقبل الناس من طالب علم ولا عالم دفع نقدهم هذا بالصدر دون النظر في موجبه ومناقشته.

ولعل من أهم فوائد هذا النقد هو التقليل من سطوتها وانتشارها في

محافل التدريس ومراكز العلم وحلقه.

والقصد من هذا الجمع لجهود العلماء في نقد التعامل مع هذه الظاهرة هو البحث عن منطقة الوسط والاتزان معها، ومحاولة الوصول لسلبياتها وآثارها؛ لتجنبها، والبحث عن حلولها وبدائلها.

ومن أظهر ما يدل على صدق النقد الموجه لهذه الظاهرة وإثبات ضررها على العلم والتعليم - التتابع الحاصل من هؤلاء العلماء الأجلاء في بيان خطرها باختلاف بلدانهم وأزمانهم، وقيمة نقدهم تأتي من عدة أمور منها:

- التنوع الظاهر من المنتسبين للعلم بكافة فنونه.
- التعليل، فما ذكروه في نقدهم ليس كلاما مرسلا، ولا حديثا مفترى، ولا ادعاء محضًا، أو تحاملا من دخيل على العلم وأهله.

- المثال الحي والواقع المشاهَد، فهؤلاء العلماء أيّدوا ما قالوه بالمثال التطبيقي، بل إن ما ذكروه بَرهن عليه الواقع العملي لهذه المتون؛ فكل ذلك وغيره يُحتّم على المنتسبين للعلم النظر بحياد سلبا أو إيجابا لهذا النقد.

وحتى لا يكون حديثي مرسلا عن هذا النقد سأفصّل للقارئ جوانب القوة السابقة التي تؤكّد واقعية هذا النقد واحترامه وإن رُدّ بعض أجزائه، وأما رده بالكلية فمن الصعوبة بمكان؛ لأن واقعها العملي والسلبي يَعسر إنكاره وتجاهله بخاصة إذا استفاض واشتهر.

أولًا: تتابع العلماء على نقد التعامل الخاطئ مع هذه الظاهرة:

دائما ما يكون للتتابع أثر سلبي أو إيجابي تجاه أي قضية في ثقافات الأمم،

ومجيء القول الواحد في قوالب متنوعة من علماء أجلاء في أزمنة مختلفة دون تواطئهم عليه؛ يجعل لهذا القول قدرًا من الصحة والاعتبار؛ لأن اتفاقهم على هذا القول دون علم منهم يدل على أن وراء ذلك خطأ ما وجدوه في هذه المتون وتعاقبوا على التحذير منه.

يقول الدكتور عمر الجيدي: «وكان أول من تصدى لنقد هذا المنهج: الحافظ أبو بكر بن العربي (ت: ٥٤٣هـ) الذي أرجع سبب نضوب ماء العلم في الإسلام ونقصان ملكة أهله إلى انكباب الناس على تعاطي المختصرات الصعبة الفهم، وإعراضهم عن كتب الأقدمين المبسوطة المعاني، الواضحة الأدلة التي تُحصِّل لمطالعها الملكة في أقرب مدة، وتابعه على هذا النهج الفقيه المحدث عبد الحق الإشبيلي (ت: ٥٨١هـ) الذي انتقد مسلك البراذعي (ت: ٣٧٢هـ) في اختصاره للمدونة، والفقيه اليزناسني الذي استشاره ابن شاس (ت: ٦١٠هـ) في وضع مختصر (**الجواهر**) فأشار عليه ألا يفعل ولكنه لم يعمل بإشارته، وأبو عبد الله المقري (ت: ٧٥٦هـ) وشيخه الآبلي (ت: ٧٥٧هـ) والشيخ النظار أبو إسحاق الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) وعصريه أبو العباس القباب الفاسي (ت: ٧٧٣هـ) والمؤرخ ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ) وغيرهم كثير»[1].

وينضاف لهذا العدد جِلة من العلماء حذّروا بدورهم من الانشغال التام بـ«المتون» عن كتب الأئمة والسلف كابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) وهو من أوائل من تكلَّم في هذا النوع من التصنيف بعد ابن العربي، يقول وهو يصف حال تدهور الهمم في زمانه بكثير من الأسف: «كانت همم القدماء من العلماء

(١) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي (ص:١٣٤).

عَليَّة، تدل عليها تصانيفهم التي هي زبدة أعمارهم، إلا أن أكثر تصانيفهم دثرت؛ لأن همم الطلاب ضعفت، فصاروا يطلبون المختصرات، ولا ينشطون للمطولات، ثم اقتصروا على ما يدرسون به من بعضها، فدثرت الكتب ولم تنسخ! فسبيل طلب الكمال في طلب العلم الاطلاع على الكتب التي قد تخلفت من المصنفات، فليكثر من المطالعة، فإنه يرى من علوم القوم وعلو هممهم ما يشحذ خاطره ويحرك عزيمته للجد، وما يخلو كتاب من فائدة. وأعوذ بالله من سير هؤلاء الذين نعاشرهم، لا نرى فيهم ذا همة عالية فيقتدي بها المبتدي، ولا صاحب ورع فيستفيد منه الزاهد، فاللهَ اللهَ عليكم بملاحظة سير السلف، ومطالعة تصانيفهم، وأخبارهم، فالاستكثار من مطالعة كتبهم رؤية لهم»[1].

وابن الجوزي هنا يُشير إلى أن الشغف بالمتون كان وراء اندثار كتب السلف؛ لأن كتبهم المحررة والبينة هُجرت، وتمّ استبدال تلك الألغاز وذلك الركام من الشروح والحواشي بها؛ فطالب العلم يفتتح تحصيله بأعقد الكتب في العلم، وربما يبذل فيها نفيس أيامه ولياليه، وينقضي عمره وهو بين «فإن قالوا، قلنا» وهذه الصراعات اللفظية التي امتلأت بها كتب الشروح والحواشي، وهكذا حتى يتم أيام دراسته، وعليه لا تجد ذكرا لكتب المتقدمين عنده، وربما لا يرفع بها رأسا.

وما خشيَ منه ابن الجوزي قديما حصل، وتتابع عبر القرون حتى أصبح هو الحقيقة التي لا مرية فيها؛ بسبب غياب النقد وتكريس هذه الظاهرة من قبل الجمهور، فالمتون والمختصرات ساهمت بقوة في تقليص دور الكتب

(١) صيد الخاطر (ص: ٣٧٥) ط: الطنطاوي.

المتقدمة، وربما في فقدانها وتركها لأرفف المكتبات والأرضة وآفات الزمان.

ولعلّ من أبرز وأشهر من انتقد هذا النوع وبيّن ما فيه ابنَ خلدون (ت: ٨٠٨هـ) في مقدمته الذائعة الصيت، وكلامه في هذا مشهور بين طلبة العلم، ويؤكّد في صدر حديثه دور المتأخرين في إشاعة هذه الظاهرة بقصد الولع والإيجاز دون مراعاة الوضوح وإمكان الفهم إذ يقول: «ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم، يولعون بها ويدونون منها برنامجًا مختصرًا في كل علم، يشتمل على حصر مسائله وأدلتها باختصار في الألفاظ وحشو القليل منه بالمعاني الكثيرة في ذلك الفن، وصار ذلك مخلًّا بالبلاغة وعسرًا على الفهم».

ثم أخذ يُبيّن طرقهم في حشو القليل من الألفاظ بالمعاني الكثيرة، فبعضهم ربما صنف ابتداء، وبعضهم ربما اختصر كتب غيره كما ينص عليه بقوله: «وربما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطوَّلة في الفنون للتفسير والبيان فاختصروها تقريبا للحفظ، كما فعله ابن الحاجب في الفقه وأصول الفقه، وابن مالك في العربية، والخونجي في المنطق وأمثالهم».

ثم بيّن حكمه على هذا النوع وضرره على العلم والمتعلمين ووجه ذلك فقال: «وهو فساد في التعليم، وفيه إخلال بالتحصيل؛ وذلك لأن فيه تخليطا على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم عليه وهو لم يستعد لقبولها بعد؛ وهو من سوء التعليم.

ثم فيه مع ذلك شغل كبير على المتعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم بتزاحم المعاني عليها وصعوبة استخراج المسائل من بينها؛ لأن ألفاظ المختصرات

تجدها لأجل ذلك صعبة عويصة، فيقطع في فهمها حظ صالح من الوقت.

ثم بعد ذلك فالملكة الحاصلة من التعليم في تلك المختصرات إذا تم على سداده ولم تعقبه آفة فهي ملكة قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات البسيطة المطولة بكثرة ما يقع في تلك من التكرار والإحالة المفيدَيْن لحصول الملكة التامة.

وإذا اقتُصِر عن التكرار؛ قصرت الملكة لقلته، كشأن هذه الموضوعات المختصرة، فقصدوا إلى تسهيل الحفظ على المتعلمين، فأركبوهم صعبًا يقطعهم عن تحصيل الملكات النافعة وتمكنها»[1].

ولم يكن قول ابن خلدون عن هذه المتون بأنها: «فساد في التعليم وإخلال بالتحصيل» مرسلا، بل علَّل ذلك بما أيده حال بعض المتون وصدَّقه الواقع؛ فأصول العلم المتقدمة لم تُهجر منهم بلا سبب، بل كان ذلك على حساب غيرها، وعدم تحصيل ملكة تؤهّل لفهمها، فأين من يقرأ الآن في الفقه «مصنف ابن أبي شيبة» لمعرفة رأي أئمة السلف في المسألة؟ أليس كتابا فقهيًّا؟ لا بد أن يكون الجواب سلبيًّا! لكنك لم تُعدم من إيجاد قارئ وحافظ لعدد من المتون الفقهية المغلقة مع استيفاء شروحها وحواشيها!!

وآفة الاكتفاء بالمختصرات والمتون فقط، ونسيان كتب المتقدمين التي ازدانت بأدلة الوحيين وآثار السلف = لم تكن مُقلقة لابن الجوزي وابن خلدون فحسب، بل إن ذلك مما تتابع عليه عدد من العلماء - كما سبق

(١) مقدمة ابن خلدون (٣/ ١٢٤٢) ط: وافي، وانظر: كشف الظنون (١/ ٤٤).

آنفا - فلا يكاد يخلو عصر من العصور إلا وتجد من يُحذِّر من سطوة هذه الظاهرة، ويُنذر طلبته وأمته من تبعاتها والافتتان بها، فلو بحثنا في القرون المتأخرة لرأينا تواصل الجهود - من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين - في نقد الجمود على ما في المتون والمختصرات، وذم ظاهرة التقليد التي بَسطت سيطرتها على كافة العلوم الإسلامية، حتى تراجع دورها في كثير من المجالات؛ فهذا الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) يقول: «ولقد عظمت المحنة على الشرع وأهله بهذا الجنس من المقلدة؛ حتى بطل كثير من الشريعة الصحيحة التي لا خلاف بين المسلمين في ثبوتها؛ لاشتهارها بين أهل العلم ووجودها، إما في محكم الكتاب العزيز، أو فيما صح من دواوين السنة المطهرة، التي هي مشتهرة بين الناس اشتهارا على وجه لا يخفى على من يُنسب إلى العلم، وإن كان قليل الحظ فيه؛ وسبب ذلك أن هؤلاء - كما عرفتَ - قد جعلوا غاية مطلبهم ونهاية مقصدهم العلم بمختصر من مختصرات الفقه التي هي مشتملة على ما هو من علم الرأي والرواية، والرأي أغلب، ولم يرفعوا إلى غير ذلك رأسا من جميع أنواع العلوم، فصاروا جاهلين بالكتاب والسنة وعلمهما جهلا شديدا؛ لأنه قد تقرر عندهم أن حكم الشريعة منحصر في ذلك المختصر، وأن ما عداه فضلة أو فضول فاشتد شغفهم به وتكالبهم عليه، ورغبوا عما عداه وزهدوا فيه زهدا شديدا»[١]. وهو يشير هنا إلى أكثر المآخذ التي أُخذت على المتون والمختصرات: تكريس التقليد وإغفال النصوص الشرعية كما سيأتي تفصيله.

---

(١) أدب الطلب (١/ ٥٨).

وفي كلام الشوكاني وكذا ابن الجوزي وابن خلدون من قبل تأكيد ظاهر على موجب هذا التهافت الظاهر نحو المتون والمختصرات، وسببه الداعي إليه ذلكم هو التقليد، والعجز الروحي؛ مما أورثنا قناعة الاكتفاء بالموجود والموروث وإن كان مختلًّا أو هزيلا.

وهذا ابن بدران (ت: ١٣٤٦هـ) يقول مُحذِّرا لكل طالب علم في ابتداء طلبه: «ثم إن الأولى في تعليم المبتدئ أن يجنبه أستاذه عند إقرائه الكتبَ الشديدةَ الاختصار العسرة على الفهم **كمختصر الأصول لابن الحاجب والكافية** له في النحو؛ لأن الاشتغال بمثل هذين الكتابين المختصرين إخلال بالتحصيل؛ لما فيهما وفي أمثالهما من التخليط على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم عليه، وهو لم يستعد لقبولها بعد، وهو من سوء التعليم، ثم فيه مع ذلك شغل كبير على المتعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم بتزاحم المعاني عليها، وصعوبة استخراج المسائل من بينها؛ لأن ألفاظ المختصرات تجدها لأجل ذلك صعبة عويصة فينقطع في فهمها حظ صالح عن الوقت كما أشار إلى ذلك ابن خلدون في مقدمته»[١].

فالأمر لا يقتصر على إلغاء ذهن المتعلّم فقط، بل إنّ ذلك فساد ظاهر، وإخلال بيّن في التعليم، والتعليم كالرأس أو القلب، إذا فسد أفسد الحياة الأخرى، وبدد بريقها، وعمّق التخلف فيها؛ لأنه الموجه الأبرز للعقلية الفاعلة والمبدعة.

يقول السيد بدر الدين الحلبي الأزهري (ت: ١٣٦٢هـ): «إن الكتب المختصرة مضرة بالتعليم وقاطعة عنه، وإن الاشتغال بمبسوطات الكتب لا بد

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص: ٤٩٠).

منه في ابتداء التعليم، وإن المختصرات لا ينبغي أن يمسها إلا من يريد أن يجعلها تذكرة يتذكر بها ما يعلمه، ولا ينبغي أن يمسها من يريد أن يتعلم منها ما يجهل، فإنها لا تفيد شيئا»[1].

ويقول مصطفى الزرقا (ت: ١٤٢٠هـ): «وقد شاعت كنتيجة لذلك طريقة «المتون» في التآليف الفقهية، وأصبحت هي الطريقة السائدة العامة، وحلت كتب المتأخرين فيها محل كتب المتقدمين في الدراسة الفقهية.

- إلى أن قال - وتاريخ المتون في الحقيقة يرجع إلى أقدم من هذا العصر، ولكنها عندما ظهرت قديما كان الغرض منها حكيما؛ وهو جمع المسائل الأولية البسيطة في متون صغيرة بعبارة سهلة لتكون مبادئ لشداة الفقه على نحو (الآجرومية) في علم النحو، وهذا الغرض يقضي بأن يبقى المتن مختصرا بسيطا سهلا للمسائل الأولية مقصورا عليها للغاية التعليمية، فلا توضع عليه الشروح الواسعة ولا الحواشي المعقدة»[2].

ونُقُول العلماء في هذا المعنى كثيرة ومتعددة ومتنوعة الأسلوب؛ لاختلاف أربابها، فهذا عالم من المشرق، وآخر من المغرب، وثالث من الشام، وهذا مؤرخ، وذاك فقيه، وآخر أديب وهكذا، وأقوالهم لم تنحصر في هذا البحث، بل منها ما تجده هنا في ثنايا هذه الدراسة، ومنها ما قد يفوت الكاتب، وهذا من طبيعة البشر.

---

(١) التعليم والإرشاد (ص: ١٢١).

(٢) المدخل الفقهي العام (١/ ١٨٧-١٨٩).

فهذا التتابع والاتفاق في المضمون ألا يدل على ضرورة النظر في مدى تأثير هذه الظاهرة على مناهجنا التعليمية؟!

ثانيًا: بيان السبب والتعليل:

ليس تعدد النقل وحده ما يدل على فساد أمر ما أو بطلانه، بل إنّ ذلك مرهون أيضا بذكر دليله وسببه المنطقي وتعليله العقلي، وأي مسألة تُطرح للبحث والمحاورة لا بد أن تستند على هذا الأساس، وتُقوَّم بهذا المعيار، وإلا كان الكلام فيها من قبيل الادِّعاء والجدل العقيم غير الموصِل إلى الطريق السوي.

وبخصوص موضوع هذه الدراسة لو نظر القارئ للنصوص السابقة أو اللاحقة في هذا الموضوع لوجد أن لها مستندا تعتمد عليه، مُمثلا في الواقع الذي لا يمكن إنكاره كما سيأتي؛ بناء على ذلك لا يَسوغ إبطالها أو التشكيك في نوايا أصحابها دون النظر في تعليلهم وآثارها التي أوجدتها وكانت سببا في إنشائها.

ولعل من أبين الأمثلة على ذلك ما ورد في كلام الشاطبي رحمه الله؛ فهذا الإمام المقاصدي الجِهبذ حين دعا لقراءة كتب المتقدمين صرّح وأوضح بأن ذلك لم يكن منه محض رأي، فقد اعتمد على التجربة والخبرة في ذلك، وهما أمران كافيان لاتخاذ حكم ما في مثل هذا الشأن، فكيف إذا اجتمع مع ذلك مسوغات أخرى وظواهر بينة لا يمكن غضّ الطرف عنها؟ وكأن الشاطبي هنا يَردُّ على المشككين في حكمه والجامدين الذين بُلي بهم في ذاك الزمان، والذين يقفون دوما حجر عثرة في وجه أي قول لا يتوافق مع آرائهم وثقافة الجمهور في زمانهم.

واعتمد الشاطبي في نقده أيضا على وصايا من لقيه من أهل العلم؛ بتجنب كتب المتأخرين! وهذا نقل عام من الشاطبي عن علمائه وشيوخه يؤكّد في الجملة فساد طريقة بعض المتأخرين في التأليف - عند هؤلاء - وهذا لا شك في صحة الاعتماد عليه متى كان صادرا من ذوي الخبرة والاختصاص.

ومما تفرد به الشاطبي عن غيره في نقد هذه الظاهرة، وجَعَلَه سببا لرفض كتب المتأخرين؛ جهله بمؤلفي هذه الكتب، وقلّة علمهم أيضا.

وقد يكون وجود هذا الأمر في «المتون الصناعية» أصدق من غيرها، وإثبات مثل هذا الخلل في الجملة لا يعني عدم إجادة بعض هذه الكتب وأهلية مؤلفيها، ولا يعني التشكيك في مقصد أصحابها، ومن ادعى لزوم ذلك فقد أبعد في القول.

وربما غاب النموذج الأصوب أحيانا؛ ليحتل مكانه النموذج الأقل حسنا بحجة أن صاحب النموذج الأخير كان حَسن المقصد والنية، ويظهر هذا عندما يكون الممثِّل لهذا النموذج (المخطئ) شخصية معتبرة ذات مكانة رفيعة، وهذا الأمر لو عُمل به على إطلاقه لم يُنقد أحد ولم يصحح خطأ؛ وهو ناتج من عدم التفريق بين تصحيح الخطأ في نفسه ونقد شخصية هذا المخطئ، وبين اتهامه في نيته وإخلاصه، فليس كل من نوى وأخلص في خدمة العلم بشيء ما يكون مصيبا فيما ذهب إليه، فالكريم المتعالي سبحانه يجازيه على نيته وقصده أساء أم أحسن، ونلتمس له العذر في خطئه واجتهاده، لكن لا يعني هذا عدم الرد عليه ونقد حججه وإبطالها، وبيان فساد ما ظنّ أنه خدمة للعلم وهو في الحقيقة لم يكن كذلك.

وكثيرا ما يُرفض النقد العلمي ويُردُّ إذا وقع على مَن كان عابدًا في سلوكه، مستقيما في حياته الظاهرة أكثر من غيره، كأن عبادته هذه يلزم منها إصابته للحق دوما! يقول العلامة ابن الجوزي في هذا الأمر: «وما زال العلماء يُبين كل واحد منهم غلط صاحبه، قصدًا لبيان الحق، لا لإظهار عيب الغالط، ولا اعتبار بقول جاهل، يقول: كيف يُرَدُّ على فلان الزاهد المتبرِّك به؛ لأن الانقياد إنما يكون إلى ما جاءت به الشريعة لا إلى الأشخاص، وقد يكون الرجل من الأولياء وأهل الجنّة وله غلطات، فلا تمنعُ منزلته بيان زللِه»(١).

وعطفا على هذا وقبل ذكر كلام الشاطبي بتمامه أقول: إن عددا من المتون والمختصرات خير لأربابها عدم نشرها وإشاعتها؛ سترا لهم وحفظا لمكانتهم العلمية، وأما تدريسها بحجة وجودها وبقائها - وأن ذلك دليل على إخلاص صاحبها - فهذه حجة لو طردناها لحكمنا بالحسن والصواب على كثير مما ثبت خطؤه وبان كذبه قطعا!

يقول الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) في التعلم عن طريق مطالعة كتب المصنفين، ومدوني الدواوين: «أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد، فإنهم أقعد به من غيرهم من المتأخرين، وأصل ذلك التجربة والخبرة.

أما التجربة، فهو أمر مشاهد في أي علم كان، فالمتأخر لا يبلغ من الرسوخ في علم ما يبلغه المتقدم، وحسبك من ذلك أهل كل علم عملي أو نظري؛ فأعمال المتقدمين - في إصلاح دنياهم ودينهم - على خلاف أعمال المتأخرين، وعلومهم في التحقيق أقعد، فتحقق الصحابة بعلوم الشريعة ليس

(١) تلبيس إبليس (ص: ١٥٢).

كتحقق التابعين، والتابعون ليسوا كتابعيهم، وهكذا إلى الآن، ومن طالع سيرهم، وأقوالهم، وحكاياتهم؛ أبصر العجب في هذا المعنى.

وأما الخبر؛ ففي الحديث: «**خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**». وفي هذا إشارة إلى أن كل قرن مع ما بعده كذلك»[1].

فالشاطبي استفتح بالمهم الذي يدعو إليه وهو: (تحري كتب المتقدمين)، ثم ذكر موجب ذلك؛ ليتنهي إلى أن ذلك منتفٍ عن كتب المتأخرين، ثم بيّن أصله الذي اعتمد عليه، وهو التجربة والخبر، ليس هذا فقط بل يأتي أيضا ليبرر اختياره في «**الفتاوى**» له، ويقترب أكثر من الموضوع بذكر مثال له يحدد ما يقصده، ويُبيّن وجود ذلك لمن يُغمض عينه عنه، فيقول: «وأما ما ذكرت لكم من عدم اعتمادي على التآليف المتأخرة، فلم يكن ذلك مني - بحمد الله - محض رأي، ولكن اعتمدت بسبب الخبرة عند النظر في كتب المتقدمين مع كتب المتأخرين، وأعني بالمتأخرين: كابن بشير (ت: بعد٥٢٦هـ)، وابن شاس (ت: ٦١٠هـ)، وابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، ومن بعدهم؛ ولأن بعض من لقيته من العلماء بالفقه أوصاني بالتحامي عن كتب المتأخرين، وأتى بعبارة خشنة في السمع لكنها محض النصيحة.

وأظنكم في هذا الاستقصاء كالمتساهلين في النقل عن كل كتاب جاء. ودين الله لا يحتمل ذلك لِما أتحقّقه من أصوله.

ومثل ذلك استقصاؤكم فيمَا إذا عمل الناس بقول ضعيف، ونقلكم

---

(١) الموافقات (١/ ١٤٨، ١٤٩).

عن بعض الأصحاب: أنه لا يجوز مخالفته، وتَكْرارُكم له مُشعرٌ بالتساهل جدًّا.

وأجابه عن فصل آخر ذُكر له فيه تقييدًا على مختصر الطليطلي: فلا أعرفه. وشأني ألَّا أعتمد على هذه التقييدات المتأخّرة ألبتّة، تارة للجهل بمؤلّفها، وتارة لتأخر زمان أهلها جدًّا، أو للأمرين معًا؛ فلذلك لا أعرف كثيرًا منها ولا أقتنيه، وإنما المعتمد عندي كتب الأقدمين المشاهير»[1].

وعلّق أبو العباس الونشريسي (ت: ٩١٤هـ) على كلام الشاطبي السابق فبيّن «العبارة الخشنة» التي أبهمها الشاطبي، فقال بعد ذكر كلامه: «والعبارة الخشنة التي أشار إليها كان - رحمه الله - ينقلها عن شيخه أبي العباس أحمد القباب (ت حوالي:٧٧٩هـ)، وهي أنه كان يقول في ابن بشير وابن الحاج وابن شاس: فسّدوا الفقه»[2]. أي: أفسدوا الفقه.

وهكذا بقية العلماء ما ذكروه من فساد العلم ومنهج التلقي بسبب المتون والمختصرات التي شاعت لديهم = لم يكن منهم محض رأي، بل كان لهم في ذلك ما يوجب حكمهم ويسوِّغ قولهم، سواء أكان ذلك السبب والتعليل مقبولا عند غيرهم أم لا.

---

(١) فتاوى الإمام الشاطبي (ص:١٢٠-١٢٢).
(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب (١٤٢/١١).

ثالثًا: المثال الحي والواقع المشاهَد:

المثال الواقعي كثيرا ما تجده محور النقاش في عدد من القضايا الجدلية؛ هل هو صادق عليها مطابق لها أم لا؟ كما أن وجود المثال في المسألة المختلف فيها ينقلها من مجرد التنظير إلى التطبيق العملي، وهذا ما يُبيّن ثمرتها، ويؤكّد صحة التنظير فيها سلبًا أو إيجابًا.

وزيادة على ما ذُكر سابقا - من تتابع العلماء حول نقد هذه الظاهرة ومسببات ذلك - ثمة أمثلة شاهِدة على صدق كلام هؤلاء العلماء، فمن أراد أن يردّ عليهم يلزمه إبطال موجب قولهم، والجواب عن هذه الأمثلة، وعن هذا الواقع الذي يُمجّد كل ورقة سُميت متنًا، أو كتابا وسم بأنه حاشية أو تقرير!!

لا أزعم هنا أن جميع ما ذُكر صحيح، ولا أن كله صواب، مثالا كان أو تعليلا، ولكن لو صدق في كل فنٍّ من الفنون مثال واحد على ما ذكروه كان كافيا لهذا النقد.

ومَن يتجاسر على إنكار العصور المتعاقبة التي وصفت بـ«الانحطاط العلمي»؟! ومَن يستطيع إلغاء أن من موجبات هذا الانحطاط سوء التعامل على ما اصطُلح على تسميته بـ«المتن» وإحاطة الذهن بسوار من الحواشي اللفظية والتقريرات الشكلية في الجملة؟!

فغالب نقد العلماء لهذه الظاهرة مشفوع بالأمثلة، وهذه الأمثلة تنوعت في الفنون حسب اهتمام المتكلم أحيانا، أو قصده إلى أصدق مثال على نقده من أي علم كان، ومن أولئك الذين ذكروا عددا من هذه الأمثلة الحيّة في

نقدهم العلامة الحجوي الفاسي (ت: ١٣٧٦هـ) إذ يقول: «في القرن الرابع بدأت فكرة الاختصار والإكثار من جمع الفروع بدون أدلة، وشرح تلك المختصرات، فبعدما كانوا في القرن الثالث مصنفين مبتكرين كأسد بن الفرات وسحنون، وابنه، والبويطي، ومحمد بن الحسن، وأمثالهم، صار الحال في القرن الرابع إلى الشرح، ثم الاختصار والجمع، فانظر إلى الفضل بن سلمة، وابن أبي زمنين، وابن أبي زيد، والبراذعي اختصروا «**المدونة**» في عصر متقارب، وهكذا نظراؤهم في عصرهم من المذاهب الأخرى كالمزني حيث اختصر مذهب الشافعي، والاختصار لا يسلم صاحبه من آفة الإفساد والتحريف، فقد اعترض عبد الحق الإشبيلي على مواضع من مختصر ابن أبي زيد القيرواني والبراذعي أفسدها الاختصار، وهكذا المزني اعترض عليه ابن سريج.

ولا يخفى أن الاشتغال بإصلاح ما فسد هو غير الاشتغال بالعلم نفسه، فالرزية كل الرزية ما حال بين المسلمين وبين نصوص نبيهم وكلام ربهم، والرزية كل الرزية في الاشتغال بالمختصرات، فالاختصار والتوسع في جمع الفروع من غير التفات للأدلة هو الذي أوجب الكهولة بل القرب من الشيخوخة التي دخل فيها الفقه في القرون الآتية، فالفقه بقي مدة القرنين متماسكًا كهلًا قويًّا، ولله عاقبة الأمور»[1].

وإن كان في هذا النقل ما يحتاج للتوجيه والنقد كقوله بمطلق الإفساد لكل من اختصر، إلا أن الحجوي يشير إلى نقطة غاية في الأهمية؛ وهي أن

(١) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (٣/ ١٤٦، ١٤٧)، وهذا السفر يُعدّ موسوعة في تاريخ التشريع الإسلامي، جدير بالمتفقه قراءته والاستفادة منه.

الاشتغال بالعلم غير الاشتغال بالمختصر والمتن والتعلّق بهما، والذي يتبيّن من حال أغلب الشروح والحواشي اهتمامها بإصلاح ألفاظ المتون، ودفع الاعتراضات عنها، أو التأكيد على نقدٍ آخر للفظة، أو الجملة المعيّنة! والإغراق في هذا لا شك أنه يُقلل من تحقيق ذات المسائل العلمية، وربما يمنع من كمال تصورها وتحرير أدلتها!

ومن أصدق الأمثلة التي ذُكرت أيضا ما صاغه العالم الأديب علي الطنطاوي (ت: ١٤٢٠هـ) إذ يقول: «وأثرْتُ بعض المشايخ لَمَّا نَقدتُ طريقتهم في الدعوة إليه، وفي تلقين المتعلمين أحكام شريعته، وكانت «في الحق» أسوأ الطرق في التدريس في كتب أُلِّفت على أسوأ الأساليب في التأليف: «متن» موجز إيجازًا مخلًّا، كأنَّ مؤلفه بخيل كُلِّفَ بأن يرسله في «برقية» إلى أستراليا، يغرم أجرتها من ماله، فهو يقتصد في الكلمات؛ لتقل عليه النفقات، وانظروا «**جمع الجوامع**» و«**التحرير**» في الأصول مثالًا على هذه المتون، وقابلوا أسلوبه بأسلوب الغزالي في «**المستصفى**».

كانت أكثر الكتب التي يعكفون عليها بعيدة عن البيان بُعد الأرض عن السماء، معقدة العبارة، أعجمية السبك، وإن كانت عربية الكلمات فيأتي من يوضح غامض المتن، فيدخل جملة من عنده بين كل جملتين منه، كما يرقعون اليوم الجلد المحروق من الإنسان بقطعة من جلده السليم؛ فينجح الرتق أو يظهر الفتق، وهذا هو «الشرح»!!

ويأتي من يضع لهذا الشرح حواشي وذيولًا، يطوله فيها فيجمله أو يقبحه ويعطله، وهذه هي «الحاشية».

ثم يجيء من يعلق على هذه الحاشية تعليقات، وتسمى «التقريرات»[١]؛ فلا الأسلوب عربي فصيح، ولا المنهج قويم صحيح»[٢].

ولو تتبعتَ كثيرا من النقول التي في هذه الدراسة أو غيرها مما قد يفوت على الكاتب ذكره، لوجدت عدة أمثلة إضافة إلى ما ذكره الحجوي والطنطاوي؛ فهناك من يذكر في الفقه المالكي مثلا «**مختصر خليل**»، وفي الفقه الحنبلي «**زاد المستقنع**»، ويذكر في المصطلح «**نخبة الفكر**»، وفي النحو «**ألفية ابن مالك**»، وفي الأصول «**مختصر ابن الحاجب**» وهكذا.

ولو أردت سرد الأمثلة لا سيّما في الشروح والحواشي والهوامش التي أخذ بعضها كثيرا من وقت طلبة العلم بلا إضافة ولا تحرير؛ لَكَثُر التعداد، وضاقت الأوراق، وانقضى الزمان، وجفّت الأقلام ولم تنته هذه الشروح

(١) الحاشية: تمثل تلك الإيضاحات المطولة التي استلزمتها ظاهرة شيوع المتون والشروح؛ هدف مؤلفي الحواشي في هذا النوع من التأليف إلى استغلال الشرح وتسهيل ما صعب فيه والتنبيه على الأخطاء، وقصدوا مع ذلك إضافات مفيدة أدرجوا فيها الشواهد والأمثلة. والتقرير: هوامش سجلها العلماء وأصحاب المصنفات على أطراف النسخ مما استحضروه في خواطرهم وأفكارهم في بعض المسائل وذلك عند قيامهم بالتدريس من الشروح والحواشي. انظر بحثًا بعنوان: في منهج السلف وآلية تعليمهم العربية بالمنظومات الشعرية» للدكتور / السعيد شنوقة. مجلة علوم إنسانية، العدد: (٣٧)، وهو بحث جدير بالنظر والقراءة من قِبل طلبة العلم.

(٢) ذكرياته (٢/ ٤٣، ٤٤).

والحواشي والهوامش التي كَثُر فيها القيل والقال، فربما لم يخرج منها الطالب مع طول زمان بكثير علم ولا عمل، إلا ما يجده من ملح ونكات لا تغني ولا تسمن من جوع!

ومن أراد الأمثلة والنماذج فعليه بكتب الفهارس التي تهتم بتقييد المصنفات في التراث الإسلامي، خاصة الكتاب الذي وسم بـ«**جامع الشروح والحواشي**» لمصنفه: عبد الله بن محمد الحبشي، وهو في ثلاث مجلدات؛ لترى ما يهولك من هذه النماذج التي ساهمت في ضعف العلم، وإن وجد فيها شيء من الدرر أحيانا.

وهكذا تتعاقب الشواهد الحية التي أصبحت هي محور العلم لا غير، فكانت هي الغاية عند كل طالب للعلم: الإحاطة بها دون الاهتمام بغيرها، ونَشَأت على ذلك أجيال على التقليد المحض، وتعاقبت سلبيات هذه المتون حتى رسخت في الذهنية العلمية، فلم يستطع الانعتاق منها؛ لصعوبة ترك المألوف! وعليه هُجرت كتب المتقدمين، وتبلّدت العقول، فلم تتجرأ على النقد ولا على الإبداع إلا قلائل منهم، لم يسمع لصوتهم، وإن سُمع لم يحتفل به، لا لأنهم دخلاء على العلم، بل لأن النفوس إذا اعتادت على السير في طريق ما عسر عليها الخروج منه، وإن كانت موقنة بأنه الطريق المفضول أحيانا، وهذا ما مكّن لهذه الظاهرة في العقل العلمي دون شعور، وجعلها تورِّث مجموعة من الأخطاء التي ضمنتها للأجيال اللاحقة، وهذا ما سيماط اللثام عنه في المطلب التالي الذي خصصناه بذكر المآخذ على المتون ونتائجها السلبية على العلم والتعليم.

المطلب الثالث: المآخذ على المتون ونتائجها السلبية على العلم والتعليم:

توطئة: المصالحة مع التقليد:

من المآخذ المجملة على «المتون والمختصرات» أن طابعها العام في الخطاب والعرض لا يُحفِّز الذهن على التساؤلات والإشكالات فضلا عن الاعتراض والنقد؛ مما يعيق الاستفهام التحليلي في ابتداء التحصيل الذي يأتي: بكيف؟! ولماذا؟!

فالذهن في محافل التدريس (العامة والخاصة) يتطبّع بكم هائل من المعلومات، ويُرسِّخها أكثر بسؤال: ماذا تعرف؟! ولا يهمه أن يدري لماذا هذا الأمر كذا؟ ولا كيف كان كذا؟!

فالمختصرات الواضحة التي وضعت للمبتدئ، بمقدورها تبسيط مثل هذه الأسئلة التي تُعوِّد الذهن على الاستشكال، كما هو الشأن في بعض المناهج التعليمية في البلاد العربية. لماذا يُفرض على المنهج الشرعي في حلق العلم دائما أن يكون مصفوفا صفًّا واحدًا من أوله لآخره، لا وجود فيه لسؤال ولا استشكال ولا تمرين؟!!

ومجمل المآخذ على المتون والمختصرات يمكن إرجاعها إلى نوعين:

١- نوع في المتن نفسه.

٢- وآخر في التعامل معه.

والتركيز في هذه الدراسة على النوع الثاني؛ فأغلب الآثار السلبية التي

أظهرها هذا البحث هي من جملة سوء التعامل معها، وقد يأتي في سياقها تنبيه على النوع الأول في متن ما عَرَضًا، ولا شك أن الخطأ في التعامل معها سيتفاقم ويزداد سوءا فيما لو أضيف الخطأ إلى المتن في ذاته أيضا!

ولعل من أهم الأسباب الموجبة للخطأ في تعاملنا مع هذه المتون غير المغالاة فيها = عدم مراعاتنا لغرض المؤلف من وضع كتابه؛ فمن لم يعرف غرض المؤلف من كتابه ومَن يُخاطبه به سيقع حتما في خلل ما.

ومما يتحصّل من نقول العلماء حول نقد هذه الظاهرة، ومن واقعها وآثارها مآخذ متعددة، لو أردت تفصيلها وتشقيقها لملأت الكثير من القراطيس، لكن لعدم التكرار ما أمكن، أكتفي بعرض خمسة مآخذ كبرى تدل على غيرها أذكرها مع شيء من البيان والتفصيل.

وقبل عرضها أنبّه إلى أن ثمة تداخلا بين بعض هذه المآخذ المذكورة من وجه دون وجه، وقد فصلتها وكررت بعض الجزئيات من وجه لأهميتها، ومعالجتها بطريقة أخرى، وإبرازها مفردة للقارئ الكريم، والنقد موجه في الدرجة الأولى لتعاملنا مع المتون المعقّدة الصناعية[1]، ومن ثَمّ يتجه إلى رفض المغالاة فيها وفي غيرها وإن كانت ميسرة، ومن المآخذ البارزة والنتائج السلبية لهذه الظاهرة التي تتعاقب على إلغاء الذهن واغتياله إجمالا ما يأتي:

- تضييق دور الاجتهاد وإغلاقه.
- انحصار العلم في نمط واحد.

(١) انظر: تكوين الملكة الفقهية لمحمد عثمان شبير (ص: ١٣٤، ١٣٥).

- الإغراق في الجزئيات.
- تحول المتون عن غايتها وهدفها.
- هوس الموسوعية وتكثير المتعالِمين.

وأهم سلبية من هذه السلبيات هي الأولى: «تضييق دور الاجتهاد وإغلاقه». فهي تكاد تكون السلبية المحورية والمؤثرة في بقية السلبيات؛ فـ«من أقبح آثار هذه الكتب، وأشدها ضررًا أنها تُضعف الفكر، وتُفسد العقل، وتُقلل الإدراك، وتقضي على الشعور!»[1]. لهذا سأتناول هذه الجزئية بالبحث والدراسة أكثر من غيرها، وهذا أوان تفصيلها:

السلبية الأولى للمتون: تضييق دور الاجتهاد وإغلاقه:

لا يوجد لدى الإنسان ما هو أهم ولا أكرم من ذاته التي ميزها خالقها سبحانه وتعالى بالعقل، والذي دعاه في كتابه المحكم في أكثر من موضع إلى التفكر والتدبر به في آياته الشرعية والكونية فقال: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٤٢﴾﴾[البقرة:٢٤٢]. وقال تبارك وتعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾[البقرة:٤٤]. تأمل في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾. هذا الاستفهام تكرر في عدة مواطن في آية: [البقرة:٧٦]، وفي آية: [آل عمران:٦٥]، وفي آية: [الأنعام:٣٢]، وفي آية: [الأعراف:١٦٩].. وفي... وفي... وتارة يقول سبحانه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾[البقرة:٧٣]. أيضا في عدة مواطن.

(١) انظر: التعليم والإرشاد للسيد بدر الدين الحلبي (ص: ١٤٥).

وأحيانا أخرى يقول: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾﴾ [آل عمران:١١٨]، ويقول جل وعلا: ﴿أَفَلَمْ تَكُونُواْ تَعْقِلُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [يس:٦٢]. فأي خطأ فادح صدر من أولئك الذين زعموا أن الاجتهاد انقضى أوانه وذهب رجاله؟!! أليس في ذلك اتهام جملي لعقول البشر من أمة محمد عليه الصلاة والسلام؟!

ما الذي دعا أولئك إلى التتابع على تضييق دور الاجتهاد وإغلاقه؟ هل أسسوا ذلك على بينة واضحة وحجة قاطعة، أم هو التتابع والإلف؟! قال عبد العلي الأنصاري الحنفي (ت: ١٢٢٥هـ): «ثم إن من الناس من حكم بوجوب الخلو من بعد العلامة النسفي، واختتم الاجتهاد به، وعنوا الاجتهاد في المذهب، وأما الاجتهاد المطلق، فقالوا: اختتم بالأئمة الأربعة، حتى أوجبوا تقليد واحد من هؤلاء على الأمة، وهذا كله هوس من هوساتهم، لم يأتوا بدليل، ولا يُعبأ بكلامهم، وإنما هم من الذين حكم الحديث أنهم أفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»[1].

فقوله: «من الناس من حكم بوجوب الخلو من بعد العلامة النسفي، واختتم الاجتهاد به، وعنوا الاجتهاد في المذهب، وأما الاجتهاد المطلق، فقالوا: اختتم بالأئمة الأربعة، حتى أوجبوا تقليد واحد من هؤلاء على الأمة» من أين لهؤلاء القوم أن الاجتهاد أُغلق بالأئمة الأربعة سواء كان مطلقا أم مقيدا؟!

إنّ هذا العقم الظاهر والاتهام السافر لأحلام البشر الذي ادعاه حملة هذه العبارة؛ نذير ليل كالح، شَرَعَ في نشر بساطه على أهل العلم في طيّاته ألوان من العجز والخور الذهني؛ لأن تعطيل الفكر معناه موت محقق لكافة القدرات التي

(١) فواتح الرحموت بشرح مسلّم الثبوت (٢/ ٣٩٩).

تنتج قوة في نفسها وتأثيرا في غيرها، من أين لهؤلاء أن الاجتهاد أُغلق بابه، وأن أهله قُبروا تحت الثرى؟!! فلا هم اعتمدوا على برهان عقلي ولا على دليل شرعي!

قال ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ): «فنحن نسألهم أن يعطونا في الأعصار الثلاثة المحمودة - عصر الصحابة وعصر التابعين وعصر تابعي التابعين - رجلا واحدا قلد عالما كان قبله، فأخذ بقوله كله ولم يخالفه في شيء، فإن وجدوه - ولن يجدوه والله أبدا؛ لأنه لم يكن قط فيهم - فلهم متعلق على سبيل المسامحة، وإن لم يجدوه فليوقنوا أنهم قد أحدثوا بدعة في دين الله تعالى لم يسبقهم إليها أحد! وليعلموا أن عصابة من أهل العصر الرابع ابتدعوا في الإسلام هذه البدعة الشنعاء إلا من عصم الله تعالى منهم»[(١)].

وقال ابن القيم (ت: ٧٥١هـ): «فإنا نعلم بالضرورة أنه لم يكن في عصر الصحابة رجل واحد اتخذ رجلا منهم يقلده في جميع أقواله، فلم يسقط منها شيئا، وأسقط أقوال غيره فلم يأخذ منها شيئا. ونعلم بالضرورة أن هذا لم يكن في عصر التابعين ولا تابعي التابعين؛ فليكذبنا المقلدون برجل واحد سلك سبيلهم الوخيمة في القرون الفضيلة على لسان رسول الله ﷺ! وإنما حدثت هذه البدعة في القرن الرابع المذموم على لسان رسول الله ﷺ»[(٢)].

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٦/ ٨٥٧، ٨٥٨)، وانظر: إعلام الموقعين لابن القيم (٢/ ٢٠٨)، والاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر لسعيد شبار (ص: ٢٣٣، ٢٣٤)، ومعارج الألباب في مناهج الحق والصواب لحسين النعمي (٤٦).

(٢) إعلام الموقعين (٣/ ٤٨٤، ٤٨٥)، وانظر: بدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص: ٢٢).

ولا أظن قارئا للتراث ومراقبا لتطوراته سيغيب عن ذهنه أن إغلاق باب الاجتهاد يعني انتهاء حركة الإنسان الذهنية والقضاء عليها؛ لأن معناه لا جديد سيقع من إنشاء الباحث، ولا قديم يُطور منه! ما يؤدي تدريجيًا للموت المحقق، والشلل التام للفكر الإنساني! فما الذي يحكم الحياة المتجددة إنْ أُغلق الاجتهاد وضُيِّق عليه الخناق؟!

إنَّ ذلك يعني عدم صلاح هذا الدين للقيادة الدائمة للبشرية! ويعني قلة الفهم لأصوله واستيعاب مقاصده، وعدم إدراك محكماته القطعية التي تضبط الواقع وحركة المجتمع.

ولو أُغلق الاجتهاد لوجود مَن يدعيه وهو ليس من أهله؛ لَمُنعت أمور فاضلة نصًا؛ لوجود من يستخدمها في المحرم قطعًا، ولا أظن هذا المنع والتضييق إلا مغالاة في إعمال سد الذرائع وقلة فقهها!

وإغلاق الاجتهاد والتضييق عليه عمليًا لم يؤثّر على العقل فحسب، بل أثّر سلبًا على العلم ذاته، وأجهز على قيمة البحث والتنقيب فيما مضى من التراث، وفيما نزل في الواقع المعاصر؛ فأنّى لذهن مُسوَّر بسوارَيِ التقليد والجمود أن يُحرر ما يَبني مستقبلا، ويشحذ الفكر بالمعرفة الفاعلة، فمن يسأل عن ضعف البحث العلمي؛ عليه أن يسأل أوّلًا عن عقل الإنسان ودوره في تشكيل الوعي.

فأيُّ خلل وأثر سلبي خلّفه التضييق على الاجتهاد؟! لا أبالغ إذا قلت: كل ما نجده من تكريسٍ للنموذج الواحد، والمثال الواحد، والرأي الواحد، والكتاب الواحد هو من مُخلّفَات هذا التضييق إضافة إلى التقليد المحمي!

إنّ الاجتهاد المؤصّل يعني الفاعلية مع القديم بالنقد والتحرير، والاتصال مع الجديد - لا دفعه بالصدر - بمضمونه بعد تكييفه وتحقيق مناطه، والاجتهاد يعني تحرر العقل من قيود التبعية في أمر فرعي يتعلق ابتداء بالزمان والمكان، ويعني الثورة على كل ما لم يكن منطقيًا أو معللا يؤيده الدليل والبرهان، ويعني أن لا تقليد بلا اضطرار، ولا جمود على الآراء بلا استفسار، ويعني أن لا وجود لفكر مستعل عن البحث والنقاش؛ وعليه فإن الاجتهاد طريق مُعبّد ليس حِكرا على فئة من الجامدين المقلدين ليغلقوه متى شاءوا، وليس جبلا شامخا وعِزّا لا يمكن الوصول إلى قامته كما يُصوّرون! فبذل الوسع من الممكن المطاق، فأدواته ليست معجزة خارقة، ولا تحقيقه كرامة مستعصية على غير وليّ متبتل، أو خرافي مدّع، وهو لا يعني - كما يُزعم - طيشا عقليًا فيُغلق، ولا تحررا عائما بلا ضابط فيُمنع!!

يقول السيد بدر الدين الحلبي (ت: ١٣٦٢هـ): «أوليس من العجيب أن قوما يقولون: إن باب الاجتهاد مقفل، وأنه لا يجوز تقليد غير المجتهدين، وإن شموا من أحد رائحة دعوى الاجتهاد، ولو في مسألة واحدة من مسائل الدين حملوا عليه حملة منكرة، وربما أكفروه وزندقوه، ثم هم بعد ذلك يعتمدون قول كل مؤلف في أحكام الدين، وإن لم تكن الأحكام التي يذكرها في كتابه مما صح ثبوته عن الأئمة، ويقلدونه في كل أبحاثه وأنظاره، وإن لم يُعرف له مستند يستند إليه، وإذا اعترض عليهم في ذلك معترض نسبوه إلى الاستخفاف بالدين وعدّوه من الملحدين!

أليس من العجيب أن يكون قول كل أحد تقدم عصره، وظهرت له بيننا

مؤلفات حجةً في الدين، بل هي الدين المنزّل والشريعة المتبعة بلا نظر في درجة مؤلفها، وقوة مآخذه التي أخذ عنها واستند إليها واعتمد عليها! وأن ينكر على كل من خالفه واعترض عليه، وإن كان له فيما اعترض عليه به حجة واضحة وبرهان منير حتى كأنّ قوله أحد حجج الدين المبين التي يجب المصير إليها ولا يصح العدول عنها!

أليس من العجيب أن يكون قول كل قائل إذا خالف ما ذهب إليه صاحب المذهب صراحة روايةً في المذهب، وكم في المذهب من رواية؟! ومن الذي رأى كتب المذهب وأبصر فيها كل هذه الروايات التي سدّت ما بين الخافقين، ولعمر الله إن المذهب ليبرأ إلى الله من كل هذه الروايات التي نضيفها له، ونعزيها إليه، ولكنا وثقنا بمن لا ثقة به، وعولنا على من لا يُعول عليه؛ فجعلنا كل أقواله وآرائه وأبحاثه روايات في المذهب يجب تقليدها، ويحرم إنكارها، وقلنا للناس: موتوا عليها إن كنتم بحبل الدين من المتمسكين»[١].

وإن كانت عقول أولئك المقلدين احترق نورها وخفت ضوءها فلم تعد قادرة على العمل؛ فأحدثوا هذه البدعة الشنيعة، لماذا تجاسروا على هذا القول البائس؟! فقد يعقبهم الله من ارتقت همته وتاقت نفسه للاجتهاد وإعمال عقله، قال سعيد بن الحدّاد الفقيه القيرواني (ت: ٣٣٠هـ): «إن الذي أدخل كثيرًا من الناس في التقليد؛ نقص العقول، ودناءة الهمم»[٢].

فمن دنت همته ونقص عقله أنّى له الاجتهاد والنظر والاستنباط، ومن سلّم

---

(١) التعليم والإرشاد (ص: ٤٢، ٤٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٠٦).

رقبته لأي أحد يوجهه كيفما أراد بلا استفسار أو اعتراض، فقد عطّل نعمة الله عليه التي ميّزه بها عن الحيوان! يقول ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ): «وفي التقليد إبطال لمنفعة العقل؛ لأنه إنما خلق للتأمل والتدبر، وقبيح بمن أعطي شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة، واعلم أن عموم أصحاب المذاهب يعظم في قلوبهم الشخص؛ فيتبعون قوله من غير تدبر بما قال، وهذا عين الضلال؛ لأن النظر ينبغي أن يكون إلى القول لا إلى القائل»[١].

ومسألة دعوى إغلاق باب الاجتهاد والرد على أصحاب هذه الدعوى تحتاج لبحث مستقل، ومجال أرحب، وقد كُتب في ذلك عدد من البحوث قديما وحديثا[٢].

وفي سياق هذا الموضوع ثمة علاقة متشابكة بين المفردات التالية: «التمذهب»، و«المتون»، و«تضييق الاجتهاد»؛ فالتمذهب قويَ التمسك به عن طريق المتون والمختصرات والعكس، والاثنان (أعني التمذهب والمتون) أثّرا في تضييق دور الاجتهاد وتغلغل التقليد في الوسط الشرعي كما سيأتي.

(١) تلبيس إبليس (ص:٧٤).

(٢) من الكتب والبحوث المصنفة في هذا الموضوع: الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض للسيوطي، وله أيضا: تيسير الاجتهاد، وكتاب: القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد للشوكاني، وكتاب: إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد للصنعاني، وكتاب: الاجتهاد في الإسلام لنادية العمري، وكتاب: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، يحوي بين دفتيه مجموعة من البحوث لعدد من العلماء في هذه المسألة من منشورات جامعة الإمام بالرياض، وبحوث أخرى متعددة حول الاجتهاد عموما أو هذه المسألة.

وفي النقل التالي سيظهر لك ما آل إليه أمر التعصب المذهبي والتقليد المحض؛ لكي تعلم مدى سطوة المتون والعصبية المذهبية على تراثنا العلمي والفقهي خاصة، وسأعزز هذه المسألة بكلام العلماء من المتقدمين والمتأخرين فيما بعد، قال ابن عبد الوهاب (ت: ١٢٠٦هـ): «وليس في كلام صاحب الإفصاح ما يقتضي التمذهب بمذهب لا يُخرج عنه؛ بل كلامه صريح في ضد ذلك». بهذا النفي الجملي بدأ ابن عبد الوهاب كلامه بتصريح قاطع يَرُدُّ فيه على من يزعم ذلك متعلقا بقول ابن الوزير.

ثم يواصل بذكر مصدر الشبهة، وبيان المتزعمين لها، وضعف ما تعلقوا به مما لم يوجب صحة زعمهم، وكيف آل بهم هذا التقليد إلى التراشق فيما بينهم، واتباع أئمتهم في كل ما ذهبوا إليه دون تمحيص، بل إن ذلك أوقعهم في أسوأ ما يمكن، وهو تأويل النصوص لتوافق أئمتهم.

يقول: «وهذه الشبهة ألقاها الشيطان على كثير ممن يدعي العلم، وصال بها أكثرهم؛ فظنوا أن النظر في الأدلة أمر صعب لا يقدر عليه إلا المجتهد المطلق، وأن من نظر في الدليل، وخالف إمامه لمخالفة قوله لذلك الدليل، فقد خرج عن التقليد، ونسب نفسه إلى الاجتهاد المطلق.

واستقرت هذه الشبهة في قلوب كثير حتى آل الأمر بهم - كما قال تعالى -: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ٥٣﴾ [المؤمنون: ٥٣]. وزعموا أن هذا هو الواجب عليهم، وأن من انتسب إلى مذهب إمام، فعليه أن يأخذ بعزائمه ورخصه، وإن خالف نص كتاب أو سنَّة؛ فصار إمام المذهب عند أهل مذهبه كالنبي في أمته، لا يجوز الخروج عن قوله، ولا تجوز مخالفته.

فلو رأى واحدًا من المقلدين قد خالف مذهبه، وقلد إمامًا آخر في مسألة لأجل الدليل الذي استدلَّ به، قالوا: هذا قد نسب نفسه إلى الاجتهاد، ونَزَّلَ نفسه منْزلة الأئمة المجتهدين، وإن كان لم يخرج عن التقليد، وإنما قلد إماما دون إمام آخر، لأجل الدليل، وعمل بقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

فالمتعصبون للمذاهب إذا وجدوا دليلًا ردوه إلى نص إمامهم، فإن وافق الدليل نص الإمام قبلوه، وإن خالفه ردوه، واتبعوا نص الإمام، واحتالوا في ردِّ الأحاديث بكل حيلة يهتدون إليها.

فإذا قيل لهم: هذا حديث رسول الله ﷺ، قالوا: أأنت أعلم بالحديث من الإمام الفلاني؟!»

ويبيّن فيما يأتي كيف أن هذا التقليد المحض يتدرج بهم نحو كل خطيئة؛ فهو يُشبه سلسلة من الظلمات التي تأخذ ببصر وعقل من يتتبعها حتى توقعه في المهالك، فلا النصوص اتبعوا، ولا مذهب أئمتهم سلكوا!!

ومن هنا غدا المذهب الاصطلاحي لديهم - عبر بوابة المتون والمختصرات المتأخرة - كأنه وحي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه! لم يقولوا ذلك تصريحا بألسنتهم لكنّ حالهم وطريقتهم تقول ذلك.

يقول: «والمتعصبون لمذاهب الأئمة تجدهم في أكثر المسائل قد خالفوا نصوص أئمتهم، واتبعوا أقوال المتأخرين من أهل مذهبهم، فهم يحرصون على ما قاله الآخر فالآخر، وكلما تأخر الرجل أخذوا بكلامه، وهجروا أو كادوا

يهجرون كلام من فوقه؛ فأهل كل عصر إنما يقضون بقول الأدنى فالأدنى إليهم، وكلما بعد العهد ازداد كلام المتقدمين هجرًا ورغبة عنه، حتى إن كتب المتقدمين لا تكاد توجد عندهم، فإن وقعت في أيديهم، فهي مهجورة.

فالحنابلة قد اعتمدوا على ما في **الإقناع والمنتهى**، ولا ينظرون فيما سواهما، ومن خالف مذهب المتأخرين، فهو عندهم مخالف لمذهب أحمد رحمه الله، مع أن كثيرًا من المسائل التي جزم بها المتأخرون مخالفة لنصوص أحمد، يعرف ذلك من عرفه، وتجد كتب المتقدمين من أصحاب أحمد مهجورة عندهم؛ بل قد هجروا كتب المتوسطين، ولم يعتمدوا إلا على كتب المتأخرين.

فـ«**المغني**»، و«**الشرح**»، و«**الإنصاف**»، و«**الفروع**» ونحو هذه الكتب، التي يذكر فيها أهلها خلاف الأئمة، أو خلاف الأصحاب، لا ينظرون فيها؛ فهؤلاء في الحقيقة أتباع الحجاوي، وابن النجار، لا أتباع الإمام أحمد.

وكذلك متأخرو الشافعية، هم في الحقيقة أتباع ابن حجر الهيتمي صاحب «**التحفة**» وأضرابه من شراح **المنهاج**؛ فما خالف ذلك من نصوص الشافعي، لا يعبئون به شيئًا.

وكذلك متأخرو المالكية، هم في الحقيقة أتباع خليل، فلا يعبئون بما خالف «**مختصر خليل**» شيئا، ولو وجدوا حديثًا ثابتًا في الصحيحين، لم يعملوا به إذا خالف المذهب، وقالوا: الإمام الفلاني أعلم منا بهذا الحديث، ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ۝٥٣﴾ [المؤمنون: ٥٣]. وكل أهل مذهب اعتمدوا على كتب متأخريهم، فلا يرجعون إلا إليها، ولا يعتمدون إلا عليها.

وأما كتب الحديث، كالأمهات الست، وغيرها من كتب الحديث، وشروحها، وكتب الفقه الكبار، التي يذكر فيها خلاف الأئمة وأقوال الصحابة والتابعين، فهي عندهم مهجورة، بل هي في الخزانة مسطورة، للتبرك بها لا للعمل.

ويعتذرون بأنهم قاصرون عن معرفتها، فالأخذ بها وظيفة المجتهدين، والاجتهاد قد انطوى بساطه من أزمنة متطاولة، ولم يبق إلا التقليد، والمقلِّد يأخذ بقول إمامه، ولا ينظر إلى دليله وتعليله»[1].

إنّ هذا النص مما يحسن تقديمه توطئة لبيان أثر هذه المتون المتأخرة على الاجتهاد وإغلاقه، وردم الذهنية العلمية بالمختصرات المغلقة، لا سيّما قوله: «فهؤلاء في الحقيقة أتباع الحجاوي، وابن النجار، لا أتباع الإمام أحمد.

وكذلك متأخرو الشافعية، هم في الحقيقة أتباع ابن حجر الهيتمي صاحب «**التحفة**» وأضرابه من شراح **المنهاج**؛ فما خالف ذلك من نصوص الشافعي، لا يعبئون به شيئًا.

وكذلك متأخرو المالكية، هم في الحقيقة: أتباع خليل، فلا يعبئون بما خالف «**مختصر خليل**» شيئا، ولو وجدوا حديثًا ثابتًا في الصحيحين، لم يعملوا به إذا خالف المذهب». فقد ذكر في هذا النص عدة متون لتكون أمثلة على غيرها من متون العلماء الأخرى في كافة الفنون الشرعية.

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٤/ ٥٤-٥٩).

مساهمة المتون في ترسيخ التقليد:

لمزيد بيان هذا الأثر والمأخذ؛ فإن ظاهرة المتون والمختصرات ساهمت في ترسيخ إغلاق الاجتهاد ووعورة الارتقاء إليه؛ بأمرين:

الأول: الالتزام التام بما سُطِّر في تلك المتون:

هذا الالتزام مبني على الادّعاء الفائت الذي سوقه عدد من أصحاب تلك المتون، وهو إغلاق باب الاجتهاد، وعززوا ذلك بأمر آخر وهو عدم الخروج على المذاهب الأربعة[1]، وبالمغالاة فيما يُسمى «المذهب الاصطلاحي»؛ فمنعوا الأتباع من الفتوى خارج المقرر في متون المذاهب الأربعة لا سيّما المتأخرة! فلو أراد العالِم الخروج من المذاهب بالكلية، قالوا له: دونك اتباع أحد المذاهب الأربعة. وإن أراد الخروج من المذهب المعيّن، قالوا: حسبك الوقوف على ما دُوِّن في مصنفات المذهب الاصطلاحي لأحد الأئمة!! وهذا مما أخذه جملة من العلماء على هذا النوع من التأليف، واعتبروه نمطا جديدا من أنماط التقنين اللازم، كالقوانين التي لا يجوز الخروج عليها!! قالوا: لأنها محررة، وراجحة، ومشهورة، وما سواها ضعيف يُلغيه النظر السابق باعتبار أسانيدها أو عدم مصلحتها[2]!!

والغريب أنهم لم يلتزموا بألفاظ ونصوص الكتب المذهبية والمتون فحسب، بل أضافوا لذلك متابعة مفهومها واعتباره، وربما الاحتجاج به، وبناء المسائل عليه!! فأيُّ مغالاة أشد من هذا؟! قال أبو عبد الله المقري (ت: ٧٥٨هـ):

(١) انظر: التمذهب لعبد الفتاح اليافعي (ص: ٢٠٠).
(٢) انظر: اصطلاح المذهب عند المالكية لمحمد إبراهيم علي (ص: ٤٠٣).

«إياك ومفهومات **المدونة** فقد اختلف الناس في القول بمفهوم الكتاب والسنة، فما ظنك بكلام الناس، إلا أن يكون من باب المساواة أو الأولى. وبالجملة إياك ومفهوم المخالفة في غير كلام صاحب الشرع»[1].

ولك أن تتأمل في هذا النقل الآتي الموغِل في التبعية والتقليد، قال أحمد الصاوي (ت: ١٢٤١هـ): «ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة، والحديث الصحيح، والآية؛ فالخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل، وربما أداه ذلك للكفر؛ لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر!!»[2]. أي منهج علمي أو منطق عقلي يؤيّد هذه العبارة؟!

ومن لم يُسلّم نظريًّا بتلك العبارة البائسة ومضمونها في «إغلاق باب الاجتهاد» لا تجد فرقا ظاهرا بينه وبين من سلّم بها! فالجميع عمليًّا لا يكادون يحيدون قيد أنملة عمّا سطّره المتأخرون في كتبهم المصنفة.

وهؤلاء المقلدون لم يمتثلوا نهيَ أئمتهم عن تقليدهم المحض، وهذا مما يؤكّد سطوة التقليد لديهم ليس لأئمتهم فحسب، بل للطبقات المتأخرة أصحاب الوجوه والتخريجات المذهبية، والعجيب من أمر هؤلاء أنهم يشتكون من قلة المجتهدين وهم غارقون في قاع التقليد!! كيف يوجد مجتهدون، وقد هُجرت الأدلة، وغاب الاستنباط، وعزَّ النقد، وشاع التعصّب؟!! ليس هذا

---

(١) المعيار المعرب للونشريسي (٦/ ٣٧٦)، وانظر: القواعد للمقري (١/ ٣٤٨).

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين (٣/ ٩)، وانظر: رد محمد الأمين الشنقيطي لهذه العبارة في تفسيره أضواء البيان (٧/ ٢٦٥) ط: دار الفكر، ورد القرضاوي لها كذلك في كتابه كيف نتعامل مع التراث والتمذهب والاختلاف (ص: ٦٨، ٦٩).

فحسب، بل تجدهم يزدرون من يجتهد في فهم الأدلة فضلا عمَّن خرج من ربقة المذهب!!

واقرأ هذا النقل، وتأمل في موجباته وأسبابه؛ لتعلم حجم الأثر البالغ على العلم، بسبب العكوف على كتب المتأخرين، قال أبو شامة المقدسي (ت: ٦٦٥هـ): «ولم يزل علم الفقه كريمًا يتوارثه الأئمةُ معتمدين على الأصلين الكتاب والسنة، مُستظهرين بأقوال السلف على فهم ما فيهما من غير تقليد. فقد نهى إمامُنا الشافعي رحمه الله عن تقليده وتقليد غيره. وكانت تلك الأزمنةُ مملوءةً بالمجتهدين، وكلٌّ صنَّف على ما رأى، وتعقّب بعضُهم بعضًا مُستمدّين من الأصلين الكتاب والسنة، وترجيح الراجح من أقوال السّلف المختلفة. ولم يزل الأمر على ما وصفتُ إلى أن استقرّت المذاهبُ المدوَّنةُ، ثمّ اشتهرت المذاهبُ الأربعة وهُجر غيرها!!».

كأن الإمام يشير إلى أن استقرار المذاهب وتدوينها هو القنطرة التي عبرها التقليد، والمنفذ الذي ولج منه التعصّب، وهذا القول وإن كان واردًا إلا أن تجاوزه لا محيص عنه؛ لعدم إمكان إلغائها بالكلية بعد استفاضتها وبيان أثرها، فالواجب إذن ترشيد التعامل معها، ويمكن القول بإيجاز: إنّ تدوين المذاهب واستقرارها بحد ذاته من المصالح المرسلة؛ وبهذا فإن إطلاق الحكم المجمل عليها بالمنع أو الجواز يتوقف على تحقيق المصالح ودرء المفاسد، ولا يمكن تجاهل أثر المذاهب الإيجابي في تنمية العلم والمعرفة وامتدادها في بلاد المسلمين، وما في تقليدها واتباعها من الإعذار لعامة المسلمين.

وعليه؛ فإنّ ما يلزم التنبه له هنا والدعوة إليه هو تعليم الناس، وطلبة العلم خاصة حسن التعامل مع المذاهب المدونة، ومع أقوال العلماء عموما، وأن يُربى المتلقي ابتداء على فهم الأدلة باستقلال، والاستعانة في ذلك بأقوال أهل العلم المشهود لهم بالفقه والاجتهاد، ولا يُغفل باستصحاب ذلك التحذير من مغبّة التقليد والتعصّب، وتجنب كل ما يُغذيهما سواء كان ذلك مذهبًا اصطلاحيًّا أو شخصيًّا؛ حتى يعود الفقه عزيزا كما كان، وكريما غير مجاف لأصله وأسه.

يقول الإمام متمما حديثه: «ولم يزل الأمر على ما وصفتُ إلى أن استقرّت المذاهبُ المدوَّنةُ، ثمّ اشتهرت المذاهبُ الأربعة وهُجر غيرها؛ فقصُرت هممُ أتباعهم إلا قليلًا منهم، فقلّدوا ولم ينظروا فيما نظر فيه المتقدّمون مِن الاستنباط من الأصلين الكتاب والسنة، بل صارت أقوالُ أئمّتهم بمنزلة الأصلين، فأخذوها مُسَلّمةً مفروغًا منها، ففرّعوا عليها، واستنبطوا منها، ولم يبق لهم نظرٌ إلا فيها، وأعرضوا عن علوم الأصلين، فعُدم المجتهدون، وغَلب المقلِّدون، حتّى صاروا ممن يَرومُ رتبةَ الاجتهاد يعجبون، وله يزدرون، وكثُر التعصب للمذاهب، وقَلَّتْ النَّصَفَةُ وبانتْ المثالِب، ودبّت بينهم العقارب، فجرى من بعضهم في بعض العجائبُ والغرائب، وآل بهم التّعصبُ إلى أن صار أحدُهم إذا أُورد عليه شيءٌ من الكتاب والسنة الثابتة على خلاف مذهبه يجتهد في دَفْعِه بكلّ سبيل من التّأويل البعيد نُصرةً لقوله، وإعراضًا عمّا يجب عليه الأخذُ به، ولو كان ذلك وصل إلى إمامه الذي يُقلِّدُه هذا المتعصب لقابله ذلك الإمامُ بالتّعظيم والتّبجيل، ولصار إليه إن لم يُعارضه دليل»[1].

(١) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول لأبي شامة المقدسي (ص: ٩٩، ١٠٠).

وبهذا تعلم أن المذاهب إنما يُنهى عنها حين تتحول لساحة معركة، وميدان للتجاذبات الحادة، وتشقيق الأمة، وهجر الأدلة التي تجمع ولا تُفرق؛ فعندما أصبحت نصوص الأئمة هي الأدلة، وأقوالهم هي الحجة = بان الخلل، وظهر فساد التعصّب والانقياد المغالى فيه، وهذا ما يحمل البعض على التجني على الأئمة وإعلان رفض التمذهب جملة وتفصيلا.

إنّ ضعف الاهتمام بالدليل وإهماله؛ يعني القضاء على علم أصول الفقه، فالدليل هو الذي يُعطي القيمة للحكم أيًّا كان؛ إذ لا يقوم لأي شيء وزن إلا بالبرهان الشرعي والعقلي، وفقدانه لقيمته عند أرباب المتون مما آل بعلم قانون الاجتهاد إلى الضعف والمسخ؛ فلم يعد لديهم لأصول الفقه حاجة بعدما توقفوا عند كلام أئمتهم بالتعظيم والإجلال، وأعلنوا بحالهم ومقالهم عدم مجاوزتها!! وهذا يُفسّر لك جزءا من ضعفهم في أصول الفقه تنظيرا وتطبيقا، وتهافت بعض ما أنتجوه؛ فأي فائدة لعلم الأصول لدى الغارق في التقليد؟! فـ«حاجة غير المجتهد إلى هذا الفن كحاجة الأعمى إلى مصورات الجغرافيا، فإن تُصُوِّر أن يكون للأعمى حاجة إلى هذه المصورات التي لا يعلم ما فيها إلا بحاسة البصر؛ أمكن تَصَور حاجة غير المجتهد إلى فن أصول الفقه»[1].

وقد يكون الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) أصرح من أبي شامة حين جعل اللائمة على المختصرات في تعميق التقليد في النفوس وتأخر الاجتهاد إذ يقول: «ثم من بعد هذا النمط تناقص الاجتهاد، ووضعت المختصرات، وأخلد الفقهاء إلى التقليد، من غير نظر في الأعلم، بل بحسب الاتفاق، والتشهي، والتعظيم، والعادة، والبلد.

---

(١) انظر: التعليم والإرشاد للسيد بدر الدين الحلبي (ص: ١١٨).

فلو أراد الطالب اليوم أن يتمذهب في المغرب لأبي حنيفة، لعسر عليه، كما لو أراد أن يتمذهب لابن حنبل ببخارى وسمرقند، لصعب عليه، فلا يجيء منه حنبلي، ولا من المغربي حنفي، ولا من الهندي مالكي»[1].

وتذكر أن الذهبي مؤرخ الإسلام، وهذه المسألة لها علاقة بالتاريخ؛ فظهورها بدأ تدريجيًا في الفكر الإسلامي، وكل زمن يأتي يكون أثرها أبيَن فيه من الذي قبله، ككرة الثلج التي تزداد كلما تدحرجت! وكأن الذهبي يشير هنا إلى أن تناقص الاجتهاد هو الذي أدى لوضع المختصرات.

الثاني: ما يورثه المتن من كدّ الذهن وضعف الملَكة:

ترديد المتن برهة من الزمن، وحبس النفس عليه، وإحاطة العقل بسياج من شروحه وحواشيه مع عدم التفكير في نقدها = مما يقضي على ملكة الاستنباط والاجتهاد، أو يُضعفها لا سيّما في فهم النصوص الشرعية. قال بعضهم: «هذه الأعمار رءوس أموال يعطيها الله للعباد يتجرون فيها، فرابح، أو خاسر؛ فكيف ينفق الإنسان رأس ماله النفيس في حل مقفل كلام مخلوق مثله، ويعرض عن كلام الله ورسوله الذي بعث إليه!»[2].

فأيُّ وقت للإنسان حتى يصرفه بين ركام من الحواشي التي يغلب على كثير منها الاهتمام بالجوانب اللفظية الصناعية التي تصيب الذهن بالكَلَل والفتور! ولو لم يكن فيها سوى هذا الداء لكان خَليقًا بالمرء أن يقلل منها

(١) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٩٣).

(٢) انظر: الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر لسعيد شبّار (ص: ٢٦٢، ٢٦٣).

أو يتجنبها بالكلية؛ حفاظا على وقته، فكيف إذا انضاف لذلك تهميش الذهن وتسطيحه؟! قال المقّري التلمساني (ت: ١٠٤١هـ): «ثم كَلَّ[١] أهلُ هذه المائة (السادسة وصدر السابعة) عن حال من قبلهم من حفظ المختصرات وشق الشروح والأصول الكبار، فاقتصروا على حفظ ما قلَّ لفظه، ونزر حظه، وأفنوا أعمارهم في فهم رموزه، وحل لغوزه، ولم يصلوا إلى ردّ ما فيه إلى أصوله بالتصحيح، فضلا عن معرفة الضعيف من ذلك والصحيح، بل هو حلُّ مُقفَلٍ، وفهم أمر مجمل، ومطالعة تقييدات زعموا أنها تستنهض النفوس. فبينا نحن نستكبر العدول عن كتب الأئمة إلى كتب الشيوخ، أُتيحت لنا تقييدات للجهلة، بل مسودات المسوخ، فإنا لله وإنا إليه راجعون!»[٢].

فمن عَمَر جلّ وقته بحل مقفل، وشرح مجمل، ومراجعة رموز وألغاز المتون، متى يفرغ للبحث والتحليل وفهم الأصول والاستنباط؟! وربما يهم كثير من طلبة العلم حين يقول: سأبدأ بهذه المتون المثْقَلة بالشروح والحواشي وأتأملها سنينا عددا، وذلك بقصد التأصيل العلمي، ثم أدلف بعدها إلى التفقه والاستنباط، لكن هيهات؛ فربما لا يستفيق من سكرته إلا والنفس قد اعتادت، والعقل الباطن قد استمرأ هذا الركام من المتون والحواشي، فبأي عقل حينها يُحلل ويستنبط وينقُد؟! فمن عايش هذه التعقيدات والصراعات اللفظية ردحا من الزمن، وكان معها كالجنازة بين يدي مُغسّلها، كيف سيخرج من سطوتها

---

(١) هكذا كتبت في النسخة التي رجعت إليها، وربما قصد بها أن أعيان هذه السنة تأخر دورهم وكلت أذهانهم عن إبداع السابقين.

(٢) نفح الطيب (٥/ ٢٧٦، ٢٧٧).

بعدما تصور أن العلم ما هو إلا نكتة في حاشية أو ملاحظة في تقرير؟!

ويظهر للباحث في الشأن العلمي أثر التقليد وسطوته حينما يتحوّل لظاهرة عامة تجتاح كافة الميادين العلمية، عندما يُقلّص من دور النوابغ في العلم في فترة من فترات التاريخ الإسلامي؛ فـ«قد ظهر نوابغ من العلماء، كالشيخ خليل المالكي، والسبكي، والرملي، وابن الرفعة، والكمال بن الهمام، والسيوطي، وغيرهم ممن كانت لهم القوة الفقهية وملكات الاستنباط؛ غير أنهم لم يصرفوا هذه القوى كما فعل من كان قبلهم في الاجتهاد والتخريج؛ بل وجهوها إلى التأليف والتحريف!! ونحا أغلبهم في ذلك منحى الاختصار، وجمع الفروع الكثيرة في عبارات ضيقة تشبه الألغاز، وتطلب الوقت الطويل لتفهمها، وتعرف مغزاها؛ حتى احتاجت إلى وضع كتب أخرى تشرح مبهمها وتحلّ عقدها، وتكشف عن غرض المؤلف من وضعها. وكانت روح الإدماج والاختصار غالبة على أصحاب تلك الشروح أيضا، فمست الحاجة إلى التعليق عليها، وهكذا كانت التآليف، فأصبح هم المطلع على هذه الكتب أن يتفهم الأساليب، وانحصرت الجهود في حل العبارات والتراكيب، واشتغل الناس بالألفاظ عن لب العلم وجوهره؛ وهذا هو ما يكد الأذهان، ويفسد الاستعداد، ويميت المواهب والملكات، ويحمل المطالع - عندما يعوزه الفهم ويقف دون إدراك المرمى - على أن يحفظ حفظًا خاليا من الفهم الصحيح.

وإذا كان الإفراط في الاختصار والمبالغة في الإدماج قد بلغا حدًّا لم يستطع معه صاحب التأليف أن يفهم ما كتبه بنفسه، ولا يعرف الغرض الذي كان يرمي إليه من عباراته. فما بالك بغريب عن كتابه يريد أن يفهم ويستخلص

منه علمًا وفقها؟!!»[1].

فيا أخي طالب العلم والساعي إلى خدمته وحفظه، تدبر في هذه العبارة إذا دعتك نفسك لشرح متن مقفل أو حفظه أو نظمه: إذا كان صاحب التأليف لم يستطع أن يفهم ما كتبه بنفسه، ولا يعرف الغرض الذي كان يرمي إليه من عباراته؛ فما بالك بغريب عن كتابه يريد أن يفهم ويستخلص منه علمًا وفقها؟!! فلا تُتعب جهدك وطاقتك فيما عجز واضعه عن فهمه! ولا تفسد ذهنك بتكرار مقفل، ولا تُمتْ موهبتك في حل رموزه وتراكيبه!!

وقد وقع ما ذكره السايس هنا لغير واحد من أصحاب المتون كالطوفي كما سيأتي، ويتأكد ذلك أيضا بقول السيد بدر الدين الحلبي (ت: ١٣٦٢هـ): «وأغرب من هذا أن بعض المؤلفين من المتأخرين يتجاوز الحد في إخفاء المعنى، وإغلاق العبارة، والإشارة إلى المقصود من طرف خفي، ربما نظر في مؤلفه فلم يهتد لمراد نفسه فيه، ولم يعلم الغرض الذي بنى عليه الكلام، فاحتاج إلى إمعان النظر فيما حرره؛ لينفع به الناس على ظنه، فلم يكن في إمكانه أن ينتفع به هو وإعمال الفكر فيه، ثم جعل عليه مؤلفا آخر؛ لحل رموزه، وقد اتفق مثل هذا للخيالي، فإنه كتب حاشية على شرح سعد الدين على النسفية؛ اختصر فيها الألفاظ وأكثر؛ لدرجة أنه لم يدع لنفسه جهدا في الاختصار، قالوا: ثم إنه رجع إلى حاشيته بعد زمن، فلم يهتد لشيء من مراده فيها، وأعضل عليه فهمها، فعكف زمنا طويلا عليها؛ يطالع ويراجع وينقِّب حتى كشف له عن رموزها،

(١) انظر: تاريخ الفقه الإسلامي للسايس (ص: ١٨٣، ١٨٤) بتصرف يسير، وانظر: المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان لأحمد حوّى (ص: ١٠٣، ١٠٤).

فكتب عليها حاشية!»[1].

فالمحصل من ذلك كله عدم إهدار قدراتك العقلية، وملكاتك الذهنية في أمر لم يتضح لواضعه ابتداء فما بالك أنت؟ والحمد لله الذي لم يجعل العلم بأدلته متوقفا على تلك المبهمات، ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿٤٠﴾﴾ [القمر: ٤٠]!!

المتون ونمو بذرة التعصب:

لإغلاق باب الاجتهاد والتضييق عليه - عمليًّا بالمتون - دور في إحياء بدعة التعصب المذهبي؛ فمن أسوأ ما وجِد عند جملة من المتمذهبين التعصّب، وهو في الغالب ما يكون عند الطبقات المتأخرة من أصحاب أئمة المذاهب، لا سيّما الذين فرّعوا المذهب ودونوا المتون، وبذلك نشأت أجيال و«قرون على التقليد الصِّرف لا يميزون الجدل عن الاستنباط، فالفقيه يومئذ هو الذي حفظ أقوال الفقهاء قويها وضعيفها من غير تمييز وسَردَها»[2]. فلا تتعجب من ظهور أية نتيجة سلبية ما دام أن البحث العلمي المجرد والعقل الناقد مغيّب عن ميادين العلم، وحَلَّ محله التقليد المحض والتعصّب المقيت لآراء البشر! وأنبّه القارئ أن التعصب أشكال وصور، منها ما يكون عمليًّا ظاهرًا، ومنها ما يكون فكريًّا باطنا؛ وهذه الآفة ظهرت بوادرها في بعض أحوال وتقريرات أتباع المذاهب، كُلٌّ يرى الحق فيما تقرر في مذهبه! فهذا حنفيٌّ يقول: إذا نزل عيسى

(١) التعليم والإرشاد (ص: ٢٦٠).

(٢) حجة الله البالغة للدهلوي (١/ ٤٧٢) بتصرف.

عليه السلام أو خرج المهدي؛ فإنه سيقلد أبا حنيفة ولا يخالفه في شيء[١]!

وذاك مالكي يقول: قد ندر الاجتهاد اليوم، وتعذر، فمالك أفضل من يقلد[٢].

والتعصّب لم ينقطع حبله وامتداده في التاريخ، ويبدو أنه لن ينقطع! ففي كل مرحلة من مراحل التاريخ العلمي ستجد من يشتكي من التعصّب والمتعصبين، يقول السيد بدر الدين الحلبي (ت: ١٣٦٢هـ): «ولقد سمعت الأستاذ المرحوم الشيخ عبد الرحمن البحراوي، يقول: كنا إذا خرجنا من الأزهر للحضور على السيد أحمد الكتبي مفتي الحنفية بمكة آخر عمره في زاوية العيني التي بقرب الأزهر = خرجنا وكل واحد منا قد جعل عباءته على رأسه يواري بها شخصه عن الناس، وكان مَنْ يعلم بحالنا يُسمِعُنا من مُرِّ القول ما كنا لا نجد بُدًّا من تحمله، والصبر عليه؛ لقلتنا وضعفنا!»[٣].

وهكذا اقتفى أتباع المذاهب سنَن التعصب حذو القذة بالقذة جيلا بعد الجيل[٤]، ووجدوا في متونهم الفقهية ما يُغذِّي تعصبهم! قال أبو شامة المقدسي (ت: ٦٦٥هـ): «دأبُ كلّ مصنف من أصحابنا ومن غيرهم التعصّبُ لمذهبه وترجيحُ قول إمامه في كلّ ما أتى به»[٥].

---

(١) انظر: الفكر السامي للحجوي (٣/ ٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٩١).

(٣) التعليم والإرشاد (ص: ٤٨).

(٤) انظر: ضوابط للدراسات الفقهية لسلمان العودة (ص:٦٣).

(٥) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول لأبي شامة المقدسي (ص: ١٠٧).

فيا متعصّب، «لا تعتقد أن مذهبك أفضل المذاهب، وأحبها إلى الله تعالى، فإنه لا دليل لك على ذلك، ولا لمخالفيك أيضًا، بل الأئمة - رضي الله تعالى عنهم- على خير كثير، ولهم في صوابهم أجران، وفي خطئهم أجرٌ في كل مسألة»(١).

وهؤلاء المتعصبة لا اجتهدوا ورجعوا للنصوص وفهم السلف مباشرة، ولا حرروا أقوال أئمتهم المتقدمين وتوقفوا عندها!! بل إن تعصّبهم هذا أدى إلى عدة أمور سلبية ظاهرة قتلت الإبداع في شخصية الإنسان بلا شعور، وأضعفت العلم وأودت به إلى مهاوي الردى!

جناية التعصب على العلم:

من ذلك ما يلي:

أولًا: عزل النصوص عن الواقع:

من آثار التعصب ترسيخ التقليد في الحياة العامة؛ وذلك يوجب عزل النصوص عن الواقع واستبدال تقليد آراء البشر من أرباب المتون والمختصرات بها، و«التقليد مصطلحًا ومفهوما، لعب من الأدوار السلبية في تاريخ الأمة ما لعب، وسمح لأضرب من الجهل والخرافة أن تنمو في أحشاء هذه الأمة.. ولثقافات وفلسفات أن تتسلل إلى دارها.. ولواقع حياة وحركة مجتمع أن تنفلت من تأطير الشرع لها.. وماذا عساه أن يحدث للأمة إذا سد باب الاجتهاد فيها، وركن الناس إلى التقليد فانقطعوا عن الأصل المعين، وقطعوا جريانه عن

(١) بيان زغل العلم للذهبي (ص: ١٢٤).

الباقين؟ إن ما جنته الأمة في قرون خالية أغلق فيها باب الاجتهاد، وحجر فيها على النظر العقلي بدعوى حماية النص من عبث العابثين، كان عظيما وعاد بالضمور والسلبية على النص نفسه الذي صادروا دعوته الملحة إلى الاجتهاد والنظر العقلي، وعلى عطاء الأمة ودورها الحضاري. فلا حماية النص تحققت، بل الذي تحقق تجميده وعزله عن سياق الحياة، ولا عزة وقوة الأمة استمرت، بل الذي استمر هو هامشيتها وتبعيتها وتكالب الأمم عليها»[1]. وسيأتي بعد قليل مزيد بيان لهذه الفقرة.

ثانيًا: غياب التحرير:

اضطرب المتعصبون حتى في تحرير مذهبهم الاصطلاحي؛ لأنهم توقفوا مع اللاحقين ولم يرجعوا للسابقين!! وخطؤهم لم يكن في عدم التحرير فقط، بل إنهم يَهِمون في نسبة أقوال أئمتهم المنصوصة عنهم في كتبهم المتأخرة، يقول الدهلوي (ت: ١١٧٦هـ): «وجدت بعضهم يزعم أن جميع ما يوجد في هذه الشروح الطويلة وكتب الفتاوى الضخمة هو قول أبي حنيفة وصاحبيه، ولا يُفرّق بين القول المخرَّج، وبين ما هو قول في الحقيقة»[2].

وشدة ولعهم بـ«المختصرات والمتون» حال بينهم وبين الرجوع إلى كتب أئمتهم المتقدمة الرصينة والمحررة؛ فـ«من قرأ فهرس كتب الشافعية رأى فيها مؤلفات جليلة جدًّا، وعجب من عدول الشافعية عن كتب متقدميهم على حسنها، وإتقان وضعها، وكثرتها في أيدي الناس، إلى هذه الكتب التي

(١) الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر لسعيد شبّار (ص: ٢٥٢).

(٢) حجة الله البالغة للدهلوي (١/ ٤٨٨).

يتداولونها اليوم، وهي من أحط الكتب قدرًا وأقلها فائدة!»[1]. والأمر كذلك بالنسبة لبقية المذاهب والفنون؛ وما ذلك إلا نفورا مما جاد وحُرِّر بلغة غير اللغة التي ألفوها، واعتادوا عليها في متونهم وحواشيها.

وعدم التحرير صاحَبَهم بالتأكيد في نقل أقوال أصحاب المذاهب الأخرى، قال أبو شامة المقدسي (ت: ٦٦٥هـ): «وإذا كان هذا الخلل قد وقع منهم في نقل نصوص إمامهم فما الظَّنُّ بما ينقلونه من نصوص باقي المذاهب؟! فترى في كتبهم من ذلك أشياءَ ينكرُها أصحابُ تلك المذاهب، وكأنّ الخلل إنّما جاءهم من تقليد بعضهم بعضا فيما ينقله من مذهب غيره أو من نصّ إمامه، ويكون الأول قد غَلِطَ فيتبعه من بعده، والغلطُ جائزٌ على كلّ أحدٍ إلا من عصمه الله تعالى، ولكن لو أنّ كلّ من ينقلُ عن أحدٍ مذهبًا أو قولًا راجَعَ في ذلك كتابه إن كان له مصنَّفٌ أو كُتُبَ أهل مذهبه، لقلّ ذلك الخلل، وزال أكثرُ الوهم وبَطَلَ، والله الموفق»[2]. وكأن عدم التحرير أصبح سمة بارزة ولبوسًا عند المتأخرين، حتى إن مؤرخ الإسلام الذهبي يتحسر على علماء عصره فيقول: «وصار علماء العصر في الغالب عاكفين على التقليد في الفروع من غير تحرير لها!!»[3].

ثالثًا: ضعف الاستدلال، وقلة الرجوع للنصوص وآثار السلف:

ضعف الاستدلال من أسوأ ما آل إليه أمر التعصّب، والمتون طافحة بذلك، والعجيب أن المتمذهبين «أفنوا زمانهم وعمرهم في النظر في أقوال من سبقهم

(١) انظر: التعليم والإرشاد للسيد بدر الدين الحلبي (ص: ٤٥).
(٢) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول لأبي شامة المقدسي (ص: ١١٩).
(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٨٦).

من متأخّري الفقهاء! وتركوا النظر في نصوص نبيّهم المعصوم من الخطأ ﷺ، وآثار الصحابة الذين شهدوا الوحي وعاينوا المصطفى، وفهموا أنفاس الشريعة! فلا جرم حُرم هؤلاء رتبة الاجتهاد، وبقوا مقلدين على الآباد»[1]. ولأن الخطأ يتوارث ويتزايد بل ويُقنَّنُ أحيانا؛ لم يقف المتعصبون عند هذا الحد بل وُجِدَ فيهم من يتعامل مع أقوال أئمة المذهب كنصوص الوحيين[2]!

قال أبو شامة المقدسي (ت: ٦٦٥هـ): «وكَثُر المتعصبون لهما (أي الشيرازي والغزالي) حتّى صار المتبحِّرُ المرتفعُ عند نفسه يرى أن نصوصهما كنصوص الكتاب والسّنة لا يرى الخروج عنها، وإن أخبر بنصوص غيرهما من أئمّة مذهبه الواردة بخلاف ذلك لم يلتفت إليها التفاته إلى نصوصهما؛ تعصّبًا وحميّة وقلّة خبرة بالمصنفات ومصنّفيها، وإنّما هم على قدر مبلغهم من العلم. وقد يقع في بعض مصنّفاتهما أو مصنّفات أحدهما شيء قد خالف المصنِّفُ فيه صريحَ حديثٍ صحيح، أو ساق حديثا على خلاف لفظه، أو نقل إجماعا أو حُكْما عن مذهب بعض الأئمّة وليس كذلك، فإذا ذُكر لذلك المتعصب الصّوابُ في مثل ذلك تأذّى وتنمّر، وصاح وزمْجر، وأخفى العداوةَ وأظهر، وكان سبيلُه أن يَفرح بوصوله إلى علم ما لم يكن يعرفهُ، ولكن عمى التقليد أصمَّه عن سماع العلم المفيد»[3].

(١) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول لأبي شامة المقدسي (ص: ١٢٤).
(٢) سبق شيء مما يدل على ذلك من خلال كلام أهل العلم.
(٣) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول لأبي شامة المقدسي (ص: ١٤٠)، وانظر: بدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص: ١٤٦).

فالنتيجة أن متعصبة المذاهب تجدهم دائما يَتضجرون من كل مُجدد، وكل من رام الخروج عمَّا يُسمى: «المذهب الاصطلاحي»، ويعادون من كان يناقشهم في مضمونه ويمحص الأقوال، وهؤلاء وإن لم ينطقوا صراحة بتقديم كلام أئمتهم على الوحيين وعزل النصوص عن الحياة؛ إلا أن حالهم وفعلهم ربما يكون أصدق من كل قول وبيان؛ فمثلا تجدهم يستظهرون تلك المتون الفقهية عن ظهر قلب بلا أدلة ولا تحرير، وإذا نزلت بأحدهم نازلة فزع إلى ذهنه لاستدعاء ما حفظه في ذاك المتن ليقيس تلك النازلة على ما يفتقر للدليل، ويبني عليه متناسيًا الأدلة المتفق عليها والمختلف فيها؛ فالاستدلال في الحقيقة هنا وقع بنص صاحب المتن لا بالأدلة، فهؤلاء كما يقول ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ): «يقيسون على ما حفظوا من تلك المسائل ويفرضون الأحكام فيها، ويستدلون منها، ويتركون طريق الاستدلال من حيث استدل الأئمة وعلماء الأمة، فجعلوا ما يحتاج أن يستدل عليه دليلا على غيره، ولو علموا أصول الدين، وطرق الأحكام، وحفظوا السنن كان ذلك قوة لهم على ما ينزل بهم، ولكنهم جهلوا ذلك فعادوه، وعادوا صاحبه»(١).

ولما اعتاد المقلدون من الفقهاء وغيرهم على هذا الأمر، غابت عنهم أصول أئمتهم وتعليلاتهم، ولعلك لو تتبعت هؤلاء لوجدت أنّ أكثرهم تعصبا وتقليدا هم أولئك الذين يستوعبون المتون ويدعون النصوص وراءهم ظهريًا؛ ثقة بأئمتهم واعتمادا على أقوالهم، ولا يأتي هنا متعجل ومتعصب؛ فيستنبط من هذا القول أنّ قائله لا يُقدّر الأئمة ولا يأخذ بأقوالهم، إلا كان ذلك منه رجما بالغيب.

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٣٦).

وهؤلاء المتعصبة منذ أن وجدوا وهم في ازدياد، يقلون ويكثرون بحسب البيئة العلمية التي ترعاهم، ولو أراد الناظر دراسة هذا الموضوع تاريخيًّا لوجد له مادة ثرية في تراثنا، لا سيّما بعد استقرار المذاهب وتفريعها، وفي النص التالي يأتي ابن عبد البر ويحكي لنا طرفا من تواجدهم في عصره خاصة في بلاد الأندلس وما جاورها من بلاد المغرب، يقول: «واعلم أنه لم تكن مناظرة بين اثنين أو جماعة من السلف إلا لتفهم وجه الصواب؛ فيصار إليه، ويعرف أصل القول وعلته، فيجري عليه أمثلته ونظائره، وعلى هذا الناس في كل بلد إلا عندنا كما شاء ربنا، وعند من سلك سبيلنا من أهل المغرب، فإنهم لا يقيمون علة، ولا يعرفون للقول وجها، وحسب أحدهم أن يقول: فيها رواية لفلان ورواية لفلان، ومن خالف عندهم الرواية التي لا يقف على معناها وأصلها وصحة وجهها فكأنه قد خالف نص الكتاب وثابت السنة!!

- ويقول كذلك بعد كلام:- ولتقصيرهم عن علم أصول مذهبهم صار أحدهم إذا لقي مخالفا ممن يقول بقول أبي حنيفة، أو الشافعي، أو داود بن علي، أو غيرهم من الفقهاء، وخالفه في أصل قوله، بقي متحيرا، ولم يكن عنده أكثر من حكاية قول صاحبه، فقال: هكذا قال فلان، وهكذا روينا، ولجأ إلى أن يذكر فضل مالك ومنزلته، فإن عارضه الآخر يذكر فضائل إمامه أيضا!!»(١).

رابعًا: تَسليط التأويل على نصوص الشريعة مراعاة لأقوال أئمتهم:

مما لوحظ وجوده عند المقلدين المتعصبين أيضا أنهم «يؤوِّلون الخبر

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١١٣٧، ١١٣٨).

تنزيلا له على نصّ إمامهم»[1]! وهذا من الجناية البيّنة على الأخبار وعلى أئمتهم، فالأئمة قطعا لن يرضوا بهذا الاتباع الأعمى والتأويل العاري عن الصحة والبرهان.

قال الحجوي: «وفي هذا العصر اختلط المجتهدون بغيرهم، فكان يوجد أهل الاجتهاد المطلق، ولكن غلب التقليد في العلماء ورضوا به خطة لهم، ولا يزال في هذا العصر يزيد التقليد، وينقص الاجتهاد إلى المائة الرابعة؛ إذ أصبح كثير من علمائها راضين بخطة التقليد، عالة على فقه أبي حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل وأضرابهم ممن كانت مذاهبهم متداولة إذ ذاك، وانساقوا إلى اتخاذ أصول تلك المذاهب دوائر حصرت كل طائفة نفسها بداخلها لا تعدوها، وأصبحت أقوال هؤلاء الأئمة بمنزلة نصوص الكتاب والسنة لا يعدونها، وبذلك نشأت سدود بين الأمة، وبين نصوص الشريعة؛ ضَخُمتْ شيئا فشيئا إلى أن تنوسيت السنة، ووقع البعد عن الكتاب بازدياد تأخر اللغة، وأصبحت الشريعة هي نصوص الفقهاء وأقوالهم لا أقوال النبي ﷺ الذي أرسل إليهم، وصار الذي له القوة على فهم كلام الإمام، والتفريع عليه مجتهدًا مقيدًا، أو مجتهد المذهب، وتُنوسي الاجتهاد المطلق، حتى قال النووي في **شرح المهذب** بانقطاعه من رأس المائة الرابعة، فلم يمكن وجوده، وهو كلام غير مسلَّم، وحتى قال عياض في **المدارك**: إن لفظ الإمام يتنزل عند مقلده بمنزلة ألفاظ الشارع، بل قال عبيد الله الكرخي من الحنفية: إن كل آية أو حديث يُخالف ما عليه الأصحاب مؤولة أو منسوخة. فكأنه جعل نصوص

(١) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول لأبي شامة المقدسي (ص: ١٢٧).

مذهبه هي الجنس العالي، والأصل الأصيل، حاكمة على نصوص السنة والتنزيل معيارًا يعرض عليه كلام رب العالمين والرسول الأمين، فإنّا لله وإنا إليه راجعون»[1].

وسواء ثبت هذا النقل أو غيره عن الكرخي أو لم يثبت، أو كان الحجوي مغاليًا في قوله وتوصيفه؛ فإن التأويل مُسلّط عند بعض الفقهاء المتعصبين لأئمتهم عمليًّا، ليس هذا فقط، بل إن أحكام الشريعة أصبحت تتناقل عبر المتون والمختصرات مجردة عن الدليل مما نحّى النصوص الشرعية بالكلية عن واقع الناس! وحتى لو لم يصدق واقعا ما حكاه الحجوي بالكلية؛ ينبئك مثل هذا المنطق عن مدى قابلية تجذر مثل هذا الأمر في الخطاب الشرعي!!

وإذا كان الحجوي مغاليًا في وصفه، أو كان متحاملا على الفقهاء كما يُقال؛ فدونك هذا القول في توصيف الخطاب الفقهي وحال الفقهاء، يقول العز ابن عبد السلام (ت: ٦٦٠هـ): «ومن العجب العجيب أنّ الفقهاء المقلِّدين يقفُ أَحَدهُم على ضَعْفِ مأخذِ إمامه، بحيث لا يجدُ لضعفه مَدْفَعًا، وهو مع ذلك يقلِّدُهُ فيه، ويتركُ مَنْ شهد الكتابُ والسنة والأقيسةُ الصحيحةُ لمذهبه، جُمودًا على تقليد إمامه، بل يتحيَّلُ لدفع ظواهر الكتاب والسنةِ، ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالًا عن مُقَلَّدِهِ. وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس، فإذا ذُكرَ لأحدهم خلافُ ما وَطَّنَ نفسه عليه، تعجَّب منه غاية

(١) الفكر السامي (٣/ ٥، ٦)، وانظر: الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر لسعيد شبار (ص:٢٣٥، ٢٣٦).

العجب، من غير استرواحٍ إلى دليل، بَلْ لما ألفه من تقليد إمامه، حتى ظَنَّ أنَّ الحقَّ منحصرٌ في مذهب إمامه، ولو تدَبَّرَهُ لكانَ تعجُّبُه من مذهب إمامه أولى من تعجبهِ من مذهب غيره، فالبحثُ مع هؤلاء ضائعٌ، مُفْضٍ إلى التقاطعِ والتدابُرِ من غير فائدة يُجديها.

وما رأيتُ أحدًا منهم رجَعَ عن مذهب إمامه إذا ظهرَ له الحقُّ في غيره، بل يُصِرُّ عليه مع علمه بضعفه وبُعْدِهِ. فالأولى تَرْكُ البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه قال: لعلَّ إمامي وَقَفَ على دليل لم أقف عليه، ولم أهتدِ إليه. ولا يعلمُ المسكينُ أنَّ هذا مُقَابَلٌ بمثله، ويَفْضُلُ لخصمه ما ذكَرَهُ من الدليل الواضح والبرهان اللائح.

فسبحانَ الله! ما أكثر مَنْ أعمى التقليدُ بَصَرَهُ! حتى حمله على مثل ما ذكرتهُ. وفَّقنا الله لاتّباع الحَقِّ أينما كان، وعلى لسان مَنْ ظَهَرَ. وأينَ هذا من مناظرة السلف ومشاورتهم في الأحكام، ومسارعتهم إلى اتّباع الحَقّ إذا ظهر على لسان الخَصْم. وقد نُقِلَ عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال: ما ناظرتُ أحدًا إلا قُلْتُ: اللهم أَجْرِ الحقّ على قلبِه ولسانِهِ، فإن كان الحقُّ معي اتّبعني، وإنْ كان الحقُّ معه اتبعتُه»[1].

فالمقلد المتعصّب في نظر العز بن عبد السلام:

- يقلد إمامه وإن وقف على ضعف مأخذه!!
- يدع متابعة غيره وإن قويت حجته!!

(١) قواعد الأحكام في إصلاح الأنام (٢/ ٢٧٤، ٢٧٥).

- يتأوّل النصوص لذلك!
- يجادل عن تقليده؛ لأنه اعتاد عليه ووطّن نفسه لذلك!
- لا يحتفل بالأدلة كثيرا!
- الحوار مع هؤلاء مفض إلى التقاطع!

ألا يصدق هذا الكلام على واقعنا اليوم؟! أليس ما ذكره العز بن عبد السلام لا سيّما قوله: «البحثُ مع هؤلاء ضائعٌ، مُفْضٍ إلى التقاطعِ والتدابُرِ من غير فائدة يُجديها» = يُشخّص حال الخطاب الشرعي اليوم؟! فالناظر في واقع الخطاب الديني يجد أكثرهم يضيق ذرعا بالخلاف المعتبر!! وربما بعضهم أداه شططه واندفاعه إلى إلغائه وإبطاله، والتعدي على قائله!

فهل نظر هذا الفقيه - زعم - إلى فهرس أبواب مصنف ابن أبي شيبة؛ ليتسع صدره بالخلاف والمخالفين؟! أم أن الأسلم في حق هؤلاء ما ذكره ابن عبد السلام بقوله: «فالأولى تَرْكُ البحث مع هؤلاء»؟!

أين هذا من قول قتادة بن دعامة السدوسي (ت: ١١٨هـ): «من لم يعرف الاختلاف لم يشم رائحة الفقه بأنفه؟!»[١].

فالمحصّل: أن هذا البيان وإن لم تتفق معه، فلا أقل من أن تجعله في حيز البحث والقبول؛ لأنه من عالِم خبير بخبايا الكتب وأحوال الفقهاء، وإن تأخر زمنه إلا أنه ليس بأقل من جملة أولئك المتبوعين الذين يمارسون التخريج والتفريع في متونهم! وما يردده أولئك المقلدون من حجة (لعل إمامي وقف

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨١٤).

على دليل لم أقف عليه)، حجة أوهن من بيت العنكبوت؛ فإذا كان إمامك نعذره بهذا، فما عذرك أنت في اتّباع رأيه وقد بان لك ضعفه؟!

قال عبد الله بن المعتز (ت: ٢٩٦هـ): «لا فرق بين بهيمة تقاد، وإنسان يقلِّد»[١]. وهنا أؤكد ما ذكره ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ) حين قال: «وهذا كله لغير العامة؛ فإن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها؛ لأنها لا تتبين موقع الحجة ولا تصل - لعدم الفهم - إلى علم ذلك؛ لأن العلم درجات لا سبيل منها إلى أعلاها إلا بنيل أسفلها، وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة، والله أعلم، ولم يختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها، وأنهم المرادون بقول الله عز وجل: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل: ٤٣]. وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره ممن يثق بميزه بالقبلة إذا أشكلت عليه؛ فكذلك من لا علم له، ولا بصر بمعنى ما يدين به، لا بد له من تقليد عالمه، وكذلك لم يختلف العلماء أن العامة لا يجوز لها الفتيا، وذلك - والله أعلم - لجهلها بالمعاني التي منها يجوز التحليل والتحريم والقول في العلم»[٢]؛ فالمعنيّ ابتداء بهذا الخطاب هم طلبة العلم، وتحفيزهم على نيل الاجتهاد، والترقي في رتب العلم، ومن قَصَر فهمه وقلَّ نظره بالأدلة فهو إلى العامة أقرب، يسعه التقليد كما وسعهم.

الاجتهاد ضرورة شرعية وحاجة عصرية:

بناء على ما سبق من كلام العلماء؛ فإن فتح باب الاجتهاد ضرورة شرعية

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٨٩).
(٢) المصدر السابق.

وعقلية وحاجة عصرية لا غنى عنها؛ إذ لا يمكن خدمة العلم كما يجب قولا واحدا إلا بذلك.

وليُعلم أن «إغلاق باب الاجتهاد» اتهام ضمني للشريعة بعدم صلاحيتها لكل زمان ومكان وانتفاء العصمة عنها؛ فـ«معلوم بالضرورة من الدين أن شريعة الإسلام جاءت شريعة عامة داعية جميع البشر إلى اتباعها؛ لأنها لما كانت خاتمة الشرائع استلزم ذلك عمومها - لا محالة - سائر أقطار المعمورة، وفي سائر أزمنة هذا العالم»[1]. وهذا مما يؤكد عدم إغلاق الاجتهاد مطلقا؛ فالإسلام ما دام أنه آخر الأديان فلا بُدَّ أن يكون متكفلا لحل جميع أحوال البشر المنضوية تحت حكمه بكافة أطيافهم، و«كيف يمكن القضاء على الأعصار بخلوها عن مجتهد! هذا منكر من القول!»[2]. وهذا القول المنكر ساهمت المتون ومتعلقاتها في ترسيخه مع الاتجاه الشرعي العام، وإن ثبت إنكاره من بعض المجددين.

قال ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ): «لا يخلو العصر عن مجتهد إلا إذا تداعى الزمان وقربت الساعة»[3].

وقال الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ): «الاجتهاد على ضربين: أحدهما: لا يمكن

---

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (ص:٣١٧).

(٢) انظر: حاشية العطار على شرح جمع الجوامع (٢/ ٢٤٠).

(٣) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع لشمس الدين الشربيني (٢/ ٢٦٢). وانظر: التحبير شرح التحرير للمرداوي (٨/ ٤٠٥٩)، والتقرير والتحبير لابن أمير الحاج (٣/ ٤٥٢).

أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف، وذلك عند قيام الساعة»[1].

فكيف يقال بقطع باب الاجتهاد وعدم جوازه، وإنذار من ولج بابه بالويل والثبور؟!

قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): «والذي عليه جماهير الأمة أن الاجتهاد جائز في الجملة»[2]. وقال ابن عاشور: «فالاجتهاد فرض كفاية على الأمة بمقدار حاجة أقطارها وأحوالها، وقد أثمت الأمة بالتفريط فيه مع الاستطاعة ومكنة الأسباب والآلات»[3].

فهذا كلام علماء الاجتهاد ومن سار على نهجهم في عدم إمكان سد باب الاجتهاد إلى قيام الساعة.

والذين أغلقوا باب الاجتهاد بالكلية، أو الذين لم يغلقوه وأحاطوه بشروط شبه تعجيزية لا يمكن توفرها حتى في أئمة مذاهبهم = نسألهم السؤال التالي: مَن وضع هذه الشروط المستعصية على التطبيق؟!!

إن أوّل من يُسأل عن هذه الشروط هو من وضعها وحددها لنظرية الاجتهاد، هل توفرت فيه أم لا؟! إذا لم تتوفر فيه - ولن تتوفر فيه - فكيف يُطالب غيره بها؟!

إن الاجتهاد ضروريٌّ في أيّ زمن مضى، وهو في هذا الزمن من الضروريات اللازمة التي لا يمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال في كافة

(١) الموافقات (٥/ ١١).
(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٠٣).
(٣) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (ص: ٤٠٨).

مجالات الحياة العلمية والعملية؛ لكثرة النوازل في الأمة، وسعة رقعتها، واندماج غيرها فيها، «والاجتهاد الذي نعنيه ينبغي أن يتجه أول ما يتجه إلى المسائل الجديدة، والمشكلات المعاصرة، يحاول أن يجد لها حلًّا في ضوء نصوص الشريعة الأصلية، ومقاصدها العامة، وقواعدها الكلية.

ومع هذا، ينبغي أن يعيد النظر في القديم ليقوِّمَه - أي يعدله، ويعطيه القيمة - من جديد، في ضوء ظروف العصر وحاجاته.

ولا تقتصر إعادة النظر هذه على أحكام الرأي، أو النظر، وهي التي أنتجها الاجتهاد فيما لا نص فيه بناء على أعراف أو مصالح زمنية، لم يعد لها الآن وجود أو تأثير.

بل يمكن أن يشمل بعض الأحكام التي أثبتتها نصوص ظنية الثبوت كأحاديث الآحاد، أو ظنية الدلالة، وأكثر نصوص القرآن والسنة كذلك من حيث الدلالة. فقد يبدو للمجتهد اليوم فَهْمٌ فيها لم يبد للسابقين، وقد يظهر له رأي ظهر لبعض السلف أو الخلف، ثم هُجر ومات، لعدم الحاجة إليه حينذاك، أو لأنه سبق زمنه، أو لعدم شهرة قائله، أو مخالفته للمألوف الذي استقر عليه الأمر زمنا طويلا، أو لقوة المعارضين له وتمكنهم اجتماعيًّا أو سياسيًّا.. أو لغير ذلك من الأسباب.

وأكثر من ذلك أن الاجتهاد الذي ندعو إليه، لا ينبغي أن يقف عند حد الفروع الفقهية فحسب، بل ينبغي أن يتجاوزها إلى دائرة أصول الفقه نفسها، تكملة للشوط الذي بدأه الشاطبي في محاولة للوصول إلى أصول قطعية، وتتمة لما قام به الشوكاني من الترجيح، وتحقيق الحق من علم الأصول على

حد تعبيره، ولا ريب أن كثيرًا من مسائل الأصول لم يرتفع فيها الخلاف، فهي في حاجة إلى التمحيص والموازنة والترجيح، وبعضها يحتاج إلى مزيد من التوضيح والتأكيد، وبعض آخر يحتاج إلى التفصيل والتطبيق. ومن ذلك تمييز السنة التشريعية من غير التشريعية، والتشريعية المؤقتة من التشريعية المؤبدة، وتمييز تصرف الرسول ﷺ بمقتضى الإمامة والرياسة للأمة، من تصرفه بمقتضى الفتوى والتبليغ عن الله.

ومن ذلك: مناقشة موضوع الإجماع - وبخاصة السكوتي منه - ومدى حجيته وإمكان العلم به، وكثرة دعاوى الإجماع، مع ثبوت المخالف، وتحقيق القول في الإجماع الذي ينبني على مراعاة مصلحة زمنية، لم تعد معتبرة اليوم.

ومثل ذلك: القياس والاستحسان والاستصلاح، ومتى يؤخذ بها ومتى لا يؤخذ، وما ضوابط كل منها، وحدود استخدامه»[(١)].

والاجتهاد لمن ملك ناصيته أفضل حالا من التقليد مطلقا كما قال ابن حزم: «ولا شك أن المجتهد المخطئ أعظم أجرا من المقلد المصيب وأفضل؛ لأن المقلد المصيب آثم بتقليده غير مأجور بإصابته، والمجتهد المخطئ مأجور باجتهاده غير آثم لخطئه، فأجر متيقن وأجر مضمون أفضل من أجر محروم وإثم متيقن بلا شك»[(٢)]. وهذا ربما ينبني عند ابن حزم على حرمة التقليد بإطلاق إلا عند الضرورة.

---

(١) الاجتهاد في الشريعة الإسلامية مع نظرات تحليلية في الاجتهاد المعاصر لعلامة العصر يوسف القرضاوي (ص: ١١٩، ١٢٠) بتصرف يسير.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٦/ ١٦٥).

السلبية الثانية للمتون: انحصار العلم في نمط واحد:

من أبين السلبيّات وأظهرها التي رسّخها الناس في التعامل مع المتون الصناعية في مرحلة ازدهارها وشيوعها: العكوف عليها، والانقطاع شبه الكلي عمَّا سواها، وذهاب الأوقات والأعمار بتأليفها، أو شرحها، أو اختصارها مجددا، أو نظمها دون إضافة تذكر.

وهذا الانحصار الدائم في فلكها فرض على العلم الانحطاط والضعف؛ فبدأ بالركود وانتهى إلى الجمود؛ لأن الأذهان أعيقت عن مقاصد العلم ومصادره العميقة بتتبع ركام من الحواشي والشروح المثقلة بالتقريرات والتعليقات[1] - وفي هذه الأزمنة أضفنا لها ما يسمى بالمذكرات والملخصات - حتى أصبح المتلقي للعلم وراء سراب لا قيمة له ولا أثر! لا يمنحه الملكة العلمية الفاعلة بقدر ما يأخذ من جهده ووقته؛ وعليه تأخر العلم، وانطفأ سراجه بين المتن والحاشية!!

والعلم مهما يكن قويًّا، فإنه مع تقادم الزمن سيضعف ويتقهقر إذا لم يتجدد بتجدد أهله ومهاراتهم في النقد والتحليل، والآفة المهلكة لأي علم أن تقف به حيث وقف بتتبع الفروع وهجر الأصول، وربما تجد أحدهم لا يعبأ بما كُتب وسُطّر عند المتقدمين، بل يتراوح مكانه بين الشروح والحواشي، تارة ينتصر لزيد، وأخرى لعمرو، وهكذا إلى ما لا نهاية ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۝١٠٤﴾!

(١) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان لأحمد حوّى (ص: ١٠٤)، ومقدمة في دراسة الفقه الإسلامي للدسوقي وأمينة الجابر (ص: ١٩٦).

ودونك عالما تراثيًا خبيرا بأصوله وفروعه لا يُشك في علمه ونصحه يُجلي لك ببيانه ما آل إليه العلم من الاجترار والشقاق غير المجدي؛ يقول الطاهر بن عاشور(ت: ١٣٩٣هـ): «نشأت عقدة اللسان واستتار المسائل تحت الألفاظ واشتغال المؤلفين عن النقد والعناية باختزال حرف أو نقص كلمة كما فعل خليل، وابن السبكي، والمحلي، والخونجي، حتى صار الكاتبون ينتقدون صاحب الاختصار في بعض التراكيب بأنه لو قال كذا لكان أخصر، فضعفت الأفهام، وتهيأت لشرح تلك المغلقات، وإضاعة بقية الأوقات، والخصومة في معاني الكلمات، هل تدل على ما قصده المؤلف أو لا؟ فمن قائل: نعم، ومن معترض بلا، ومن ناقد للاعتراض ومنتصر، وبعد طول الزمان صرفت الأذهان عن الفائدة، ونسي المؤلفون خطتهم، فأصبحت لا ترى التأليف إلا مناقشات وخصومات في الألفاظ والعبارات، وفي ذلك يضيع عمر الطالب ويخور فكره، ويصبح رجلًا قادرًا على المكابرة واللجاج بغير حجاج، فماذا بقي للعلماء من مجدهم القديم، انحصرت دائرة التأليف في نقل ما قاله المتقدمون، ترى تأليفًا يظهر بعد آخر، ولا تجد شيئًا جديدًا أو رأيًا أو تمحيصًا»[1].

فابن عاشور يحكي واقعًا يَستَند في حكايته على المعرفة بخبايا هذا التراث، وبمشاهدة واقعه، وعمق الأثر البالغ في المغالاة بهذه الظاهرة، ودافعه الغيرة بلا شك على العلم والمعرفة؛ فأرباب المتون الواقفون على ناصيتها فحسب في نظر ابن عاشور لديهم:

- خور في التفكير.

(١) أليس الصبح بقريب؟! (١٤٣-١٤٥).

- غياب النقد العلمي.
- ضعف في الفهم.
- إضاعة للأوقات.
- خصومة بلا معنى!
- المكابرة واللجاج!
- عدم التمحيص في الآراء.
- النقل المجرد بلا إضافة تُذكر.

وهذه المتون والمختصرات أو الشروح والحواشي لم تكن مَعيبة في أصلها لو لم تبلغ ما بلغت إليه؛ فبعد أن طال الزمان بتكريسها؛ اختلت المفاهيم فلا يصير المرء عالمًا في «المجتمع الموغل في الطريقة المختزلة» ما لم يلتحق بركبهم وينضوي تحت عباءتهم، ويكتب متنًا أو تعليقا، ولو كان ذلك المرقوم لا يساوي ثمن ما كُتب به، فأيّ خدمة للعلم عند هؤلاء لم تكن في هذه الدائرة (متن: منظوم أو منثور، أو شرح، أو حاشية، أو هامش) لا تُعدّ خدمة ذات بال، فلا يرفعون بها رأسا، ولا يقيمون لها وزنا، وأضف هذا لما ذكره ابن عاشور من قبل!

وهذا ما يؤكده الزرقا (ت: ١٤٢٠هـ) أيضا بقوله: «ولكن المتون انقلبت في العصر المبحوث عنه إلى طريقة عامة تعقيدية في تأليف الفقه؛ حتى إن من يريد أن يترك له أثرا وذكرا علميًا لا يفكر أن يخدم العلم بمؤلَّف مستقل يعمد به إلى التجديد في أسلوب الفقه ولغته، وفي تنقيحه وتقسيمه، وترتيبه وتبويبه،

والرجوع بمسائله المشتتة في غير أبوابها إلى أبوابها ومناسباتها، فيضيف إلى جهود المتقدمين الحميدة جهودا جديدة؛ بل كان كل مؤلف متأخر يحصر جهده في وضع حاشية على شرح، أو شرح على متن معقد، أو يضع متنا على نسق سائر المتون الاختزالية اللغزية التي تقدمته!!»[1]. فأيُّ انحصار للعلم وتطويق له كهذا الذي تفرضه هذه الطريقة على ذهنية المتعلّم؟!

وقد بلغ الاختصار ذروته والانحصار مداه في كثير من العلوم لدرجة أنك تجد المتون المختصرة من كتب أخرى، قام بعض العلماء باختصارها أيضا!! فأصبح لدينا مؤلَّف كأصل، ومتن مختصر منه كفرع أول، ومتن آخر كفرع ثانٍ مختصر من الفرع الأول!! وهذا من عجائب الولع بالمتون، وهو شاهد حي على سَماكة هذه السدود التي انحصر العلم والعقل في محيطها!!

وقد حصل ذلك لعدد من العلماء منهم شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي المصري (ت: ٩٢٦هـ) فقد اختصر متن: «**جمع الجوامع**» للسبكي (ت: ٧٧١هـ) في متن له آخر باسم: «**لب الأصول**» وشَرَحَه في كتاب آخر له: «**غاية الوصول إلى شرح لب الأصول**» وهو مطبوع يقول في مقدمته: «وبعد، فهذا شرح لمختصري المسمى بـ«**لب الأصول**» الذي اختصرت فيه جمع **الجوامع**، يبين حقائقه، ويوضح دقائقه، ويذلل من اللفظ صعابه، ويكشف عن وجه المعاني نقابه، سالكا فيه غالبا عبارة شيخنا العلامة، المحقق الفهامة الجلال المحلي لسلاستها وحسن تأليفها، وروما لحصول بركة مؤلفها، وسميته: «**غاية الوصول إلى شرح لب الأصول**». والله أسأل أن ينفع به وهو

(١) المدخل الفقهي العام (١/ ١٨٨، ١٨٩).

حسبي ونعم الوكيل»[1].

والغريب أن السبكي حذّر بلغة شديدة من الإقدام على تلخيص كتابه هذا؛ لأنه يرى أن الكتاب لا يمكن اختصاره البتة، يقول: «إنا جازمون بأن اختصار هذا الكتاب متعذِّر، وروم النقصان منه متعسِّر. اللهم إلا أن يأتي رجل مبذِّر مبتِّر»[2]. وقال أيضا: «وبهذا تعلم أن من وقع في وهمه أن يختصر هذا الكتاب بحذف القائلين وطرح أسمائهم والاقتصار على ذكر أهل الخلاف فقد فوت من أغراض الكتاب غرضا عظيما، ولم يكن مختصرًا بل مقتصرًا مبترًا مبذرًا»[3].

ولا شك أن للسبكي الحق في منع ما يظن أنه إساءة لكتابه، كما أن لغيره الحق نفسه في اختصاره أو شرحه أو نقده، لكنّ هذا الأمر ألا يُعطي دلالة على انحصار العلم في هذا النمط؟ فهذا يختصر، وذاك يشرح، وثالث يُحشّي، ورابع يُهمّش، وهكذا دواليك!!

وما قاله السبكي عن كتابه قاله الحموي عن كتاب له أيضا، ووقع قريب من ذلك أيضا للجاحظ (ت: ٢٥٥هـ) في موقف طريف مع أحدهم عندما قام بتلخيص كتاب له. قال الحموي (ت: ٦٢٦هـ): «ولقد التمس مني الطلاب اختصار هذا الكتاب مرارا، فأبيت ولم أجد لي على قصر هممهم أولياء ولا أنصارا، فما انقدت لهم ولا ارعويت.

(١) غاية الوصول في شرح لب الأصول (ص: ٢)

(٢) جمع الجوامع (ص: ١٣٣).

(٣) منع الموانع على جمع الجوامع للسبكي (ص: ٤٧١، ٤٧٢).

ولي على ناقل هذا الكتاب والمستفيد منه ألّا يُضيّع نَصَبي، ونصْب نفسي له وتعبي، بتبديد ما جمعت، وتشتيت ما لفّقت، وتفريق ملتئم محاسنه، ونفي كل علقٍ نفيس عن معادنه ومكامنه؛ باقتضابه واختصاره، وتعطيل جيده من حليّه وأنواره، وغصبه إعلان فضله وأسراره، فربّ راغب عن كلمةٍ غيرُهُ متهالك عليها، وزاهد عن نكتة غيرُه مشغوف بها، يُنضي الركاب إليها.

فإن أجبتني فقد بررتني، جعلك الله من الأبرار، وإن خالفتني فقد عققتني، والله حسيبك في عقبى الدار.

ثم اعلم أن المختصر لكتاب كمن أقدم على خلق سويّ، فقطع أطرافه فتركه أشلّ اليدين، أبتر الرجلين، أعمى العينين، أصلم الأذنين، أو كمن سلب امرأة حليّها فتركها عاطلا، أو كالذي سلب الكميّ سلاحه فتركه أعزل راجلا.

وقد حُكي عن الجاحظ أنه صنّف كتابا وبوّبه أبوابا، فأخذه بعض أهل عصره فحذف منه أشياء وجعله أشلاءً، فأحضره وقال له: يا هذا إن المصنِّف كالمصوِّر، وإني قد صوّرت في تصنيفي صورة كانت لها عينان فعوّرتهما، أعمى الله عينيك، وكان لها أذنان فصَلمتهما، صلم الله أذنيك، وكان لها يدان فقطعتهما، قطع الله يديك، حتى عدّ أعضاء الصورة، فاعتذر إليه الرجل بجهله هذا المقدار، وتاب إليه عن المعاودة إلى مثله»[1].

وهذا المثال من أبي زكريا تكرر من غيره في بعض الفنون - وهو اختصار

---

(١) معجم البلدان للحموي (١/ ١٣، ١٤).

متون موغلة في الإيجاز - فاختصار هذه المتون لم يكن شافعا لها بألَّا تُختصر مرة أخرى؛ فأي انحصار كهذا؟!!

ولا تنقضي آفات الاختصار عند حد معيّن؛ حتى بلغ من ذلك أن من العلماء من تجاوز في الاختصار حتى نسي مراده عندما أراد الشرح والتوضيح لمتنه!! وهذا حصل لعدد من أرباب المتون منهم الطوفي (ت: ٧١٦هـ) في عدة مواطن في مختصره الشائك «**البلبل**»[1]!!

فالطوفي بأسلوبه الرشيق وعبارته المتينة وعقليته الفذة لم يستطع التخلي عن هذه الظاهرة بل حبس نفسه بين أروقتها!!

لماذا لم يؤلف الطوفي كتابا مستقلا في أصول الفقه؟! ما الذي دعاه لأن يؤطّر نفسه في متن معقّد سواء كان له أو لغيره؟!

وهذه الأصفاد التي قيدت الذهن لم تأت دفعة واحدة، ولا كان هذا الانحصار والتقليد محض صدفة، «وإنما تدرج مع الزمن، وقد وجد في العصور الأولى من يتعصب لبعض الأئمة ويتابعهم في كل قولٍ قالوه، وهذا ما دعا الإمام الشافعي أن يُظهر مخالفته لشيخه مالك في المسائل التي يُخالفه فيها، إلا أن التقليد لم يستشر في ذلك العصر؛ وفي هذا العصر المتأخر عصر التقليد لم يكن الحال على وتيرة واحدة، ففي بداية هذا العصر كان العلماء يجتهدون في حدود المذاهب التي اعتنقوها، ولما انهارت الدولة الإسلامية في عام (٦٥٦هـ) عندما اجتاح التتار عاصمة الخلافة الإسلامية = ترك الفقهاء

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/ ٤١، ٦٨٨)

كل ألوان الاجتهاد، ولم يبق عند بعضهم إلا شيء من التمييز بين الأقوال وبيان قويها من ضعيفها، وشغلوا أنفسهم بتأليف الكتب، واختصار ما خلفه لهم الفقهاء السابقون، وتفننوا في هذا الاختصار حتى حار هذا الاختصار ألغازا يحتاج تحليلها والوقوف على معانيها إلى جهد كبير، ووقت طويل، لا يخرج طلبة العلم بعده إلا بالقشور»[1].

وقد أنتج هذا الانحصار والإغراق في هذا النمط أمورًا منها:

أولًا: التسليم لكل قول، والاقتصار على النقل المحض عمن تقدم، والانصراف التام لشرح كتب المتقدمين، وتفهمها، ثم اختصارها وهكذا.

ثانيًا: كثرة الفرضيات في المسائل والمبالغة في ذلك، مع عدم الحاجة إليها علما وعملا.

ثالثًا: الاعتماد على كتب المتأخرين قراءة وتدريسا وبحثا.

رابعًا: خلط العلوم والمسائل مع بعضها بأدنى مناسبة تذكر، بلا تحرير، وعدّ ذلك من التبحر في العلوم؛ لأن غالب المتأخرين اقتصروا بالمعلومات العامة في كل فن!!

خامسًا: الاختصار المخل، وهو نتيجة وسبب؛ فقد جنى على الفقه وعلى سائر العلوم.

والمبالغة في الاختصار، ثم التباري فيه هو الذي أوجب الهرم الحقيقي للعلوم، وأفسد الفقه؛ إذ صار طلبة العلم قراء كتب لا محصلي علوم، ثم في

---

(١) تاريخ الفقه الإسلامي للأشقر (ص: ١١٨، ١١٩) بتصرف يسير.

الأخير قصروا عن الشرح، واقتصروا على التحشية والقشور، ومن اشتغل بالحواشي ما حوى شيئا[1]!!

السلبية الثالثة للمتون: الإغراق في الجزئيات:

وإن سبق شيء من بيان هذا الناتج السلبي إلا أن إفراده من الأهمية بمكان؛ لأنه تَعمّق في الأوساط العلمية المعاصرة وغالوا فيه؛ فتحرير العلم ليس في تتبع عبارات المتون الصناعية، ولا في استقصاء الشروح والحواشي؛ ولأن الوقت أنفس وأعز من أن يضيع في تتبع هذه الألفاظ الموهمة، وهو أقصر أيضا من السير خلف كل متن وشرحه وحاشيته؛ فما هذه إلا أثقال لا تنتهي إلا بانتهاء الزمن وانقطاع الأجل، فالعمر عزيز، والعلم غزير، ولا ينبغي صرف العزيز إلا فيما هو أعز منه وأكرم.

وللمبالغة في التفاصيل الفرعية مظهران اثنان عند رواد المتون وأقطابها:

المظهر الأول: تتبع الشروح والحواشي والتقريرات القديمة والحديثة:

لم يكتف الواضعون للمتون بتثقيل المتعلم بعبارات موغلة في الإيجاز؛ حتى أغرقوه في وحل آخر لا نهاية له، وهو تتبع الشروح والحواشي والتقريرات، وذلك لبيان هذه المتون المقفلة؛ فحين «رأوا أن هذه المختصرات التي نحتوها من تلك المطولات قد صارت من الإغلاق والخفاء؛ بحيث لا يمكن فهمها،

(١) انظر: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي للحجوي (٤/ ١٦٣)، وظهر الإسلام لأحمد أمين (٢/ ٥٣)، وأليس الصبح بقريب لابن عاشور (ص: ١٤٧) بتصرف.

وبطل الغرض المقصود منها، فعمدوا إلى شرحها؛ ليتسنى لمن ينظر فيها أن يفهم شيئا من معانيها، فكانت هذه الشروح كمفاتيح لرموز تلك المتون، ثم رأى قوم آخرون أن هذه الشروح غير كافية في المطلوب أيضا؛ لغموض عبارات الشروح من جهة، ولعدم توفيتها بالمقصود من جهة أخرى، فوضعوا على الشروح حواشي؛ لإيضاح مبهمها، وتكميل ناقصها، فوقعوا في شر مما فروا منه، ومن المقرر أن الشيء إذا خرج عن حده انقلب إلى ضده؛ فهؤلاء بالغوا في اختصار المطوّلات حتى صاروا إلى ما هو أطول من المطولات على أنها لا تساويها في استيعاب فوائد العلوم المدونة فيها؛ فانحل بشيوع هذه المؤلفات بين أيدي المتعلمين نظام العلم، وذهب رونقه، وأظلم مشرقه، وتلاشى واضمحل، حتى عفت آثاره، ودرست معالمه، وأصبح كأن لم يكن شيئًا مذكورا»(١).

ولأن الأضرار تأتي تباعا كانت المغالاة في المتون أهون شأنا مما أتى بعدها، وهو الاستسلام لهذه الشروح والحواشي التي احتلت الصدارة في حلق العلم، وتبوأت المكانة العالية عند كثير من المنتسبين للعلم، وهي أقل في الجملة من أن تمثِّل العلم وتتقدمه؛ لما غلب عليها من الإغراق في الشكليات، وعدم التحرير والتمحيص.

ومن آفات هذا التتبع لجزئيات المتون إهمال وترك كتب السابقين، وبناء سدود بينها وبين الطالبين لها والراغبين فيها.

---

(١) انظر: التعليم والإرشاد للسيد بدر الدين الحلبي (ص: ١٥٢، ١٥٣).

قال الحجوي (ت: ١٣٧٦هـ): «بسبب الاختصار ترك الناس النظر في الكتاب والسنة والأصول، وأقبلوا على حل تلك الرموز التي لا غاية لها ولا نهاية، وتحمل الفقهاء آصارًا وأثقالًا بسبب إعراضهم عن كتب المتقدمين، وإقبالهم على كتب هؤلاء، وأحاطت بعقولنا قيودا فوق قيود، وآصارا فوق آصار، **فالقيود الأولى**: التقيد بالمذاهب وما جعلوا لها من القواعد، ونسبوا لمؤسسيها من الأصول. **الثانية**: أطواق التآليف المختصرة المعقدة التي لا تفهم إلا بواسطة الشروح، واختصروا في الشروح فأصبحت هي أيضا محتاجة لشروح وهي الحواشي، وهذا هو الإصر الذي لا انفكاك له، والعروة التي لا انفصام لها، أحاطوا بستان الفقه بحيطان شاهقة، ثم بأسلاك شائكة، ووضعوه فوق جبل وعر بعدما صيروه غثًّا، وألقوا العثرات في طريق ارتقائه، والتمتع بأفيائه، حتى يظن الظان أن قصدهم الوحيد جعل الفقه حكرة بيد المحتكرين، ليكون وقفا على قوم من المعممين، وأن ليس القصد منه العمل بأوامره ونواهيه وبذله لكل الناس، وتسهيله على طالبيه، بل القصد قصره على قوم مخصوصين، ليكون حرفة عزيزة، وعينا من عيون الرزق غزيرة، وحاشاهم أن يقصدوا شيئا من هذا؛ لأنه ضلال في الدين، وإنما حصل من دون قصد»[1].

فما سبق آنفا يدلك على عمق تتبع التفاصيل والجزئيات الهامشية والإغراق فيها على حساب الأصول والمقاصد وعلم السلف، فأي متن - مهما بلغ من الصعوبة - يمكن تجاوزه وضبطه في وقت محدد ومجاوزته إلى ما بعده،

---

(١) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (٤/ ٣٩٢، ٣٩٣) بتصرف يسير.

فلا حاجة لأن تقرأ عشرة شروح مع حواشيها وتقريراتها لمتن ما كـ«**الورقات**»، أو «**جمع الجوامع**» مثلا؛ لكي تكون مدركا لعلم الأصول، بل يكفي في كل متن ما أبان عن مقصوده بأخصر عبارة وأحكم مثال، والملاحظ في كثير من الشروح غياب «الشرح بالمثال» مع أهميته في التوضيح والبيان.

وتَتَبّع كل ما كتبه الكاتبون من شرح وحاشية وتقرير، ربما ينافي الاحتياط لدين الله كما سبق في كلام الشاطبي! قال الزرقا (ت: ١٤٢٠هـ): «وطريقة المتون هذه يعمد فيها المتأخرون إلى وضع مختصرات يجمعون فيها أبواب العلم كلها في ألفاظ ضيقة يتبارون فيها بالإيجاز، حتى تصل إلى درجة المسخ أو الألغاز، وتكاد كل كلمة أو جملة تشير إلى بحث واسع أو مسألة تفصيلية، كمن يحاول حصر الجَمَل في قارورة! ويسمى هذا المختصر متنا.

ثم يعمد مؤلف المتن نفسه أو سواه إلى وضع شرح على المتن لإيضاح عباراته، وبسط تفاصيل مسائله، والزيادة عليها.

ثم توضع من قبل آخرين تعليقات على تلك الشروح تسمى (الحواشي)، ثم توضع على تلك الحواشي ملحوظات تسمى (تقريرات).

وتتضمن تلك الشروح والحواشي والتقريرات كثيرا من المناقشات اللفظية في حل العبارات والألفاظ دون المقاصد الجوهرية في العلم.

وقد يضيع الموضوع الواحد أو يتشتت ما بين المتون والشروح والحواشي والتقريرات»[1].

---

(١) المدخل الفقهي العام (١/ ١٨٧، ١٨٨).

فأي تقييد للذهن وإفلاس للعقل للذي يُمسي ويصبح، ويبدأ تعليمه وينهيه في هذه الدوامة دون أن يُعلن فراقا بائنا لها؟!

يقول أحد الباحثين: «ولما كانت السليقة العربية ضعيفة لدى جمهور الفقهاء تحولت هذه المختصرات إلى ما يشبه الألغاز، فلا يمكن فهمها وبخاصة للمبتدئين من طلبة العلم! ولذلك احتاجت إلى الشروح، ولم تكن الشروح بدورها واضحة الفكرة ودقيقة العبارة فاحتاجت إلى الحواشي! ووضعت لهذه تقريرات وتعليقات بحيث أصبح المتن بشروحه وتعليقاته عبئا ثقيلا على قارئه، ولا يستفيد منه شيئا ذا بال؛ لأن المباحث اللفظية والسعي وراء مسائل الحيل والفرضيات كان أبرز ما في هذه المتون وشروحها.

ومن نتائج هذا الإغراق في الشرح والتحشية والتعليق كثرة المؤلفات كثرة مذهلة، بيد أنها افتقدت في كثير من الأحيان لعنصر الابتكار والإبداع والتجديد»[(١)].

والشواهد كثيرة في هذا الباب، ولعل فيما ذكر غنية عمَّا فات، كما أنّ جزءا من ذلك سبق في غير هذا المبحث.

المظهر الثاني: الدخول في خلافات المؤلفين في بيان ألفاظ المتن:

ظاهرة المتون والمختصرات، التي نشأت وتبلورت في عصور الانحطاط والضعف العلمي، وشاعت في الأزمنة المتأخرة لم تدّخر من سوءاتها شيئا

---

(١) انظر: مقدمة في دراسة الفقه الإسلامي للدسوقي وأمينة الجابر (ص: ١٩٦، ١٩٧) بتصرف.

إلا أثقلت به التراث العلمي الأصيل، فالمتعلم دونه كثبان من الرمال ومفاوز شاسعة ليصل لمقصوده وغايته، وليس من العلم ولا من الحكمة تعقيد العلم على طالبيه، واحتكاره عن الراغبين فيه.

فمن الإغراق في الجزئيات في المتون الصناعية دورانها في حلقة مفرغة بين تفكيك العبارات، وكثرة الاعتراضات، والقيل والقال، حتى يخيل لك كأنك بين متعاركين، كلٌّ منهما يريد الغلبة لمذهبه، والظفر لرأيه ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ۝٥٣ ﴾ حتى تكاد تجزم أن بعضهم لا يهمه تحقيق العلم بقدر ما يهمه الانتصار لنفسه أو لمذهبه!

وليس الاعتراض في حد ذاته بمذموم على الإطلاق، وإنما المذموم أن يكون على حساب أصول المسائل، كأن تكون حول التعريفات فقط، أو في حل رموز المتون وتراكيبها والاختلاف حولها.

وإن أردت معرفة الفرق بين النقدين انظر مثلا إلى نقد السمعاني (ت: ٤٨٩هـ) للدبوسي (ت: ٤٣٠هـ) في كتابه «**قواطع الأدلة**»، وقارن بينه وبين نقد المتأخرين أصحاب الشروح والحواشي والتقريرات، كالتي على «**جمع الجوامع**» أو «**المنهاج**» أو «**المختصر**» أو «**المنار**»، وهي في غاية الكثرة!! وقد سبق شيء من تفاصيل هذا الأمر.

السلبية الرابعة للمتون: تحول المتون عن غايتها وهدفها:

لا أشك أن من أهم مقاصد المتون تيسير العلم وتقريبه لطالبيه، وإعداد المتعلم للدخول في أصول المصادر العلمية وموسوعاته الكلية، وهذا يعني

تقليل المسائل المبحوثة وتسهيل العبارة ببسطها وعدم اختزالها، وثمة متون اشتملت على الاختصار مع قرب المعنى، وهذه ستحقق الغاية أكثر من غيرها بلا مرية.

ومع تقادم الزمن أصبحت المتون حرفة وصناعة مما جعلها تنحرف عن مسارها الصحيح، فكان الإيجاز غاية إلى الإلغاز لا إلى التفهيم والتيسير، فتحولت صناعة المتون إلى ميدان للمبارزة بالكلمات الموغلة في الإيجاز التي ربما لا يفهمها حتى كاتبها! فصاروا يُفاخرون بأنهم اختزلوا الكتاب المعيّن في أوراق معدودة، أو جمعوا زبدة كتب كثيرة في صحف يسيرة؛ وبهذا أغروا عددا لا بأس به من شداة العلم، فكتاب مثل «**جمع الجوامع**» له حظوة لدى جماهيرهم؛ وما ذاك إلا لأنه اختزل مجمل مصنفات أصول الفقه كما يقول مؤلفه في مقدمته، فلا السبكي كلامه معجز حتى يستوعب تلك الكتب بلا تمحّل، ولا اللغة العربية قصرت به ولم تَجُد عليه بالألفاظ حتى يلغز، ثم إن السبكي لم يقُل: إن كتابه هذا للمبتدئين، وإن قاله لا يلزم متابعته.

يقول السيد بدر الدين الحلبي (ت: ١٣٦٢هـ): «فأما المتن: وهو «**جمع الجوامع**»، فقد اختصره مؤلفه من نيف وستين كتابًا من كتب هذا الفن، وجعله كالتذكرة لمن أحاط علما بقواعد هذا الفن وخلاف الناس فيه من كتبه المبسوطة؛ فهو يتذكر به ما يعرف من القواعد والأحكام خشية ضياعها، ولم يجعله ليتعلم منه فن الأصول من لا يعرف قليلًا ولا كثيرا من أصول الفقه، ولا أدرك له طعما، ولا شم له رائحة!»[1].

(١) التعليم والإرشاد (ص: ١٢٠).

وخروج المتون والمختصرات عن غايتها وهدفها، وبُعدها عنه تَعمّق بأمرين اثنين:

الأول: تعقيد العبارة واستغلاق المعنى:

سبق أن القصد من الاختصار تيسير الحفظ على المبتدئين، وجمع ما تفرق من العلم في سفر واحد، إلا أن المغالاة في الاختصار أدى ببعضهم إلى الخروج عن الهدف المقصود؛ فاحتاروا هم أنفسهم فيما اختصروه، وهذا من عجائب المتون[1]!!

لماذا التبس عليهم ما كتبوه؟! هل تعمدوا التعقيد أم ضاقت بهم اللغة والأوراق؟ قال العلامة أبو الحسن الندوي (ت: ١٤٢٠هـ): «كذلك حلقات التعليم قد رحلت عنها كتب المتقدمين، وحلت محلها كتب المتأخرين المتكلفين، وغصت بالحواشي والتقريرات والتلخيصات والمتون، التي ضن فيها مؤلفوها على القرطاس، وتعمدوا التعقيد والغموض، وكأنهم ألفوها في صناعة الاختزال، وكل ذلك ينبئ عن الانحطاط الفكري والعلمي، الذي حل بالعالم الإسلامي وتغلغل في أحشائه»[2].

وقال بعض الباحثين - في معرض حديثه عن جمود المدونات الفقهية-: «فلم تعد هذه المدونة بحكم تقليدها وامتثالها بحاجة أصلًا إلى هذا النموذج الذي تتحدد وظيفته المنهجية المعرفية الأساسية بتقعيد عملية الاجتهاد. وهو ما

---

(١) انظر: مدخل لدراسة الفقه الإسلامي لمحمد محجوبي (ص: ٢٤٧).

(٢) ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين (ص: ١٣٨).

يفسر - ما خلا استثناءات محدودة - جمود البحث الأصولي، وتحوله إلى نوعٍ من مختصرات معقدة ومستغلقة للمختصرات، إلى درجة تدفع الشيخ محمد الخضري الذي كان يدرس مادة أصول الفقه في كلية غوردون في السودان إلى وصف ألغازها بأنها (لا تكاد تكون عربية المبنى) وأن فهم (المراد) منها مثل (فتح المعميات).

حتى كأنها (ما ألفت لتفهم) ومن هنا لا تكاد تفهم وحدها لذلك احتاجت إلى الشروح، واحتاج الشرح إلى حاشية، كحاشية ابن عابدين. ولا أدل على جمود التفكير الأصولي من أن تدريس علم الأصول في الأزهر قد انحصر قرونًا طويلة حتى أوائل القرن العشرين بكتاب (**جمع الجوامع**) بشرح المحلي الذي يصفه الشيخ محمد الخضري بأنه: عبارة عن جمع الأقاويل المختلفة بعبارة لا تفيد قارئًا ولا سامعًا، وهو مع ذلك خلو من الاستدلال على ما يقرره من القواعد. فلقد غدا علم الأصول بتعبير الشيخ محمد الخضري أيضًا أثرًا من الآثار»[1].

الثاني: خروجها من كونها وسيلة:

مما يُنتقد على المتون الصناعية وعلى المولَعين بها أنهم جعلوها ديدنهم الوحيد وبضاعتهم التي لا يستسيغون سواها، فسفينتهم لا تحمل من العلم إلا المتون، وربانها حفظتها لا غير، فإن تنقلت في أرجائها تلتمس حلقة في مدارسة كتاب متقدم في العلم أعياك تطلبه، وعدتَ بخاطر مكدَّر وطرف حاسر، وهذا جملة ما أفسد العلم؛ فالاقتصار على هذه المتون المكرورة، مع

(١) الاجتهاد للريسوني ومحمد باروت (ص: ٩٢، ٩٣).

إلغاء كتب العلماء المتقدمين من ميادين العلم؛ أثّر سَلبا في تشكيل الوعي العلمي، وتكوين العقلية النقدية التي يمكن أن تضيف للعلم في مجالي البحث والتحليل، وقد سبق أكثر من نقل يدل على ذلك، لا سيّما كلام الشاطبي وابن الجوزي وغيرهم.

ومن صور هذا الولع أن بعضهم ربما ضجر من المتون الميسرة كما يُذكر عن بعض النحاة، ولعل السبب في ذلك هو أنهم لا يملكون أية إضافة على المتن سوى فك رموزه وبيان غوامضه، وهذا ما لن يجدوه مع المتون الواضحة البينة.

يقول علي الطنطاوي (ت: ١٤٢٠هـ): «ورضي النحاة عن هذا التعقيد ووجدوا فيه تجارة وكسبا، حتى إن السيرافي لما ألف كتابه **الإقناع** (الذي أتمه ولده يوسف) وعرض فيه النحو على أوضح شكل وأجمل ترتيب، فأصبح مفهوما سهلا، لا يحتاج إلى مفسر ولا يقصر عن إدراكه أحد، حتى قالوا فيه: وضع أبو سعيد النحو على المزابل بكتابه **الإقناع**! ولما ألفه قاومه النحاة، وما زالوا به حتى قضوا عليه، فلم يُعرف له ذكر، ولم نعرف أنه بقي منه بقية!»[١].

ولعلي أنبه إلى أن العلماء المتأخرين وإن أحسنوا كثيرا، وأضافوا للعلم في مواضع، إلا أن صنيعهم في بعض ما دونوه من الاختصار؛ هو الذي دعا جملة من المتابعين لهم بالمبالغة فيه والاقتصار عليه.

---

(١) فكر ومباحث (ص: ١٧).

ولك أن تتأمل كيف أن من هذه الكتب المذهبية ما لُقب بـ«المصحف» إشارة إلى صحتها وضبطها؟! أليس هذا خروجا من الغاية التي وضعت لها، وتكميمًا للأفواه بعدم الاعتراض عليها؟!

وهذا الوصف أطلق على كتاب لمحمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي (ت: ٤٥١هـ)، وهو كتاب **«الجامع لمسائل المدونة»**.

قال محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري (ت: ٨٩٧هـ): «لما في ديوان ابن يونس الذي هو - كما يقول سيدي ابن سراج رحمه الله - مصحف المذهب»[1]. وأظن هذا القول أبلغ من كل تعليق!!

السلبية الخامسة للمتون: هوس الموسوعية وتكثير المتعالِمين:

عدد من أرباب المتون والمفتونين بجمعها في كافة الفنون، قد يرون باستظهارها أو دراستها أنهم أهلٌ للخوض في كل علم، وإن لم يدركوا حقائقه على التفصيل، ولم يُؤتوا ملكته على التمام، وعلى هذا ينشأ في الأمة نصف محدث، ونصف أصولي، ونصف فقيه.. وهكذا!! ولو سُميَ بعض هؤلاء بـ«المثقفين»، و«المتفننين» لكانت التسمية وجيهة في حقهم، ومحلّ الخطأ هنا هو المغالاة في ذلك، وتقديم مثل هؤلاء على أنهم هم العلماء فحسب؛ لغلبة صوتهم واستمالتهم للجمهور!!

والطامة الكبرى أن كثيرا ممن يزاولون ذلك الأمر تجد لديهم جرأة عجيبة، وقطعيّات كثيرة في كل مسألة يخوضون فيها، وإلغاء شبه تام لأي قول ضدهم

(١) التاج والإكليل لمختصر خليل (٢/ ١٦٢).

وإن كان معتبرا؛ لأنهم في الغالب يجدون متابعة واسعة من الجمهور والعامة، وصغار الأحلام من طلبة العلم؛ وإن كانوا هم في الحقيقة أحيانا لا يُقدمون شيئا يُذكر في خدمة العلم، بل ربما أضروا به بجرأتهم هذه في إلغاء الخلاف المعتبر، والتضييق عليه وعلى قائله.

قال ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ): «لا آفة أضرّ على العلوم وأهلها من الدخلاء فيها، وهم من غير أهلها، فإنهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون، ويُفسدون ويُقدرون أنهم يُصلحون»[1].

والحق الذي لا ينبغي إنكاره هو أن لهؤلاء الحاملين لعدد من المتون فضلا كبيرا على جملة من طلبة العلم في توجيههم وصرفهم للعلم الشرعي، لكن عليهم وعلى المتابعين لهم معرفة دورهم ومنزلتهم العلمية، ومعرفة دور غيرهم من العلماء الراسخين الذين أفنوا عمرهم في تحصيل علم ما، وعليهم أن يقفوا حيث انتهى علمهم، ولا يستخفنهم الجاهلون.

ولعل شبهة أولئك الدخلاء في كافة الفنون بلا أهلية تامة تأتي من مشاركتهم العامة في فنون متعددة من العلم، وتتعمق شبهتهم هذه أكثر فيما إذا كانوا مصدَّرين ويُشار إليهم بالبنان؛ حينها يُغري بعضهم بعضا بالدخول في تفاصيل علمية تفوق قدرتهم وتحصيلهم العلمي، وربما تتجاوز ذهنهم أيضا، والأمر المهم الذي يغيب دائما عن مثل هؤلاء هو أن الموسوعية في الغالب لا تخدم ذات العلم بقدر ما تخدم صاحبها، فهل أدركوا ذلك وأدركه غيرهم؟!!

---

(١) الأخلاق والسير (ص: ٩١).

يقول الآمدي اللغوي (٣٧٠هـ): «لعلك - أكرمك الله - اغتررتَ بأن شارفتَ شيئًا من تقسيمات المنطق، أو جملًا من الكلام والجدل، أو علمت أبوابًا من الحلال والحرام، أو حفظت صدرًا من اللغة، أو اطلعت على بعض مقاييس العربية، وأنك لما أخذت بطرف نوع من هذه الأنواع بمعاناة ومزاولة ومتصِلِ عناية فتوجهتَ فيه ومهرت = ظننت أن كل ما لم تلابسه من العلوم ولم تزاوله يجري ذلك المجرى، وأنك متى تعرضت له وأمررت قريحتك عليه نفذت فيه وكشفت لك عن معانيه. هيهات! لقد ظننت باطلًا، ورمت عسيرًا؛ لأن العلم - من أيٍّ نوع كان - لا يدركه طالبه إلا بالانقطاع إليه، والإكباب عليه، والجد فيه، والحرص على معرفة أسراره وغوامضه.

ثم قد يتأتى جنس من العلوم لطالبه ويتسهَّل، ويمتنع عليه جنس آخر ويتعذر؛ لأن كل امرئ إنما ييسر له ما في طينته قبوله، وما في طباعه تعلمه.

فينبغي - أصلحك الله - أن تقف حيثُ وُقف بك، وتقنع بما قسم لك، ولا تتعدى إلى ما ليس من شأنك ولا من صناعتك»[1]. وإن كان قصارى جهدك أن تكون متفننا ومثقفا وحاويا لعدد من المتون؛ فقف حيث وُقف بك، واعرف قدرك ومنزلتك، واعلم أنك بذلك قدمتَ خدمة جليلة للعلم أجلّ من أن تخوض في تفاصيل ما لا تحسن.

وهذه المشاركة الفرعية من الموسوعي لا تعني تمام الفهم والإدراك لأصول العلم، ولا يتذرع أحد بأن الفنون الشرعية في عمومها مترابطة ترجع

(١) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري لأبي القاسم الآمدي (١/ ٤١٩) ط: السيد صقر.

إلى أصل واحد، وتجمعها لغة واحدة، ومنهج واحد؛ فذلك وإن كان صائبا إلا أن هذا الترابط الجملي لا ينفي عدم الاختصاص ببعض الفنون دون بعض على وجه التفصيل؛ لتطور العلوم وتفريعها، وامتناع الإحاطة بها على الوجه المطلوب؛ فالموسوعي و«المثقف المتفنن» لا بد أن يدركا أن عنصر التأليف والإضافة في العلم قدر زائد على المشاركة فيه، وعدم ملاحظة هذا الأمر عاد على العلم بالاختلاط وعدم التحرير. قال ابن عاشور: «فمن الواجب ترك التطويلات في التآليف التي كان يسلكها المتوسطون من العلماء بزيادات خارجة عن الموضوع، وتخليط العلوم، يكون التلميذ يقرأ الكتاب في مبادئ النحو مثلا فلا يلبث أن يجد نفسه في نوادر ذلك العلم، مثل قول صاحب **المقدمة الآجرومية** في عداد عوامل الجزم: «وإذا» في الشعر خاصة»[1].

وحين تفاقم هذا الأمر؛ اختلاط العلوم في المصنفات والدروس، وأصبح الخروج من كل علم إلى علم آخر سمة بارزة؛ غلبت طريقة المتفننين في العلم على التخصص وهُمِّش التدقيق حتى غدا طالبه جاهلا!

وهذا التهميش لدور التخصص جعل المشاركة في كل علم هو الغاية والهدف، وهذا عمقته المتون، وما يتصل بها من الشروح والحواشي، وانتشار هذا الأمر في محافل التدريس كارثة على العلم وإضعاف له.

وطالب العلم في هذا العصر لم يوظف جهده العلمي في مكانه الصحيح، بل جعل نشاطه العلمي يدور في أمور لا ترتقي به إلى المكانة التي كان عليها

(١) أليس الصبح بقريب؟! لابن عاشور (ص: ١٤٨).

علماء القرون السالفة؛ فطريقة التعلّم في زماننا أصبحت واحدة بين الطالب المبتدئ والطالب المنتهي!!

فالطالب المبتدئ شغل همه وتفكيره بمبادئ علوم كثيرة، والطالب المنتهي ضم إلى ذلك اشتغاله بكتب مختصرة استنفد جهده في فك ألغازها، وصار همه باستغراق الوقت الطويل لإدراك مرامي الأساليب واستخدامها في حل العبارات والتراكيب، والربط بين المتن وشرحه؛ فانشغلوا بالألفاظ عن حقيقة العلم!!

ومن عجز عن الفهم والاستيعاب؛ لجأ إلى حفظ المتن وإن لم يَعِ المضمون، ومما ساعد على عدم الفهم أن أغلب المختصرات خلت من الدليل، وتزاحمت العلوم مع بعضها، فما يُشم من الفقه مثلا، يتساوى مع ما يُشم من النحو، والبلاغة، والأدب، وعلوم الدين الأخرى. فإذا انتهى وقت التحصيل على ما اصطلح عليه، ونال الإجازة فما هو بذاك العالم في التفسير، ولا في الحديث، ولا في الفقه، والأصول، أو النحو، أو الأدب، فمعرفته من الفقه على قدر العلوم الأخرى[1]، وما شاع هذا الأمر وكثر إلا بسبب اختلال في المفاهيم، وهوس الموسوعية، وسوء النظر في أسلوب التعليم.

(١) خلاصة تاريخ التشريع عبد الله الطريقي (ص: ١١٦، ١١٧) بتصرف.

الدعوة لإحياء فقه السلف

وبعدُ، فهذا نشرٌ موجزٌ لأهم السلبيات التي يُظن بالمتون تفعيلها وترسيخها في محافل التدريس، وهي كفيلة بوأد القدرات وقتل المواهب في مهدها؛ فينشأ من جرّاء ذلك جيل فاتر الذهن، خائر العزيمة، لا يقدم إضافات علمية ولا مقترحات عملية في أي مجال.

وفي هذا الفصل عامة رأيتَ كيف انحرفت جملة من المتون الصناعية عن مسارها؛ وهو تقريب العلم بأسلوب مبسّط، وتحقيق التدرج فيه.

إن هذا الهدف المحمود لم يعد هو المقصد الظاهر من هذه «المعتصرات» التي تنقضي فيها الليالي والأيام مع قليل من الثمرة والإنتاج، قال الزرقا (ت: ١٤٢٠هـ): «من هنا نرى أن طريقة المتون بدأت قديما معقولة الفكرة والغرض، لوضع مبادئ العلم البسيطة تسهيلا على المبتدئين، ثم أصبحت بالعوامل التقليدية على أيدي المتأخرين أشواكا وتعاريج تَوَعَّر بها طريق الفقه، واعتاص على غير ذوي الاختصاص، وأصبحت دوحة الفقه في أخريات هذا الدور تحمل الورق الكثير عوضا عن الثمر اليانع»[1]. وهكذا كثير من المتون في كافة الفنون تحمل الورق الكثير عوضا عن الثمر اليانع.

وبذلك أتت الدعوة صريحة بالرجوع إلى علم السلف وترك علم الخلف؛

---

(١) المدخل الفقهي العام (١/ ١٨٧-١٨٩).

لأن الاهتمام بالجوهر واللب أولى من الاهتمام بالفروع غير المثمرة ومعارك الألفاظ، ولعلك أخي القارئ تلحظ مِمَّا مضى أن الأمر الجامع والمؤثر في تعميق هذه السلبيات هو الابتعاد عن النصوص، وترك علم السلف المتقدمين وإهماله، بل إن أولئك المتعصبين تركوا حتى أقوال أئمتهم المنصوصة المحررة، واستعاضوا عنها بتلك المتون والمختصرات بتخريجاتها وتفريعاتها العارية عن الأدلة؛ فمن يرجع الآن لكتاب «الأم» للإمام الشافعي أو غيره من كتب ومسائل الأئمة المتقدمين؟!

يقول ابن عبد البر: «فعليك يا أخي بحفظ الأصول والعناية بها، واعلم أن من عُني بحفظ السنن والأحكام المنصوصة في القرآن، ونظر في أقاويل الفقهاء فجعله عونا له على اجتهاده ومفتاحا لطرائق النظر، وتفسير الجمل المحتملة للمعاني، ولم يقلد أحدا منهم تقليد السنن التي يجب الانقياد إليها على كل حال دون نظر، ولم يرح نفسه مما أخذ العلماء به أنفسهم من حفظ السنن وتدبرها، واقتدائهم في البحث والتفهم والنظر، وشكر لهم سعيهم فيما أفادوه ونبهوا عليه، وحمدهم على صوابهم الذي هو أكثر أقوالهم، ولم يبرئهم من الزلل كما لم يبرئوا أنفسهم منه = فهذا هو الطالب المتمسك بما عليه السلف الصالح، وهو المصيب لِحظه، والمعاين لرشده، والمتبع سنة نبيه ﷺ، وهدي صحابته - رضي الله عنهم - وعمن اتبع بإحسان آثارهم، ومن أعفى نفسه من النظر، وأضرب عما ذكرنا، وعارض السنن برأيه، ورام أن يردها إلى مبلغ نظره؛ فهو ضال مضل، ومن جهل ذلك كله أيضا وتقحم في الفتوى بلا علم فهم أشد عمى وأضل سبيلا»[1].

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٣٩).

يُبيّن لك هذا الإمام إضاءة موجزة في طريقة التعامل مع أقوال العلماء كافة سواء أئمة المذاهب أو غيرهم، وهو بذلك كأنه يرسم لطالب العلم - لا سيّما المتفقه - المنهج الذي يسلكه في تعلّمه وتعليمه، وهو المنهج الذي اتبعه مَن قبله من أئمة الهدى ومصابيح الدجى، ويؤكّد - رحمه الله - ذلك بقوله: «ومن طلب الإمامة في الدين وأحب أن يسلك سبيل الذين جاز لهم الفتيا؛ نظر في أقاويل الصحابة والتابعين والأئمة في الفقه - إن قدر على ذلك-: نأمره بذلك - يعني: معرفة نَقلة السنة - كما أمرناه بالنظر في أقاويلهم في تفسير القرآن، فمن أحب الاقتصار على أقاويل علماء الحجاز اكتفى إن شاء الله واهتدى، وإن أحب الإشراف على مذاهب الفقهاء متقدمهم ومتأخرهم بالحجاز والعراق وأحب الوقوف على ما أخذوا وتركوا من السنن، وما اختلفوا في تثبيته وتأويله من الكتاب والسنة، كان ذلك له مباحا ووجها محمودا؛ إن فهم وضبط ما علم، أو سلم من التخليط = نال درجة رفيعة، ووصل إلى جسيم من العلم، واتسع ونبل إذا فهم ما اطلع، وبهذا يحصل الرسوخ لمن وفقه الله، وصبر على هذا الشأن، واستحلى مرارته واحتمل ضيق المعيشة فيه»[1].

وبعد قرون يأتي عالم آخر؛ ليؤكد هذا الأمر ويخصه بمؤلَّف، وهو ابن رجب - رحمه الله - (ت: ٧٩٥هـ) يقول فيه: «فأفضل العلوم في تفسير القرآن ومعاني الحديث، والكلام في الحلال والحرام ما كان مأثورًا عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أن ينتهي إلى أئمة الإسلام المشهورين المقتدى بهم، الذين سميناهم فيما سبق (كالثوري، والأوزاعي، والليث، وابن المبارك ومن

(١) المصدر السابق (٢/ ١١٣٥).

في طبقة علمهم ممن قبلهم وبعدهم)»[1].

وقال أيضا: «فالعلم النافع من هذه العلوم كلها ضبط نصوص الكتاب والسنة وفهم معانيها، والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في معاني القرآن والحديث، وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام، والزهد والرقائق والمعارف وغير ذلك، والاجتهاد على تمييز صحيحه من سقيمه أولًا، ثم الاجتهاد على الوقوف في معانيه وتفهمه ثانيًا، وفي ذلك كفاية لمن عقل، وشُغْل لمن بالعلم النافع عُنِيَ واشتغل»[2].

فكن يا طالب العلم على حذر من الإغراق في الاشتغال بهذه المتون الصناعية عن تفهم مصادر العلم الأصلية التي بَذَرت وأنتجت هذه المعرفة الغزيرة، وأنت على خُبر بما تستنزفه تلك المتون مع شروحها وحواشيها من الجهد والوقت بلا مردود مجد في غالب الأحيان.

فما بالنا في عصور الانحطاط والضعف هجرنا تلك المصادر الغنية بالمادة العلمية والتحليل والنقد، واستبدلنا الذي هو أدنى بالذي هو خير؟!

وحين انصرفنا للحفظ وأغرقنا فيه مجّدنا تلك المتون المختزَلة، وغضضنا الطرف عمَّا فيها وما يتولّد منها؛ لذا كان تعاملنا معها بمنتهى البساطة والسطحية، فكثيرا ما يقال: خذ متنا صغير الحجم في أي علم واحفظه وانته من ذاك العلم إلى غير رجعة.

(١) فضل علم السلف على الخلف «مجموع رسائل ابن رجب» (٣/ ٢٣).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٢٦).

وفي الفصل التالي من هذه الدراسة أقدِّم للقارئ أهم قضية تتعلق بهذه المتون، وكانت من آثارها السلبية العميقة ألا وهي: الحفظ والتلقين، أفردتها بفصل مستقل؛ لشيوعها وطرح معالجة شاملة لها، وقراءة في أهميتها ونتائجها السلبية.

٢

الفَصْلُ الثَّانِي

مسلك الحفظ والتلقين في التعلّم

توطئة
شيوع التلقين واتجاهاته[1]

لا يخفى أن تحصيل العلم النافع من أشرف الغايات، وأنفع النوافل عند الله تبارك وتعالى، وأخصّ ما يتقرّب به إلى ربنا جل جلاله: الفقه في الدين كما قال عليه الصلاة والسلام: «**من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين**»[2].

ومناهج تعلّم العلم متعددة عند طالبيه، ومعروفة لدى الراغبين فيه، إلا أنني في هذا الفصل أتناول «منهجية حفظ العلم في التعلّم: أهميتها وآثارها» بشيء من البسط والدراسة؛ لما وقع فيها من الخلل في محافل التدريس بين مفَرِّطٍ ومفْرِط، ولا يخفى على المراقب للمجال التعليمي والشرعي شيوع التلقين وتجاوزه الحد المطلوب في العملية التعليمية في الجملة، وربما كان التعليم الشرعي أوفر حظًّا من غيره بذلك؛ لاتصاله بالنقل، وقد ذكر بعض الباحثين أن مؤتمر المعرفة العربي الأول (في دبي ٢٠٠٧) أشار في تقريره أن طرق الإلقاء والتلقين والحفظ والاستظهار هي التي تطغى على التعليم العربي، وتقتصر أساليب التقويم على قياس الحفظ والتذكر فقط[3].

---

(١) بخصوص هذا الموضوع أنبه إلى أن أجود مَن رأيته كتب فيه هو شيخنا الفاضل/ الشريف حاتم بن عارف العوني، في كتابه: «نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية» في طبعته الأخيرة بدار الصميعي عام (١٤٢٩هـ).

(٢) أخرجه البخاري (٧١).

(٣) انظر: واقع التعليم في البلاد العربية وتطلعات الجودة، للأستاذ/ علي سعيد =

«ويمكن القول: إن هناك ثلاثة اتجاهات كبرى بشأن هذه المسألة:

١- اتجاه يزهِّد في أسلوب الحفظ والتلقين إلى أبعد الحدود، كما هو الشأن في بعض البلاد الغربية.

٢- واتجاه يعول على الحفظ أكثر بكثير من التعويل على الفقه والتحليل والاستنتاج، وهذا هو السائد في معظم البلدان الإسلامية.

٣- والاتجاه الثالث، يهتم بالحفظ والفهم في آن واحد، وهذا ما يأخذ به التعليم في اليابان.

إن التلقين لا يقتصر على تحفيظ الطلاب معلومات معينة، ثم مطالبتهم بها، وإنما يتخذ أشكالًا عديدة منها:

- عرض وجهة نظر واحدة والتمسك بها.
- عرض وجهات النظر المعارضة بطريقة مشوهة أو غير عادلة.
- تغليب العاطفة، واستبعاد التحليل والنقد والدراسة للشواهد العلمية.
- استخدام طرق آلية لتحفيظ معلومات معينة.
- عرض الموضوعات في صور لا تناسب قدرة الأطفال أو الشباب ومستوى نضجهم»[1].

= المهنكر، بحث منشور بمجلة قطوف المعرفة العدد الرابع ٢٠١٠م.

(١) انظر: حول التربية والتعليم – الجزء الخامس من سلسلة المسلمون بين التحدي =

شيوع التلقين في عصر ابن عبد البر:

يمكن القول بأن هذه الاتجاهات السالفة عامة في الثقافة التعليمية، وهي عبارة عن خارطة مجملة تحكي الاتجاه الذي يسير إليه التعليم في كل قُطر باعتبار النظر إلى التلقين في مقابلة الفهم، ولعلها لا تقربنا من الموضوع المراد بالبحث على التمام؛ لعمومها في كل تعليم سواء كان شرعيًّا أو طبيعيًّا؛ لذلك سنقترب أكثر من بحثنا بإيراد وتحليل النقل التالي لابن عبد البر (٤٦٣هـ) في كتابه الفذ «**جامع بيان العلم وفضله**»[1] الذي يحكي فيه حال طلبة العلم الشرعي مع التعليم في الجملة، ومع هذه الظاهرة خاصة في ذلك العصر، ويُبيِّن انقسامهم إلى طوائف قددٍ حول التلقين باعتبار النظر إلى المحفوظ، وكلامه هذا ربما يعطيك عدة دلالات سنأتي على ذكرها في أثنائه، وسأجتهد في تحليل كلامه وتفكيكه لمحاولة فهمه دون نقد أو اعتراض.

فساد التعليم لم يكن وليد اللحظة:

ابتدأ ابن عبد البر أولًا بذكر خبر مجمل عن أهل عصره، وهو أنهم قد حادوا عن طريق سلفهم في التعليم، وعَلَّلَ ذلك بجهلهم وتقصيرهم عن رتب مَن قبلهم. يقول: «واعلم رحمك الله أن طلب العلم في زماننا هذا، وفي بلدنا قد حاد أهله عن طريق سلفهم، وسلكوا في ذلك ما لم يعرفه أئمتهم، وابتدعوا في ذلك ما بان به جهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم».

= والمواجهة لعبد الكريم بكار (ص:١٨٥، ١٨٧) بتصرف يسير.

(١) كلامه المنقول هنا بكامله في موطن واحد (٢/ ١١٣٤-١١٤٠)، وهو نقل طويل في غاية النفاسة حريٌّ بطالب العلم النظر فيه.

حكاية ابن عبد البر لمثل هذا الخبر عن أهل عصره وبلده غير مستغرب؛ فمثله جدير بالاطلاع والمعرفة للنشاط العلمي، وهذا الحكم يؤكّد لك أن التعليم انحرف عن مساره منذ القدم؛ وهذا جزء مما يُفسر لك قلة العلماء المجتهدين المحققين في الأمة، وسلوك هؤلاء لما لا يعرفه أئمتهم عُدّ بدعة؛ لبيانه عن جهلهم ومعرفتهم القاصرة لعلم سلفهم وبلوغ درجتهم.

اتجاهات الشرعيين في مسلك التلقين والحفظ:

بعد الحكم الفائت من ابن عبد البر على أهل عصره بالابتعاد عن نهج سلفهم؛ بدأ بذكر طوائفهم واتجاهاتهم حول التلقين والحفظ، وابن عبد البر هنا نظر للمحفوظ والملَقَّن لدى هؤلاء، فتارة يكون المحفوظ عندهم سنة مروية، وتارة يكون رأيًا محكيًّا، ولا فرق عنده في رد الأمرين في الجملة ما دام أن كليهما في طرف بمعزل عن الآخر، إضافة إلى تأخيرهما رتبة الفهم والفقه في الدين ونصوص الوحيين، وابتدأ أولًا بأرباب التلقين للوحي المغالين في حفظه وجمعه بلا فهم.

أولا: الاتجاه التلقيني للوحي:

قال: «فطائفة منهم تروي الحديث وتسمعه، قد رضيت بالدءوب في جمع ما لا تفهم، وقنعت بالجهل في حمل ما لا تعلم؛ فجمعوا الغث والسمين، والصحيح والسقيم، والحق والكذب في كتاب واحد، وربما في ورقة واحدة، ويدينون بالشيء وضده، ولا يعرفون ما في ذلك عليهم، قد شغلوا أنفسهم بالاستكثار عن التدبر والاعتبار؛ فألسنتهم تروي العلم، وقلوبهم قد خَلَت من الفهم، غاية أحدهم معرفة الكنية العربية، والاسم الغريب، والحديث المنكر،

وتجده قد جهل ما لا يكاد يسع أحدا جهله من علم صلاته وحجه وصيامه وزكاته».

في هذا المقطع يشير ابن عبد البر إلى نوع من التلقين الذي يسلكه قوم من أهل الحديث الذين لا همَّ لهم ولا غاية إلا في جمع المرويّات دون فحصها أو النظر فيما توجبه من الفقه والعمل، وفي هذا السياق ينبه أيضا إلى أن الانشغال بالاستكثار من التلقين يؤخر الاعتبار والفهم، بل إن المغالاة في ذلك يجعل المرء يحتفل بما لا يستحق ذلك ولا يوجبه كمن يطرب بمعرفة الاسم الغريب أو الخبر المنكر، وهو لم يعرف العلم الواجب عليه! وابن عبد البر - وهو العالم بالحديث والأثر - لا يقلل من عمل المحدثين في جمع السنة صحيحها وضعيفها، ومعرفة رواتها حاشاه ذلك، بل إن في سياق كلامه ما يرد على ذلك، حين قال: «ويلزم صاحب الحديث أن يعرف الصحابة المؤدين للدين عن نبيهم ﷺ، ويُعنى بسيرهم وفضائلهم، ويعرف أحوال الناقلين عنهم وأيامهم وأخبارهم؛ حتى يقف على العدول منهم من غير العدول». فابن عبد البر كلامه صريح فيمَن يُغالي في التلقين مع تركه لما يجب عليه، ثم زد على ذلك أن زمن ابن عبد البر جُمعَت فيه السنة، فإذا كان ذلك كذلك فلماذا يَشغل المرء نفسه بذلك كله؟! ويكون كحاطب ليل يجمع لمجرد الجمع فحسب؛ وعليه فإن التلقين المجرد إذا كان مذموما ومردودا لحفظ السنة - وهي سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام - فكيف بغيرها من كلام البشر؟! وهذا ما سيتضح في الاتجاه التالي:

ثانيا: الاتجاه التلقيني للرأي:

يقول - رحمه الله - في بيان حقيقة هذا الاتجاه: «وطائفة هي في الجهل

كتلك أو أشد، لم يعنوا بحفظ سنة ولا الوقوف على معانيها، ولا بأصل من القرآن، ولا اعتنوا بكتاب الله عز وجل؛ فحفظوا تنزيله ولا عرفوا ما للعلماء في تأويله، ولا وقفوا على أحكامه، ولا تفقهوا في حلاله وحرامه، قد اطرحوا علم السنن والآثار وزهدوا فيها، وأضربوا عنها، فلم يعرفوا الإجماع من الاختلاف، ولا فرقوا بين التنازع والائتلاف، بل عولوا على حفظ ما دُوِّن لهم من الرأي والاستحسان الذي كان عند العلماء آخر العلم والبيان».

فإذا كان ابن عبد البر نقد أولئك الملأ لحفظهم سنة المعصوم - عليه الصلاة والسلام - فحسب، فكيف بمن يحفظ الرأي المحكي عن الرجال، ويجمع مع ذلك إهمال الوحي حفظا وتدبرا؛ فهؤلاء مغالون في تقديم رأيهم، وأولئك مغالون في جمع ما لا يفقهون، وكما قيل: «كلا طرفي قصد الأمور ذميم». أضف إلى ذلك أن الرأي في مقام العلم مؤخر رتبة ومحلًّا؛ فكيف يغالي المرء فيه؟!

تقييم الاتجاهين عند ابن عبد البر:

يقول: «فهم - أي: أصحاب الاتجاه الثاني - يفرطون في انتقاص الطائفة الأولى - أصحاب الاتجاه الأول - وتجهيلها وعيبها، وتلك - أصحاب الاتجاه الثاني - تعيب هذه بضروب من العيب، وكلهم يتجاوز الحد في الذم، وعند كل واحد من الطائفتين خير كثير وعلم كبير.

أما أولئك (تلقين السنة وجمعها) فكالخزان الصيدلانيين، وهؤلاء (تلقين الرأي) في جهل معاني ما حملوه مثلهم إلا أنهم كالمعالجين بأيديهم لعلل لا يقفون على حقيقة الداء المولِّد لها، ولا حقيقة طبيعة الدواء المعالج

به؛ فأولئك (تلقين السنة وجمعها) أقرب إلى السلامة في العاجل والآجل، وهؤلاء (تلقين الرأي) أكثر فائدة في العاجل وأكبر عذرا في الآجل، وإلى الله - تعالى - نفزع في التوفيق لما يقرب من رضاه ويوجب السلامة من سخطه، فإنما ننال ذلك برحمته وفضله». انتهى.

وكعادة كل طائفة تسعى في تقليل شأن الطائفة الأخرى؛ كي تعلو ويرتفع قدرها ومقامها، فابن عبد البر ذكر أن كل طائفة تعيب أختها وتُجهلها؛ مما يمنع هذه أو تلك عن رؤية المحاسن وتفعيلها، ومعرفة الخلل وسده.

فالطائفة الأولى (تلقين السنة وجمعها) كالأوعية التي تستوعب الشيء الكثير، نظرا لحفظهم وجمعهم السنة بلا فقه، وهم في هذا أشبه بالصيدلي الذي لا يصرف الدواء للمريض إلا مع وصفة الطبيب، وهو بذلك سليم العاقبة غير مؤاخذ من مغبة أي أثر لهذا الدواء في العاجل والآجل.

وأما الطائفة الثانية (تلقين الرأي) فهم أقرب إلى الفقهاء الذين يعالجون علل زمانهم بالقياس على علل يستظهرونها من آراء قوم لا يدركون أصلها، ولا عايشوا زمنها، وهم بصنيعهم هذا جاهلون ضرورة بحقيقة الدواء المعالِج لتلك العلل السالفة، وتلك آفة التلقين ومن يحوي أطنانا من المتون بلا فهم محقق، كما قال ابن عبد البر في حق أولئك الفقهاء: «ولو علموا أصول الدين، وطرق الأحكام، وحفظوا السنن كان ذلك قوة لهم على ما ينزل بهم».

ويقول: «واعلم يا أخي أن الفروع لا حد لها تنتهي إليه أبدا؛ فلذلك تشعبت، فلذلك من رام أن يحيط بآراء الرجال فقد رام ما لا سبيل له ولا بغيره إليه؛ لأنه لا يزال يرد عليه ما لم يسمع، ولعله أن ينسى أول ذلك بآخره لكثرته

فيحتاج أن يرجع إلى الاستنباط الذي كان يفزع منه ويجبن عنه تورعا بزعمه أن غيره كان أدرى بطريق الاستنباط منه؛ فلذلك عول على حفظ قوله، ثم إن الأيام تضطره إلى الاستنباط مع جهله بالأصول، فجعل الرأي أصلا واستنبط عليه!». وهذه الطائفة الثانية بحسب رأي ابن عبد البر «أكثر فائدة في العاجل، وأكبر عذرا في الآجل». ربما السبب في ذلك أنَّهم أكثر قربا من واقعهم بتلك، ويُعذرون من جهة أنهم مقلدون في الحقيقة لمن سبقهم من الأئمة.

وبهذا ينتهي ما أزمعت على نقله وذكره من كلام ابن عبد البر توطئة لهذا الفصل، أرجو أن أكون قد وفقت في إيضاحه وبيانه.

وبعد، فإن ما مضى يكشف عن مدى أهمية هذا الأمر: «مسلك الحفظ والتلقين» واستحقاقه بالبحث والدراسة، ينضاف إلى ذلك كونه هو الغالب والسائد في عدد غير يسير في المحافل الدراسية في العالم الإسلامي؛ فكل ذلك يكفي مسوغًا صحيحا للباحثين في دراسة أثر التلقين والبحث عن جدوى الاهتمام به، والمشاركة في تعديل مساره وتصحيحه.

وهذا الفصل يتكون من مبحثين:

المبحث الأول: أهمية الحفظ، ودور المتون في تنميته وإشاعته.

المبحث الثاني: أثر المبالغة في التلقين والإكثار منه على العلم.

المبحث الأول

أهمية الحفظ، ودور المتون في تنميته وإشاعته

وفيه مطلبان

المطلب الأول: أهمية حفظ العلم:

حفظ العلم في الصدور لا تنكر قيمته، ولا تخفى أهميته؛ فـ«**القرآن الكريم**» أعظم كلام في الوجود، وأول كتاب إسلامي على الإطلاق، معلوم عند كل مسلم ما لحفظه من الأجر، ولتثبيته من الأهمية؛ فشرعنا الحنيف أكّد على حفظه، ودعا إلى كثرة تعاهده ومراجعته؛ لأنه سريع التفلّت والنسيان، ولعل الحكمة في ذلك قراءته باستمرار، وعدم هجرانه بالكلية، فقد جاء عن أبي موسى - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «**تعاهدوا القرآن؛ فوالذي نفسي بيده لهو أشد تفلّتًا من الإبل في عقلها**»(١).

فحفظ القرآن لمن تيسر له ذلك وقَدر عليه واستطاعه؛ أمر لا جدل فيه، فهو كلام رب العالمين والنور المبين والحجة على الخلق أجمعين، قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [العنكبوت:٤٩].

(١) أخرجه البخاري (٥٠٣٣)، ومسلم (٧٩١).

وهو «أصل العلوم وأمها وأهمها»[1]. وقد ثبت في شأنه وحفظه ما ورد عن عائشة - رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله ﷺ: «**الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو عليه شاق له أجران**»[2].

قال ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ): «فإن الله عز وجل خَصَّ أمتنا بحفظ القرآن والعلم، وقد كان من قبلنا يقرءون كتبهم من الصحف، ولا يقدرون على الحفظ»[3].

وقال ابن الوزير (ت: ٨٤٠هـ): «عليكم بالقرآن فإنه الطبيب الآسي، والكريم المواسي، ارتعوا في رياض حواميمه، وانتفعوا ببيان طواسيمه، اقتدوا بأنوار مصابيحه، واستسقوا بأنواء مجاديحه؛ فإنه المعجز الذي تتناوله طاقات العباد، والحجة البالغة على أهل العناد، والجديد الذي لا يَخلَق على طول الترداد، ولا يبلى على مرور الآباد، قرآن بَلِيَ قشيب الزمان وإعجازه جديد، وهرم شباب الأيام ورونقه إلى مزيد، قد خالف المعجزات باستحالة السِّحر في حقه، وسطوع نور الحقّ من مشكاة بلاغته وصدقه»[4].

وقال ابن عبد البر: «طلب العلم درجات ومناقل ورتب لا ينبغي تعدِّيها، ومن تعداها جملة فقد تعدى سبيل السلف - رحمهم الله - ومن تعدى سبيلهم عامدا ضل، ومن تعداه مجتهدا زل. فأول العلم حفظ كتاب الله - عز وجل -

---

(١) تذكرة السامع والمتكلم لا بن جماعة (ص: ١١٣).

(٢) أخرجه مسلم (٧٩٨).

(٣) الحث على حفظ العلم لابن الجوزي (ص: ٣١).

(٤) الروض الباسم (٢/ ٥٩١).

وتفهمه، وكل ما يعين على فهمه؛ فواجب طلبه معه، ولا أقول: إن حفظه كله فرض، ولكني أقول: إن ذلك شرط لازم - على من أحب أن يكون عالما فقيها ناصبا نفسه للعلم - ليس من باب الفرض»[١].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن من الحفظ ما يكون عبادة يتقرب به إلى الله - سبحانه وتعالى - دون الإلزام به، كحفظ الأذكار مثلا، وحفظ القرآن الكريم كاملا؛ فإن العلماء مع توسعهم في شروط المجتهد والمفتي لم يشترطوا في العالِم ضرورة حفظ القرآن كاملا، فالاجتهاد في العلم والإفتاء ليس متوقفا على استظهار كامل القرآن، ولا بأكثره، بل بفقه أدلته ومحكماته فحسب[٢].

وفي أهمية الحفظ بوَّب البخاري (ت: ٢٥٦هـ) في صحيحه بابًا بعنوان: «حفظ العلم»؛ ليبيّن أهمية حفظ العلم ومكانته[٣].

وفي الباب إشارة لحافظ الإسلام، وإمام المتقنين أبي هريرة - رضي الله عنه وأرضاه - قال الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ): «لم يذكر في الباب شيئا عن غير أبي هريرة؛ وذلك لأنه كان أحفظ الصحابة للحديث»[٤].

ولعل الحفظ المراد هنا للعلم: هو ذلكم الحفظ الذي يأتي تراكميًّا حسب الحاجة العلمية، لا التلقين الممنهج الذي ليس له غاية إلا الحفظ والتلقين فحسب.

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٢٩).

(٢) انظر: الموافقات للشاطبي (٥/ ٥٢)، وكشف الأسرار للبزدوي (٤/ ٢٢)، والبحر المحيط للزركشي (٤/ ٤٨٩)، وإرشاد الفحول للشوكاني (٢/ ٢٠٦).

(٣) صحيح البخارى ط: البغا (١/ ٥٥). (٤) فتح الباري (١/ ٢١٤).

ومما يحسنُ حفظه لطالب العلم - لا سيّما المتفقه - سنة المختار - عليه الصلاة والسلام - ويتبيّن أهمية ذلك بقوله - عليه الصلاة والسلام -: «رحم الله امرَأً سمع مني حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره، فرُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورُبَّ حامل فقه ليس بفقيه»(١).

ولعلماء الأمة عبر التاريخ كلمات محفزة على حفظ العلم والتنبيه على أهميته في الجملة؛ من ذلك قول عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١١هـ): «كل علم لا يدخل مع صاحبه الحمام، فلا تعده علمًا»(٢).

وقال الأصمعي (ت: ٢١٦هـ): «كل علم لا يدخل معي الحمام فليس بعلم»(٣).

وأنشد أبو الفتح هبة الله بن عبد الواحد البغدادي لبشار(٤):

علمي معي أينما يممت يتبعني ... بطني وعاء له لا بطن صندوق

إن كنت في البيت كان العلم فيه معي ... أو كنت في السوق كان العلم في السوق

والذي يتأكّد حفظه بشدة ويُهتم به عند العلماء في مراحل الطلب الأولى: حفظ مبادئ العلوم الإسلامية، لا سيّما العربية منها، وصغار السن في ذلك أوفر حظًّا من غيرهم، ومن ضم إلى ذلكم المحفوظ استذكار جملة من أحاديث الأحكام وغيرها، وما حسن وطاب من كلام البلغاء شعرا ونثرا، فقد أحسن

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٥٦)، وصححه ابن حبان واللفظ له (١/ ٢٧٠).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ٢٥٠).

(٣)، (٤) المصدر السابق.

كل الإحسان، وهذا من أهم ما يُقرأ ويحفظ؛ لأن الأدب يُفتّق الذهن، ويجوّد القريحة، ويستثير دفائن الفكر، لا سيّما القراءة لكبار الأدباء قديما وحديثا كابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، والجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، والتوحيدي (ت: ٤١٤هـ)، والرافعي (ت: ١٣٥٦هـ)، ومحمود شاكر، والطنطاوي وغيرهم.

وأنا أؤكد على هذا الأمر بشدة؛ فإن قراءة الأدب عموما نثرا وشعرا مما يُعين على فهم العلم، والتعمق في نصوص الوحيين، وإدراك طرائق العرب في أسلوبها وخطابها. ذكر ابن خلّكان (ت: ٦٨١هـ) عن أحد الرواة قال: «حضرنا مجلس الأستاذ أبي الفضل بن العميد الوزير فجرى ذكر الجاحظ[1]، فغضّ منه بعض الحاضرين وأزرى به، وسكت الوزير عنه، فلما خرج الرجل قلت له: سَكَتَّ أيها الأستاذ عن هذا الرجل في قوله مع عادتك في الرد على أمثاله، فقال: لم أجد في مقابلته أبلغ من تركه على جهله، ولو وافقته، وبينت له؛ لنظر في كتبه وصار بذلك إنسانًا يا أبا القاسم، فكُتب الجاحظ تُعلّم العقل أولًا والأدب ثانيًا،

(١) قال المسعودي: «وكتب الجاحظ - مع إنحرافه المشهور - تجلو صدأ الأذهان، وتكشف واضح البرهان؛ لأنه نظمها أحْسَنَ نظم، ورصفها أحسن رصف، وكساها من كلامه أجْزَلَ لفظ، وكان إذا تخوَّفَ مَلَلَ القارئ وسآمة السامع خرج من جد إلى هزل، ومن حكمة بليغة إلى نادرة ظريفة، وله كتب حسان: منها كتاب البيان والتبيين، وهو أشرفها؛ لأنه جمع فيه بين المنثور والمنظوم، وغُرَر الأشعار، ومستحسن الأخبار، وبليغ الخطب، ما لو اقتصر عليه مقتصر عليه لاكتفى به، وكتاب الحيوان، وكتاب الطفيليين، وكتاب البخلاء، وسائر كتبه في نهاية الكمال، مما لم يقصد منها إلى نصب ولا إلى دفع حق، ولا يُعْلَم ممن سلف وخلف من المعتزلة أفْصَح منه». مروج الذهب (٤/ ١٩٥).

ولم أستصلحه لذلك»[1].

ويقول شيخ العربية الأستاذ محمود شاكر (ت: ١٤١٨هـ): «إن الحفظ الأول للآثار الأدبية الرائعة قديمها وحديثها هو الذي يخرج الأديب والكاتب والشاعر. انظر إلى المنفلوطي، والرافعي، وشوقي، وحافظ، والبارودي، والزيات، وطه حسين كل هؤلاء لم يكونوا كذلك؛ إلا لأنهم نشأوا وقد حفظوا القرآن أطفالا؛ فحملهم ذلك على متابعة حفظ الآثار الأدبية الجليلة، ثم حفّز هذا المحفوظ ما انطووا عليه من الطبيعة الأدبية التي استقرّت في أنفسهم وأعصابهم، فلما استحكمت لهم طريقتهم في الأدب والشعر والإنشاء، ولولا ذلك لما استطاعوا أن يكونوا اليوم إلا كما نرى مِن سائر مَنْ تُخرجهم دور التعليم بالآلاف في كل عام ينقضي من أعوام الدراسة»[2].

والحفظ له وسائل كثيرة معلومة في كتب الطلب، وله كذلك طرق متعددة من أهمها: تكرار المحفوظ ومداومة النظر فيه، قال ابن الجوزي: «الطريق في إحكامه (أي الحفظ) كثرة الإعادة، والناس يتفاوتون في ذلك، فمنهم من يثبت معه المحفوظ مع قلة التكرار، ومنهم من لا يحفظ إلا بعد التكرار الكثير. فينبغي للإنسان أن يعيد بعد الحفظ ليثبت معه المحفوظ»[3].

وقال أيضا: «ينبغي للعاقل أن يكون جل زمانه للإعادة، خصوصًا الصبي والشاب، فإنه يستقر المحفوظ عندهما استقرارًا لا يزول.

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٤٧٣).

(٢) جمهرة مقالات للأستاذ محمود محمد شاكر جمعها عادل جمال (١/ ١٥٣).

(٣) الحث على حفظ العلم (ص: ٢١).

وسيندم من لم يحفظ ندم الكُسَعي[1] وقت الحاجة إلى النظر والفتوى، وفي الحفظ نكتة ينبغي أن تلحظ، وهي أن الفقيه يحفظ الدرس ويعيده، ثم يتركه فينساه فيحتاج إلى زمان آخر لحفظه، فينبغي أن يحكم الحفظ، ويكثر التكرار؛ ليثبّت قاعدة الحفظ»[2].

وقال ابن عثيمين (ت: ١٤٢١هـ): «لا بد لطالب العلم من مراعاة عدة أمور - عند طلبه لأي علم من العلوم- أولها: حفظ متن مختصر فيه»[3].

ومن النماذج التي تؤيد قيمة التكرار في الحفظ، وأنه الوسيلة الأهم في الإتقان ما جاء في ترجمة أحمد بن الفرات أنَّه كان يُكرِّرُ كلّ حديث خمسمائة مَرّة[4].

وقَالَ له رَجلٌ: إنَّا نَنْسى الحديثَ، فقال: أَيُّكمْ يرْجِعُ في حفظ حديثٍ وَاحِدٍ خمسمائة مرَّةٍ؟! قالوا: وَمَنْ يَقوَى على هذا؟ فقال: لِذاكَ لا تحفظون[5].

وفي ترجمة (أبي بَكرٍ الأَبْهَري المالكيّ) قال: قَرأتُ **مُخْتَصَرَ ابنِ عبد الحكم** خمسمائة مرة، «**والأَسَديَةَ**» خمسًا وسبعين مرة، و«**المُوَطَّأَ**» كذلك،

(١) «ندامة الكُسَعيّ»: [مثل عربي: يُضرب في رجل رَمى فأصاب وظَنّ أنه أخطأ فكَسر قوسَه، فلما علم نَدِم على كَسر قوسه فضُرِب به المثل]. العقد الفريد (٢/ ٢٦٩). وانظر: مجمع الأمثال (٢/ ٣٤٨).

(٢) صيد الخاطر (ص: ٢٣٥) ط: الطنطاوي.

(٣) العلم (ص: ٢٢٩)، وانظر: الطريق إلى الفقه لحمد الشتوي (ص: ٥٩).

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٦٧).

(٥) تهذيب الكمال للمزي (١/ ٤٢٤).

و«المَبْسُوطَ» ثلاثين مرة، ومختصرَ ابنِ البرقي سبعين مرة[1].

وجاء في تَرْجمة الإمَام أبي إسْحَاق الشِّيرَازي (ت: ٤٧٦هـ) أنَّه قال: «كنت أعيد كل قياس ألف مرة، فإذا فرغت منه أخذت قياسا آخر وهكذا. وكنت أعيد كل درس ألف مرة، فإذا كان في المسألة بيت يُستشهد به حفظت القصيدة»[2].

وقال المزَنِي (ت: ٢٦٤هـ): «قرأت **الرسالة** خمسمائة مرة، ما من مرة إلا واستفدت منها فائدة جديدة»[3]، والتكرار كما يكون لغرض الحفظ والإتقان يكون كذلك للتفقه والتدبر.

وكثير من الحفظة في العصور المتأخرة يُفضلون حفظ المنظوم على النثر؛ لسهولته وحسن إيقاعه على النفس، وفي هذا قال بعضهم[4]:

وصار من عادة أهل العلم ... أن يعتنوا في سبر ذا بالنظم

لأنه يسهل للحفظ كما ... يروق للسمع ويشفي من ظما

التلقين قيمة باقتران الفهم:

وعليه؛ فإن الحفظ في ميزان العلم شأنه كبير، ولا ينبغي إلغاؤه في مناهج

(١) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (٦/ ١٨٦)، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون (ص: ٢٥٦).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٢١٨)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ٢٣٩).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٤٧).

(٤) العقيدة السفارينية (ص: ٤٠).

التحصيل العلمية، وكيف يسوغ ذلك وهو من نعم الله التي وهبها الخالق للإنسان؛ لينتفع بها؟ ولا يخفى ما للحفظ من مكانة في تاريخنا الإسلامي؛ فقد كان له شأن كبير في مجالس الإملاء والسماع، وكان حينها الأداة البارزة للتحمّل وتلقي العلم.

قال ابن القيم (ت: ٧٥١هـ): «تأمل حكمة الله - عز وجل - في الحفظ والنسيان؛ الذي خص به نوع الإنسان، وما له فيهما من الحكم، وما للعبد فيهما من المصالح؛ فإنه لولا القوة الحافظة التي خُصَّ بها لدخل عليه الخلل في أموره كلها، ولم يعرف ما له وما عليه، ولا ما أخذ ولا ما أعطى، ولا ما سمع ورأى، ولا ما قال ولا ما قيل له، ولا ذكر من أحسن إليه ولا من أساء إليه، ولا من عامله ولا من نفعه؛ فيقرب منه، ولا من ضره؛ فينأى عنه، ثم كان لا يهتدي إلى الطريق الذي سلكه أول مرة ولو سلكه مرارًا، ولا يعرف علما ولو درسه عمره، ولا ينتفع بتجربة، ولا يستطيع أن يعتبر شيئا على ما مضى، بل كان خليقا أن ينسلخ من الإنسانية أصلا؛ فتأمل عظيم المنفعة عليك في هذه الخلال وموقع الواحدة منها فضلا عن جميعهن»[1].

والأمر الذي ينبغي التنبيه عليه في موضوع الحفظ هو أن العلم ليس هو الحفظ والتلقين فقط، ومن جعله ذلك فقد أبعد النجعة.

ومما يحسن في دراسة هذا الموضوع عدم الدخول في ثنائية «الحفظ والفهم»، وأيّهما أهم وأولى؟ وهل هما يتعارضان أم لا؟!

---

(١) مفتاح دار السعادة (١/ ٢٧٧).

وأهم ما يقال في مثل هذا الموضوع هو أن تتجاوز به مبدأ التفاضل إلى تفعيل مبدأ التكامل بين الحفظ والفهم؛ لأنهما متعيّنان على السواء على المحصِّلين للعلم وطالبيه بعدل واتزان، فالحفظ والفهم لا يتعارضان معارضة تامة.

وفي ظني أن كليهما مهم وضروري جدًّا في نجاح المسيرة العلمية؛ إلا أن الحفظ قد يكون هو الأهم في بدايات التحصيل دون الإخلال التام بالفهم وتفعيل الذهن.

قال سفيان بن عيينة (ت: ١٩٨هـ): «أول العلم: الاستماع، ثم الفهم، ثم الحفظ، ثم العمل، ثم النشر»[١].

ويقول ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): «والعلم له مبدأ، وهو: قوة العقل الذي هو الفهم والحفظ. وتمام، وهو: قوة المنطق، الذي هو البيان والعبارة»[٢]. وتأمل أن الفهم حتى في سياق عبارات العلماء هو الأول.

ومع تَقدُّم الطالب في العلم والتحصيل لا بد أن يتصدر الفهم المكانة الرفيعة؛ فبالفهم يُحسن الطالب توظيف المنقول في المستجدات، وبالتّأمل يمكن تحرير الإشكالات؛ ولذلك كان يُقال: «قليلٌ من الفهم خيرٌ من كثيرٍ من الحفظ». كما قال إمام الحنابلة في زمنه المحب أحمد بن نصر الله البغدادي نزيل مصر (ت٨٤٤هـ)[٣].

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي (٢/ ٢٨٩).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٤٧).

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٢٤٠).

وقال الحافظ الكبير أبو علي النيسابوري (ت٣٤٩هـ): «لم يكن بالعراق من أقران ابن صاعد أحد في فهمه، والفهم عندنا أجل من الحفظ»[(١)]. وكان يقال: «فهم حرفين خير من حفظ وِقرين»[(٢)]. ومنهم مَن يقول في شأن كتابة العلم وتدوينه: «ما كُتب قَرَّ، وما حُفظ فَرَّ»[(٣)].

وهذا الأمر ينبغي أن يكون هو المتعيّن، وهو الأصل في محافل التدريس «تعميقها للفهم»، وإن كان للحفظ فوائد عديدة كاستحضار النصوص عند الحاجة مطلقا، أو عند المناظرة والإفتاء والوعظ وغير ذلك؛ إلا أن الفهم يحتل المرتبة العالية في مقام التعليم.

يقول ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ): «وإني وإن كنت أرى العلم هو قوة الفكر، لا أجحد الاستحضار حقّه من جهة عونه على التعبير، ومن جهة كونه مظهر العالم، وكان في حفظ المتون النافعة مع فهمها مقنع من ذلك، لا سيّما وأنَّ علوما جمة وهي علوم اللغة أشد احتياجًا إلى الاستحضار من غيرها، وبُعد الطلبة عن الاستحضار أوجب ضعفها فيهم. كما وجدتُ علْمَي النحو والصرف عند دخول جامع الزيتونة مزهودًا في العمل بهما، بل وجدتُ علم الصرف يكاد ينقطع. أمّا المقدرة على الإنشاء فنادرة. ولا شكَّ أن الغلوَّ في الطريقة الاستحضارية يتعسر معه اشتراك الطريقة النظرية؛ لأن الأولى تعتمد

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٧/ ٣٤٩)، وانظر: نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية للشريف حاتم العوني (ص: ٩٤).
(٢) تعليم المتعلم طريق التعلم للزرنوجي (ص:٦٨).
(٣) مختصر الفوائد المكية فيما يحتاجه طلاب الشافعية لعلوي السقاف (ص: ٣١).

المسارعة للاطلاع على الكتب والإكثار من تكريرها، والثانية تقتضي البحث والتأمل فيها، والواجب أن يكون التعليم نظريًّا وأن يمزج بالاستحضار»(1).

تأمل في قوله: «الواجب أن يكون التعليم نظريًّا وأن يمزج بالاستحضار». هذا ما أردت التنبيه عليه في موضوع الحفظ؛ وهو الخلل الذي طرأ على مساره، فَحَوَّله من كونه أداة ووسيلة إلى جعله مقصدًا وغاية، بل الأمر تجاوز ذلك إلى الخطأ في مفهوم «العلم»، و«العالم»، و«طالب العلم» فأصبح الحفظ هو المعيار في كل ذلك فحسب؛ مما أدى لتهميش قيمة غيره كالفهم والإدراك والاستنباط إذا تجرد عن الحفظ. هذا الأمر وإن لم يُصرح به البعض، إلا أنه ظاهر في الساحة العلمية ظهورًا بالغا، ونكران وجوده من الصعوبة بمكان.

في مناهجنا العلمية أين تجد مقارنة الحفظ بمعيار البحث العلمي، أو معيار المَلَكة، أو معيار النظر والاستنباط؟!

قال الله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٢٩ ﴾ [ص:٢٩]. في هذه الآية الكريمة دعا ربنا تبارك وتعالى في كتابه المحكم للتدبر، وجعله مقصدًا وغاية في إنزاله، وأتبعه بالتذكر؛ فكأنّ التدبر هو الباعث على التذكر لا غير، فافهم هذا الترابط وتأمّل مغزاه فكل فاهم إمام.

قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢ ﴾ [النساء: ٨٢]. ومن أدلّ ما يبيّن أهمية «الفقه في الدين» ما ثبت عن أبي موسى - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «مثل ما بعثني الله

(١) أليس الصبح بقريب؟! (ص: ١١٢).

به من الهدى والعلم؛ كمثل الغيث الكثير أصاب أرضا، فكان منها نقية قبلت الماء؛ فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء؛ فنفع الله بها الناس، فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى، إنما هي قيعان لا تمسك ماء، ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به، فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسا، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به»(١).

قال ابن الجوزي: «وهذه أمثال ضربت، فالأول: لمن يقبل الهدى، ويعلم غيره فينتفع وينفع، والثاني: لمن ينفع غيره بالعلم ولا ينتفع، والثالث: لمن لا ينفع ولا ينتفع، ويحتمل أن يشار بالطائفة الأولى إلى العلماء بالحديث والفقه فإنهم حفظوا المنقول، واستنبطوا فعم نفعهم، ويشار بالطائفة الأخرى إلى من نقل الحديث، ولم يفهم معانيه ولا تفقه؛ فهو يحفظ الألفاظ وينقلها إلى من ينتفع بها، ويشار بالقيعان إلى من لم يتعلق بشيء من العلم»(٢).

وفي كتابنا الكريم أثنى ربنا - جلّ وعلا - على نبيه سليمان - عليه السلام - بمزيد من الفهم، فقال تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء:٧٩].

فاختزال العلم في الحفظ والتلقين، وجعله غاية، ووصف الحافظ لمجرد الحفظ بالعالم؛ رفعٌ له عن مستواه؛ وهذا ربما يُعد جناية على العلم وأهله؛ لأن ذلك يؤدي إلى ضعف العلم وتراجعه ولو بعد حين، كما أن هذا التعظيم دائما

---

(١) أخرجه البخاري (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢).

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ٢٦٦).

ما يصحبه تقليل لمن لا يمتلك هذه القيمة، أو التحجيم من قدره، وهو ربما كان أفيد للعلم، وأكثر خدمة له ممن استظهر أسفارًا من المتون.

وما مثلنا في هذا الزمان إلا كما قال العلامةُ ابن شُهَيْدٍ الأندلسي (ت: ٤٢٦هـ) واصفًا بوارَ الفهم والعلم والأدب في زمنه، لصالح الحفظ ونحوه من آلَةِ الوُعَّاظ: «لا كقومٍ عندنا، حظُّهم من الفهم الحفظُ، ومن العِلْمِ الذِّكرُ، وهذا حظّ القُصّاص، وأعلى منازل النُّواح. فترى المُمَخْرِقَ[1] منهم إذا قُرئ عليه الشعرُ يزوي أَنْفَهُ، ويكسرُ طَرْفَه. وإذا عُرِضت عليه الخُطبة يُميل شِدْقَه.. (إلى أن قال:) وأصلُ قِلّة هذا الشأن، وعدمِ البيان؛ فسادُ الأزمنة، ونُبُوُّ الأمكنة. وإنّ الفتنة نسخٌ للأشياء، من العلوم والأهواء، ترى الفَهِمَ فيها بائرَ السلعة، خاسرَ الصفقة، يُلمَحُ بأعينِ الشنآن، ويُستثقَلُ بكل مكان..»[2].

وهذا الضّعف العام الذي أحاط بالعلم؛ بموجب أمور عدة من أبرزها تعظيم من لا يستحق ذلك من الحفظة فحسب والفارغين فكريًّا، وهذا الأمر - أعني التلقين المجرد - ليس له حد ولا نهاية؛ لأنه اجتاح المناهج العلمية ومحافل التدريس بكافة أنواعها، حتى أصبح ثقافة ومَنهجًا يُصدِّره جيل عن جيل، وهذا للأسف مما يعسّر اجتثاثه من تلكم المحافل، بل إن من ينتقده معرَّض لأنواع التهم والتصنيفات؛ لأن ترك المألوف عَسِر.

---

(١) الممخرق: المموه، وهي المخرقة، مأخوذة من مخاريق الصبيان. انظر: لسان العرب (مخرق).

(٢) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام (١/ ١٧٠)، وانظر: نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية للشريف حاتم العوني (ص: ٩٦، ٩٧).

المطلب الثاني: دور المتون في تنمية التلقين وإشاعته:

من أبرز ما فعّل ثقافة التلقين الميل للمختصرات والمتون؛ لأن حفظ المتون في زمن غياب التحقيق والضعف العلمي أصبح كالغطاء يتستر به جملة من الضعفاء علميًّا فهما وإدراكا.

وعدد من مفضلي الحفظ على غيره، وأرباب المتون (الدائرين في فلكها لا غير) ينخدعون أحيانًا بكثرة المحفوظ ومتابعة العامة، فيتوهمون بذلك أنهم بلغوا الغاية القصوى في العلم، وأحاطوا بمقاليده، وتفننوا في طرقه باستيعاب شامل، ودراية تامة، وهذا الوهم والسراب قد يجد ما يُرسّخه في بعض مقدمات العلماء لمتونهم العلمية بقولهم أحيانا: تغني عن غيرها!! وصاحب المتن وإن لم يقصد ذلك الفهم، إلا أن هناك طائفة ليست بالقليلة تُسوِّق لهذا المعنى قولا وعملا!!

فمثلا يقول ابن النجار (ت: ٩٧٢هـ): «أما بعد: فهذا مختصر محتوٍ على مسائل «تحرير المنقول، وتهذيب علم الأصول» في أصول الفقه، جمع الشيخ العلامة علاء الدين المرداوي الحنبلي تغمده الله تعالى برحمته، وأسكنه فسيح جنته، منتقى مما قدمه أو كان عليه الأكثر من أصحابنا، دون الأقوال، خال من قول ثان إلا لفائدة تزيد على معرفة الخلاف، ومن عزو مقال إلى من إياه قال.. - إلى أن قال - وأرجو أن يكون مغنيا لحفّاظه عن غيره على وجازة ألفاظه!!!»[١]. والأمثلة على هذا النحو كثيرة جدًّا في مقدمات المتون.

---

(١) مقدمة مختصر التحرير (شرح الكوكب المنير).

في اعتقادي مجرد احتمال أن هذه الكلمات المختزلة - في هذا المتن أو ذاك - تُغني عما سواها، أمر يعسر على النفس توجيه اللوم بسببه لأي عالم، هل قصد ذلك أم لا؟ وذلك مراعاة لحسن الظن به، ورِفعةً لمقامه عن هذا الرأي المرجوح، مع هذا لزم التنبيه على ذلك لوجود من يتشدق به.

كيف يُكتفى بهذه المتون عن غيرها - بخاصة الفقهية والأصولية - واعتمادها في حكاية الأقوال والمذاهب أمر مشكوك فيه عند بعض العلماء فضلا عن تجاهلها للأدلة الشرعية؟!

يقول أحد الباحثين: «الكتب التي سلك مؤلفوها مسلك الاختصار الشديد، وبالغوا في إيجازها حتى إنها تكاد تلحق بالألغاز في بعض المواضع، تعتبر من الكتب التي لا يعتمد عليها في المذهب الحنفي؛ لأن شدة الإيجاز يخل بالفهم غالبا، وهو بالتالي مظنة الوقوع في الأخطاء العلمية، ومزلة أقدام طلبة العلوم الشرعية»[1].

بل ومن العلماء مَن لا يرى صحة اعتماد الفتوى على هذه المتون المغْلَقَة ابتداء فضلا عن اعتمادها مطلقا. يقول السيد بدر الدين الحلبي (ت: ١٣٦٢هـ): «وأما **شرح الطائي على متن الكنز** فهو الآية العظمى إغلاقا وإجمالا واختصارا، وما زالت أكباد طلاب فقه أبي حنيفة في مصر متعطشة لحاشية على هذا الكتاب تفصل مجمله، وتحل معماه، وتقيد مطلقاته، لكن لم يوفق أحد لهذا المشروع الذي يرون أنه أجل مشروع. وهذا الكتاب باتفاق أهل العلم فيهم أعضل الكتب الفقهية؛ لشدة غموض عباراته وكثرة إجمالها، ولهذا قالوا: إنه لا يصح الإفتاء

(١) المذهب الحنفي للنقيب (١/ ٢٢٦، ٢٢٧).

بما فيه، ولا يصح التعويل عليه في القضاء؛ ففيه بليتان كل واحدة منهما تكفي في ترك الإقبال عليه والاعتناء به»(١).

وقام بعض الباحثين بدراسة الحياة العلمية في القرن التاسع الهجري من خلال كتاب: «**الضوء اللامع**» للسخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، فمما ذكره فيها عنوان باسم: «المحفوظات» عَدّد في مضامينه قائمة كبيرة من الأعلام والنماذج التي حَفِظت جملة من المتون والمختصرات العلمية، وفي آخر هذه الأمثلة عَمَد لحصر مجمل المصنفات والمتون التي كان العلماء يحفظونها في ذاك القرن تبعا لما ذكره السخاوي في كتابه، فقال: «من استعراض النصوص السابقة نلحظ أن أكثر الكتب التي كانت تحظى بعناية طلاب العلم عند بدء حياتهم العلمية، فيهتمون بحفظها لتكوين ركيزتهم الثقافية، هي:

- **الأربعون حديثا النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية** ليحيى بن شرف النووي.
- و**الألفية** لابن مالك.
- و**ألفية مصطلح الحديث** لعبد الرحيم بن الحسين العراقي.
- و**ألفية النحو** لابن معط.
- و**التنبيه** في الفقه لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي.
- و**جمع الجوامع** في أصول الفقه لتاج الدين السبكي.

---

(١) التعليم والإرشاد (ص: ١٤١، ١٤٢)، وانظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي، عبد الوهاب أبو سليمان (ص: ١٧١، ١٧٢).

- **والرسالة** لابن أبي زيد القيرواني.
- **والشاطبية** في القراءات «**حرز الأماني**» لأبي محمد القاسم الشاطبي.
- **والشاطبية** في وصف المصحف «**عقيلة أتراب القصائد**» للشاطبي أيضا.
- **والشافية** في التصريف لابن الحاجب.
- **والعمدة** في الفقه للنسفي.
- **والكافية** في النحو لابن الحاجب.
- **ومختصر ابن الحاجب** في علمي الأصول والجدل.
- **ومنهج الطلاب** لأبي يحيى زكريا الأنصاري، وهو مختصر منهاج الطالبين.
- **ومنهاج الطالبين وعمدة المفتين** ليحيى بن شرف النووي.

وتعطينا المؤلفات السابقة مؤشرًا عن الموضوعات التي كانت تحظى بالاهتمام من قبل الدارسين في بدايات حياتهم العلمية، وهي النحو والصرف والحديث والقراءات وعلم الأصول والفقه، وإن كانت كتب الفقه، مثل: **المنهاج والعمدة** تدل على ما كان رائجًا بين أتباع المذهب الشافعي، وهم أكثر من ترجم لهم السخاوي في **الضوء اللامع**»[1].

---

(١) الحياة العلمية في القرن التاسع الهجري من خلال الضوء اللامع للسخاوي، د. يحيى محمود بن جنيد، (ص: ٨١، ٨٢).

وهذه القائمة مؤشر يدلك على دور المتون في تنمية التلقين والحفظ وانتشاره في التعليم الشرعي.

فيا طالب العلم، «لا تَغْتَرَّ بحافظٍ، وإن ظهر على الفقيه بمحفوظه، واستطالَ عليه باستحضاره؛ فإن مضايق المسائل تفضحه، وتحرير محارات العقول تؤخّره، حتى لا يبقى له موضعٌ عند الفقيه.

وهذا أحدُ الحفّاظ استطال على أحد الفقهاء بحفظه، حتى ظهر على الفقيه. فلمّا وصل إلى دقائق الفَهْم، توقّف عن الكلام تمامًا، فقال الفقيه وهو نظام الدين يحيى بن يوسف بن محمد الصِّيرَامي القاهري (ت: ٨٣٣هـ) صائحًا في الملأ: «طاح الحفظُ يا شيخ، هذا مقام التحقيق!» فسكت ولم يردّ عليه»[1].

من هنا تعلم أن لـ«ظاهرة الاقتصار على الحفظ» سلبيات عامة في الساحة العلمية، ومزالق جسيمة بين طلبة العلم، بعضها آخذ برقاب بعض، لكنني أردت نشرها وتفصيلها وطرح كل واحدة منها على حدة؛ لمزيد العناية بها، وبيان أثرها؛ لهذا ربما حصل التكرار مني في بعض الجزئيات.

(١) الضوء اللامع للسخاوي (١٠/ ٢٦٦، ٢٦٧)، وانظر: نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية للشريف حاتم العوني. (ص: ٩٧، ٩٨).

المبحث الثاني

أثر المبالغة في التلقين والإكثار منه على العلم

توطئة: مقام الفقه والتدبر:

تحويل الذهن إلى وعاء يُملأ بالمتون والملخصات يُفقده القدرة على التصرف الحر بفاعلية ومسئولية؛ فالإكثار من التلقين المجرد بلا تأمّل يُقصي دور العقل في التحليل والنقد والنفوذ لغايات الأمور؛ لأن الحافظ في الجملة تجده عند أية قضية تُطرح للنقاش أوّل ما يُفكر فيه محفوظه، وربما يلوم من يُجهد عقله في ذات القضية لمحاولة تفكيكها وفهمها! فمن أعار عقله لغيره كيف له أن يُدرك حقائق الأمور مستقلًّا عن عقول الآخرين؟!

قال ابن عبد البر: «الذي عليه جماعة فقهاء المسلمين وعلمائهم ذم الإكثار دون تفقه ولا تدبر»[1]. «ولهذا فإن المتعلم الذي يصمّ معلومات دون فهمها، وإدراك العلائق والصلات فيما بينها، كثيرا ما يُرهق ذاكرته، ويُعطل الوظائف الرئيسة فيها، كما أنه يحيل المعلومات الحية التي حصلها إلى معلومات خامدة، يصعب استدعاؤها، وتوظيفها، ونقلها إلى مواقف جديدة، ناهيك عن صعوبة الاستفادة منها عند تعلم معلومات جديدة هي في الأصل على علاقة وطيدة بها»[2].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠١٣).

(٢) مبادئ التعليم وطرائقه عند برهان الإسلام الزرنوجي، د. صالح حميد العلي (ص: ١١٤).

ومما يُصيب الذهن بالتبلّد وعدم التفكير خارج المألوف؛ السؤال الذي يطرح على المرء باستمرار: ماذا تحفظ؟! وكم متنا تحفظ؟!

وقد ضيّقنا العلم وحصرناه في هذا السؤال دهورا وجعلناه معياره الوحيد؛ عندما مكثنا طيلة العقود السابقة نردد هذا السؤال، ويتردد علينا، حتى أصبح البعض يحفظ أي شيء ولو لم يقتنع به؛ للإجابة عن هذا السؤال، ولكي لا يسقط أمام الغلاة في الحفظ.

ولعل من أعمق آثار المبالغة في الحفظ وحشو الذهن بالمعلومات في الجملة - انتظار الحلول الجاهزة للمشاكل المطروحة؛ فهو يتعلم ليستورد لا ليصنع ثقافة ووعيًا يخص مجتمعه وواقعه، يُفكر بعقول الآخرين لا بعقله[1].

ويخيب التلقين ويتصدّر الفقه؛ حينما يتعلق الأمر بالنوازل، والبحث عن مناطات المسائل، ودقائق الاستنباط، ومحالّ الاستدلال.

وعلى الحافظ أن يدرك أمرًا في غاية الأهمية، وهو أن حفظه وإتقانه في الغالب مهما بلغ من الكثرة والاتساع؛ فإنه لا يتجاوزه، ولا يُسجّل به براءة اختراع في تحليل مسألة علمية غامضة، أو تفكيك نازلة معضلة؛ فالحافظ في الجملة يَخدم نفسه لا غير، ويُسوِّق لشخصه عند الملأ، ومردود ذلك على ذات العلم عزيز، أو شبه منعدم.

وثمة آثار عدة لهذه الظاهرة أجملها في التالي:

---

(١) انظر: مناهج العلوم الشرعية في التعليم السعودي، إعداد فريق من الباحثين بإشراف عبد العزيز القاسم (ص: ٢٥، ٤٨، ٤٩).

الأثر الأول: اختلال التوازن البنائي في التعلّم:

تكثيف الطرح حول ثقافة «احفظ فكل حافظ إمام» و«من حفظ الأصول حاز الفنون». وتهميش غيره قد يَجْعل التلقين في الظاهر هو مدار العلم وما سواه فلا يُنظر إليه.

حينما يُعلي بعض الناس من شأن المختصرات وحفظها ويردد دومًا «احفظ فكل حافظ إمام» وكأن الإمامة والتقدم في العلم لا تأتي إلا بكثرة المحفوظ!! وكأن الشافعي وأبا حنيفة ومالكًا وأحمد في الفقه، وسيبويه والكسائي في النحو مثلًا، لم يتقدموا إلا بمحفوظاتهم، ولولاها ما كانوا أئمة، وفي هذا مغالطة كبيرة؛ فإمامتهم ناتجة عن أفهامهم لا عن محفوظاتهم، وإلا فقد عاصرهم وجاء من بعدهم من يزيد عنهم حفظًا. وقد قال أحدهم: ما يحفظه الشافعي زكاة حفظي، أي: لا يتجاوز خمسة بالمائة مما يحفظ، ومع ذلك أين مكانه من الشافعي؟ وهذا أبو حنيفة لم يعرف بكثرة محفوظاته، ومع ذلك نال الإمامة في الفقه!! وربما أوقعهم في هذا الوهم ما يسمعون عن سعة محفوظات بعض الأئمة والعلماء الكبار، فيظنون أنها السبب الرئيس في إبداعهم؛ فقوة حافظة هؤلاء جزء من قوتهم العقلية[1].

والعجيب عند سالكي هذا النوع فحسب، أنهم أكثر الناس احتفاء بالمختصرات المعتصرة، والمتون الأشد إلغازا، فإذا وجد أحدهم متنا جديدًا فذاك يوم سعده؛ لأن العلم عنده ما هو إلا نسخ من المرقوم، ولصق في الذهن!!

(١) انظر: ظاهرة المختصرات في التراث الإسلامي. بقلم د. محمد الفقيه. بتصرف. المصدر: ملتقى المذاهب الفقهية والدراسات العلمية: *www.mmf-4.com/vb*.

وبمثل ذلك وغيره ضعف العلم، وقلّ العلماء المجددون على شاكلة الشاطبي وغيره، ويوشك أن يقضي العلم نحبه إذا دام الحال على هذا!!

يقول ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ): «وبهذا تشهد طريقة التأليف عندهم إذ كانوا يعجبون بإكثار الأقوال والشواهد، وهذا هو معنى قولهم: إن كثرة التآليف أفسدت العلم، أو عاقت عن العلم، بل كانوا يعدون التهذيب والاختصار جناية على العلم؛ حيث يناله متعاطيه بلا تعب ومشقة»[١].

تنبيه مهم:

نبه هذا العالم الجليل على مسألة عمت بها البلوى، وهي أن أولئك الحفظةَ، وغيرهم ممن اعتلى هذا المجال بلا استحقاقٍ، البحثُ والعلمُ عندهم ما هما إلا رصف للأقوال فحسب بلا نقد ولا تحليل؛ قد يكون ذلك بسبب أنهم يميلون لتقييد ما يسهل حفظه من الأقوال، فالنقل بلا شك أيسر من التأمل والتحليل.

وهذه الثقافة للأسف انساق وراءها عدد كبير ممن يتقدمون للدراسات الشرعية، ودونكم جملة من تلكم الرسائل؛ لتروا أن الباحث (زعموا!) لم يكلف نفسه إلا بالمقدمة والفهارس - إن فعل - وما بين ذلك مزيج من النقول والحواشي، وربما أن ذلك كله ليس من عمل يده، ولا مما جاد به عقله وفكره!

فيا أسفي وحزني على العلم وأهله، حين امتطاه من ليس من حزبه، واستهان به بعض حامليه، فأرخصوه! وأهانوه فباعوه بألقاب زائفة! مما جعله لقمة سائغة لكل من أراد لقبا أو شهرة!!

(١) أليس الصبح بقريب؟! (ص: ٤٦).

وإن أردت أن تعرف بجلاء مظاهر هذا الاختلال الناتج عن التلقين الغالي؛ فانظر لطلبة العلم وغيرهم في محافل التدريس الشرعية في المؤسسات الرسمية = تجد أن الثقافة السائدة فيها: من لم يكن حافظا بإتقان يعسر عليه التفوق بامتياز؛ لأن التلقين هو السيد والإمام في أروقتها، وجُلّ الأسئلة ما بين: اذكر، وأين، ومتى؟! في حين تجد غيابا ظاهرا لبقية الوسائل العلمية الأخرى كالتطبيق والتدريب، وفقدانا بيّنا للأسئلة التي تُبيّن عقلية الطالب وتحليله وفهمه كـ«لماذا وكيف؟»، والنتيجة من هذا كله أن الطالب سيحفظ، وإن لم يكن حافظا ربما سيفشل، وإن تخرج فسيتخرج متقنا يؤدي كما سمع لا غير، ومتصوّرا أن العلم هو هذا فحسب، وهذا طريقه الوحيد؛ وعليه سيختل الميزان عند الطالب حتمًا؛ «فإن الطالب إذا دخل المدرسة لم يكن همه إلا الحصول على الشهادة، سواء حصّل منها ما ينتفع به بعد خروجه منها أو لا؛ فهو يبذل قصارى جهده في حفظ نصوص الكتب، حتى إذا سئل عنها أجاب، وإن لم يفقه لها معنى، ولا أمكنه أن يستفيد منها الفائدة التي من أجلها دُوِّن الفن، وأُلِّف الكتاب. فأنت إذا سألت بعض التلامذة عن حكم من الأحكام الكلية في أي فن من الفنون التي يقرؤها في مدرسته، لم تجد أسرع منه إلى الجواب بعبارات لطيفة وألفاظ موجزة، كما هي مذكورة في الكتاب، فإذا سألته عن حكم جزئي من جزئيات تلك القاعدة الكلية والحكم الكلي اضطرب ولم تجد عنده خبرا»[1]. فأي اختلال للبناء أورثه الغلو في التلقين وأية جناية نجنيها على العلم بهذا من حيث لا نشعر؟!

(١) انظر: التعليم والإرشاد للسيد بدر الدين الحلبي (ص: ٧٢).

الأثر الثاني: ضعف الملَكة العلمية، والمهارة البحثية:

لا شك أن (البحث والملكة) هما روح العلم ومادته التي تَجعله رائدًا ومتطورًا عبر الأزمان، وقابلا للتصحيح والمراجعة، وتأخيرهما في مناهج التحصيل معناه: طمس لحقائق العلوم، وقتل الإبداع والقدرات في مهدها.

وأين الأمة التي تَقدّم فيها البحث في العلوم الدينية والدنيوية، وأنشأت مراكزه، ورعت مواهبه وأغدقت عليهم؛ فتأخر دورها وخار عزمها؟!!

وضعف هذين (البحث والملَكَة) والتقليل من شأنهما، يكاد يكون نتيجة حتمية عند مفضلي «التلقين» على غيره والمقتصرين عليه؛ لأنهم - باختصارٍ - أوغلوا فيما هم فيه؛ فجعلوا الحفظ هو غايتهم التي يطلبون، وأمنيتهم التي يحلمون بها، وربما أنهم عاجزون عن البحث أصالةً، فلا طرقه يفقهون، ولا مناهجه يدركون!!

ولا أقول: الحفظ وحده هو الذي أخّر البحث، ولكنه جزء مما جعل دوره يَقلّ ويضمحل، والاهتمام به يَضْعف بين شريحة واسعة من طلبة العلم.

وإن كنت مؤمنا بضرورة تنوع الأدوار؛ لما في ذلك من التكامل والإعذار، إلا أن المشكلة تكمن في أن طائفة من أرباب الحفظ فحسب كثيرا ما يغلِّبون في طرحهم قيمة الحفظ، ولا يتطرقون لغيره إلا عَرَضًا، مما يقلل من شأن هذا، ويرفع قدر ذاك، وفي هذا بلا شك خطر جسيم على العلم وأهله إذا لم يتدارك الأمر، وما عصر الانحطاط العلمي عنّا ببعيد.

قال صِدِّيق حسن خان القِنَّوْجِي (ت: ١٣٠٧): «الحفظ غيرُ الملكة

العِلميّة، ومن كان عنايته بالحفظ أكثر من عنايته إلى تحصيل الملكة؛ لا يصل إلى طائل من ملكة التصرُّفِ في العلم. ولذلك ترى من حَصَّلَ الحفظَ لا يُحسن شيئًا من الفن، وتجد ملكته قاصرةً في علمه إن فاوَضَ أو ناظَرَ. ومن ظنَّ أنه المقصودُ من الملَكة العِلمية فقط أخطأ، وإنما المقصود هو ملكة الاستخراج والاستنباط وسرعة الانتقال من الدوالِّ إلى المدلولات ومن اللازم إلى الملزوم، وبالعكس. فإن ضمَّ إليها ملكة الاستحضار.. فنِعْمَ المطلوب. (إلى أن قال:) نقل الرازي عن الحكماء: إن الحفظ والفهم لا يجتمعان على سبيل الكمال؛ لأن الفهم يستدعي مزيد رطوبة في الدماغ، والحفظ يستدعي مزيد يبوسة، والجمع بينهما على سبيل التساوي ممتنعٌ في العادة»[1].

ولا يلهج أحد بأن العلم انتهى والمسائل التي تحتاج للبحث لا تكاد توجد، أو أنها معدومة!! إلا كان صمته أسلم له من قوله؛ لأن ذلك جهل محض بالعلم، وعجز تام، واغتيال لعقل الإنسان وقدراته؛ فكم ترك الأول للآخر! ومن جهل فنًّا عاداه!!

وكم نسمع هنا وهناك أن ثمة كتابًا بحاجة إلى إعادة تحقيق، وآخر وجد مخطوطا لسان حاله يقول: إلى متى سأبقى في طي النسيان؟!! أين أهل البحث وعشاق المعرفة؟!

وقل مثل ذلك في كثير من الرسائل المتميزة التي امتلأت بها رفوف المكتبات «الجامعية» تنتظر من يجود عليها لترى النور!!

---

(١) الحِطّة في ذكر الصحاح الستة للقنَّوجي (ص: ١٣).

وأمّا إذا أتيت لمسائل العلم التي تحتاج للدراسة والبحث في كافة الفنون الشرعية بما في ذلك النوازل فذاك أمر طويل الذيل، لا يمكن معالجته بباحث أو اثنين أو حتى بدولة من الدول دون مشاركة البقية!!

فأين هذا الذي يقول: لا توجد مسائل للبحث؟! وأين من يأتي ويقول عن علم ما: نضج واحترق[1]؟!

---

(١) قائل هذه العبارة غير معروف، وأول من نقلها - حسب معرفتي - هو الزركشي (ت:٧٩٤هـ) في قواعده الفقهية! يقول: «كان بعض المشايخ يقول: العلوم ثلاثة:
- علم نضج وما احترق وهو علم الأصول والنحو.
- وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير.
- وعلم نضج واحترق، وهو علم الفقه والحديث». المنثور في القواعد الفقهية (١/ ٧٢).

أولا: القائل مجهول، ونقلها ليس دليلا على صحتها كما يَزعم البعض.
ثانيا: ما المراد بـ«نضج واحترق»، هل يعني الخدمة والتأليف مطلقا؟ أم يعني خدمة الفن المعيّن بالنسبة لغيره؟ أم يريد بذلك اكتمال قواعد ذات العلم ومواده؟ أم يريد به بيان العلم ووضوحه مطلقا؟
ثالثا: هل التقسيم صحيح في ذاته ومناسب وحصري تنزلا مع القائل المجهول!!
رابعا: أين الأسس التي اعتمدها هذا المجهول في هذا التقسيم، وهذه الأحكام المطلقة العائمة!!
خامسا: ما الذي جعل هذا العلم في هذا المقام وذاك في مقام آخر؛ فمثلا: لماذا لم يحكم على التفسير بالنضج والاحتراق مع أنه حكم بذلك على الحديث؟!
سادسا: هل يمكن أن يقال عن علم مبناه على الفهم والاستنباط الأبدي كالفقه مثلا أنه احترق ونضج؟!
ثامنا: لكل علم أصول وفروع، وهو لم يُفرق! لماذا قال عن الفقه والحديث: إنهما =

فيا أخي، اربأ بنفسك أن تكون أضحوكة عند جمهور العلماء، وطلبة العلم الأفذاذ في كل عصر!

مثل هذا المنطق الذي شاع - وللأسف عند جملة من المتعلمين - كارثة على العلم! وتوقيع صريح على جهل قائله بمسالك العلم، ومنهج العلماء، وتراثهم الضخم الذي لا يمكن الإحاطة به «وإن عُمِّرتَ ما عمّر نوح»، فكيف يقال: لا مجال للبحث فيه؟!

يقول بكار: «يشكل تراثنا مكونًا أساسيًّا في ثقافتنا الحاضرة، كما يشكل

= نضجا واحترقا، فذلك يشمل الأصول والفروع؟! لأنه لم يبين مراده! ولم يقل ذلك عن التفسير الذي ذكر ابن تيمية في مقدمته أن الرسول - عليه الصلاة والسلام - لم يمت حتى بينه كاملا!! لماذا لم يقل عنه: نضج واحترق!! ولماذا لم يقل عن الأصول: إنه احترق؛ لأنه في الجملة أصول وثوابت؛ ولأن الشاطبي ذكر في موافقاته أن أصول الفقه قطعية؟! كيف لم يحترق الأصول عنده ولا التفسير، واحترق عنده الفقه والحديث؟! هذا إن كان مراده بالأصول: أصول الفقه، وإن كان مراده أصول الدين؛ فأصول الدين أحكم وأبين في الدلالة والقطعية، فكيف لم تحترق عنده؟!

تاسعا: أين العبارة الأخرى السائرة: «كم ترك الأول للآخر» فإذا كانت المسألة عبارات مرسلة بلا تعليل! فكيف نوفق بين هاتين العبارتين «نضج واحترق»و«كم ترك الأول للآخر»؟!

على كل حال هي عبارة متهافتة ومتناقضة، ليست مبنية لا على دليل ولا برهان ولا واقع.. بل مرسلة هكذا كغيرها من العبارات التي باتت لدينا حجة في بعض القضايا، وهي مثلها وربما أسوأ منها!!

وأخيرا أقول: عقولنا هي التي احترقت وركنت للكسل والدعة، فلم تعد قادرة على البناء المعرفي الفاعل، ولا على البحث العلمي المجرد.

الجزء الأكبر من منظوماتنا العقلية والشعورية والرمزية، ولكنه لا ينفرد بتشكيل كل ذلك. إنه تراث ضخم جدًّا، فهو مستطيل في الزمان ومستعرض في المكان. وهذا الثراء يمكن أن يشكّل عامل إرباك واختلاط، فالتراث - كالثقافة - بإمكانه أن يحفز على العمل، ويرشد إلى الوجهة الصحيحة، كما أن بإمكانه أن يبرمج عقل الأمة برمجة خاطئة، ويمدها بنماذج ومؤشرات ومواد تحجب رؤيتها للمنهج الرباني الصافي والبعيد من الشوائب، كما تحجبها عن رؤية الواقع والاستجابة الصحيحة لتحدياته.

إن البحث في التراث يعني أن نرقب بعمق تكوينه وظروف ذلك التكوين والمنحنيات الحادة التي مر بها، كما يعني أن نحاكمه إلى قطعيات المنهج الرباني، وأن ننظر إليه من زاوية صلاحيته لتطوير حياتنا نحو الأفضل، وملاءمته لإحداث التوثب الشعوري والذهني الذي نحتاج إليه في تحقيق وجودنا.

إن الأزمة الحضارية الخانقة التي يشعر بها السواد الأعظم من المسلمين، ستؤدي قطعًا إلى قراءات جديدة للتراث؛ ونحن لا نخاف تلك القراءات، لكن نخاف من تخاذل أهل الخير عن المساهمة في ذلك، فيتركون المجال لأهل الأهواء ومشوهي الثقافة، فيتخذون من تلك القرارات أدوات لتشكيك الناس في دينهم، وتأسيس منهجية للتقويم والإصلاح بعيدة عن المنهج الرباني الذي نعتقد أنه يشكل الإطار الفذ للنهوض الصحيح. إن موقف أكثر المشتغلين بالدراسات الإسلامية، هو الاشتغال بالنقل مع اهتمام ضعيف بالفهم والتحليل والتعليل والربط والاستنتاج، واستخراج المستخلصات والدروس الحضارية. إن فائدتنا من تكديس المعلومات والأخبار والأقوال ستكون محدودة ما لم

نمتلك رؤية نقدية فاحصة للانتفاع بذلك وتوظيفه في حياتنا المعاصرة. في التراث كنوز، وفيه أيضًا جوانب ومواقف واتجاهات، يكتنفها الخطل والقصور؛ والبحث العلمي الجاد هو الذي يبصرنا بجوهر كل ذلك»[1].

الأثر الثالث: نقص التكامل في مسالك العلم وطرقه:

لو قلّبت البصر في حال «طلبة العلم» و«العلماء» لوجدت أن أكثر الذين يمارسون الحفظ وتخزين المعلومات فحسب؛ هم أبعد الناس عن البحث العلمي كما سبق، وأضعفهم ممارسة لمناهجه وطرقه، وربما تجدهم أيضا أقل الناس قبولا للنقد والمراجعة.

والعكس أيضا؛ تجد أهل البحث العلمي يقومون بذات الدور في إقصاء غيرهم من أرباب «الحفظ»، وكل حزب بما لديهم فرحون!!

والمتوسطون من الفريقين الذين استطاعوا الجمع بين الطريقتين أقل، ولا يخفى أن العلم بحاجة لكلا الطريقتين، كما أنّ لاختلاف القدرات وتمايز العقول أثرًا في ترجيح إحدى الطريقتين على الأخرى.

لكن الذي لا أشك فيه - ولا يحق لي ذلك - هو أن «العلم» في عصوره المتأخرة أحوج ما يكون لنشر ثقافة «البحث العلمي»، وتفعيل دور «الاجتهاد والاستنباط»؛ لأن في ذلك نهضة حقّة لعلوم سلفنا الصالح، ومواكبة ضرورية ولازمة لحاجيّات عصرنا ومتطلباته. فهل يُدرك الحفّاظ ودعاة التلقين ذلك الأمر؟

---

(١) حول التربية والتعليم - الجزء الخامس من سلسلة: المسلمون بين التحدي والمواجهة لعبد الكريم بكار (ص: ٢٨٨-٢٩٠).

وتقاسم الأدوار في الزمن الأول كان حاضرًا دون إجحاف أو ميل لهذا أو ذاك، بل تجد الحافظ والفقيه يُجسّدان تكاملا راقيًا في البناء العلمي!!

قال إسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨هـ): ذاكرت الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) فقال: «لو كنت أحفظ كما تحفظ لغلبت أهل الدنيا»[١]. وفي تعليل ذلك يقول البيهقي (ت: ٤٥٨هـ): «وهذا لأن إسحاق الحنظلي كان يحفظه على رسم أهل الحديث، ويسرد أبوابه سردا، وكان لا يهتدي إلى ما كان يهتدي إليه الشافعي من الاستنباط والفقه، وكان الشافعي يحفظ من الحديث ما كان يحتاج إليه، وكان لا يستنكف من الرجوع إلى أهله فيما اشتبه عليه منه، وذلك لشدة اتقائه لله - عز وجل - وخشيته منه واحتياطه لدينه»[٢].

وقال عبيد الله بن عمرو (ت: ١٨٠هـ): كنت في مجلس الأعمش (ت: ١٤٨هـ) فجاءه رجل فسأله عن مسألة فلم يجبه فيها، ونظر فإذا أبو حنيفة (ت: ١٥٠هـ) فقال: «يا نعمان، قل فيها» قال: «القول فيها كذا». قال: «من أين؟» قال: «من حديث كذا، أنت حدثتناه». قال الراوي: فقال الأعمش: «نحن الصيادلة وأنتم الأطباء»[٣].

انظر إلى السمو في التعامل والروح العالية من الأعمش، وتأمل كيف أنه قدّر صاحب الفقه واعترف بفضله ومقامه ولم يبخس لا حقه ولا حق نفسه، قس هذا على أهل زماننا لترى الفرق، وهنا سؤال أدع الإجابة عنه للقارئ وهو:

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ١٥٤)، وانظر: الإبداع العلمي لأحمد القرني (ص: ٦٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٣٠).

لماذا يرفض المغالي في الحفظ رفضا قاطعا أن يوصم بقلة الفهم، بينما الفقيه لا يجد غضاضة في قول من يقول عنه: غير حافظ أو متقن؟!!

وقد يقال لي: الحفظ عند السابقين كان أظهر؛ وعليه فهو أهم وأرفع مقاما!

وإن سلمتُ بذلك جدلا؛ لحاجة المتقدمين له، وعدم تدوين العلم مع قلة المال والأوراق؛ إلا أنني أعيد وأكرر: في هذه الأزمنة المتأخرة أحوج ما نكون لبث ثقافة الفهم، والبحث العلمي كأصل لا غنى لنا عنهما؛ متى أردنا ثروة علمية، ونهضة حضارية فاعلة.

الأثر الرابع: التجاوز لمبدأ التخصص:

الحافظ لمتون العلم يرى نفسه في الغالب مؤهلا للخوض في كل علم، بل قد يسوِّغ لنفسه مقارعة كبار العلماء في تخصصاتهم وعلومهم؛ لأنه حفظ بعض الوريقات المختزلة في كل علم.

يقول ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ): «على أنّ من أكبر الأسباب التي دعتهم إلى نظم العلوم ميل طلبة العلم إلى المشاركة في تعلُّم علوم جمَّة، وذلك مما يضيق عليهم أزمانهم؛ فتوسَّلوا إلى الحفظ بالمنظومات؛ فالطالب يحفظ لعلم القراءات منظومة **حِرز الأماني** للشاطبي القاسم بن فيرُّه، والأرجوزة **الألفية** لابن مالك، وأرجوزة ابن عاصم في فقه المعاملات المسماة **تحفة الحكام**، و**السُّلَّم** للأخضري في المنطق، و**الجوهر المكنون** له في البلاغة، و**الخزرجيةَ** في العروض، و**الدرة** في الفرائض والحساب، ورقم **الحلل** في التاريخ، و**البيقونية**

في مصطلح الحديث، ولامية الأفعال في التصريف، ومقصورة ابن دريد في اللغة»[1].

ولا يُفهم في هذا المجال أنني أصوِّب عدم المشاركة في باقي العلوم، أو أدعو إلى التحجير على العقول والاكتفاء بالتخصص فقط، لكن أدعو إلى مراعاة قول العالم في فنه الذي قضى فيه عمره بحثًا وقراءةً، ولا عيب في استشارته والرجوع إليه في فنه الذي أجاده كما حصل لبعض العلماء من قبل.

فمن ذلك ما ذكره السرخسي (ت: ٤٩٠هـ) صاحب كتاب **المبسوط** في أثناء شرحه لكتاب **السير الكبير** لمحمد بن الحسن الشيباني (ت: ١٨٩هـ)، قال: «اعلم بأن أدق مسائل هذا الكتاب وألطفها في أبواب الأمان، فقد جمع بين دقائق علم النحو، ودقائق أصول الفقه، وكان شاور فيها علي بن حمزة الكسائي - رحمه الله تعالى - فإنه كان ابن خالته، وكان مقدما في علم النحو»[2].

فالتخصص يقبح بالمرء إذا كان جاهلا بالكلية ببعض العلوم التي لا بد له منها في العلوم الشرعية وغيرها؛ لتعلقها بعلمه وفنه من جهة، وفرض التخصص للمتعلّم يأتي من جهة استحالة جمع العلوم في ذهن واحد، وبضبط واحد، وعدم إمكانية التفاعل معها نقدا وتحليلا.

قال ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ): «ومن طلب الاحتواء على كل علم أوشك أن ينقطع وينحسر، ولا يحصل على شيءٍ، وكان كالمُحْضِرِ (أي: المسرع)

(١) أليس الصبح بقريب؟! لابن عاشور: (ص: ٤٥).
(٢) شرح السير الكبير (١/ ٢٥٢)، وانظر: مقالات الدكتور محمود الطناحي (٢/ ٤٣٩).

إلى غير غاية؛ إذ العمر يقصر عن ذلك، وليأخذ من كل علم بنصيب، ومقدار ذلك معرفته بأغراض ذلك العلم فقط، ثم يأخذ مما به ضرورة إلى ما لا بد له منه كما وصفنا، ثم يعتمد العلم الذي يسبق فيه بطبعه وبقلبه وبحيلته، فيستكثر منه ما أمكنه، فربما كان ذلك منه في علمين أو ثلاثة أو أكثر، على قدر زكاء فهمه، وقوة طبعه، وحضور خاطره، وإكبابه على الطلب، وكل ذلك بتيسير الله تعالى»[1].

فالإحاطة المجدية بالعلوم غير ممكنة عقلا كما يطلب أرباب المتون وحفظتها، بل إن الفن الواحد يستعصي عن ذلك فكيف باصطحاب غيره معه؟!

يقول الشريف حاتم: «بل إن التخصُّصَ الواحد منها له شُعَبٌ وفروعٌ، حتى إن العالم كلما تعمّقَ في علمٍ منها، بَدَتْ له شُعَبٌ جديدة في ذلك العلم تستحقُّ التخصُّصَ فيها والتدقيقَ في دراستها. ومن سُنّة العلوم كلِّها أنه مهما كان العالمُ متفنّنًا في العلوم (الشرعية وغيرها)، فعلى قَدْرِ تفَنُّنِه نَقَصَ من تعمُّقِه فيها، وعلى قدر تعمّقه في علمٍ من العلوم نقصَ من تعمّقه في علم آخر»[2].

ومما يؤكّد هذه الحقيقة ما نُقل عن الإمام الشافعي حين قال لابن مِقْلاص (ت: ٢٤٣هـ): «يا أبا علي، أتريد أن تحفظ الحديث، وتكون فقيها؟ هيهات ما أبعدك من ذلك!!»[3].

---

(١) رسائل ابن حزم (٤/ ٧٧، ٧٨).

(٢) اختلاف المفتين (ص: ٢٦، ٢٧).

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩/ ١٣٩).

فإذا كان ذلك متعذِّرا لابن مقلاص وهو من كبار الفقهاء، وفي القرن الثالث الهجري قبل تشعّب العلوم واتساعها، فكيف يروم ذلك مَن في هذا الزمن وإن ادعى أنه استظهر أطنانا من المتون؟! فمع الطغيان المعلوماتي، والتقنية المعاصرة، التي يسّرت طرق البحث، كثر التصنيف، وقلّ التدقيق؛ لهذا فإن مسألة التخصص قضية لا محيص عنها، فلا بد أن يعلم الحافظ أن حفظه لا يخدمه كثيرا في مجال البحث والتدقيق.

قال أبو هلال العسكري (ت: بعد٣٩٥هـ): «ومن أراد أن يعلم كل شيء، فينبغي لأهله أن يداووه، فإن ذلك إنما تصور له لشيء اعتراه»[١].

وقال محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٦هـ): «ينبغي لمن يحب العلم أن يَفتنَّ في كل ما يقدر عليه من العلوم؛ إلا أنه يكون منفردًا غالبًا عليه منها علم يقصده ويبالغ فيه»[٢].

وقال الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ): «إذا أردت أن تكون عالمًا فاقصد لفنٍّ من العلم، وإن أردت أن تكون أديبًا فخذ من كل شيء أحسنه»[٣].

وقال الأصمعي (ت: ٢١٠هـ): «ما أعاني إلا المنفرد»[٤]. يعني: المتخصص عند المناظرة.

فـ«التقدم الرأسي في العلم يتطلب التخصص الدقيق، وتركيز الفكر

---

(١) الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه (ص: ٧٠).
(٢) صناعة الكتاب للنحاس (ص: ١١٦).
(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/ ٥٢٢).
(٤) صناعة الكتاب (ص: ١١٦).

والخبرة والبحث في بؤرة معرفية ضيقة، حتى يمكن الوصول إلى شيء جديد ذي قيمة.

إن التخصص هو أن يبني الإنسان معرفة مدققة في موضوع ما مكتفيًا بالمعرفة العامة في باقي الموضوعات.

ولا ينبغي أن يفهم من هذا أنني متحمس لإيجاد المتخصص المنغلق على نفسه؛ فهذا غير وارد، ولكن الذي أرمي إليه، هو أن يوجد لدينا عدد كبير من المتخصصين المنفتحين على التخصصات الأخرى، لا سيّما التخصصات والمعارف التي تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها، والتي يمثل كل منها امتدادًا طبيعيًّا لغيره»[١].

ومما أدى إلى ضعف العلوم الإسلامية محاولة أخذها جملة، وإرادة التفنن فيها، وجمعها وبلوغ غايتها دون إفراد واحد منها بذلك! «وأي رجل له بصر في العلم، ومعرفة بكيفية استفادته والانتفاع منه؛ يعقل أن الطالب المفطور على السذاجة، وضعف الخيال، وسكون القوة المفكرة، مع قصور في التربية بلغ النهاية وجاوزها = يستطيع أن يجمع في فكره ثمانية عشر علما في ثنتي عشرة سنة؛ فيتلقى كل علم في ثمانية أشهر، وهل يمكنه إذا قَسَّم فكره بين تلك العلوم في تلك المدة أن يستفيد من علمه ذلك شيئا؟ كلا، ولم نقرأ في تاريخ علماء البشر أن أحدًا منهم اشتغل في ثمانية عشر علما بنية واحدة ثم نبغ فيها كلها، أو في شيء منها، وقلّ أن ترى في تاريخ العلماء رجلًا نبغ في علم إلا

(١) انظر كتيب: القراءة المثمرة؛ لعبد الكريم بكار.

وتراه قد انقطع له، ولازم الاشتغال به، وهجر ما عداه»[1]. فالساحة العلمية اليوم أحوج ما تكون إلى المتخصصين المدققين في جميع مجالاتها وفنونها غير المتجاوزين إلى ما لا يحسنون.

الأثر الخامس: غياب التجديد والاستنباط:

أعظم كارثة حلّت بالفكر الإسلامي تلك المقولة المشئومة التي دعت لإغلاق الاجتهاد، أو تضييقه بأغلال من الشروط التي لا يمكن اجتماعها أو توفرها إلا في نبي من الأنبياء، وقد سبق مناقشة هذه القضية، ولكن في هذه الجزئية نشير إلى أثر التلقين على ملكة الاستنباط والإبداع.

يقول الطنطاوي عن نفر من المقلدة: «وليست مقالتهم في (الأدب) إلا إعادة لما يقوله غيرهم، فهي عن تقليد لا عن اجتهاد، وهي محصول ذاكرة تحفظ وتردد، لا ثمرة عقل يبحث ويقيس ثم يصدق أو يكذب؛ لذلك تجد لهم الرأي وضده، وما الأول رأوا، ولا بدا لهم (ضده) فعدلوا، وإنما قال لهم معلموهم فقالوا، ثم مالوا فمالوا، فلا سبيل إلى مناقشتهم فيما يقولون، ولا تجوز مناظرة المقلد الذي يروي قول إمامه دون دليله»[2].

فمن مثل هذا يُعلم أن المغالاة في ظاهرة التلقين لها تأثير بالغ على عدم إعمال العقل وتنمية الاجتهاد في البحث العلمي؛ لأن العقل (الحافظ فقط) في الغالب ينساق لمنهجية النقل المجرد العاري عن النقد والتوجيه! فالحافظ يؤدي

(١) انظر: التعليم والإرشاد للحلبي (ص: ٢٤٨، ٢٤٩).

(٢) صور وخواطر (ص: ١٩٩).

كما حفظ، وينقل كما قرأ، يحتفل بآراء العلماء وينسى رأيه، ويجمع الأقوال والأدلة، ويرجح أحدَها ظنًّا منه أنه أتى بجديد دون دراية بمحالّ الاستدلال، ولا يدري أنه أجهز على عقله.

فمن أين لـ«حافظ فقط» أن يجتهد، أو أن يقيس، أو أن يأتي بجديد سوى ما حفظ وهو مسطور في كتب العلماء لو أراده أحد لرجع إليه؟!

قال الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ): «وكرهت الحكماءُ والرؤساءُ، أصحابُ الاستنباطِ والتفكير جودةَ الحفظ؛ لمكان الاتّكال عليه، وإغفال العقل من التمييز، حتى قالوا: الحفظُ عِذْقُ الذِّهن، ولأن مستَعمِلَ الحفظ لا يكون إلا مقلِّدًا، والاستنباطُ هو الذي يُفضي بصاحبه إلى بَرْد اليقين وعِزِّ الثقة»[١].

بل هذا الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) يمنع الحافظَ للكتاب والسنن وأقاويل السلف بغير إدراك لحقيقة معانيها من أن يجتهد، فقال: «ومن كان عالمًا بما وصفنا بالحفظ، لا بحقيقة المعرفة، فليس له أن يقول أيضًا بقياس؛ لأنه قد يذهب عليه عَقْلُ المعاني. وكذلك لو كان حافظًا مُقَصِّرَ العقل، أو مُقَصِّرًا عن علم لسان العرب، لم يكن له أن يقيس، من قِبَلِ نقص عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس. ولا نقول: يسعُ هذا - والله أعلم - أن يقول أبدًا إلا اتّباعًا، لا قياسًا»[٢].

والاجتهاد في العلم عند تحصيله من طرقه تمرين النفس على الفهم منذ الصغر، واعلم - يا محب العلم - أن الاستنباط هو سعادة العقل، وهو روح

---

(١) رسائل الجاحظ (٣/ ٢٩، ٣٠).

(٢) الرسالة للشافعي (رقم: ١٤٧٧-١٤٧٩)، وانظر: نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية للشريف حاتم العوني (ص: ٩٢).

العلم، وقلبه النابض؛ متى توقف فقل على العلم السلام!! وتنمية العقل والفهم خير دليل على ذلك. قالت الحكماء: «حياة العلم الفهم»[١].

وقال ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ): «أقل موجود في الناس الفهم والغوص على دقائق المعاني»[٢].

فالاستنباط هو الذي يعطي القيمة للعلم في الحياة، وهو الذي يطلب العلم لأجله ابتداء لا للاستكثار والجمع فحسب، قال أبو عمر: «أما طلب الحديث على ما يطلبه كثير من أهل عصرنا اليوم دون تفقه فيه ولا تدبر لمعانيه فمكروه عند جماعة أهل العلم»[٣].

الأثر السادس: اختلال مفهوم «العلم» و«العالم»:

هذا الاختلال، وإن لم ينطق به صراحة المقتصرون على الحفظ، إلا أنه واقع في أحوالهم، ومطروق في منتدياتهم في الغالب؛ فالعالِم عندهم هو الحافظ فحسب، والعلم هو الحفظ لا غير.

فمن صَمَّ آذانه وأغلق ذهنه بعدما شحنه بمتن متأخر، ولم يعرف غيره، هل يُسمى عالما؟! وربما حذّر بعض هؤلاء تلامذته من الخروج على هذا المتن والنظر في غيره من كتب الخلاف! يقول سعيد بن أبي عروبة (ت: ١٥٦هـ): «من لم يسمع الاختلاف فلا تعدوه عالما!»[٤].

(١) المجالسة وجواهر العلم للدينوري المالكي (٤/ ٣٣٢).
(٢) صيد الخاطر (ص: ٤٧٦).
(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٢٠).
(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨١٥).

فالعلم فيما يظهر عند هؤلاء ليس ملكةً وتصوّرًا يُدركه الذهن من خلال تحصيله لعدة مبادئ، بل هو التلقين فحسب للرأي الواحد، بقدر ما تحفظ، فأنت تطلب العلم؛ وعليه تستحق هذا اللقب الشريف «العالم»؛ فليس العالم هو من كثر صوابه وقلّ خطؤه، بل هو المتقن لا غير.

ولعلّ مما يؤكّد هذا الخلل تباين المفاهيم في تحصيل العلم وأدواته، فالطريقة الشائعة التي تعتمد الحفظ والمتن فحسب هي التي يجعل أربابها كل مَن لم يأخذ بها لم يكن عالمًا! فكأن المقصد والغاية هي الوسيلة نفسها وليس العلم؛ فالوسائل تختلف والطرق تتجدد بين المحصّلين للعلم، ولهذا ينبغي أن يكون النظر لذات العلم فهمًا وملكةً وبحثًا لا للوسيلة نفسها.

وقد سبق من قبل في كلام الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ) ما يؤكد وجود هذا الخلل إذ يقول: «وكأن معنى العلم عندهم هو سعة المحفوظات سواء من علوم الشريعة أم من علوم العربية، فلا يعتبر العالم عالمًا ما لم يكن كثير الحفظ..! ولكن لا يُعَدُّ عالما ما لم يكن كثير الحفظ».

فلا يعتبر العالم عالمًا ما لم يكن كثير الحفظ!! هذا هو المعيار الأهم وربما الوحيد في تحديد العالم لديهم!

ما ذكره ابن عاشور واشتكى منه - في تقديري - لم يأخذ حيّزًا كبيرًا عند المتأخرين! مع العلم أن عددا من المتقدمين يدركون تمام الإدراك أن ثمة عالما بحفظ وفهم، وآخر بفهم دون حفظ متقَن، وثالث بلا فهم تام، والذي لا يحفظ عندهم مطلقا لم يُسلب عنه لقب «العالم» ولا مسمى «العلم».

قال حمزة السهمي (ت: ٤٢٧هـ): «سمعت أبا بكر بن عبدان يقول: يحيى بن صاعد يدري، ثم قال: وسئل ابن الجعابي: أكان ابن صاعد يحفظ؟ فتبسم! وقال: لا يقال لأبي محمد: يحفظ. كان يدري! قلت لأبي بكر بن عبدان: إيش الفرق بين الدراية والحفظ؟ فقال: الدراية فوق الحفظ»(١).

وسئل صالح بن محمد (ت: ٢٩٣هـ): هل كان ابن معين يحفظ؟ قال: لا إنما كان عنده معرفة. قيل له: فعلي؟ قال: كان يحفظ ويعرف(٢).

وذكر السيوطي (ت: ٩١١هـ) في ترجمة شيخه جلال الدين المحلي (ت: ٨٦٤هـ) أنه «لم يكن يقدر على الحفظ، وحفظ كراسًا من بعض الكتب، فامتلأ بدنه حرارة!! مع أن السيوطي ذكر عنه أيضا أنه كان علامة، آيةً في الذكاء والفهم؛ كان بعض أهل عصره يقول فيه: إن ذهنه يثقب الماس! وكان يقول عن نفسه: أنا فهمي لا يقبل الخطأ!!»(٣).

فالفهم إذن هو المعيار لا غير، وليس الحفظ المجرد فتنبه، قال ابن الوزير (ت: ٨٤٠هـ): «وعموم التَّفاوت الذي يدور عليه، وميزانه الذي يُعتبر به في أغلب الأحوال هو: التفاوت في صحّة الفهم، وصفاء الذهن، واعتدال المزاج، وسلامة الذوق، ورجحان العقل، واستعمال الإنصاف، فهذه الأشياء هي مبادئ المعارف، ومباني الفضائل، ولأجلها يكون الرَّجل غنيًّا من غير مال، وعزيزًا من غير عشيرة، ومهيبًا من غير سلطان، إلى غير ذلك من الصفات الحميدة

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص: ٢٥٨)، وانظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٢٣٣).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١١/ ٤٨).

(٣) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٤٤٣) ط: أبو الفضل إبراهيم.

والنُّعوت الجميلة»[1].

وقال أيضا: «ولهذا السبب تكلم بعض الحفَّاظ في حديث الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه - فظن بعض الجهّال أن ذلك يقتضي القدح في اجتهاده، وإمامته، وليس كذلك، فغاية ما في الباب أنّ غيره أحفظ منه، وذلك لا يستلزم أن غيره أفضل منه، ولا أعلم منه على الإطلاق، فقد كان أبو هريرة رضي الله عنه -أحفظ الصحابة- رضي الله عنهم، ولم يكن أعلمهم، ولا أفقههم، ولا أفضلهم، وقد كان معاذ أفقههم، وزيد أفرضهم، وعليٌّ أقضاهم، وأُبيّ أقرأهم، والخلفاء أفضلهم»[2].

فأين هذا من بعض الذين يُصورون للمتعلمين أن الحفظة هم العلماء الراسخون فحسب، والعلم هو الحفظ لا غير؟!

الأثر السابع: العزلة عن المجتمع:

استظهار الحفظة للمتون فحسب - لا سيّما الفقهية - والاكتفاء بها، مما يعزلهم غالبا عن واقعهم ومسائله وحاجياته؛ فهم يعالجون بتلك المتون علل زمانهم بالقياس على علل يستظهرونها من آراء قوم لا يدركون أصلها، ولا عايشوا زمنها كما ذكر ابن عبد البر في وصف حالهم[3]!

وقد تجد أن الحافظ الذي يغالي في التلقين كثيرا ما يُصدَّر باعتبار شخصه لا باعتبار خدمته للعلم ومعايشته له بالبحث والتنقيب والنقد والتحليل، وهذا

(١) الروض الباسم (١/ ٨٠).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٢٥).

(٣) سبق نقل كلامه وتحليله في توطئة هذا الفصل.

مما يُبين لك أن الحافظ يخدم نفسه ابتداء، وهو بذلك ربما عاش في عزلة تامة عن المجتمع؛ فمحفوظاته غير قابلة للغرس والاستنبات ما لم يتبعها فقه وتحليل.

ومن أسباب الإغراق في التلقين التي عمّقت هذه العزلة عن المجتمع أن النفوس في العادة تجدها منساقة إلى المشهود الحسي الذي يُرى للعيان كالإملاء والتلقين بخلاف الذكاء والتحليل الذي لا يشاهده أحد.

يقول ابن عاشور: «ليس العلم عندهم إلا الحفظ؛ لأنهم كانوا يميلون إلى شيء محسوس مشاهد في العالِم - ومن المعلوم أن الذكاء والنباهة لا يشاهد لأحد-»[1].

(١) أليس الصبح بقريب؟! (ص: ٤٦).

تنويع المجالات بلا شطط

المحصّل أننا في مثل هذا الموضوع نحتاج إلى «التوسط والاعتدال». فالصحابي الجليل أبو هريرة - رضي الله عنه - لو لم يحفظ، لما استنبط العلماء من الصحابة وغيرهم كثيرًا من الأحكام، وأهل الحديث لو لم يحفظوا ودونوا، لما كتب الفقهاء ودونوا وبحثوا، فتقسيم الأدوار بلا حيف أولى من التلاوم والخصام، والتوازن في المجالات أيُّها أولى وأهم من صميم الفقه للمرحلة؟

قال ابن القيم (ت: ٧٥١هـ): «علم ابن عباس كالبحر، وفقهه واستنباطه وفهمه في القرآن بالموضع الذي فاق به الناس، وقد سمع كما سمعوا، وحفظ القرآن كما حفظوا، ولكن أرضه كانت من أطيب الأراضي وأقبلها للزرع، فبذر فيها النصوص؛ فأنبتت من كل زوج كريم ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ۝٤ ﴾ [الجمعة:٤]. وأين تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه من فتاوى أبي هريرة وتفسيره؟! وأبو هريرة أحفظ منه، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق؛ يؤدي الحديث كما سمعه، ويدرسه بالليل درسا؛ فكانت همته مصروفة إلى الحفظ، وبلّغَ ما حفظه كما سمعه، وهمة ابن عباس مصروفة إلى التفقه والاستنباط، وتفجير النصوص وشق الأنهار منها واستخراج كنوزها»[1].

---

(١) الوابل الصيب (ص: ٧٢).

وهنا أسأل: هل الحاجة للحفظ في الزمن الأول كما هي اليوم؟! وهل حاجتنا الآنية وحاجة العلم المستقبلية إلى تكريس التلقين فحسب وتقديمه على غيره؟! ثم ما الذي أضعف العلم في عصوره المتأخرة؟ أليس هو ضعفنا في مجال البحث وتحليل المعلومات؟!

وأخيرًا: نحن بحاجة دائمة إلى المقارنة بين ما نفعه متعدٍّ، وما كان قاصرا على صاحبه في الغالب، لمن يمتلك أداتين، والمكتوب من العلم في كثير من الأحوال أبقى وأنفع من المطبوع في الذهن الذي لا يبرح مكانه.

قال ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ): «تطاولت الأحقاب وتعارفت الأمم، واقتبس بعضهم معارف بعض عن بصيرة أو تقليد، فتمازجت العلوم، وتباهى المقتبس بما اقتبس، ووُجد قومٌ لا قدرة لأذهانهم على الوصول إلى حقائق الأشياء والانتفاع بأرواحها، ولكن لهم همّة تسمو بهم إلى الاتّسام بميسم أربابها، فأخذ الناس علومًا لا يحتاجون إليها تباهيًا بها، واقتصروا من علوم عالية على ألفاظ وحقائق يسردونها، وأبهت الناسَ أقوام بقوة حوافظهم - وإن كانوا ضعفاء الفكر - فسردوا لهم قماطير عن ظهر القلب، وخيلوا لهم أن ذلك أيضًا ضرب من العلم عظيم، فقلّدهم قوم على تقليدهم، وخارت عزائم قوم عجزوا عن متابعتهم، وعارضهم آخرون نقصوا من قيمة عَملهم، منهم من عارض في نفسه وخانته عبارته، ومنهم من عبّر عن فساد ذلك، وقليل ما هم!! فأصبحت قلة هؤلاء وكثرة أولئك وبالًا عظيمًا على العلم، وهو أصل تشعب الناس في العلوم، وابتهاج كلِّ فريق بنصيبه منها»[١].

---

(١) أليس الصبح بقريب؟! (ص: ١٥٣).

وهنا يتعيّن «على طالب العلم - أو على مُوَجِّهِهِ - إذا ما أحب أن يبلغَ درجةَ الفقهاء في العلوم، وألَّا يقتصرَ على درجة الناقل - ألَّا يجعل غالبَ وقته وعامّةَ جهده مقصورًا على الحفظ، حتى في زمن الطفولة؛ لأن تكوُّنَ المَلَكَات يبدأ من الصغر، وكما قيل: من شبَّ على شيءٍ شابَ عليه.

وتعوُّدُ القلب على الحفظ دون الفهم والتأمُّلِ والتحليلِ يُضعف هذه الملكات، حتى تَضْمُر، فلا يمكن بعد ذلك - غالبًا - أن تعود إلى نشاطها الفطري، فضلًا عن أن تبلغ نشاطَها المكتسَبَ الذي كان يمكن أن تصل إليه بالتمرين»[1].

«ولا يعني هذا أن اختزان المعلومات في الذاكرة صار غير ذي جدوى؛ إذ إن هناك علومًا قوامها الحفظ.

وإضافة إلى هذا فإن المخ البشري يحتاج إلى معلومات ومعطيات يشتغل عليها، ويستخلص منها شيئًا جديدًا نافعا. في اليابان يحفظ الطلاب كمًّا كبيرا من المعلومات، إلا أنهم من خلال (الإستراتيجيات) المقصودة يتعلمون كيف يصنفون ويبوبون تلك المعلومات، مما يسمح لهم بفهم العلاقات بينها. ولا ينظرون إليها على أنها شذرات متفرقة، لا روابط بينها؛ إذ إن إدراك الروابط والعلاقات هو الذي يعطي للمعلومات معاني وفوائد»[2].

فيا حملة العلم وطلابه، كونوا من الذين عبروا عن فساد هذا النوع، واختزال العلم فيه، وبينوا ما فيه من الخلل والضعف، ولما ينتجه من آثار (حالية

(١) نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية للشريف حاتم العوني (ص:٩٠-٩٢).

(٢) حول التربية والتعليم - الجزء الخامس من سلسلة: المسلمون بين التحدي والمواجهة لعبد الكريم بكار (ص: ١٥٨-١٨٨).

ومستقبلية)؛ فالميادين العلمية والعملية تَسر العدو وتُحزن الصديق.

أيُّ معنًى لكون هذه الظاهرة بجملتها ولدت، ونشأت، وترعرعت، وشابت في عصور ما يسمى بـ«الانحطاط العلمي!!» والعجيب أنها تجاوزت جميع مراحل النمو لكنها لم تَمُتْ بعد!!

والأعجب منه أننا مدركون تمام الإدراك أن من آثارها ما يعاني منه التعليم اليوم قاطبة من ضعف الإنتاج والتأثير، ومع هذا تجد من يرفع عقيرته للدفاع عنها!! ولرفع الوهم أقول: ليس ذلكم هو الداء الوحيد فحسب، لكنه الداء الأهم والأبرز، وهل أمة سادت بغير التعلم؟!

هذا الداء (ضعف التعليم) يصح وصفه بالموت البطيء؛ لأنه ينخر في جسد الأمة شيئا فشيئا حتى تسقط أو تكاد، فتبقى جسدا بلا روح، وهيكلًا خاويًا لا تُهاب من أحد ولا تبني مستقبلها بنفسها، تلكم هي: «الغثائية» التي أخبر عنها الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام.

والإسلام حاشاه أن يدعو للتخلف والوهن الذي أصاب عقولنا وخدّرها، قبل أن يبسط علينا رداءه كأمة. أسأل الله لأمة الإسلام النصر والتمكين في كافة المجالات العلمية والعملية.

إلى هنا أعلن استغفاري فيما أخطأت فيه، وأذعن لربي بالحمد والعرفان فيما أصبت فيه، فالحمد لله رب العالمين أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا.

وخير ختام لهذا المبحث كلام ربنا جلّ في علاه، قال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾ [ص:٢٩].

وبهذا أنهي ما أزمعت على طرحه في هذا الفصل، ولم يبق سوى الفصل الأخير الموسوم برؤية بنائية (الأسس والبدائل) لوضع النقاط على الحروف، ومحاولة اقتراح الوسائل العلمية والعملية المكوِّنة للذهنية العلمية الفاعلة، والخروج من هذه الظاهرة أو تلك التي أعاقت الأحلام عن التطوير والتجديد.

٣

الفصل الثالث

رؤية بنائية (الأسس والبدائل)

توطئة

تفعيل مبدأ التكامل بين الوسائل المحصّلة للعلم

بعد كمال هذه الدراسة وتمامها في موضوع «المتون» وما يتصل بها كـ«الحفظ والتلقين»، وما يُسمى بـ«المنهجيات»؛ نَخْلص في هذا الفصل إلى عدد من المقترحات الموجزة، التي أرجو أن تساهم في وضع النقاط على الحروف حول هذه المسألة تداولا ونقاشًا، وأملي أن تُحفّز على تعليم العقل ابتداء في ميادين المعرفة؛ إذ به تتحرر العلوم وتنمو، ويتضح تميّزها، وتُدرك لذّتها، فـ«تعليم العقل بإيجاز طريق التجديد بامتياز»، كما آمل أن تكون هذه الرؤية جوابًا مقاربًا لسؤال: ما العمل تجاه هذه الظاهرة؟ فذهنية الإلغاء الكامل، أو القبول المطلق، في غالب أمرها لا تُقدم حلًّا بديلًا، أو مقترحًا عمليًّا، أو بناء فكريًّا تجاه أية ظاهرة علمية كانت أم عملية، بقدر ما تتطبع النفوس لهذه الظاهرة أو تلك وتستكين أمامها؛ لذا قدّمت هذه المقترحات، وهي على قسمين: علمية وعملية؛ راجيًا من الله أن تساهم في حل هذه الظاهرة، أو التخفيف من سطوتها بالتدريج.

والمبدأ العام الذي أزعم أنه يجمع هذه المقترحات، وأدعو إلى تفعيله باعتدال هو «مبدأ التكامل والتوازن»، وفي المقابل إلغاء مبدأ التنازع والتلاوم؛ فمراعاة «مبدأ التكامل» في ظني يجعلنا نوفّق في النظر والاعتبار بين الثنائيات التالية:

- «الفهم والتلقين».
- و«الوضوح والإلغاز».
- و«الأصالة والحداثة».
- و«التقليد والاجتهاد».
- و«العقلانية والجمود».

ووجه ذلك أن المغالاة في أي أمر من هذه الأمور وإن كان حسنا؛ إلا أنه يَضيق عن تلبية كافة مطالب الأفراد وملء الفراغات، بسبب الاختلاف الكائن في فطرهم الجبلية ورغباتهم الشخصية؛ فالمتعلمون ليسوا سواء، ومُحال أن يكونوا كذلك؛ إذ لا يمكن أن تتوافق قدراتهم الذهنية والنفسية على أمر واحد = فَمِن هُنا كان «مبدأ التكامل» هو الكفيل بحل هذا الاختلاف والتباين، وهو أوّل أصل عام، ومبدأ كلي أرجو أن يؤسَّس عليه ويُبنى ما يأتي من بدائل ومقترحات.

وهنا أؤكّد ما ذكرته في المقدمة آنفا وهو أن «مبدأ التكامل» أحوج ما نكون إليه حين يتعلق الأمر بما يكون مرجعه للواقع والتجربة؛ فمناهج التعليم ووسائله ليست خاضعة للتوقيف، ولا بمرسوم بياني لآحاد العلماء سواء كان متقدما أو معاصرا، وعليه يكون الأصل فيها ما تُثْبتُ التجربة نجاحه، وما يتوافق مع قدرات المخاطَبين، ومَن فَقِه ذلك تمام الفقه لم يجد حرجا في نقد أي منهج من مناهج التعليم قديما كان أو حديثا، بقصد تحديثه وتطويره، أو حتى إلغائه إن أعلن عقمه وعدم إنتاجه.

وسأحرص في تقرير هذا الفصل وتوضيحه على المثال والتطبيق من خلال علم أصول الفقه؛ وذلك بحكم الاهتمام به والقرب منه أكثر من غيره، وما يصدق على المتون الأصولية يصدق على غيرها من المتون العلمية.

وأخصص المبحث الأول في هذا الفصل لعرض أهم المتون والمختصرات في فن أصول الفقه مع تسجيل عدد من الملحوظات والاستنتاجات المهمة، وأردت من ذلك تقديم نموذج حي للقارئ يمكنه القياس عليه؛ ليدرك بنفسه مدى الانتشار الواسع لهذا النوع في فن واحد فقط، فما بالك بانضمام غيره إليه؟!

وأما المبحث الثاني فسيكون عرضا للأسس والبدائل المقترحة لمجاوزة المغالاة في هذه الظاهرة...

وعليه؛ فإن ملخّص الرؤية العامة للبناء الذي أذكره في هذا الفصل يُمكن توضيحه في النقاط التالية:

١- المثال التطبيقي الذي ذكرته حول المتون والمختصرات الأصولية يؤكّد مع استصحاب النقد السابق للغلو فيها، وفي التلقين = أنّ ما آل إليه الأمر من التوسع في هذا المجال؛ مما أفقدنا «مبدأ التكامل والتوازن» المنشود الذي يُعطي الأهمية لبقية الوسائل العلمية الأخرى كالبحث والتحليل والنقد وغيرها، ومن لوازم التكامل أنه لا يُقدم وسيلة على أخرى دون مسوّغ عقلي أو مطلب واقعي.

٢- ما أذكره من ملحوظات واستنتاجات بعد سرد المتون الأصولية يزيد النقطة السابقة وضوحا؛ من جهة أن النظر يؤكد أن أكثرها انتشارا ما كان موجزا يغلب عليه الإلغاز، وما كان كذلك مباين لغرض التأصيل والتيسير، وهو إعلان ظاهر لخروجها من غايتها ومقصدها.

٣- ثم أنتقل بعد ذلك للبحث في آليات اختيار المتون ومعالم جودتها، وهذه الآليات بمجردها لا تكفي في تفعيل هذا المبدأ التكاملي؛ لأن إيجاد المتن المناسب وحده ليس هو الحل الكامل، فقد يكون المتن مناسبا ويبقى التلقين واجترار الشروح والحواشي ضاربا بأطنابه في ذهن العالم والمتعلّم.

٤- وعليه لا بد أن يُقرَن ذلك المتن المختار بتطبيق المقترحات والبدائل (العلمية والعملية) التي ذكرتها؛ لضمان عدم تغلّب أمر على آخر. وبذلك تكتمل المنظومة التي أردت المشاركة بها للخروج من مأزق الانصياع لثقافة المتون المغْلَقة وظاهرة التلقين، وفيما يلي تفصيلها.

المبحث الأول

المثال التطبيقي وبناء آليات المتون ومعايير جودتها

عرفنا فيما سبق أن المتون التي تقصد الإلغاز والإبهام الشديد لا تصلح للتأصيل العلمي في الجملة، ولم توضع لذلك ابتداء، وإنما وضعت للمنتهين كما يُعبرون، ويدل عليه واقعها المغلق؛ لهذا فإن التهافت عليها من المبتدئ والمنتهي وعدم الخروج عليها تقويض ظاهر للعلم كما سبق آنفا.

وسأعرض في هذا المبحث مثالا على هذا الجنوح نحو الاختصار بسرد نبذة من المتون والمختصرات الأصولية، وأنواعها، والتي ذاع صيتها بين المذاهب، ثم أُتبع ذلك ببعض الملحوظات والاستنتاجات المهمة؛ لتكون تمهيدا مناسبا للأسس والبدائل المقترحة، وسيتضمن هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: أنواع المختصرات الأصولية:

لا يخفى على كل متتبع للتراث الإسلامي كثرة المتون، وإدراك هذه الكثرة ليس متعسرا لطالبيه؛ إذ يمكن لأي باحث الرجوع للمصنفات التي اهتمت بجمع كتب التراث الإسلامي وفهرستها كـ«**كشف الظنون**» مثلا، أو التي اختصّت بالحديث عن علم معيّن بمؤلفاته وعلمائه = وعليه سيدرك مدى سعة تلك الكتب بشروحها وحواشيها وتقريراتها.

ولكي يتضح الأمر أكثر وينجلي سأضرب للقارئ مثالا على هذا الأمر في فنٍّ واحد هو علم «أصول الفقه» ذاكرا مختصراته ومتونه بمختلف أنواعها وأحجامها، وقد استفدت في جمع هذه المختصرات والمتون وتقسيمها على محقق كتاب «**التذكرة في أصول الفقه**» لبدر الدين الحسن بن أحمد المقدسي (ت: ٧٧٣هـ)، فقد جمع الأستاذ شهاب الله بهادر في قسم الدراسة[1] ما يكفي للتمثيل لهذا الأمر؛ لذا فقد اعتمدت عليه وأضفت إليه بعض ما فاته.

وعلم أصول الفقه تنتظم مصنفاته في المتون والمختصرات في الأنواع التالية:

النوع الأول: المختصر الذي أنشئ ابتداء:

يحسن الابتداء أولًا بالمختصرات التي لم يُصرح مؤلفها بتقييدها بمصنف معيّن، فمن تلك المختصرات:

١- **رسالة في أصول الفقه**، لحسن بن شهاب العكبري الحنبلي (ت: ٤٢٨هـ).

٢- **اللمع**، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ).

٣- **الورقات**، لإمام الحرمين الجويني الشافعي (٤٧٨).

٤- **معرفة الحجج الشرعية**، للقاضي صدر الإسلام أبي اليسر محمد بن محمد بن الحسين البزدوي (ت: ٤٩٣هـ).

(١) التذكرة في أصول الفقه (ص: ٦٩-٧٣).

٥- **التنقيحات في أصول الفقه**، لشهاب الدين السُهْرَوَرْدي الشافعي (ت: ٥٨٧هـ) وإن كان فيه شيء من البسط.

٦- **تذكرة مختصرة في أصول الفقه** لعبد الرحمن بن عبد الغني المقدسي الصالحي (٦٤٣هـ).

٧- **رسالة في أصول الفقه** للعز بن عبد السلام سلطان العلماء (ت: ٦٦٠).

٨- **أصول الشاشي** (مختصر في أصول الفقه) منسوب للفقيه نظام الدين الشاشي من علماء القرن السابع الهجري.

٩- **تقريب الوصول إلى علم الأصول**، للفقيه العلامة أبي القاسم محمد بن أحمد المعروف بابن جزي الغرناطي المالكي (ت: ٧٤١هـ).

١٠- **التذكرة في أصول الفقه**، لبدر الدين الحسن بن أحمد المقدسي(ت: ٧٧٣هـ)، تحقيق: شهاب الله بهادر، مكتبة الرشد بالرياض.

١١- **المختصر في أصول الفقه**، لابن اللحام علي بن محمد البعلي (٨٠٣هـ).

١٢- **مبادئ الأصول**، لعبد الحميد بن باديس الجزائري (ت: ١٣٥٩هـ).

النوع الثاني: مختصر من كتاب واحد مطوّل:

وذلك إمّا بحذف المكررات والاستطرادات، أو بحذف بعض الأدلّة

والمذاهب غير المعروفة، وقد تكاثرت الكتب في مثل هذا النوع «المختصر من كتاب واحد» فمنها:

١- **النبذ (مختصر لطيف للإحكام في أصول الأحكام)** لابن حزم: أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٦هـ).

٢- **مختصر العدّة** للقاضي أبي يعلى: محمد بن الحسين بن محمد الحنبلي (ت: ٤٥٨هـ).

٣- **مختصر الكفاية** له.

٤- **الإشارة في معرفة الأصول**، (وهو تلخيص لكتابه: **إحكام الفصول**) للباجي: سليمان بن خلف الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ).

٥- **تلخيص التقريب والإرشاد** للجويني: عبد الملك بن محمد بن عبد الله إمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، وهو كتاب كبير وإن كان مختصرا.

٦- **مختصر المستصفى** للسُهْرَوَرْدي: يحيى بن حبش أبي الفتوح شهاب الدين الفقيه الشافعي (ت: ٥٨٧هـ)، وقيل: إنه نفس الكتاب السابق المسمى بـ«**التنقيحات في أصول الفقه**»[1].

٧- **مختصر المستصفى** لابن رشد: محمد بن أحمد بن أبي الوليد (ت: ٥٩٥هـ).

---

(١) انظر: علم أصول الفقه في القرن السادس الهجري لمشعل بن ممدوح آل علي (٢/ ٩٣١).

٨- **مختصر تقويم الأدلة في الأصول للدبوسي**: أبي جعفر الأرسابندي: محمد بن الحسين الفقيه الحنفي، من علماء القرن السادس الهجري.

٩- **منتخب المحصول** للرازي: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت: ٦٠٦هـ).

١٠- **مختصر المحصول** للإربلي: محمد بن يونس بن محمد (ت: ٦٠٨هـ).

١١- **البيان في تنقيح البرهان** لابن الحصّار: علي بن محمد بن محمد الأنصاري (ت: ٦١١هـ).

١٢- **الحاصل من المحصول** للأرموي: تاج الدين أبي عبد الله محمد بن الحسين (ت: ٦١٤هـ).

١٣- **مختصر المستصفى** لابن شاس: عبد الله بن نجم بن شاس السعدي المصري المالكي (ت: ٦١٦هـ).

١٤- **التنقيح مختصر المحصول** للتبريزي: مظفر بن أبي المنير بن إسماعيل الوراني (ت: ٦٢١هـ).

١٥- **منتهى السول في علم الأصول** للآمدي: علي بن محمد بن سالم التغلبي (ت: ٦٣١هـ).

١٦- **لباب المحصول في علم الأصول** للعلامة أبي علي الحسين بن رشيق الربعي المصري المالكي (ت: ٦٣٢هـ)، وهو مختصر كتاب **المستصفى في أصول الفقه** لأبي حامد الغزالي.

١٧- **منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل** لابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (ت: ٦٤٦هـ).

١٨- **مختصر المستصفى** للإشبيلي: أبي العباس أحمد بن الحاج محمد الأزدي (ت: ٦٤٧هـ).

١٩- **مختصر المحصول** للموصلي: تاج الدين عبد الرحيم بن محمد ابن محمد (ت: ٦٧١هـ).

٢٠- **التحصيل مختصر المحصول** للأرموي: سراج الدين محمود بن أبي بكر (ت: ٦٨٢هـ).

٢١- **تنقيح الفصول في اختصار المحصول** للقرافي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن (ت: ٦٨٤هـ).

٢٢- **مختصر المحصول** للمنجا بن عثمان بن أسعد التنوخي الدمشقي الحنبلي (ت: ٦٩٥هـ).

٢٣- **مختصر المستصفى** لابن الطير: محمد بن عبد الله بن أحمد (ت بعد:٦٩٩هـ).

٢٤- **تلخيص روضة الناظر** للبعلي: محمد بن أبي الفتح (ت: ٧٠٩هـ).

٢٥- **مختصر المحصول المسمى بغاية السول** للباجي: علاء الدين علي ابن محمد بن خطاب (ت: ٧١٤هـ).

٢٦- **«البلبل» مختصر روضة الناظر** للطوفي: سليمان بن عبد القوي البغدادي (ت: ٧١٦هـ).

٢٧- **مختصر المحصول للطوفي**: سليمان بن عبد القوي البغدادي له.

٢٨- **اختصار المعالم في الأصول للقونوي**: علاء الدين علي بن إسماعيل بن يوسف (ت: ٧٣٩ هـ).

٢٩- **قواعد الأصول ومعاقد الفصول، مختصر تحقيق الأمل في عِلْمَي الأصول والجدل** للبغدادي صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق (ت: ٧٣٩ هـ).

٣٠- **نيل المنى (مختصر الموافقات)** للغرناطي: أبي بكر بن محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي (ت: ٨٣٩ هـ).

٣١- **مختصر المعتمد في أصول الفقه** لسليمان بن ناصر بن سعيد بن عبد الله.

والكتب المختصرة من كتاب معيّن كثيرة جدًّا، وقد تكثر المختصرات لكتاب واحد **كالمستصفى** للغزالي، أو **المحصول** للرازي، أو **المنار** للنسفي وغيرها، وما سبق منها كاف للتمثيل والبيان.

النوع الثالث: مختصر من الكتاب المختصر:

وذلك لتقريب الفن إلى ذهن الطلبة، وجمعًا للفوائد في أوراق قليلة؛ تسهيلًا للحفظ وتذكرة عند الضرورة، فمن الكتب المؤلفة في هذا الباب:

١- **مختصر المنتهى** لابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ).

٢- **منهاج الوصول إلى علم الأصول** للبيضاوي: ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد أبي محمد الشيرازي (ت: ٦٨٥هـ).

٣- **مختصر مختصر ابن الحاجب الأصولي للجعبري**: أبي العباس إبراهيم بن عمر بن إبراهيم (ت: ٧٣٢هـ).

٤- **إقليد الأصول (مختصر تنقيح القرافي)** لابن فرحون: إبراهيم بن علي بن محمد (ت: ٧٩٩هـ).

٥- **مختصر مختصر المنار للحلبي**: طاهر بن حسن بن عمر (ت: ٨٠٨هـ).

٦- **مختصر اللمع في الأصول** لابن الهائم: أبي العباس أحمد بن محمد بن عماد القرافي المصري (ت: ٨١٥هـ).

٧- **لبّ الأصول مختصر من المنهاج** لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ).

٨- **لبّ الأصول مختصر التحرير** لابن الهمام، لابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد الحنفي (ت: ٩٧٠هـ).

٩- **الكوكب المنير مختصر التحرير** لابن النجار: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي (ت: ٩٧٢هـ).

١٠- **مختصر التحرير للحنفية** للفاسي: أبي عبد الله محمد بن محمد بن سليمان السوسي (ت: ١٠٩٤هـ).

١١- **الفصول البديعة في أصول الشريعة (ملخّص جمع الجوامع)** لمحمد أفندي: عمر الباجوري (ت: ١٣٢٣هـ).

١٢- **مختصر تنقيح الفصول** للقرافي للشيخ محمد بن حمودة جعيط (١٣٣٧هـ).

النوع الرابع: مختصر من كتابين أو أكثر أو من منهجين (المتكلمين والفقهاء):

وهذا النوع يمكن تفريعه إلى عدة فروع، لكن آثرت جمعها في نوع واحد للتيسير:

١- **منهاج الوصول إلى علم الأصول** للبيضاوي: القاضي ناصر الدين (ت: ٦٨٥هـ) جمع بين **المحصول** للرازي و**الحاصل** للتاج الأرموي والتحصيل للسراج الأرموي.

٢- **منار الأنوار في أصول الفقه**، متن «المنار» المشهور، للنسفي: أبي البركات عبد الله بن أحمد (ت: ٧١٠هـ)، جمع فيه بين كتابيْ أصول البزدوي والسرخسي.

٣- **كتاب في الأصول** (جمع بين طريقتي الرازي والآمدي) لأحمد بن نعمة النابلسي (ت: ٦٩٤هـ).

٤- **بديع النظام الجامع بين البزدوي والإحكام** لابن الساعاتي: أحمد بن علي بن ثعلب الحنفي (ت: ٦٩٤هـ)، جمع فيه بين إحكام الآمدي وأصول البزدوي.

٥- **التحرير الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية** لابن همام: محمد بن عبد الواحد الإسكندري (ت: ٨٦١هـ).

٦- **مسلم الثبوت** للبهاري: محب الله بن عبد الشكور (ت: ١١١٩هـ) جمع فيه بين الطريقتين المنسوبة للحنفية والشافعية.

٧- **جمع الجوامع** لابن السبكي (ت: ٧٧١هـ) جمعه مصنفه من زهاء مائة مصنف.

٨- **تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول** للمرداوي: أبي الحسن علي ابن سليمان بن أحمد الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ)، فقد ذكر في آخر كتابه أسماء الكتب التي جمع منها كتابه هذا.

المطلب الثاني: أشهر المختصرات الأصولية عند المتأخرين:

للاشتهار أسباب متعددة كأن يكون الكتاب سهل العبارة، أو جامعا، أو مؤلفه إمام في فنه أو غير ذلك؛ لهذا فإن القائمة السابقة لأنواع المتون والمختصرات الأصولية لم يشتهر منها الكثير في هذه الأزمنة؛ وربما كانت بعض المتون منتشرة في زمن دون آخر، أو قطر بعينه، ولعل المتأخرين في الجملة بكافة مدارسهم الفقهية يميلون إلى المتون الصناعية الأكثر إيجازا كما يلي (وربما يُختلف في تقديم أو ذكر متن على آخر):

١- الأحناف، اشتهر عندهم متنان:

- «**المنار**» مؤلفه: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت: ٧١٠هـ)

- و«**التحرير**» مؤلفه: كمال الدين محمد بن عبد الواحد الإسكندري المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١هـ).

٢- المالكية، اشتهر عندهم متنان أيضا:

- «**مختصر منتهى السول والأمل في عِلْمَي الأصول والجدل**» المعروف

بـ«**مختصر ابن الحاجب**» لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المالكي، المعروف بـ«ابن الحاجب» (ت: ٦٤٦هـ).

- واشتهر عند المتأخرين منهم، لا سيّما الشناقطة منظومة: «**مراقي السعود**» لعبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي (ت: ١٢٣٥هـ).

٣- الشافعية، لهم متنان سارا مسير الشمس من شهرتهما بين علماء المذاهب كافة، وهما:

- «**منهاج الوصول إلى علم الأصول**» للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ).
- و«**جمع الجوامع**» لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٧١هـ).

٤- الحنابلة، من متونهم في علم الأصول ما يلي:

- «**البلبل في أصول الفقه**» للعلامة سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت: ٧١٦هـ).
- و«**قواعد الأصول ومعاقد الفصول**» لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي الحنبلي (ت: ٧٣٩هـ).

المطلب الثالث: استنتاجات موجزة حول المتون السابقة:

من خلال النظر في المتون السابقة أسجل الاستنتاجات والملحوظات التالية في نقاط موجزة:

الملحوظة الأولى: تزايد الظاهرة كلما امتد الزمن؛ ففي القرون الأولى لم تكن المتون واسعة الانتشار، لا سيّما النوع الذي يختصر كتابا مطولا فضلا عن الذي يختصر المختصر! فهذا النوع أصبح ظاهرة في القرون المتأخرة، وكلما تأخر الزمن تزايدت واتسعت كما تلحظه في الأمثلة، وتجد في القائمة أن الصناعة والإلغاز بدأا في القرن السابع حسب المتون التي وصلت إلينا في هذا الفن خاصة، وهذا مؤشر جيد لمن يزعم تعلقه بما عليه المتقدمون.

الملحوظة الثانية: الميل للأوجز وإن كان أغمض! فلو نظرت للأنواع السابقة - أو غيرها من متون العلم - تجد أن أشهر المتون في الجملة أوجزها وإن كان مغلقا لدرجة الإلغاز! وتجد أيضًا أن أكثرها شرحا ما كان مبهما، وهذا مؤشر آخر يدلك أحيانا على قلة بضاعة بعض من يقوم بالشرح والتعليق؛ لأن المتن الواضح لا يحتاج لسيل من العبارات التي يُكسى بها في الغالب المتن الغامض؛ فمن لم يجد سبيلا لشرح الألفاظ وضياع الوقت في تتبعها ليس لديه ما يضيفه للمتن أو المتعلّم له، فكم من مسألة في هذه المتون تُرك نقاشها وتحريرها وتصورها لأجل تتبع ألفاظ المتن؟!!

الملحوظة الثالثة: تدرجها نحو الإغلاق! لا شك أن الإغلاق أمر نسبي، لكن النظر هنا للأكثر والأظهر، والذي يتبيّن للناظر في مجمل المتون والمختصرات يجد أن المتأخرة منها أكثر إغلاقا؛ فكأن عملية الإلغاز تدرجت مع امتداد ظاهرة المتون في الجملة، ولا يتعارض هذا مع إيجاد متن متأخر أوضح من المتقدم تاريخيًّا؛ لأن العبرة هنا للمجموع لا الفرد، وربما تجد

أن السبب في هذا الوضوح ليس في تقدم الزمن أو تأخره، وإنما في طريقة الأسلوب والعرض.

الملحوظة الرابعة: اختلال المعايير! فالمولع بالاختصار يُفضّل عادة ما قلّ لفظه وانغلق معناه، وقد يطرب لذلك في مقابل تركه لقيمة المادة نفسها وجودتها وسلامة تقريرها، ناهيك عن الغياب التام للأسئلة التي تثير ذهن المتعلم، وتُحفِّزه على المشاركة والتطبيق لما تعلّمه، وإن التمست عذرا للكاتب المتقدم لهذا المتن فلا أظنك واجدا عذرا سائغا لمن قرره وفرضه قسرا على المتعلمين اليوم.

الملحوظة الخامسة: عدم مواءمتها للمخاطبين! والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: هل هذه المتون - التي عُرض شيء منها من قبل بتلك المواصفات - تصلح لطلاب زماننا أم لا؟! هل تتناسب مع عصرنا الحاضر؟ هل سألنا أنفسنا هذا السؤال؟

ولا يخفاك أن المتون التي أخذت طابع الإلغاز في العرض ربما تُحْدِث في محافل التدريس صدمة للمتعلمين، وتُسبِّب عزوفَهم ونفورهم عن العلم؛ لا سيّما إذا اقترنت بمعلِّم لا يفقه من وسائل التعليم شيئا؛ فمتن شبه مُغلق، يُضاف إليه مُعلِّم لا يملك شيئا من وسائل البيان العصرية؛ حتمًا سيظهر هذا الفن أيًّا كان للمتعلم في قالب متعسّر صعب المنال، وهذا نتج عنه وصم العلم بالعسر وعدم الإدراك.

فمثلا حين تُقرر على طلاب الجامعة في المستوى الأول كتاب: «**منهاج الوصول**» للبيضاوي، أو «**روضة الناظر**» لابن قدامة، أو تقرر مختصره «**البلبل**»

للطوفي في بعض دور التعليم وهو أصعب من الاثنين فهذا يعني أنك تريد = قصدت أو لم تقصد - إيجاد علاقة سلبية بين هؤلاء الطلاب في الجملة وعلم أصول الفقه إلى الأبد!!

ويسجل أحد الباحثين الأزهريين تجربته الخاصة، ويحكي حاله مع أول متن درسه في أصول الفقه فيقول: «طلبة العلم الشرعي اليوم أول ما يُدَرّس لهم بالأزهر الشريف وغيره في علم أصول الفقه هو كتاب **المنهاج** للبيضاوي مع شرح **نهاية السول** للإسنوى!!

ولا يخفى علو الكتاب، وما في ابتداء الطلاب به من الصعوبة، ولا شك أن الطالب يحتاج قبل الخوض في غمار هذه اللجة إلى مقدمات كثيرة، وإلى قراءة مبسطة لهذا العلم، حتى لا يندهش ذهنه من مباحث الكتاب.

- إلى أن يقول -: ما زلت أذكر أول محاضرة حضرتها في الكتاب بأحد معاهد الدعاة الخاصة، ألقاها علينا أستاذ من الأزهر، وكنت وقتها طالبا في المرحلة الثانوية، وأصابني اندهاش كبير لِما سَمعتُ، ولَمَّا اشتريت الكتاب ازدادت الدهشة والحيرة، فالحروف عربية، والكلمات عربية، ولكن ما المراد بها؟! تمر الصفحات والصفحات دون أن أعي شيئا!!»[1].

فأي ظلم نوقعه على هؤلاء الطلاب، وعلى فن أصول الفقه أو غيره من العلوم؟! ألا يحق لهم حينها وصف العلوم الشرعية بالعسر والصعوبة؟!

---

(١) تاريخ المناهج الشرعية في الأزهر الشريف في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، عصام أنس الزفتاوي، انظر مدونته الشخصية:

http://esamanas.blogspot.com/2007/10/blog-post.html

الملحوظة السادسة: دورها في تعقيد العلم! تلك المتون المغلقة كانت هي السبب الأبرز وراء الاتهام الذي يقول بصعوبة العلوم في الجملة، واللوم يقع على أولئك الذين يُلزمون الطلاب بكتب ليست في مستواهم لا لغة ولا أسلوبا ولا عَرْضا.

وهذا الحكم العام في صعوبة العلوم يطلق خاصة على علم الأصول والنحو، فكثيرا ما تجد من يقول: فهم الأصول دونه خرط القتاد[1]!

وأنا أقول بإيجاز: ربما يتعسر إطلاق القول بصعوبة علم ما بعينه؛ بسبب اختلاف الأفراد وتباين أمزجتهم؛ فالصعوبة إن أتت فهي راجعة لأمرين:

الأول: راجع لذات العلم:

وهذا يظهر في أمور:

- صعوبة اللفظ في بعض المتون؛ فالقالب الذي قُدمت به هذه العلوم غير متناسب مع قدرات بعض المتعلمين.
- كثرة الخلاف في تحديد المصطلحات.
- دخول غيره فيه وامتزاجه ببعض العلوم كالمنطق مثلا.
- قلة التطبيق في مصادره.

والثاني: راجع للمتلقي:

ويتبيّن هذا بما يأتي:

(١) انظر: المصفّى في أصول الفقه لابن الوزير (ص: ٦١).

- غياب المنهج الصحيح في التعليم كالتدرج مثلا.
- عدم الرجوع إلى المتخصصين فيه.
- الاهتمام بالفروع المتشعبة عن الأصول الثابتة المنضبطة.
- عدم محاولة التطبيق من المتعلّم.
- غياب التدريب عليه.

وبهذا يُعلم أن الصعوبة في العلوم - أيًا كانت - تأتي ابتداء من طريقتنا وأسلوبنا في التعاطي معها وتقريرها وعرضها.

ما الذي يريده المتعلم من دراسة المتون؟

في هذا السياق ربما يرد السؤال التالي: ما مواصفات المتون التي تصلح لزماننا؟ وما الذي يريده المتعلم من دراسة المتون؟

الجواب على التساؤل الأخير يُعين في تحديد العناصر الرئيسة التي يلزم توفرها في متوننا ومختصرات زماننا، وهذا الأمر ليس بدعا من القول؛ فالذي ساعد في شيوع هذه الظاهرة وتكاثرها هو مراعاة العلماء لأهل زمانهم، وتأليفهم لما يناسبهم (تنبه أخي القارئ لجملة «أهل زمانهم»)؛ وبهذا تعلم أن كثيرا من المتون التي يتهافت عليها طلبة العلم اليوم، ويظنون أن العلم عن طريقها فحسب ليست لهم، ولم تؤلف من أجلهم، وهذه دعوة لاختيار الأنسب والأسهل من متون المتقدمين، ودعوة أخرى للمتخصصين ومراكز العلم لإنشاء متون أخرى بوسائل زماننا المساعدة على الفهم والتطبيق، وسيأتي مزيد ذلك في المقترحات العملية، وهذه سنّة سنها سلفنا من قبل، وحاجتنا إليها تُغني عن ذلك وإن لم

يسنوها، قال ابن اللحام (ت: ٨٠٣هـ): «أما بعد فهذا مختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام الرباني أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني - رضي الله عنه - اجتهدت في اختصاره وتحريره وتبيين رموزه وتحبيره، محذوف التعليل والدلائل مشيرا إلى الخلاف والوفاق في غالب المسائل، مُرتَّبًا ترتيب أبناء زماننا»[1]. فما الذي يريده المتعلّم من دراسة المتون؟

الذي يريد المتعلّمون تحقيقه من دراسة المتون هو أن يعرفوا أصول العلم ومبادئه الأساسية، ويدركوا الوجه الذي يستقلون فيه بأنفسهم، ولا يحتاجون فيه إلى غيرهم دون الإحاطة به، والبلوغ فيه إلى درجة التحقيق والاجتهاد.

وأهم بُعد يُرجى بناؤه من الكتاب الذي يُدرَّس هو تحفيز المتعلّم على التفكير والتحليل والاستنتاج، ودفعه لحل المشكلات العلمية، والمشاركة في بناء المعرفة واتخاذ المواقف.

فلو اعتُمد هذا الجواب في الجملة؛ لأمكننا معرفة المتون التي تساعد في تحقيق هذا المراد، واستطعنا أيضا إيجاد المعالم التي يُسهّل توفرها الفهم والتطبيق، وبما أن الحديث عن علم الأصول دون غيره، سأجتهد في وضع الخطوط العريضة للمتون والمختصرات التي تُحقق مقصد المتلقي بأقرب السبل وأقل الجهد في النقطة التالية من هذا المبحث.

المطلب الرابع: آليات اختيار المتون ومعالم جودتها:

لا شك أن مثل هذا الموضوع مما يَعسر الاتفاق عليه؛ لتباين الآراء

(١) المختصر في أصول الفقه لابن اللحام (ص: ٢٩).

والمعايير واختلاف التقديرات لدى الناظرين، لكنّ هذا ليس مانعا من محاولة بحثه وضبطه؛ لأجل الوصول لمعايير عامة يمكن الاتفاق عليها في الجملة وإن وقع التنازع في تفاصيلها وبعض فروعها.

ولعل العمود الفقري الذي لا يمكن الاستغناء عنه لأي متن هو أن يكون مبنيًا على أصول ذلك العلم المؤسِّسَة له، واعتبار هذه الأصول والكليات مصدرًا ضروريًا للعلم يُقلل من اختلافنا في بعض المعايير؛ لأنها راجعة إليها، فلو تنازعنا في تفاصيل بعض المعايير التالية فإنَّ هذا الأصل - في تقديري - سيبقى محل اتفاق، وحري به أن يكون هو الفيصل في تقويم المتن، من جهة مادته، ولهذا سنجعله أصلا أساسيًا نبني عليه بقية المعايير التي ستأتي لاحقا.

ومما لا يخفى على طلبة العلم أن لكل فن أسسه ومصادره التي لا بد من بناء المتن عليها، وله دلائله وبراهينه التي يُعتمد عليها في الإنشاء والبناء كالنصوص مثلا أيًا كانت، أو تعليلات منطقية وشواهد استقرائية، وهذا يتأكد خاصة في الأحكام والعقائد؛ لأن الدليل هو المتعبّد به أصالة فيهما، وثمة فرق بين أن أذكر الحكم في مسألة ما عاريا عن الأدلة، وبين أن أذكره مع أدلته؛ فبناء «المختصر أو المتن» على أدلة ذلك العلم وموارده الأساسية = قيمة له تُفضله على غيره.

ولا يتذرع منشئ المتن بقصد الإيجاز عن ذكر الأدلة، أو يقول: ذكر الدليل من شأن الشيخ والمعلم؛ ولهذا لا ينبغي ذكره في المتن والمختصر، ومعلوم أن هذا ليس مسوغا تامًا لغياب الأدلة، فمثل هذا التعلق عارٍ عن الصحة؛ فالاختصار ليس غاية حتى يُستعاض عنه بأمر مقصود لذاته، فالأدلة يجب ألَّا

يتخطاها الكاتب لغيرها؛ لأنها الأساس والهدف الذي يسعى العالم والمتعلم للوصول إليه، وأنت أخي القارئ غير جاهل بالفرق بين الغاية والوسيلة.

ثم إن الدليل - لا سيّما الشرعي - يزيد المتن في الوضوح والبيان، وصدق الله إذ يقول: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾ ﴾ [القمر:١٧]. فأدلة الكتاب والسنة من خصائصها الوضوح والبيان، والضبط والإحكام؛ فأين هذا من كلام البشر الذي يلازمه الوهم والإغلاق ابتداء، فكيف وهو موغل في الإيجاز بقصد وبلا قصد؟!

أليس الأولى بالمتون - لا سيّما الفقهية - أن تذكر الأدلة وتبنى عليها الأحكام وتعتمدها مباشرة مع بيانها وشرحها دون الاكتفاء بكلام الفقهاء فحسب؟!

ألا يفي مثل هذا بغرض المتن والاختصار، أم أن طريق العلم أصبح موقوفا على نمط معيّن لا يحققه إلا متن بمواصفات خاصة؟!

وأعسر أنواع المتون العلمية - كما يشاع في محافل التدريس اليوم - متون علم أصول الفقه، وهذا الفن مع أهميته البالغة تَعرَّض عبر مراحله لمزالق شديدة حرفته عن وجهته وزادت في غموضه وإبهامه، فقد غدا ميدانا رحبا للصراعات المذهبية مما أبعده عن مقصده وغايته.

وزد على ذلك كله بُعده عن مصادره الأساسية ومكوناته الرئيسة، فلو عُرض علم الأصول على أقل تقدير في المختصرات الواضحة والبينة؛ كان أقرب للفقه وأسهل للإدراك كـ«**اللمع**» للشيرازي، و«**الإشارة**» للباجي وغيرهما، أما

عرضه بتلك المتون الموغلة في الإيجاز كـ«**مختصر ابن الحاجب**» و«**البلبل**» وغيرهما؛ فهذا يعني وأده بدرجة كبيرة، وتنفير الناس عنه غالبا.

وإن كانت تلك الكتب المتقدمة - ككتابيْ الشيرازي والباجي - وما شاكلهما لا تخلو من نقص كالمقدمات الضرورية في الأحكام، وعدم الترتيب المنطقي أحيانا؛ إلا أنها أيسر كثيرا للمتعلم من بعض المتون الصناعية التي عمت بها البلوى عند المتأخرين، فلا أصول الأدلة اعتمدوا، ولا أسلوبًا بيّنا سلكوا!

وغياب الأدلة الشرعية في كتب الأصول أنتج بالضرورة بناء هذه القواعد على غير أصولها، وأنتج نفور الناس عن العلم؛ لإيغاله في التنظير العقلي وتشعبه واتصاله بغيره، وفي ذلك يقول ابن تيمية: «إن من له مادة فلسفية من متكلمة المسلمين - كابن الخطيب وغيره - يتكلمون في أصول الفقه الذي هو علم إسلامي محض؛ فيبنونه على تلك الأصول الفلسفية»[1].

وأنّى لعلم بُنيَ أصلُه على الفلسفة وعلم الكلام أن يحقق غايته المنشودة: ملكة الاستنباط من النص!

وربما الواقع الشرعي الأصولي بحاجة لطرح السؤال التالي وهو: ما حجم الإقبال على علم أصول الفقه؟ ثم ما نسبة المجتهدين في العالم الإسلامي ممن درس علم الأصول؟

فإذا كانت النسبة ضئيلة أو شبه معدومة فهذا يدعونا لسؤال آخر: وهو أين

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٨٦).

الخلل؟ إما أن علم الأصول غير مُحقق لغرضه وهو الاستنباط، أو هو مُحقق له لكن الخلل في متوننا وطريقتنا معا!

المحصّل أن أهم ما يحتاجه المتعلّم في أي علم ابتداء هو تصوره بإيجاز معتمدا في ذلك على أسس هذا العلم ومصادره؛ ليعرف المسألة ودليلها على النحو التالي:

- النص الشرعي إن وجد.
- أو الاستقراء لمجمل خطاب الشارع ومقاصده وسبر تطبيقات الأئمة.
- أو الدليل الاجتهادي كالقياس مثلا.
- أو الإجماع بنوعيه القولي والسكوتي.
- وفي حالة غياب ذلك، يمكن اللجوء للتعليل العقلي وغيره من أنواع الأدلة المختلف فيها.

ولا يقال بأن ذلك كثير على المبتدئ؛ لأن المبتدئ مهما يكن فسيفهم الدليل الشرعي أكثر من فهمه لكلام البشر الموجز وربما المخل أحيانا!

ومما يمتاز به الدليل عند عرض المسألة الجواب عن سؤال: لماذا كان الحكم كذا ولم يكن كذا؟

وما دمنا قد أكدنا على أهمية هذا الأصل؛ فلننتقل منه إلى ذكر المعايير التي تُميّز «المتن» و«المختصر» عن غيره وتجعله مُقدّما في محافل التدريس، وقبل ذكرها أنبّه إلى أن قوّة المتن العلمية، أو شهرة مؤلفه لا تعني صلاحه للتدريس

دائما؛ فثمة ما يلزم اعتباره والنظر إليه غيرهما، ويمكن إعادة هذه المعايير إلى أمرين كليين هما: «الشكل، والمضمون»، فالمعياران (الأول والثاني) يحكمان ما يتعلق بالمضمون، و(الثالث) يحكم ما يتصل بالجزء الداخلي من الشكل والصورة المناسبة لعرض المضمون، وهذا أوان الشروع في ذكر هذه المعايير والآليات الضابطة لاختيار المتون والمختصرات التي تُدرَّس:

أولًا: جودة المادة والمحتوى:

الكتاب بمضمونه ومحتواه لا بشيء آخر؛ وأي نقد أو تحليل لكتاب ما سيكون حتما في المادة لا غير؛ فمضمون الكتاب من أهم ما يُبيّن حقيقته، ويُعطي صورة صادقة عنه، هل يصلح للتدريس أم لا؟

ولعلّ من أهم ما يجب توفره في مادة الكتاب، ويكون محط الأنظار ما يلي:

١- أسس العلم وأركانه:

مبادئ العلم الرئيسة: هي الركيزة الأولى في تقرير أي علم؛ فغير متصور في متن أو مختصر في علم الأصول مثلا أن يكون خليًا من مبحث القياس ولو تعريفا به وحجيته، وهكذا ما كان بأهميته ومنزلته.

وفي ذات الوقت يحسن بالذي يهتم بمحكمات العلوم في مراحل التحصيل الأولى؛ ترك المباحث التي تُربك المتعلّم، وربما تشوّش على ذهنه وتفكيره كتفاصيل مباحث العلة وقوادحها، ومقدمات اللغة العربية كواضعها وحقيقتها ومجازها، ومداخل الأحكام كالحاكم والمحكوم وشكر المنعم، والتحسين

والتقبيح وما إليها، أو الخلافات العويصة التي تغيب ثمرتها وتشتت التركيز بقالوا وقلنا! ومَن فَقه علم الأصول بلا مرور على مثل هذه المباحث لم يفته شيء كثير.

٢- وضوح التعريفات والتقسيمات:

غموض التعريفات، وطولها، والجدل حول كونها مانعة وجامعة، وكثرة التقسيمات وتشقيقها = كل ذلك مما يحول بين المتعلم وحسن الإدراك لمادة الكتاب.

فليس من الأمثل اعتماد كل تعريف وحدٍّ للمبتدئ وإن كان تعريفا مشهورا في كتب العلماء؛ فاللغة العربية غير قاصرة عن توضيح المفردات الغريبة، والعقول لم تعجز عن ذلك، وعليه لا بد من البحث عن البديل أو إنشاء الأوضح؛ وهنا يحضرني تعريف يتردد كثيرا في محافل التدريس مع غموضه وإشكاله على البعض، يمكن التمثيل به وهو تعريف الشرط بقولهم: الذي يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود، ولا عدم لذاته[1]! وعرفوا المانع والسبب بمثل ذلك أيضا! فهل هذا مما يحسن الابتداء به في مراحل الطلب الأولى؟! ألا يمكن فهم الشرط بغير ذلك؟!

٣- تقليل حجم الخلاف:

تَشعُّب الأقوال وتعارضها مما يُعسِّر الفهم، ويمنع المتعلّم من ضبط

(١) أقدم من رأيته عرف الشرط بهذا التعريف هو القرافي في متنه الأصولي تنقيح الفصول، وهو متن مختصر للمبتدئين، انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص: ٢٦١)، وذكره في كتابه الفروق أيضا وأضاف معه السبب والمانع بذات الأسلوب (١/ ١٠٥).

الأصل؛ فالاكتفاء بأصول المسائل بقول واحد أو قولين إذا كانا قويين = يُعمق الفهم ويزيد في الضبط.

وحكاية الخلاف الضعيف - وربما الشاذ - في متنٍ وُضع لصغار الطلبة ليس مما يُحمد، كمن يذكر في متنه عند حكم الأمر أنه للوجوب، أو الندب، أو الاستحباب، أو التوقف فما الذي يحصّله المبتدئ من هذا الخلاف؟!

ومنهم مَن يتجاوز في متنه خلاف أهل الإسلام بذكر خلاف اليهود مثلا في مسألة النسخ، وخلاف غيرهم كذلك.

ومتن «**جمع الجوامع**» للسبكي الذي كان يُدرس أحيانا فيما مضى للمراحل الأولى - لا يكاد يذكر مسألة إلا ويعقبها بخلاف قوي أو ضعيف.

٤- البعد عن الاستطراد:

من آفات الكاتب أحيانا أن يكون كثير الاستطراد والخروج عن أصل الموضوع؛ لأن ذلك قد يَضرّ بأصل الموضوع، ناهيك عمَّا يسببه من التشويش للمتعلّم، فالطالب المبتدئ في طلب العلم لا يناسبه أسلوب الاستطراد إطلاقا، كما أن طبيعة المتون والمختصرات غير مناسبة للاستطراد؛ لإيجازها في الأصل ومراعاة للمخاطَبين بها أيضا.

ومع أن المتون لا يليق بها أسلوب الاستطراد؛ إلا أنها لم تخل من ذلك، كذكر معاني الحروف، وعوارض الأهلية، وأقسام الكلام، وصيغ الأداء ونحوها، بل إن من أرباب المتون من أداه التقسيم العقلي لذكر ما هو خارج عن

علم الأصول قطعا كذكر الإيمان بالله وتعريفه[1]!

ثانيًا: أسلوب المختصر وصياغته:

إذا قلنا: المادة هي الركيزة الأولى في الكتاب، فالصياغة والأسلوب هي الثانية، وربما الأولى أيضا من جهة؛ لأن الأسلوب كالثوب الذي يُكسى به والقالب الذي يُعتمد عليه أصالة في تقرير المادة وتحريرها؛ فعدم جودته وجزالته وبيانه كفيل بتشويه مادة الكتاب وإن كانت كاملة ووافية.

وأول ما يُسأل عن توفره في صياغة المتن وأسلوب عرضه ما يلي:

١- وضوحه وبيانه في الجملة:

من أوائل ما يُسأل عنه في أي متن أو مختصر وضوحه في الجملة وبيان مفرداته وتراكيبه؛ لأن من أهم مقاصد الاختصار تقريب العلم، ومَن أوجز وألغز لم يخدم هذا المقصد، بل عاد عليه بالنقض؛ فما كان كذلك تقريره على المبتدئ نوع من إلحاق الضرر به!

٢- قلة المصطلحات المشكلة:

المصطلحات من أكثر ما يحول بين المتعلّم واستيعاب النص المسطور؛ لهذا فإن تقليلها أو عدمها يُعين على الفهم.

ووجود المصطلحات أمر لا خيار فيه؛ فإن لكل علم مصطلحاته التي لا ينفك عنها، ففي الأصول: الإجماع، والقياس، والأمر والنهي ونحوها، فمثل

(١) انظر: متون أصولية مهمة في المذاهب الأربعة (ص:٢٨، ٣٠، ٣٨، ٤٦، ٥٧).

هذه المصطلحات التي هي جزء من الفن ليست محل البحث، وإنما الحديث عن تلكم المصطلحات التي يمكن الاستغناء عنها في أولى مراحل الطلب، أو التي قد لا تختص بذات العلم، وإنما أدخلت فيه بوجه من الوجوه، ومن أمثلة ذلك في علم أصول الفقه، وفي متن مختصر للمبتدئين فيه تجد المصطلحات التالية[1]: «المتواطئ» و«المشكك» وغيرها! فما علاقة هذه المصطلحات بأصول الفقه أساسا؟ ثم ما فائدتها للمبتدئ في علم الأصول؟! ألا يمكن الاستغناء عنها في هذه المرحلة على أقل تقدير؟

٣- تحديد المخاطبين:

مؤلف الكتاب ربما يُحدد طائفة بخطابه وأسلوبه، وقد يُعلم بصياغة المختصر أنه للمتأهلين أو المنتهين - كما يعبرون - وإن لم ينص مؤلفه على ذلك، ومقصد المصنف يعرف بتصريحه في مقدمة كتابه، أو في كلام علماء المذهب عن الكتاب، أو باستقراء طريقة المؤلف فيه ونحو ذلك[2]، قال الموفق ابن قدامة (ت: ٦٢٠هـ) في مقدمة كتابه: «فهذا كتاب في الفقه اختصرته حسب الإمكان، واقتصرت فيه على قول واحد؛ ليكون عمدة لقارئه، فلا يلتبس الصواب عليه باختلاف الوجوه والروايات، سألني بعض إخواني تلخيصه ليقرب على المتعلمين، ويسهل حفظه على الطالبين»[3]. وعدم مراعاة غرض المؤلف أوقعنا في خلل صرف الكتاب إلى غير قصد مؤلفه.

(١) متون أصولية مهمة في المذاهب الأربعة (مختصر تنقيح الفصول للقرافي) (ص:٥٤).
(٢) انظر: مقاصد التأليف الفقهي، د. هيثم الرومي، موقع التبصرة: *http://tabsera.com/*
(٣) عمدة الفقه (ص: ٧).

ولا بد أن يُعلم هنا أن الاختصار ليس خاصًّا للمبتدئين فحسب، ولو قال قائل: إن مجمل المتون الصناعية التي شاعت وانتشرت ليست للمبتدئين أساسا لا أسلوبا ولا مادة كـ«**مختصر ابن الحاجب**» و«**البلبل**» و«**جمع الجوامع**» في علم الأصول = لما أبعد في القول.

ثالثًا: موافقته لقدرات المتعلمين وثقافتهم:

إذا تم بناء الكتاب على أصوله العلمية، وكانت مادته قيِّمة، وانكشف أسلوبه واتضح؛ فهذا لا يعني أن يكون مناسبا لتقريره ودراسته في أولى مراحل الطلب؛ إذ ثمة أمور أخرى ينبغي أن تكون هي المؤثرة ابتداء في الاختيار، ولعل من المؤسف في هذا الزمن أن يكون المعيار الأساس في اختيار الكتاب المقرر هو اعتبار المذهب، أو شهرة المؤلف، أو الرضا عنه مثلا، دون النظر في الاعتبارات الأخرى كمناسبته لمرحلة المتعلّم، وقدراته وثقافته، وأسلوبه، وترتيبه إلى غير ذلك، فمن يقرر «**البلبل**» أو «**روضة الناظر**» لطالب لا يعرف من أصول الفقه شيئا لا شك أنه ظالم للطالب والعلم معًا!

وقد ذكرتُ فيما سبق أن مراعاة العلماء لأهل زمانهم مما سبَّب كثرة المتون، وذكرت قول ابن اللحام في ذلك؛ إذ كل عصر له طرحه الذي يُناسبه، فنقد المتون لا يعني طرحَها وإلغاءها بالكلية، أو جرح من كتبها وصنفها؛ لأنهم قد يُعذرون في ذلك بمقتضى ما يطلبه زمانهم، لكن اعتماد ما يؤلفه السبكي مثلا لأهل زمانه، أو ابن قدامة لعصره، وفرضه قسرا على أبناء زماننا فهذا هو محل النظر والنقد والاستشكال.

ولا يخفى أن لكل زمن ميله وثقافته التي توجهه في خياراته نحو الأشياء،

ليس هذا فقط، بل لكل قُطر طريقته التي يُفضلها في التعليم (مادة وأسلوبا وترتيبا)؛ لهذا فإن إلغاء ثقافة المجتمع ليس من الحكمة ولا من حسن التدبير، فمجيئك للنظْم مثلا في مجتمع لا يُحبذه ويرفضه بالكلية قد يُعدّ من ظلم العلم؛ من هنا كان لزاما في اختيار الكتاب المقرر أن يكون قريبا من المجتمع، وأن يُلبي حاجته، ويتواكب مع أساليبه في التلقي والتفهيم.

ومما يُفضَّلُ في كافة الأزمان، ويتأكد اشتراطه في عصرنا هذا ما يلي:

١- ترتيب الموضوعات وحسن عرضها:

تصنيف الموضوعات وحسن عرضها؛ يُعطي خيارا أفضل لتصور مجمل العلم، لا سيّما إذا كان هذا الترتيب مبنيًّا على منطق معيّن، كأن يكون باعتبار الأهم، أو الأسهل، أو الأحكم أو غير ذلك.

قال الكاساني (ت: ٥٨٧هـ): «الغرض الأصلي، والمقصود الكلي من التصنيف في كل فن من فنون العلم هو تيسير سبيل الوصول إلى المطلوب على الطالبين، وتقريبه إلى أفهام المقتبسين، ولا يلتئم هذا المراد إلا بترتيب تقتضيه الصناعة، وتوجبه الحكمة، وهو التصفح عن أقسام المسائل، وفصولها، وتخريجها على قواعدها وأصولها؛ ليكون أسرع فهما، وأسهل ضبطا، وأيسر حفظا فتكثر الفائدة، وتتوفر العائدة»[١].

٢- تضمين الأدوات والوسائل المساعدة:

توفر الأدوات المعاصرة التي تساعد على الاستيعاب والفهم؛ مما يحسن

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/ ٤).

الاعتماد عليه في محافل التدريس الشرعية، كعمل ما يُسمى بـ«المشجرات»، أو عروض بالحاسب الآلي، ولعل من أهمّ ذلك أيضا عمل «تدريبات تطبيقية» لبعض العلوم، كتدريب المتعلمين على طريقة الاستنباط مثلا، أو الإعراب، أو دراسة الأسانيد وهكذا.

وربما يجد الناظر غيابا ظاهرا لمثل هذه الأدوات والأساليب في ميادين العلوم الشرعية خاصة دون غيرها، هل لأنهم لم يعتادوا ممارستها في حِلق المساجد خاصة؟ أم أنهم غير مقتنعين بأهميتها وفائدتها؟

ولا ريب عند هؤلاء أن من الحكمة مراعاة ثقافة المخاطبين في التعليم؛ لأن ذلك يُعطيك مناخا أرحب للفهم والإدراك، ولا يخفى أيضا أن وسائل التعليم والشرح تتعدد، وتتجدد مع المكتشفات المعاصرة وحاجة الناس، والتجربة خير برهان على قيمة أثرها ونتائجها، ولا يوجد مقتضى شرعي أو عقلي يَفرض أسلوبا معيّنا لتوصيل المعلومة، بل إن ذلك متروك لثقافة كل مجتمع وتحديثاته.

ولو أمكن الجمع بين عدة طرق في البيان لكان أسلم وأنجح؛ لأن عرض المادة في قوالب مختلفة يُعمّق الفهم، ويُعدد خيارات الإدراك عند المتعلمين؛ لاختلاف قدراتهم الذهنية، كمن يُبيِّن المعلومة بالشرح ابتداء، ثم يزيد في توضيحها عن طريق الجداول والمشجرات، ثم يُدرّب عليها ثالثا؛ حتى يقيس مدى الاستيعاب والفهم، وينتقل مع المتعلمين من ساحة التنظير لميدان التطبيق.

وبعد تبيان هذه المعايير يأتي السؤال التالي وهو: ما مدى توفر هذه المعالم في متوننا التي نُدرّسها في محافل العلم الخاصة والعامة؟!

لا بد أن ندرك أننا في عصر آخر وأمامنا تحديات كثيرة وملهيات متعددة، تُقلل من حاجة العلم وتساعد في تغييبه عن المجتمع، وتزاحم دوره في الحياة، كل ذلك يُحتّم على المهتمين بالعلم إيجاد الطرق المناسبة للتلقي؛ مراعاة لأنماط التفكير المعاصرة، ومناهج التحليل التي غدت عنصرا رئيسا في تشكيل الوعي وصناعة الثقافة.

وإذا كانت تلك المتون لا تحقق ما نصبوا إليه؛ للأسباب السابقة؛ فلنتجاوزها، أو على أقل تقدير نتخيّر ما صلح منها ونعرضه بوسائلنا، أو ننشئ متونا موافقة لجيلنا ومتطلبات عصرنا، والغريب أننا نُغفل تحسين مناهجنا في محافل التدريس الشرعية، ثم نُلقي اللوم وبشدة على الطالب، وننسى أن الضعف في المتن وعدم مناسبته، وربما ضعف المعلّم أيضا! هذا الثنائي المتهالك حتمًا سيُخرج لك طالبا ضعيفا، ورقما جديدا يُضاف لقائمة من الضعفاء الذين تبوءوا محافل التدريس الشرعية يناهضون تغيير المقررات وتحسينها بموجب وبلا موجب.

وبعد تمام هذا المبحث، أعرض للقارئ الكريم المقترحات والبدائل العلمية والعملية في معالجة هذه الظاهرة تضاف لما لديك؛ ليُكمّل بعضنا بعضا.

المبحث الثاني

المقترحات النظرية والتطبيقية المكوِّنة للذهنية العلمية

مجمل هذه المقترحات سبق بعضها في مباحث هذه الدراسة؛ فمنها ما أشير إليه في التمهيد، ومنها ما مضى في الفصل الأول والثاني، لا سيّما في المبحثين الخاصين بآثار المتون والتلقين السلبية = ضممتها هنا لتكون معالم أرجو أن تُساهم في مجاوزة الآفات التي سبق شيء منها؛ وعليه سأنحو منحى الإشارة والاقتضاب دون التفصيل، وإن كنت أعتقد أن كل قضية منها بحاجة لبحث مستقل، وهذه الرؤية مضمونها في شقين نظري فكري، وتطبيقي عملي:

المطلب الأول: المقترحات النظرية والفكرية:

أؤكد أن النقد البناء وتوضيح الخطأ من الصواب أوّل مبادئ التأسيس، ولا يعقبه إلا الشروع في العمل الصائب؛ فبالإضافة إلى ما سبق أؤكّد على عدة قضايا مهمة منها:

١- الحذر من الإلف العلمي:

لو افتُرض أن العلماء قاطبة قَبلوا هذا الغلو في المتون والتلقين وألفوهما ردحا من الزمن، لم يكن ذلك مسوِّغا - قولا واحدا - لترك نقدهما والتقليل من طغيانهما، فكيف وهم قد نقدوهما وأظهروا سلبياتهما كما سبق؟! أضف إلى ذلك

أن ظهور هذا النوع من التأليف كان تراكميًّا كما سلف، ولم يكن في أوائل أمره بهذه الصورة الموغِلة في الإبهام؛ لهذا فإن السياق الصحيح لمن قبله من العلماء كان متمثلا في الحاجة إليه زمنا معيّنا دون الإغراق فيه، وأما الاستسلام لثقافته مع إلغاء غيره، ومتابعة الإلف العام عليه فخطأ محض؛ فليس المتن هو الإضافة الوحيدة للعلم! ومن نقده من العلماء كان مطالِبا لمجاوزته والتحذير من آفاته وسطوته.

وطالب العلم خاصّة يتعيّن عليه في هذا الشأن الفرعي وغيره ألا يُعير عقله أحدًا، ولا يهبه على طبق لفكر مهما بلغ من الشيوع؛ ما لم ير دليله ظاهرًا، ويختبر صدق أثره وإنتاجه، وعلى هذا فإن الشعار الذي يحسن لمثله أن يتقلده: لا للتسليم، ولا للانقياد لآراء البشر العارية عن عقلنة المنطق المؤيد بالحجة والبرهان، والمتون في مجملها شبه خالية من النصوص الشرعية، أو الأثرية لأئمة السلف المتقدمين؛ فإغماض العينين عمّا سوى المتون، والاقتصار عليها يُعمّق التقليد الفقهي ويُكرّس التعصب كما سلف آنفا!

وأخطر داء يهدد العقل العلمي، ويُعمي بصيرته هو التعصّب لأي أمر كان؛ فـ«العصبية ربما كَدَّرَت صفو الطبع، وفَلَّتْ حَدَّ الذهن، ولَبَّستِ العِلْم بالشك، وحَسَّنَتْ للمنصِف الميل؛ ومتى اسْتَحْكَمَتْ ورَسخت صَوَّرَتْ لك الشيء بغير صورته، وحَالَتْ بينك وبين تأمله؛ وتخطَّتْ بك الإحسانَ الظاهِرَ إلى العَيْبِ الغامض.

وما مَلَكَتِ العصبيَّةُ قَلْبًا فتركت فيه للتثبت موضعًا؛ أو أَبْقَتْ منه للإنصاف نصيبًا»[1].

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني (ص: ٤١٤).

ومعلوم أن المتن وضع ابتداء ليكون الخطوة الأولى في تعلّم الطالب المبتدئ لمذهب إمام من الأئمة، أو تصور فن من الفنون، وهذا أمر لا إشكال فيه ابتداء، لكنَّ بقاءه سنين مديدة حتى في مراحل الطلب المتقدمة هو المشْكِل.

والإلف العلمي لم يُرسّخ امتداد الأعناق للمتون وما إليها فحسب، بل استتبع ذلك بعصبية مقيتة، ومعارك لفظية من أرباب هذه المتون بين مادح وقادح، وهذا مما يؤخر العلم قطعا، ويُدخله في التقليد والجدل المحض.

ولك أن تتعجب من النص التالي، وهو للبابرتي الحنفي (ت: ٧٨٦هـ) يقول في مقدمة كتابه – بعد ذكر أهمية علم الأصول-: «وأصحابنا- بحمد الله – السابقون منهم هم السابقون في حلبات تدوينه وتسطيره، واللاحقون منهم هم الحائزون لقصبات سبقه في تحريره وتقريره. وغيرهم إنما يتبع آثار أقدامهم، وجمع ما سقط من ألسنة أقلامهم..!!».

ثم عدّد جماعة من الأصوليين غير الحنفية، فقال: «أجادوا بما فعلوا، وأفادوا بما نقلوا، لكنهم أخذوا يرمون أصحابنا، والمرمي حيث ذهبوا وعالوا، فما وجدوا من تأويلاتهم الصحيحة القريبة استبعدوها، ولو وجدوها بعيدة لاستبطلوها، وتابعهم في ذلك شرّاحهم، فامتلأت من مُدَامِ الملام أقداحهم.

وها أنا قد كشفت عن ساعِدَي نقد «للمختصر» - أي ابن الحاجب - يُنبِّه الفطن على ما غفلوا من ماجد الأصحاب، وتعسفوا فتركوا إلى القشر ما هو محض اللباب، فمن رزق الفطنة الوقادة عرفها ومن اتّبع الفاعة[1] والعادة فعن

(١) أي: الشر، وتفعى الرجل صار كالأفعى في الشر. لسان العرب (ف ع ا).

الحقائق صرفها»[1].

وهذا النص يُبيّن لك كيف تؤول العصبية والمعارك اللفظية لتنحية الحقيقة المعرفية وتأصيلها على أسس علمية، ومنهجية موضوعية، وهنا أنبه إلى أن فكرة النقد والاعتراض في حد ذاتها غير مذمومة على الإطلاق، وإنما المذموم أن تكون على حساب أصول المسائل ويكون ذلك طابعا عامًّا، كأن تكون حول التعريفات فقط، أو في حل رموز المتون وتوجيه الأقوال، أو مناصرة منهج على حساب منهج، أو مذهب على مذهب، وأحيانا مناصرة مؤلِّف، أو مؤلَّف على آخر كما يفعل العبادي (ت: ٩٩٤هـ) صاحب «الآيات البينات» وغيره[2]، وأحيانا مناصرة شيخه على غيره، بل على نفسه مع التصريح بذلك، وهذا من أعجب أنواع التعصب.

قال أبو الخطاب (ت: ٥١٠هـ): «وقال أكثر الفقهاء والمتكلمين: لا يدخل المؤنث في ذلك، وهو الأقوى عندي، ولكن ننصر قول شيخنا!»[3].

وشيخه هو أبو يعلى صاحب «العدة»، وهذا الصنيع تكرر من الكلوذاني في عدة مسائل.

فاحذر يا طالب العلم من الإلف العلمي، وانظر للدليل ابتداء لا إلى القائل، واسأل واستشكل كل ما يمر بك وإن كان مألوفا، والأمر الغريب لدى

(١) الردود والنقود (١/ ٨٥-٨٨).

(٢) وحتى لا أطيل عليك انظر كلًّا من مقدمة الرهوني (ت٧٧٣هـ) في «تحفة المسئول»، والعبادي (ت٩٩٤هـ) في «الآيات البينات».

(٣) التمهيد في أصول الفقه (١/ ٢٩٠).

عدد من طلبة العلم أنهم يمقتون ذلك بأفواههم وربما أعلنوا مخالفته للملأ؛ بينما يمارسونه في واقعهم، وحالهم في تقريراتهم ومناقشاتهم، قد يقودك الوهم أحيانا إلى أن جملة من هؤلاء قد يعتبرون بقاء المألوف الماضي أحسن حالا من قيام ما أيده البرهان، وصدقه الواقع.

والعلم الشرعي خاصة لا تقوم له قائمة ما لم «يُجعَل الرأيُ هو المأموم والنص هو الإمام، وتُردُّ المذاهب إليه، وتَرِدُ الآراء المنتشرة حتى تقف بين يديه، وأما أن يُجعلَ الفرع أصلا، ويُرَدّ النص إليه بالتكلف والتحيّل، ويُحمَل على أبعد المحامل بلَطافة الوهم وسَعَة التَّخيُّل، ويُرتكب في تقرير الآراء الصعب والذَّلول، ويُحتمل من التأويلات ما تَنفِر منه النفوس وتستنكره العقول؛ فذلك عندنا من أردأ مذهب، وأسوأ طريقة، ولا نعتقد أنه يحصل معه النصيحة للدين على الحقيقة، وكيف يقع أمرٌ مع رجحان منافيه؟! وأنّى يَصحُّ الوزن بميزانٍ مال أحد الجانبيْن فيه؟ ومتى ينُصفُ حاكم ملكتْه غَضَبِيّةُ العصبيّة؟! وأين يقع الحق من خاطر أخذته العزة بالحمية؟!»[1].

فاجعل ما قام عليه البرهان إماما، وما يتلاءم مع واقعك معيارا فيما هو من قبيل المتغيّر بتغيّر الزمان والمكان.

٢- تنمية الملكة العلمية:

لا بد من ضرورة إدراك أنّ الملَكة العلمية من أولى المقاصد التي يحسن

(١) قاله الإمام المحقق ابن دقيق العيد، انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٢٣١).

الاهتمام بها عند طلبة العلم، والسعي في تحصيلها أمر في غاية اللزوم، وقد أرجع الحافظ أبو بكر بن العربي (ت: ٥٤٣هـ) سبب نضوب ماء العلم في الإسلام، ونقصان ملكة أهله، إلى انكباب الناس على تعاطي المختصرات الصعبة الفهم، وإعراضهم عن كتب الأقدمين المبسوطة المعاني، الواضحة الأدلة التي تُحصِّل لمطالعها الملكة في أقرب مدة[١].

وللحصول على هذا المقصد العلمي فإن «أيسر طرق هذه الملكة فتق اللسان بالمحاورة والمناظرة في المسائل العلمية، فهو الذي يُقرِّب شأنها ويُحصّل مرامها، فتجد طلاب العلم منهم، بعد ذهاب الكثير من أعمارهم في ملازمة المجالس العلمية، سكوتا لا ينطقون ولا يفاوضون، وعنايتهم بالحفظ أكثر من الحاجة. فلا يحصلون على طائل من ملكة التصرف في العلم والتعليم. ثم بعد تحصيل من يرى منهم أنه قد حصل، تجد ملكته قاصرة في علمه إن فاوض أو ناظر أو عَلَّم، وما أتاهم القصور إلا من قبل التعليم وانقطاع سنده. وإلا فحفظهم أبلغ من حفظ من سواهم، لشدة عنايتهم به، وظنهم أنه المقصود من الملكة العلمية وليس كذلك»[٢].

وتنمية الملكة مما يزيد ذكاء العقل وإضاءة فكره؛ لأن اتساع الإدراك العلمي يزيد في الوعي ومساحة الذهن، ومن أسباب قصور الملكات عن جملة من المتعلمين انصرافهم الكلي إلى التكرار والتلقين.

---

(١) انظر: محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي لعمر الجيدي (ص: ١٣٤).

(٢) مقدمة ابن خلدون (٣/ ١٠٢١).

فكيف يتفقه الطالب في الأصول مثلا ويملك ناصيته وهو لم يقرأ فيه سوى متن قليل الحجم، عصيّ اللفظ؟!

إنَّ من أشد المآسي حين تجد من يتفاخر باستظهار منظومة «مراقي السعود» في الأصول لعبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي (ت: ١٢٣٥هـ)، أو غيرها من منظومات «الورقات» للجويني = ثم مع هذا تجده لا يستطيع أن يستقل بفهم آية أو حديث، أو يُعمل ذهنه في ترجيح مسألة أو نقدها، ما الذي استفاده هذا من دراسة علم الأصول؟!

فعلى مثل هذا وغيره أن يعلم أن «أصول الفقه» من العلوم التي لا تتحقق الاستفادة منها على التمام إلا بالتطبيق والتدريب؛ لأنه علم معياريٌّ توزن به الأقوال المستنبطة من الأدلة صحة وضعفا، وما لم تتصوره كما هو وتتمرس عليه فلن تزن به غيره، وقدر ما تُفرِّط في ذلك بقدر ما تبتعد عن حقيقته وعن حصول الملكة فيه، والمتون الموغلة في الاختصار، إضافة إلى الطريقة التي تُشرح بها في العادة (مُفْردَة ومعناها) = لا تُحصّل هذه الملكة الفاضلة، ولا تُنتج تصورا تامًّا، ولا استنباطا مستقلًّا.

فتحصيل العلم وتصوره بطريقة المفردة ومعناها - الشائع في الأزمنة المتأخرة - جلب للعلم كثيرا من التأخر والشيخوخة؛ فربما تجد عددا من طلبة العلم يتوهمون أن استحضار مفردات المتون ومعانيها هو العلم لا غير، ومثل هؤلاء أبعد ما يكونون عن تحصيل ملكة العلم وفقهه، وإن شئت أن تدرك ذلك فخض بأحدهم غمار التطبيق، واسلك به أودية الاستنباط والتعليل؛ لترى ضعفه ومقامه في العلم!!

والسعي وراء هذه الملكة وطلبها مما جعل العلماء يشترطون في ابتداء التعليم أن يكون على يد عالم أو باحث متخصص كما قال الشيخ عبد الحميد بن باديس (ت: ١٣٥٩هـ): «فهم قواعد العلم وتطبيقها حتى تحصل ملكة استعمالها، هذا هو المقصود من الدرس على الشيوخ»[1]. تَنبَّه إلى قوله: «وتطبيقها» نعم، وتطبيقها، ثم تطبيقها؛ فبقدر ما يُشم من التطبيق يُشم من الملكة.

وهنا نبه ابن باديس على ما ذكرته من قبل في التمهيد، وهو دور الشيوخ في التحصيل؛ إذ لا يحسن أن يكون ذلك أكثر مما ينبغي؛ لضرورة الرجوع لكتب أهل العلم وجردها وقراءتها، وعدم الاكتفاء بالتلقي عن الشيوخ فحسب، أو تأخير ذلك جدًّا لزمن الفتور والضعف.

ولعل من أسوأ ما يمكن أن يمرّ على العلم وأهله أن يكون بعض أربابه ونفر من دعاته عائقا بمنهجه التعليمي طلابه عن حصول هذه الملكة وتحقيقها بتتبع كل شاردة وواردة، دون التفريق بين مقام التعليم، ومقام البحث.

يقول السيد بدر الدين الحلبي (ت: ١٣٦٢هـ): «والشيخ المعلم حال إقرائه لا يكون همه غير جمع كل ما على الكتاب الذي يقرؤه من شرح وحاشية وتقرير، وذكر كل ما جاء فيها من اعتراض وجواب؛ فربما مررت على الشيخ، وهو يقرأ بعض هذه الكتب، وبين كل أصبعين من أصابع يديه كراسة من كتاب، وهو ينظر في كل واحدة منها مرة يفتش فيها على اعتراض أو جواب، هذا شيء إن لم يشاهده الإنسان أنكره لغرابته وبعده، ولكنه فاشٍ بين أهل العلم؛ لدرجة لا يمكن المكابرة فيه، ولقد سمعت بأذني، وأنا إذ ذاك مشتغل بتحصيل

(١) ابن باديس حياته وآثاره، للدكتور عمار الطالبي (٢/ ٢٠٣).

العلوم في الأزهر شيخًا من جلّة علماء الأزهر، وكان حينئذ يقرئ التلامذة شرح ابن عقيل، يقول - ممتنًّا عليهم بما يقاسي في سبيل تعليمهم من الأتعاب وما يتجشم من المشاق وما يفنيه من ساعات عمره -: إنه ينظر في نيف وعشرين كتابًا بين شرح، وحاشية، وتقرير على **الألفية** حتى لا يفوتهم شيء مما كتب الناس عليها قليلًا أو كثيرًا.

هذا وإن الشيخ نفسه إذا قام من حلقة الدرس لم يبق في حافظته شيء مما ألقاه على التلامذة، بل ولا يتذكره إذا ذُكِّر به، والقوة الحافظة في الإنسان لو كانت من الصناديق التي تحفظ الأصوات لم يكن في استعدادها حفظ كل هذا! ولكان لها حد تنتهي إليه في انتقاش هذه الأصوات فيها!

وإذا كان هذا حال الشيخ وتلك درجته، فماذا عسى أن يَعلَق بذهن التلامذة من هذا الكلام كله وهم دونه بمراتب ملكةً واستعدادًا؟»[١].

٣- نمو العلم بالبحث والتنقيب:

هذه الجزئية من أهم الأهداف التي يسعى هذا البحث لإيصالها وتأكيدها ونشرها كثقافة عامة وسائدة بين العلماء وطلبة العلم، وقد تكرر التنبيه عليها في أكثر من موضع[٢]، وآمل أن أقدّم بذلك مساهمة - ولو قليلة - في بث هذا

(١) التعليم والإرشاد (ص:٦٢، ٦٣).

(٢) لا سيّما في الفصل الثاني عند الحديث عن آثار التلقين السلبية، وأشرت له كذلك في غير هذا الموضع، وعذري في هذا التكرار الأهمية البالغة التي يحتلها البحث في الرقي بالعلم، وإدراكي عدم تطور المعرفة إلا به، ومع هذه الأهمية فإن الجميع يرى غيابه الظاهر، وقلة الاهتمام به وربما الاستخفاف أحيانا.

المفهوم والوعي به لدى المعنيين.

وللأسف فإن الضعف الظاهر في البحث العلمي لدى شريحة كبيرة من المنتسبين للعلم ليس مقصورا عليهم فقط، بل إن العلاقة بين العالم الإسلامي ككل والبحث العلمي ليست مرضية؛ بل تَسرُّ العدو وتسوء الصديق، ولك أن تنظر في مجمل ما تنتجه الجامعات العربية من الرسائل، أو معدَّل ما تُصدره دور النشر من المطبوعات سنويًّا؛ لكي تأسى على واقع العلم وتموت كمدا على أمة «اقرأ» فيما آلت إليه، وهذا الناتج القليل إن هالك رقمه كثرة، فلك أن تتفحصه عن قرب؛ لتلفظ أنفاسك الباقية! حين تعلم أن ثلاثة أرباع ذلك العدد هو رقم واحد، ينسخ نفسه؛ بمعنى أن ذلك العدد ما هو إلا نسخة واحدة تتكرر بتكرر الأسماء والكُتّاب.

والضعف في البحث العلمي لا يشمل المجال الشرعي فقط، بل إن ذلك امتد لكافة المجالات حتى التجريبية والتقنية! يقول الدكتور / عبد الكريم بكار: «إن ضآلة البحث العلمي في العالم الإسلامي - والتي نتج عنها ضمور شديد في التقدم التقني - تعد من الأسباب الرئيسة التي ساعدت على انتشار الفقر الشديد بين سكانه، فمن بين ٣٦ دولة (معدمة) في العالم هناك ٢٥ دولة إسلامية، يبلغ فيها إجمالي دخل الفرد أقل من مائة دولار في السنة، ونسبة الأمية تزيد على ٨٠٪.

لكن علينا بعد كل هذا أن نقول: إن البحث العلمي لن يقدم حلولًا خارقة، إنه يقدم معرفة منظمة أكثر، ولكن لا يمكنه أن يقدم حلولًا فورية للمشكلات الأكثر عمقًا. البحث الجيد يقدم معلومات، وتحليلات أفضل، ولكنها دائمًا غير

كاملة. إنه يقدم عنصرًا صغيرًا ولكن لا يمكن إهماله. إنه يساعد على تحديد مدى الاختيارات، لكنه لا يصنع هذه الاختيارات.

إذا أردنا أن نعرف مدى إحساس الدول والشعوب الإسلامية بأهمية (البحث العلمي) فإن علينا أن ننظر إلى حجم الإنفاق عليه، فالناس دائمًا يصرفون جهودهم وأموالهم فيما يعدونه من أولوياتهم، وفي هذا السياق نجد أن الإنفاق على البحث العلمي منخفض لدينا على نحو مريع إذا ما قورن بما تنفقه الدول المتقدمة وبعض الدول النامية. وهناك إحصاءات وأرقام كثيرة عن ذلك، وكلها تُظهر أن (البحث العلمي) بكل أشكاله لا يحتل ما يستحقه من العناية والاهتمام. من تلك الأرقام ما يشير إلى أن اليهود في فلسطين السليبة هم أكثر أمم الأرض إنفاقًا على البحوث الأساسية والتطبيقية وبحوث التطوير؛ فهم ينفقون ٣٪ من مجمل الدخل الوطني، تليهم أمريكا التي تنفق ٢،٩٪ من دخلها الوطني، ثم اليابان ٢،٨٪. أما العرب - مثلا - فإنهم ينفقون على البحث العلمي نحوًا من ٠،٣٪ أي عشر ما ينفقه اليهود!

وتذكر بعض البحوث أن ما ينفق على البحث في المنطقة العربية يقدر بحوالي٣ دولارات للفرد سنويًّا، على أن ما تنفقه الولايات المتحدة - مثلا - نحو من ١٦٠ دولارًا. ويُقدِّر بعض الباحثين أن (إسرائيل) وحدها تنفق على البحث العلمي ضعف ما تنفقه الدول العربية مجتمعة!»[1].

وفي مجال البحث الشرعي خاصة نحتاج التكوين الذهني لقبول

(١) انظر: حول التربية والتعليم - الجزء الخامس من سلسلة: المسلمون بين التحدي والمواجهة لعبد الكريم بكار (ص:٢٧٥-٢٧٩).

المخالف، والاستعداد التام لترك التشدد والتأزم، وحسم الأقوال، وعدم التسليم المطلق، وتقديس آراء البشر، كما أننا في المقابل ضد التسيب والانفلات، والجرأة في رد أقوال العلماء دون مسوغ؛ لأن ثمة عددا من الآراء يقود إليها الانطباع الشخصي للكاتب وسلوكه أكثر من تطبيق المنهج العلمي في البحث، وهذا الأمر في الغالب لا يفيد العلم في شيء ولا يبني وعيًا أو يصنع تحولا معرفيًّا؛ لأنه يسعى لتبرير الواقع بأخطائه أكثر من نقده وتوجيهه، وهذا لا شك أنه مما يُفرز ضعف البحث المجرد والنظر والاستقلال، والبحث العلمي المؤسِّس للمعرفة، والمكوِّن لها، الصانع للوعي لا بد أن يلتزم الحياد وتطبيق سَنن المنهج العلمي حذو القذة بالقذة، ولا محيص عن احترام نتائجه وإن كانت تخالف هواك، وتُصادم توجه المجتمع والواقع.

وللأسف فإن التجربة أكّدت أن جملة المنشغلين بالمتون وتتبعها واستظهارها؛ يضيقون ذرعا بالبحث العلمي، ويعجزون عن التأليف المحدد العميق، وهذا غير مستغرب لديهم؛ فمن اعتاد على التلقين دهورا، واقتنع بأطراف المسائل باستظهار جملة من المنظومات، وهَجَر التدريب العلمي وربما لم يزاوله قط = أنّى له أن يصبر على البحث والتنقيب!!

قال ابن عاشور: «فلمّا اختلّت التعاليم في العصور الأخيرة، ورغب الناس في المشاركة في كل العلوم، وجعلوا همّهم الأكبر حفظ مقالات الأولين، وقصاراهم معرفة اختلافهم على ظواهره، واقتنعوا بالألقاب الاصطلاحية والجدل اللفظي، فأهملوا العناية بمعرفة عنوانات المسائل وغاياتها، ولم ينصحهم معلِّموهم بالتدرب على العمل في علم، تناقصت التآليف، وأصبح

الموجود منها منثرا سخيفًا؛ لأنهم إذا أخذوا يؤلفون ضاق ذرعهم وخانهم العجز، فراموا تطويل التآليف بالخروج من علم إلى آخر؛ ليذكروا كلّ ما يعرفون، فجاءت التآليف مختلطة، وعلى نحوها أصبح التعليم، ومنها نُتجت أفكار مختلطة همها العزو والتخليط، فتوارثت العقول ذلك الاختلال، واعتادت التهذيب[1]»[2].

فقل لي بربك أيُّ جناية نمارسها على العلم حين نجعل هذا النوع من الكتب شائعا ومقدّما ونجعل البحث والتحرير في الذيل؟! فما الذي تنتظره من مثل هؤلاء؟! إلا كما قال ابن عاشور:

- مصنفات سخيفة.
- وسطحية.
- ومختلطة بأدنى مناسبة.
- ونقول مبعثرة بلا رابط.
- وضعف البحث وعدم الصبر عليه!

وعليه لا يغرّنك ما تقذفه المكتبات والدور من المطبوعات، ولا يهولنّك ما تراه من إقبال الناس على الدراسات العليا في الجامعات؛ فـ«هي عملية تسجيل أرشيفية جامدة مملة، لا تنتج عنها أية اكتشافات، أو تحولات». وهذا يعني «أن الدارس يكتفي برصد التفاصيل والموضوعات وتسجيلها دون أن

(١) في الأصل «التشتيب»، وقد تكون مصحفة.
(٢) أليس الصبح بقريب؟! لابن عاشور (ص: ١٤٧، ١٤٨).

يربط بينها، ودون أن يُبيِّن ما هو المركزي منها وما هو الهامشي، وما هو المعبر عن النمط الكلي وما هو مجرد واقعة غير ممثلة، وما يستحق الإبقاء منها وما يستحق الإبعاد، ومن ثمّ لا يفرق الباحث بين مادة البحث الأرشيفية، وعملية البحث الحقيقية التحليلية التفكيكية التركيبية. وأعتقد أن فكرة البحث العلمي في الجامعات تحولت مع الأسف إلى هذا النوع المعلوماتي التراكمي!»[1].

٤- الدعوة إلى النقد وهجر التقليد:

النقد يعني التذوق والقدرة على التمييز والتهذيب، ومنها إلى التحليل والتعليل، ومن ثَمَّ التقييم؛ فتربية الملكة النقدية هي الشرط الأول للإبداع، وهي الأساس في الإنتاج المعرفي الفاعل؛ لأن النقد يعني أن البحث سيُضيف أمرا ما، أو يُعدّل فكرة ما، وإلغاء النقد أو تهميشه يجعل الذهن يعتاد التكرارَ والانصياعَ والتلقي المجرد، ومن ثم الطاعة العمياء لكل مَن حوله مع الانسياق لسلطة الجمهور دون شعور.

والوسط الشرعي خاصة بحاجة إلى توسيع مساحة النقد، ليس هذا فقط بل إلى تكريسه والدعوة إليه؛ فالذين يمارسونه في الوسط الشرعي قليل، وأقل منهم الذين يقبلونه ويحتفلون به، فأين مَن يعقد درسا في متن ما ويكون من مهامه في الشرح والبيان تدريب المتعلمين على نقده وتحريره؟

وللتمرن على النقد: أوّل ما ينبغي الابتداء به في محافل التدريس هو نقد

(١) الاقتباس الأول والثاني كلاهما من الدكتور/ عبد الوهاب المسيري، انظر: حواراته (الثقافة والمنهج) تحرير سوزان حرفي (١/ ٢٣٤).

المتون في حلق العلم إن دعت الحاجة لذلك؛ ليتمرّس الطالب على النقد من شيخه لا من أحد آخر بمنهج معوج.

والنقد طريق حتمي ومعبر لازم نحو التطوير والتجديد لأي علم كان، لأن فيه إظهارا للإيجابيات، وإصلاحا للسلبيات، وفيه إحياء لجانب المحاورة والمناظرة بين العلماء، وإعمال للعقل، وتنمية للفكر، وإشادة بعمل المتقدمين والبناء عليه وتتميمه.

وأما التقليد فهو كالأرضةِ المدمرة لباطن الأمر شيئا فشيئا حتى يسقط أو يكاد! فأي علم تسلل التقليد إليه فهو حتما آيل للاضمحلال وعدم التأثير، فهو آفة مهلكة لتقويض العلوم، والقضاء على العقول، يقول ابن عاشور: «لو كان الناس أحسنوا اختيار التآليف ونظروا في عوائق التحصيل، فاستدركوا ناقصًا وأصلحوا مختلًّا، لما كان التلميذ يقرأ النحو طول زمانه وهو عاجز عن التكلُّم بكلام معرب، ولا كان يقرأ الأصول وهو يوم يختم **المحلَّى** لا يحسن ترجيح رأي بَله استنباط حكم، وشتّان بين من يتعلم ليَعلَم ومن يتعلم ليقول ويبهرج، لا أقول هذا حطيطة من الأقدمين ونقيصة من مقاديرهم، فإنِّي أعلم عظمتهم وجلالتهم، ولكنّي لا أعتقد فيهم العظمة أبدًا، يقرءون ما نقرأ ويفهمون كما نفهم، وأنا من الجانب الذي أجلهم به وأنظر إليهم منه نظر المبهوت؛ ذلك لأنّهم الذين فنّنوا العلوم وقعدوا القواعد، وأتوا في الزمن الوجيز بالمطلب العزيز، بفضل إقبالهم على العلم وانقطاعهم عن زخارف الدنيا، ونصحهم لمن بعدهم، من ذلك الجانب نفسه أقول: إنَّهم غرسوا لنُنمِي، وأسسوا لنشيد، وابتدءوا لنزيد، ولست مقتدرًا أن أقنع نفسي بأنّهم كانوا في درجة واحدة من

العلم، بل منهم العالم المنشئ لقواعد وأصول، ومنهم الذي ما اشتهر اسمه إلا بفضل عوارض»[1].

وحين غاب النقد وتعاظم دور التقليد، اشتهر النقل وبانت سطوته بلا تمعّن، واستشرى في عدد غير قليل من المتأخرين جراء الإلغاء التام للذهن، وهذا نوع آخر من الجمود غير المرضي، كالذي عليه الظاهرية مع النصوص، بل إن الظاهرية أهدى من أولئك؛ فالجمود على النصوص خير من الجمود على كلام البشر مع ذم الأمرين معًا، يقول القرافي (ت: ٦٨٤هـ): «والجمود على المنقولات أبدا ضلال في الدين، وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين»[2].

والتقليد ضارب بأطنابه في كافة العلوم، ومتجذّر فيها، ولا أدلّ على ذلك من واقع البحوث والرسائل الجامعية في الجملة؛ فالتراث الفقهي لا يختلف عن الأصولي، أو العقدي، أو اللغوي، أو التفسير وعلوم القرآن، أو الحديث وعلومه وهكذا في بقية الفنون لم يسلم منها شيء!

وهذه العلوم وغيرها لا يمكن تحريرها أو التجديد فيها، أو حتى ضبطها وفهمها على حقيقتها دون تسليط النقد على بعض موادها ومسائلها؛ «فإن جودة العلم لا تَتكوّن إلا بجودة النقد، ولولا النقد لبطل كثير علم، ولاختلط الجهل بالعلم اختلاطا لا خلاص منه ولا حيلة فيه»[3].

(١) أليس الصبح بقريب؟! التعليم العربي الإسلامي (ص: ١٤١).
(٢) الفروق (١/ ٣٢١).
(٣) انظر: مقالات العلامة الدكتور: محمود الطناحي (٢/ ٥٩٢).

وشيوع التقليد وعدم النقد هو الذي جعل كثيرا من الكتب شبه متطابقة لسطوة النقل المجرد عليها بلا نقد أو تحرير، فمثلا علم الأصول تكاد مصنفاته بعد القرن الخامس شبه موحّدة! قال الإسنوي (ت: ٧٧٢هـ): «واعلم أن المصنف -رحمه الله- أخذ كتابه من **الحاصل** للفاضل تاج الدين الأرموي، و**الحاصل** أخذ مصنِّفه من **المحصول** للإمام فخر الدين، و**المحصول** استمداده من كتابين لا يكاد يخرج عنهما غالبًا؛ أحدهما **المستصفى** لحجة الإسلام الغزالي، والثاني **المعتمد** لأبي الحسين البصري، حتى رأيته ينقل منهما الصفحة أو قريبًا منها بلفظها، وسببه -على ما قيل- أنه كان يحفظهما، فاعتمدت في شرحي لهذا الكتاب مراجعة هذه الأصول»[1].

هذا شاهد واحد من جملة الشواهد الأخرى التي تدلك على كثرة النقل لديهم، والعيب في ذلك ليس في مجرد النقل فحسب، وإنما في النسخ المتطابق من غير إضافة ولا تحرير، وهذا أثر كبير من آثار التقليد الذي بلينا به.

٥- ثقافة السؤال وعدم التلقين:

السؤال يكشف عن مساحات واسعة للنقد، وفيه شحذ للعقل، وقدح زناد أفكاره؛ لذا كان لزاما على المتلقي الحرص على طرح الأسئلة والإشكالات، والحذر من دعاة التلقين الذين يؤنبون كل سائل ومستشكل، ويقفون في وجهه حتى يصاب بالخرس.

وقد قيل: «إن من لا يُحسن الاستجواب: كيف، ومتى، وأين، لا يحسن

---

(١) نهاية السول (١/ ٥، ٦).

التدريس أصلا»[1]. فالسؤال أجود طريقة لتأكيد فهم المتلقي؛ لاستنهاض عقله وتفعيله، وعليه فإن ثقافة التساؤلات في عملية التلقي لازمة؛ لتحضير الذهن وتأمله في الخطاب الذي يُلقى عليه، فقد يرد عليه كذا، أو يُنقض بكذا، ولا بديل عن التساؤلات إلا تفريغ المعلومات في ذهن السامع كأنه مستودع لها دون محاولة نقدها أو استشكالها!

ولا يوجد محرّك للذهن أجود وأسلم من هذه الطريقة التي تَعددت إيجابياتها، ومع هذا لا يُحتفل بها كثيرا في أوساط الدرس الشرعي! تُربي على الجرأة زعموا!! لأن الإشكالات وإيرادها على الذهن يتبعها النقد، وهذا ربما يكشف حقيقة ما لدى المعلّم من الضعف والغلط، فأمل مثل هؤلاء أن يسلم ما لديهم من تقريرات ورثوها كابرا عن كابر دون عناء ذهني، ولا يهمهم بعد ذلك عقول المحصِّلين للعلم اتّقَدَت ونَقَدت أم لا؟!

لا بد أن مثل أولئك المُلقِّنين يدركون أن «من أهم فوائد هذه الطريقة التي تقوم على المناقشة أنها تُعلِّم التفكير الانتقادي الذي يصحح عيوب الأدلة، ويحسّن الآراء، ويُميزها، وتخلق في أطراف المناقشة الاستعداد لتبديل آرائهم؛ لأن المتناقش يتأمل ويُفكِّر مليًّا في أفكار غيره، ويتفحصها مثلما ينظر في أفكاره. وهذا يعني أنه يمكن أن ينمي قابلية النظر إلى أفكاره بصورة موضوعية، فقد يجد أن أفكاره ليست جيدة بالقدر الذي يظن، وأن آراء خصمه ليست سيئة بالقدر الذي كان يحسبه في أول الأمر. وهذا يمكن أن يخلق فيه الاستعداد لتبديل

(١) مبادئ التربية العملية لعبد الحميد محمد الهاشمي (ص: ٩٣)، وانظر: المرشد النفيس إلى أسلمة طرق التدريس لمحمد صالح جان (ص: ٢٩٥).

رأيه اعتمادًا على البراهين المنطقية، ولكن ليس من الضروري أن يفعل هذا»[1]. فمن فتح لنفسه باب المناقشة فلا بد أن يستعدّ للمدافعة عن رأيه، أو يصبر على غيره ليكشف له عن خلله وعدم اطراده وفساده.

ولا تسل عمّا أنتجته ثقافة التفريغ ووأد التساؤلات من موت محقق لكثير من الأذهان والقدرات، وما أنشأته من فراغ فكري لدى كثير من المنتسبين للعلم والمعرفة.

«ومن المؤلم والمحزن حقًا أن الدراسات الشرعية بشكل عام تعاني؛ لأنها تُخرج حفظة وحملة فقه في الأعم الغالب، ولا تخرج فقهاء، تُخرج نقلة يمارسون عملية الشحن والتفريغ والتلقين، ولا تُخرج مفكرين ومجتهدين يربون العقل وينمون التفكير.. تخرج من لا يستطيعون تجاوز المثال الذي أتى به الأقدمون، إلى تنزيل القاعدة على واقع جديد، أو توليد حتى مثال معاصر غير القديم.

وليست الدراسات العليا في معظمها - والأصل فيها أنها قائمة على البحث والدراسة والمقارنة والتقويم والترجيح - بأحسن حالًا؛ لأنها امتداد لعقلية النقل والشحن والتفريغ، بعيدًا عن الإبداع والتفكير والابتكار.

فالناظر إلى الكثير من رسائل وبحوث الماجستير والدكتوراه في الجامعات الشرعية الإسلامية بشكل عام، يجد أطنانًا من الورق، يعظم كمها ويتضاءل كيفها، لم تحرك ساكنًا، ولم تحقق رؤية تغير من واقع الأمة، وإن

(١) انظر: مبادئ التعليم وطرائقه عند برهان الإسلام الزرنوجي، د. صالح حميد العلي (ص: ١٣٩).

كانت ترتقي بالمواقع المادية وأحيانًا الاجتماعية لأصحابها، الذين أصبحوا حملة الألقاب العلمية، هذا إن لم تكن في بعض الأحيان وسيلة توبيخ مستمرة لحملتها.. ويكفي استعراض الكثير من العناوين والمضامين لهذه الرسائل التي قد تبلغ عشرات الألوف للدلالة على عقل الأمة وحالها.. فإذا كنا لا نستطيع تجاوز المثال بعد، ولا نمتلك إمكانية التقويم الثقافي والفقهي، فكيف تبني مؤسساتنا ومناهجنا ملكات فقهية؟! وهذا لا يعني بالطبع عدم وجود إبداعات أو إضاءات وفتاوى أنارت للأمة الطريق واحتفظت بالأمل.

فقد انتهت (المعاهد الشرعية) إلى حالة لم تستطع معها أن تفكر في تطوير مناهجها وخططها لتواكب مستجدات العصر، بحيث تستطيع أن تؤهل الطالب للتعامل والاجتهاد في قضايا عصره، من خلال رؤية ومرجعية شرعية متينة، بل بقيت مقتصرة على الطريقة القديمة ذاتها بمناهجها وموادها التعليمية، وقد تستهلك وقت الطالب وعقله في شرح المختصرات واختصار الشروح والمطولات، وحفظ الأراجيز، وبذل الجهد الذهني الكبير في فك رموز العبارات ومستغلقاتها، وصرف الجهود على قضايا لم تبق لها سوى القيمة التاريخية إن بقيت، وعدم ملاحظة - أثناء العملية التعليمية - نمو مدارك الطالب وتطور ملكاته وتوافق المعلومة مع إمكاناته العقلية وحاجاته العملية، واعتماد طريق التلقين والتلقي بعيدًا عن التفكير والمشاركة، بل لعل المنافسة والمشاركة والمقارنة الفقهية تشكل سببًا في نبذ الطالب وتأنيبه.

وعلى العموم، فقد بقيت طرائق التعليم وأساليبه ومعلوماته تدور في هوامش عقل المؤلف أو الشيخ، ونظراته الفقهية ومذهبه، أي أن الحركة التعليمية

كل مدارها عقل آخر لا يجوز أن يُخرج عنه، لذلك فهي في أحسن الأحوال تنتج نسخًا مكررة مقلدة يمكن أن تغني عنها النسخ الأصلية.. وغالبًا ما يسود العملية التعليمية في معاهد التعليم الشرعي الاستغراق في الفروع والمسائل الجزئية، بعيدًا عن تكوين المنهج وتشكيل النظرة الكلية وبناء الملكة الفقهية القادرة على النظر، على الرغم من أن بعض أسماء هذه المعاهد: «كليات»، لكنها تفتقر إلى النظرة الكلية والرؤية المنهجية.

إضافة إلى أن بعض الدارسين في هذه المعاهد يعاني من غربة المكان، فأقل ما يمكن أن يقال: إنه لم يؤهل لعصره، ولم يسلم مفاتيح التعامل مع الواقع من الناحية الشرعية.. فقد يحمل الفقه المكتوب ويحفظ متونه، لكنه لا يفقه شيئا عن الواقع، فهو خارج المجتمع الذي يعيش فيه.. وجهله لمشكلاته وقضاياه ومداخله وثقافته قد يجعل مداخلته ساذجة وسطحية في كثير من الأحيان، ويجعل خطابه «صيحة في واد».. حتى العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تشكل الرؤية المطلوبة ودليل العمل للوصول إلى الأمة وتوصيل رسالة الإسلام لها، قد لا تشعر بعض المعاهد بأهميتها؛ ذلك أن أمر استيعابها وتدريسها قد يحتاج إلى جهود، وترافقه احتمالات الخطأ، وهذه مشكلات لا تحتاجها عمليات التعليم القائمة على الشحن من كتب السابقين والتفريغ على رءوس المعاصرين»[1].

والمغالاة في التلقين من أعظم ما رسّخ الجمود الفقهي كما سبق، واعتماده في العلوم القائمة على أساس الفهم وأدٌ لآلة الفهم والاستنباط.

---

(١) انظر: مقدمة الأستاذ. عمر عبيد حسنه لرسالة: تكوين الملكة الفقهية لمحمد عثمان شبير. (ص: ٣٩-٤٢) بتصرف.

يقول ابن الحداد (ت: ٣٠٢هـ): «ليس الفقه حمل الفقه، إنما الفقه معرفة الفقه والفطنة فيه، والفهم بمعانيه»(١).

وتجد أنهم يستظهرون المعنى اللغوي للفقه وأنه الفهم، ثم يشحنون الذهن بمنظومات لا تُغني ولا تسمن من جوع، أو بمعتصرات مختزلة يعجز واضعها عن فهمها، ويسمون ذلك فقها! أيُّ فقه هذا؟! لذلك لا تتعجب حينما ترى تكرارًا في الأمثلة، أو ترى غيابا ظاهرا للمسائل المعاصرة النازلة!!

والضرر يزداد، والعلم يتلاشى - ولا بد - ويضمحل؛ حين يكون التلقين هو الظاهر، وهو المعيار الوحيد في كافة محافل العلم؛ فـ«مناهجنا التعليمية تصدر عن فلسفة تراكمية ذرية تنطلق من هذه الموضوعية المتلقية بتوجهها المعلوماتي، ورؤيتها للعقل باعتباره صفحة بيضاء، فكتبنا الدراسية تُركّز على المعلومات وكمها، لا على طريقة تصنيفها وتفسيرها ونقدها، والهدف من العملية التربوية هو تلقين الطالب حشدًا هائلًا من المعلومات (معلومة بجوار معلومة، درسًا بعد درس) إلى أن تضيع الحقيقة تمامًا، ويبرز متوسطو الذكاء الذين لا يتمتعون إلا بموهبة الحفظ والتكرار والاجترار، وتَفقد الأجيال مقدرتها على التفسير والإبداع والنقد!

وتتضح سيطرة التلقين والإملاء التي أصبحت شكلا أساسيًّا من أشكال التعليم، فبدلا من الحوار الذي يُشجع الطلبة على التساؤل وعلى الاجتهاد وإعمال العقل، وبدلا من تجريد النمط من كم هائل من المعلومات وتجريد

(١) رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية لأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي (٢/ ٦٩).

الحقيقة من كم ضخم من الحقائق، يتحول الطالب إلى متلقٍّ للمعلومات، وتصبح مهمته في الامتحانات أن يدوِّن أكبر عدد ممكن من المعلومات التي تلقاها»(1).

وسطوة التلقين لم تقف وتُعلن انتهاء دورها عند مرحلة تعليمية محددة، بل آثرت الدخول حتى إلى أروقة الجامعات في الأقسام الشرعية لتنشر بعض ذيولها المهترئة!

٦- إبراز الاستدلال العقلي في الخطاب الشرعي:

من نعمة الله تعالى للإنسان تكريمه بالعقل، والخالق - جلَّ وعلا - لم يجعل العقل مناطا للتكليف إلا لقيمته، ولم يُكثر من عرض البراهين العقلية في كتابه الكريم بأنماط متعددة إلا لأهمية هذا الأسلوب في الخطاب والمحاججة، ولا يخفى أن القرآن الكريم دعانا في أكثر من آية لاستخدام العقل والتعقّل كما سبق من قبل عند الحديث عن الاجتهاد.

والفطرة في الأصل ترفض كل ما لم يكن موافقا للعقل الصحيح فضلا عمَّا يكون مناهضا له؛ وعليه فإن هذا الأمر غاية في الأهمية، ولا خلاف في منزلته؛ فكل من يقرأ القرآن ويؤمن به يُقرّ بظهور هذا الأسلوب واعتباره في مقام التقرير والرد، لكن هل كان لهذا الظهور أثر في تراثنا لا سيّما التعليمي؟ وهل نحن حقًّا استخدمنا العقل بالقدر الذي استخدمه القرآن؟ وهل التقاط الأمثلة

(١) حوارات مع د. عبد الوهاب المسيري (الثقافة والمنهج) تحرير سوزان حرفي (١/ ٢٤٠، ٢٤١).

المتعددة من هنا أو هناك في تراثنا لبعض الأعلام يعني ظهور هذا الاستدلال في التراث بالحجم الموازي لوجوده في النصوص الشرعية؟!

ولو أردنا أن نقول من باب التوضيح والبيان: أيُّ الأمرين أكثر ظهورا وانتشارا في الجملة، وأيّهما أشد خفاء وغيابا في تراثنا الشرعي؛ الاستدلال العقلي أم النقل المجرد عن الآخرين دون إضافة تُذكر؟

في اعتقادي أن الجواب بيِّن، ويعسر التشكيك فيه من جهة الظهور وعدمه. والتسليم المطلق للنص الشرعي لا يصلح أن يكون مسوِّغا لِتَرك الاستدلال العقلي في التراث؛ إذ لا تنازع بين الأمرين، ولا يدفع أحدهما الآخر عن مكانته؛ متى كان ذلك بلا مجاوزة لأحدهما منزلة الآخر؛ فالنقل مُهيمن على العقل بإطلاق لا سيّما ما يتعلق بعالم الغيب، وما عدا ذلك فيصطحبان دون اللجوء لفَرض التنازع بينهما.

فلا بد للشيخ والمعلّم والكاتب في المناهج التعليمية الشرعية، وأرباب المختصرات المبسوطة أن يجيبوا المتعلّم عن السؤال التالي وهو: كيف أستخدم العقل بالشكل الإيجابي في التعاطي مع التراث والتعليم، بخاصة أننا في عصر يضج بالنوازل المعاصرة التي لا يمكن الوصول إلى حكمها بلا اجتهاد مستقل؟!

وما فائدة تكرار هذا الأسلوب في النصوص إذا لم يُنقل للدرس الشرعي ويكون حاضرا في التقرير والبيان؟ فذكر العالِم لذلك الدليل والتعليل العقلي في أبسط صورة مما يُجلي محاسن هذا الدين ويُعمّقه في نفوس أصحابه وربما المخالفين له، ثم إن اقتران الدليل العقلي بالنقلي يزيد الأمر وضوحا وبيانا،

ويُقرّبه للمخاطبين به؛ فالفِطَر تخضع أمام الأسلوب العقلي وتستجيب له، ولا يلزم من ذلك ألبتة عدم تسليمها للنص الشرعي؛ فلو كان ذلك لازما لما وُجد الدليل العقلي في الخطاب الشرعي ابتداء!

قال ابن تيمية: «وإذا أخبر الله بالشيء، ودل عليه بالدلالات العقلية صار مدلولا عليه بخبره، ومدلولا عليه بدليله العقلي الذي يعلم به، فيصير ثابتا بالسمع والعقل، وكلاهما داخل في دلالة القرآن التي تسمى: الدلالة الشرعية»[1].

والبحث هنا ليس مختصًّا بمناقشة الاستدلال العقلي في الخطاب الشرعي إلغاءً أو إثباتا، لكنه في التنبيه على ضرورة إبراز ذلك في تراثنا العلمي، وتكثيفه في عملية التعليم لدينا؛ اقتداء بكتاب ربنا المحكم الذي ﴿ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ﴿٤٢﴾ ﴾ [فُصِّلَت:٤٢].

واعتماد الدليل العقلي وإبرازه في الدرس الشرعي لا يعني إهمال الدليل النصي ولا التقليل من قيمته؛ فقد يكون الدليل النصي ذاته عقليًّا لكنه يفتقر لمن يكشف عن مضامينه وأدواته.

وتدعيم الخطاب العلمي بالدليل العقلي جنبا إلى جنب مع النقل يُساعد على بناء العقلية الإسلامية وتأسيسها والمحافظة على بنيتها من تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين، والذهن المؤسَّس بهذه القوة التي اقترن فيها الشرع مع العقل هو الذي يُقدّم نظريات علمية مُحكمة تتحلى بالفاعلية والإيجابية، وتُخلّص الباحث من الثنائيات الحادة التي يُسجن بها أحيانا.

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٧٢).

المطلب الثاني: المقترحات العملية والتطبيقية:

من المقترحات العملية التي يمكن تطبيقها أو الدعوة إليها وتبنيها؛ لإصلاح الخلل الناتج من المغالاة في هذه الظاهرة أمور منها:

١- المبادرة لتيسير منهج التعلّم:

من أهم الأهداف التي تسعى لها المنهجيات ومراحل الطلب كما سبق في التمهيد - عملية التوازن في طلب العلم، والابتداء بالأيسر فالأيسر مع التدرج فيه، وأخذه مع الليالي والأيام؛ فقديما قيل: من أخذ العلم جملة ذهب عنه جملة، وهي سنة الله في خلقه ومع وحيه، قال تعالى: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾ ﴾ [الإسراء:١٠٦]. وقال ابن سعدي (ت: ١٣٧٦هـ) في قوله تعالى: ﴿ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾ ﴾ أي: مهلناه ودرجناك فيه تدريجا[1].

وما دمنا نؤكد أن هذا هو الغاية من وضع المنهجيات في العلوم كما سبق مرارا؛ فعلينا القول بأن كل ما كان أقرب لتحقيق الهدف كان أولى وأحرى بالاهتمام، كمختصرات المتقدمين البينة والمبسوطة، وما اتضح من متون المتأخرين، وصلح عند المعاصرين؛ وعليه لا مكان للتعقيدات ولا للألغاز؛ إلا لمن ملك فضلا من وقته وجهده، وأنّى له ذلك!

ولا يكفي النداء التنظيري هنا ما لم نتقدّم خطوة للأمام؛ فنشرع في اختيار المتون الميسرة والواضحة، ويكون المعيار لدينا هو وضوح مادتها وأسلوبها، وموافقتها لقدرات المتعلمين الذهنية والواقعية كما سبق في آليات المتون.

---

(١) تفسير السعدي (ص: ٥٨٢).

٢- هجر المتون المقفلة:

تبيّن فيما سبق الانحراف الذي جرى على مسار المتون، فقد كانت من قبل مبسوطة بلا اعتصار، وواضحة بلا إلغاز، إلى أن أتى عليها الضعف وتحولت إلى صناعة يتبارى فيها الكُتّاب والمؤلفون، كما قال ابن عاشور: «نشأ في الناس الميل إلى طريقة الاختصار، فابتدأ العلماء في تآليف المختصرات ابتداء من أواخر القرن الرابع، فسلكوا بها في أوّل الأمر مسلكًا محمودًا هو إلى وصف التهذيب أقرب منه إلى وصف الاختصار، مثل «**مختصر المدوّنة**» لابن أبي زيد. ثمّ ذهب المؤلفون يزيدون في الاختصار فنشأت الحاجة إلى الشروح ليكون المختصر صالحًا لحفظ التلميذ، والشرحُ لتوقيف الأستاذ»[1].

والواجب اليوم على أهل العلم والمعرفة هو إيقاف هذه المبالغة في تعظيم إنتاج المتأخر، وعدم رفعه عن مستواه؛ بإعطائه الحجم اللائق به، مع التأكيد على أن تلك المتون هي أقرب وأحق إلى العلماء المنتهين لا صغار الطلبة كما نبه على ذلك عدد من المحققين قديما وحديثا.

قال ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ) في معرض رده على مَن عاب المتون بالتعقيد: «فأما الاعتراض بالتعقيد والإغماض، فربما كان سببه بُعدَ الفهم، ويُعدُّ الذّنبُ هناك للطّرف لا للنجم[2]، وإنما وُضعت هذه المختصَرات لقرائح غيرِ

(١) أليس الصبح بقريب؟! (ص: ١٣٩).

(٢) قد يكون هذا التركيب مستعارا من البيت المنسوب لأبي العلاء المعري، وهو قوله:

والنجم تستصغر الأبصارُ صورتَهُ والذنب للطرف لا للنجم في الصِّغَرِ

انظر: سقط الزند (ص:٦١)، والمعنى واضح.

قرائح، وخَواطِرَ إذا استُنْقِيت كانت مواطر، وأذهانٍ يَتَّقِدُ أُوارُها، وأفكار إذا رامت الغاية قَصَّر مضمارُها، فرُبما أخذها القاصرُ ذهنا، فما فَكَّ لها لفظا ولا طرق معنى، فإن وقف هناك وسَلَّم سَلِم، وإن أَنِف بالنِّسبة إلى التقصير فأطلق لسانه أثم، وهو مخطئٌ في أول سلوك الطريق، وظالمٌ لنفسه حيث حمَّلها ما لا تطيق!

وسبيل هذه الطبقة أن تطلُب المبسوطات التي تفردت في إيضاحها، وأبرزت معانيها سافِرةً عن نقابها، مشهورةً بغررها وأوضاحها»[1].

في النقل السابق يظهر دفاع ابن دقيق العيد عن المتون؛ وذلك لاختلاف المخاطَبين بها، فالمتون المختصرة وضعت لأذهان متَّقدة إذا استسقيت كانت مواطر؛ لهذا فقد تعود بالضرر على من أخذها من غير أهلها، ومن كان مبتدئا في العلم فحقه طلب المبسوطات لا اعتماد المختصرات المغلقة، والشاهد هنا في كلام ابن دقيق العيد أن هذه المختصرات التي وصفت بالتعقيد والإغماض لم توضع للمبتدئين ألبتة! ولا يعني هذا أن المشكلة انقضت في حق من لم يقررها عليهم، بل إن المغالاة فيها وحبس النفس عليها هو كذلك خطأ محض في حق العلم وطلبته.

ويضاف إلى ذلك أن هذه المتون في الحقيقة بعضها لا يصلح إطلاقا للمبتدئين من جهتين:

الأولى: عسر فهمها وإغلاق ألفاظها على المبتدئ في الجملة، فما لا يفهمه صاحب المتن نفسه كيف للطالب فهمه؟

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٢٣٥).

الثانية: زيادة تفاصيلها واستطرادها في مواطن لا يسوغ فيها ذلك.

٣- دور المحافل العلمية تجاه هذه الظاهرة سلبا أو إيجابا:

ربما يفيد الحل المؤسسي في التقليص من ظاهرة الاعتماد على المتون وهجر كتب المتقدمين، وفي تاريخنا الإسلامي حادثة تؤكد دور الساسة في هذا الأمر سلبًا أو إيجابًا؛ فـ«قد تبنى الموحدون إلزام العلماء بالاجتهاد، وترك التقليد، فصدرت الأوامر السلطانية بترك الاشتغال بكتب الفروع وإحراقها»[١]. وربما الإحراق قدر زائد عن الحاجة، لكن المهم هو ملاحظة هذا الأمر.

قال أحد الباحثين المغاربة: «وقد شاعت ظاهرة الاهتمام الشديد بالمختصرات في المغرب في عهد الدولة المرينية، حيث تكاثرت المختصرات التي راجت في هذا العصر بشكل لافت للنظر، إلى أن جاء السلطان العلوي سيدي محمد بن عبد الله، الذي أمر الناس بالرجوع إلى كتب المتقدمين ونهاهم عن الاشتغال بالكتب المختصرة، فأصدر في الموضوع أمرا يحذر فيه من الاعتماد في الفتوى على كتب المتأخرين المختصرة. وقد قال - رحمه الله - في منشور أصدره بالمناسبة: «إن أول ما ينبغي التوجه إليه والعناية به القرآن الكريم، ثم السنة النبوية، ونبذ شروح **مختصر خليل** المتأخرة..». وكان يقول: «من أراد أن يقرأ الفقه؛ فعليه بكتاب **المدونة**، و**البيان والتحصيل**، و**مقدمات ابن رشد**، و**الجواهر** لابن شاس، و**النوادر** و**الرسالة** لابن أبي زيد القيرواني وغيرها من كتب الأقدمين». إلا أنه بمجيء نجله المولى سليمان، عاد فأمر الناس بالاعتناء

(١) انظر: العقل الفقهي معالم وضوابط لنوّار الشّلي (ص: ٩٢، ٩٣).

بمختصر خليل والتشبث بالحواشي والمتون!»[1].

وأمثل من يقوم بهذا الدور مَن انتسب للعلم وعرفه عن قرب، وكان رأسا في المحافل العلمية للدولة، كالجامعات والمعاهد الدراسية ونحوها؛ لما لهم من الأهلية العلمية؛ ولأن في ذلك من الأثر الكبير ما لا يخفى في تقليل حجم هذه الظاهرة، والوعي بها وبضررها ونتائجها التي عمت بها البلوى.

والطامة الكبرى هي أن تكون تلك المحافل العلمية هي المسوِّقة لها والداعية لتبنيها ونشرها بين طلاب العلم دون نقدها أو التنبيه على أثرها!!

٤- الانتقاء من مختصرات المتقدمين:

عدد من مختصرات العلماء المتقدمين في الجملة لا تشبه كتب المتأخرين التي غلب عليها القصد إلى الإيجاز المخل، ومن ثَمَّ الإلغاز؛ فبعض كتبهم مختصرة وواضحة لدرجة أن الطالب الذكي يستطيع فهمها بإجمال، وإن كان في أولى مراحل طلبه، فما على الشيخ إلا أن يشرح مشكلها بلغة العصر وأمثلته، بخلاف متون المتأخرين في الجملة التي تحتاج إلى أسفار من التفسير والبيان ليس لظاهرها فقط، بل حتى باطنها ومفهومها، وهذا ليس إسقاطا لكافة متون المتأخرين، بل من الإنصاف لهم أن نقول: إن متونهم ليست على درجة واحدة من الصعوبة والانغلاق، بل منها ما دون ذلك.

ومما يُتذرع به أحيانا في تسويغ الإقبال العام على هذه المتون المقفلة

(١) انظر: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (٣/ ٦٧، ٦٨)، ومدخل لدراسة الفقه الإسلامي لمحمد محجوبي (٢٤٨، ٢٤٩).

قولهم: إنها أكثر خدمة بالشروح والحواشي، وتارة لأنها أجمع للأبواب والمسائل. وجمع المسائل وإن كان مهمًّا إلا أن الوضوح والبيان أهم منه بالنسبة للمتعلّم المبتدئ، وكثرة الشروح والحواشي أحيانا لا تزيد الطالب إلا حيرة واضطرابا.

يقول السيد بدر الدين الحلبي (ت: ١٣٦٢هـ): «فإن قالوا - وهو اعتراض أورده علينا بعض شيوخ الأزهر -: إن كتب المتأخرين أخصر وأجمع، وتناول العلم منها أقرب.

قلنا: إن سلمنا لكم ذلك فلا نزال نقول: إن تركها لازم جدًّا، فإن هذه المختصرات من مؤلفات المتأخرين التي قلتم: إنها أخصر وأجمع من مؤلفات المتقدمين؛ إن كلفتم قراءتها وحدها قلتم: إنها رموز وإشارات لا يمكن الوصول إليها بدون حواش وتقريرات، فصرتم إلى ما هو أطول من كتب المتقدمين التي تشتكون من طولها، بل إلى كتب الهذيانات التي ليست في شيء من العلوم. فَتَعيَّن أن الرجوع إلى كتب المتقدمين في كل ما ألف من العلوم خير من الاشتغال بكتب المتأخرين بما ذكرناه من البراهين على ذلك، والله خير موفق على اتّباع الصواب ومعين على ترك العادات واطراحها»[(١)].

وإن كان المثال ضابطا أحيانا للفكرة إلا أنه قد يزيد من الخلاف فيما لو لم يُتفق عليه، لا سيّما ما يكون نسبيًّا في غالب أمره، ولا يخفى أن المتون عموما تختلف من بلد لبلد ومن شخص لشخص، فمِن مُقدّم لهذا ومؤخر لذاك، والطالب يختلف حاله حين يوَفق لشيخ يحدد له ما يقرؤه ويشرح له، ومن هو

---

(١) التعليم والإرشاد (ص: ١١٧، ١١٨).

شيخ نفسه يختار المتن ويبحث عن شروحه المكتوبة والمسموعة ما يفتح له مضامينه ومقاصده، وهذا الصنف هو أغلب من يستفيد من المنهجيات العلمية المكتوبة والمفصّلة.

فمن الأمثلة الواضحة من مختصرات المتقدمين - وإن كان بعضها لا يخلو من ملحظ أو نقص - متن «**الورقات**» لإمام الحرمين الجويني الشافعي (ت: ٤٧٨)، وإن كان مختصرا جدًّا لكنه يفي بالغرض في إعطاء صورة موجزة حول هذا العلم الفاضل، ومثله «**رسالة في أصول الفقه**» لحسن بن شهاب العكبري الحنبلي (ت: ٤٢٨هـ)، وأوسع من هذين الاثنين مع الاختصار والوضوح في آن واحد، كتاب «**اللمع**» لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، وكتاب «**الإشارة في معرفة الأصول**» (وهو تلخيص لكتابه: **إحكام الفصول**) للباجي الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ).

وفي هذا المجال يمكن الاستعانة بما كتبه المتخصصون في كل علم من مختصرات محكمة تتناسب مع أسلوب عصرنا؛ لتدريسها وبناء التصور من خلالها، وهي في غالب أمرها مزودة بالأمثلة والتطبيقات.

والشرط الذي يحسن مراعاته في اختيار تلك المتون هو اختيار المتون التي ظاهرها البيان والبسط مع الاختصار دون الإغلاق والإيجاز المخل. وإن كان هذا الشرط نسبيًّا إلا أن ثمة اتفاقا بين المعْنَيين في طرفيه وهما الإلغاز الشديد، والإيضاح التام؛ فهذان محل اتفاق، وما بينهما يلتحق بأقربهما إليه، والخلاف فيه يسير، وهذا الشرط قريب من قول ابن عاشور: «نختصر العبارات الأصلية؛ لسهولة الحفظ مع شرط وفائها بمعناها، ونطيل الشرح لتوسيع الفهم،

ولكننا لا نصل بذلك إلى تعقيد مختصر خليل، إنما يكون الاختصار إيجازا في اللفظ مع وضوح وبيان»[١].

٥- مجاوزة المنهج القائم على شرح المتون لفظة لفظة:

إنّ هذا المنهج من أعقم المناهج في التعليم؛ لأنه في الغالب لا يهتم بالمسألة نفسها وتَصوّرها في ذهن المتعلّم بقدر ما يشغل نفسه بالألفاظ وتتبعها، ودفع الاعتراضات عنها، ولعلي أكرر القول أيضًا للتأكيد فأقول: إن مهمة المتون والمختصرات هي تصور مبادئ العلم الكلية في الذهن لا حفظ معاني كلمات صاحب المتن فحسب.

ومن آفات هذا المنهج التي أعدّ منها ولا أُعددها أنه يُغالي في الفرعيّات الجزئية جدًّا، وربما انشغل بها، وأضاع الوقت فيها على حساب الأصول؛ فأكثر المعلمين «يصرفون هممهم في أوائل الكتب إلى الكلام على البسملة بما يناسب الفن المشروع فيه، يرون أن ترك ذلك قصور أو تقصير.

فإذا انتهوا من الكلام على البسملة بكل غث وثمين عمدوا إلى خطبة الكتاب ففصلوا كلماتها حرفًا حرفًا، وبحثوا في كل واحدة منها بحثا مدققًا كما يبحث الحكيم النطاسي في أعضاء المريض، وربما كانت خطبة الكتاب طويلة فاغتصب من الكتاب حظه من الوقت واضطرته إلى أن يمد يده إلى عمر الشيخ وتلامذته فيقتطع منها ما يكفيه»[٢]. لا تعتقد أن هذا الأمر وقع صدفة، أو أنه من

(١) أليس الصبح بقريب؟! (ص: ١٤٩).

(٢) انظر: التعليم والإرشاد للسيد بدر الدين الحلبي (ص: ٦٥).

قبيل الشاذ والنادر، أو كان قديما وانقضى، بل هو شائع وظاهر لكل من يعرف حِلق العلم، وبالقريب كُنت أسمع من بعض طلبة العلم أن ثمة من مكث في شرح باب من أبواب الفقه ما يقارب سنة كاملة أو أكثر! وهو يشرح الكلمات لفظة لفظة، ثم يستقصي الأدلة والأقوال، ويُحصي الفروع والتخريجات، وكل ذلك نقل محض! فهل هذا درس للمبتدئين؟! أيحتاج الطالب مع هذا المنهج العقيم إلى عمر كعمر نوح عليه السلام حتى يستوعب الفقه؟!

يقول السيد بدر الدين الحلبي (ت: ١٣٦٢هـ): «ولقد قرأت في أول سنة من دخولي للأزهر واشتغالي بالتحصيل فيه **حاشية الباجوري على السلم في المنطق**، فمكثنا من أول السنة إلى آخرها، نقرأ في خطبته، ونسمع ما فيها من الاستعارات والكنايات وغير ذلك..

وبعد أيام سمعت أن رجلا من كبار المشايخ شَرَع في إقراء **شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على إيساغوجي في المنطق**، وكانت نفسي تنازعني إلى هذا العلم أيما منازعة، فسألت عن طريقة الشيخ في التعليم، فذكروا خيرًا، فقلت في نفسي: عسى أن يكون في هذا عوض عما فات، فلما قعدت في حلقة الدرس سمعت الشيخ يقرأ خطبة حاشية الحنفي على الكتاب المذكور، فقلت لمن بجانبي: قد سمعت أن الشيخ يقرأ شرح شيخ الإسلام فقط بدون الحاشية! فقال: نعم، ولكنه رأى أن يقرأ أيضًا خطبة الحاشية؛ للتبرك! فعزمت على الانصراف عن الدرس بادئ الأمر، لكني نظرت إلى خطبة الحاشية فوجدتها أسطرا قليلة، فقلت: لا يترك الخير الكثير للشر القليل الذي يتقدمه أو يمازجه ويتخلله، فلزمت مكاني، وبقينا نحو شهر في هذه الخطبة التي

لا تتجاوز عشرة أسطر! فلما انتهينا من تشريحها كلمة كلمة، وحرفًا حرفًا، انتقلنا إلى خطبة الشارح لنقرأها قراءة تعلُّم واستفادة، لا قراءة تبرك كما كنا نقرأ خطبة الحاشية، فكل ما سمعناه أولًا سمعناه ثانيًا لا يتخلف عنه بشيء مع بعض زيادات ولَّدتْها الفكرة وأدى إليها البحث والتنقيب! فلا والله ما انتهينا من خطبة الشرح إلا وقد أتى على ابتدائنا الكتاب ثلاثة شهور! فصرفت وجهي عن الكتاب ومقرئه، وقلت: الرجوع من أول الطريق أولى، ولا يلدغ المؤمن من جُحر مرتين، وقلت لنفسي: إن لك لعذرًا في ترك التطلع إلى هذا العلم، مهما كانت منزلته بين العلوم عالية وثمرته شريفة، و ما لا يمكن فلا عذر للإنسان في طلبه»[1].

ومما يساهم في تجاوز هذا المنهج العقيم تقديم الأمور التالية:

الأول: إعادة الصياغة للمختصرات وتقريبها مع مراعاة الغرض منها وهو البيان والتدرج في طبقات التعليم، ولعل من المختصرات التي قاربت هذا الصنيع «**تيسير مصطلح الحديث**» لمحمود الطحان، و«**النحو الواضح**» لعلي الجارم ومصطفى أمين، و«**البلاغة الواضحة**» لعلي الجارم وغيرها.

الثاني: شرح موضوعاتها وأفكارها دون الوقوف مع ألفاظها وتراكيبها سنين عددا؛ منطوقا ومفهوما، قياسا واستدلالا. ولعل من الشروح الجيدة المناسبة لحجم المتن، والتي لم تتوسع في تشقيق العبارات كالعادة ولم تثقل كاهل المتن بالشرح حتى للواضحات: «**أيسر الشروح على متن الآجرومية**» للدكتور/ عبد العزيز الحربي، و«**تحقيق الرغبة في توضيح النخبة**» للدكتور/

---

(١) المصدر السابق (ص: ٦٥، ٦٦، ٦٧).

عبد الكريم الخضير، و«**شرح موقظة الذهبي**» للدكتور/ حاتم العوني، و«**تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاقد الفصول**» للشيخ/ عبد الله الفوزان.

وأما ما يفعله كثير من شرّاح المتون من جلب المسائل والاستطراد في الشرح بأدنى مناسبة - فهو منهج غير منتج في التلقي؛ لأنه معيق عن ضبط العلم ومسائله الكلية، ومشتت للذهن، وهو طريقة منحرفة المزاج عن الإنتاج كما يقول الشيخ محمد الخضر بن الحسين (ت: ١٣٧٧هـ): «وقد كنتُ ممن ابتُلي في درسه باستجلاب المسائل المختلفة الفنون، وأتوكّأ على أدنى مناسبة حتى أفضى الأمر إلى ألّا أتجاوز في الدرس شطر بيت من **ألفية ابن مالك** مثلا، ثم أدركت أنها طريقة منحرفة المزاج عن الإنتاج»[1].

ويقول ابن عاشور: «وأنا أيضا عرض لي مثل ذلك في تدريس **المقدمة الآجرومية**، فكنت آتي في درسي بتحقيقات من **شرح الشاطبي على الألفية**، وفي درس **مقدمة إيساغوجي**، فأجلب فيه مسائل من **النجاة** لابن سينا، ثمّ لم ألبث أن أقلعت عن ذلك»[2].

ومن أمثلة ذلك أيضا ما قاله الجويني (٤٧٨هـ) في مقدمة شرحه **لمختصر المزني**: «وسأجري على أبواب **المختصر** ومسائلها جهدي، ولا أعتني بالكلام على ألفاظ السواد (أي: أصل المتن)؛ فقد تناهى في إيضاحها الأئمة

---

(١) مجلة السعادة العظمى الصادرة في تونس عدد (١٩)، بواسطة: أليس الصبح بقريب؟! لابن عاشور (ص:١١).

(٢) أليس الصبح بقريب؟! لابن عاشور (ص: ١١).

الماضون..»[1]. فنحن بحاجة اليوم لمن يصيح بأعلى صوته ويقول: سئمنا من تكرار عبارات السابقين ولَوْكِها في محافل العلم؛ فقد تناهى في إيضاح عدد من المتون الأئمة الماضون.

وهنا أنبه إلى أن ثمة مختصرات لا يتم شرحها جيدا إلا إذا كان الشرح موضوعيًّا بناء على أفكارها؛ لأن الشرح المقتصر على كلماتها وتراكيبها قد يُخرجك من مضمونها بالكلية، ولعل من أبين الأمثلة للشرح الموضوعي: **«شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية»** للشيخ الدكتور/ مساعد الطيار، وهو مطبوع متداول.

ويحسن التنبيه هنا إلى أن هذه الطريقة في الشرح هي الأسلم في الجملة مع كثير من المتون والمختصرات، وهي المناسبة أيضا لعصرنا؛ لأنها تُعين الطالب على الفهم والإدراك، فمن المختصرات ما لا يتضح إلا بها، ومنها ما يمكن الجمع فيه بين الطريقتين: طريقة الموضوعات، ثم الوقوف مع أعسر الكلمات وأغربها بإيجاز.

وثمة تنبيه آخر بخصوص ابن تيمية ومن يماثله، وهو أن جملة من مختصرات ابن تيمية لم تؤلف أصلا للشرح الذي يقف مع كل كلمة؛ هي مختصرات يراد بها أحيانا إيصال فكرة معينة في ظرف خاص، لكننا على عادتنا أثقلناها بشرح كل كلمة فيها، كما هو الشأن في **«الحموية»**، وقريب منها **«مقدمة أصول التفسير»** وغيرها.

---

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (١/ ٤).

الثالث: مجاوزتها بالكلية وطرح المسائل العلمية دون مراعاتها؛ ففهم العلم وتحصيله ليس متوقفًا على هذه المتون الصناعية، وهذا يتأكد في الموضوعات العلمية النازلة، سواء كانت فقهية أو غيرها، ويتأكد أيضا مع مَن تجاوز مرحلة الطلب الأولى، وفي ذلك تعويد للطلبة على البحث والاستقلال واستخراج الأصول المتعلقة بالنوازل.

٦- الإضافة وإنشاء البديل:

من الحلول المتاحة التي على أهل العلم المتخصصين المشاركة في تقديمها - إنشاء مختصرات واضحة بديلة بالأسلوب العصري المرغوب فيه الذي ينطلق من المثال والتطبيق؛ لأن عددا من المتون التي تُدرّس في بعض المحافل العلمية لم توضع أساسًا للتدريس - كما سبق - بل لغرض آخر، وقد قدّم عدد من العلماء مشاركات فريدة وإضافات رائدة في هذا الباب، لكنها بحاجة للمزيد والاعتماد، ومما يُنبه له هنا أن كثيرا من المختصرات والمتون المعاصرة وإن كانت جيدة في بابها ومناسبة جدًّا للتعليم؛ إلا أن التهميش يطالها بسبب أن كُتّابها معاصرون، وهذا مما لا يليق بأهل العلم وطلبته، والعالم لا بد أن يُدرك أن المتن لم يوضع له أساسا، بل وضع لغيره؛ لذا عليه أن يُقدم مصلحة تلاميذه ومصلحة العلم.

ومن أمثلة المتون المعاصرة في علم أصول الفقه: «**الأصول من علم الأصول**» لابن عثيمين، وشَرحَه بنفسه كما شرحه غيره أيضا، وكذلك «**مبادئ الأصول**» لعبد الحميد بن باديس (ت: ١٣٥٨هـ)، وشرحه أبو المعز محمد علي فركوس وسماه «**الفتح المأمول**»، وهناك كتب أخرى في علم الأصول غاية

في الأهمية لا سيّما للمبتدئ، ويمكن الاستعانة بها وهي: «**المصفى في أصول الفقه**» لأحمد بن الوزير (ت: ١٣٧٢هـ) وهو مهم جدًّا في تصوير القاعدة وتطبيقها، وتربية الملكة عليها، وكتاب: «**أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله**» لعياض السلمي، و«**الواضح في أصول الفقه**» للأشقر.

وهكذا في هذا العلم أو غيره، فمجال الإضافة والتجديد لا يزال مفتوحًا لكل من تأهل في علمٍ ما وملك ناصيته، لا سيّما إذا جمع إلى ذلك قدرة فائقة على التفهيم، والإجادة في التدريس.

٧- العناية بمقام التدريب والتطبيق:

أشرت لهذا المعنى عَرَضا فيما سبق، لكنّ هذا لا يمنع من إفراده وتأكيده حتى يستقر في الأذهان، وما أعنيه بالتدريب هنا قدر زائد على التطبيق، وهو ما يقوم به المعلّم أحيانا، أو المتعلّم بإشراف معلمه من محاولة تجسيد وممارسة ما تعلّمه كأن يُدربه على الإعراب مثلا، أو يُعلمه كيفية استنباط القواعد الأصولية من الأدلة، أو يُمرّنه على دراسة الأسانيد والتخريج والحكم على الرجال وهكذا، ولعل الملاحظ في محافل التدريس الشرعية غياب مثل هذا الأمر عن حلقهم سواء كانت عامة أو خاصة، وربما يَظن بعضهم أن ذكره لمثال واحد مكرور كفيل بتطبيق ما يُلقِّنه للمتعلمين، وما فائدة إيراد ذلك المثال اليتيم إن لم يُوقف عنده ويُعرف مدى انطباقه على القاعدة!

وثمة علوم لا يمكن فقهها وضبطها على التمام إلا بهذه الطريقة، وإذا لم يُؤخذ ذلك بعين الاعتبار في تعليمها؛ فستظل معلومات مجردة في الذهن لا قيمة لها في الواقع العلمي.

يقول السيد بدر الدين الحلبي (ت: ١٣٦٢هـ): «وعلى المعلم أن يُكلِّف الطالب بتطبيق العلم على العمل، فإذا كان يُقرئه النحو مثلا كلفه أن يقرأ أمامه جملا من كتابه مراعيا فيما يَقرؤه وجوه الأعاريب، فما أخطأ فيه رده فيه إلى الصواب وبين له وجه خطئه، وما وافق فيه الصواب أقره في بعضه، وسأله عن وجه استحقاقه لما أعطاه من الإعراب، وأنكر عليه بعضه، ونازعه فيه وشككه؛ ليتعود على الجزم بما يعلم، ويدفع عنه رعونة الجهل، ويستقر على الصواب فيما علم وترسخ فيه قدمه، ويصير ذلك الحال عنده ملكة»[1].

وآفة غياب التدريب والتطبيق على العلوم يظهر بوضوح حين يقوم ذلك المتعلّم الذي لُقِّن تلك العلوم بلا فقهها = بتدريسها طوعا أو كرها، وهنا لا تتعجب فيما لو قام هذا المعلّم بسرد الشرح وهَذَّه كهذِّ الشعر دون أن يَهتمّ لا بتطبيقه ولا التدريب عليه! ولا تتعجب أيضا إن رأيتَ من هذا المعلِّم انزعاجا وتأففا من السؤال والاستشكال الذي يَرِد على كلامه وتقريره!

فمثل هذا المعلّم الذي كَثر صنفه في الدرس الشرعي ربما أُتي مِن قِبل تحصيله الذي اعتمد كليًّا على التلقين، واتكأ على استظهار المتون العارية عن الحجة والبرهان؛ «ذلك لأنه لم يُعط علما من العلوم قدر ما يكفي للعمل، ولم يُناول منه كل ما يحتاج إليه، ولو أنه أُعطي ذلك، ورُبيَ عليه تربية جيدة، ومُرِّن على العمل به تمرينًا حسنا؛ لكان في استطاعته ذلك، ولأحسن القيام بتعليمه الطلبة هذا النوع من العلم، أما إذا كان هو لا يُتقنه، وليس عنده من مزاولة قواعده، ومعاودة النظر فيها، وتطبيق أحكامها على جزئياتها = ملكةٌ كاملة،

(١) التعليم والإرشاد (ص: ٢٣٠).

فكيف يَقدر على أن يُحصِّل لغيره هذه الملكة، ومن أشد الأشياء ضررا على العلم والمتعلمين أن يتولى أمر التعليم من لا يحسنه ولا يتقنه، ولم يُحصِّل فيه ملكة تامة قوية تؤهله للتعليم»[1].

وبعد - يا رعاك الله - فهذه جملة من المقترحات والحلول المكوِّنة للذهنية العلمية أضعها بين يديك في نهاية هذه الدراسة، وبين يدي إخواني من طلبة العلم والباحثين وعلمائي الأجلاء، لا أزعم أنها محدثة مني، أو أختص بها دونكم، لكنني جمعتها هنا لإبرازها والاستدلال لها، والإضافة عليها من قبلكم، أو مناقشتها معكم؛ لتطويرها والسعي في تطبيقها وبثها، فإن أحسنت فيها فالحمد لله؛ فهذا ما أرجوه، وإن أسأت فمني ومن الشيطان، والعفو يسع كل أحد، ويردم كل خطأ.

وبهذا الفصل يتم عقد هذه الدراسة، ويكتمل نظمها، لكم غنمها وعلى صاحبها غرمها، ولكم صفوها وعليَّ كدرها.. وفيما يأتي خاتمة البحث بنتائجها المهمة وتوصياتها.. والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

(١) المصدر السابق (ص: ٢٤٥، ٢٤٦).

الخاتمة

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات

قبل ذكر التوصيات والنتائج أؤكد على ما ذكرته من قبل، وهو أنني بهذا البحث لا أهدف إطلاقا لإسقاط المتون، أو إلغاء التلقين بالكلية، وإنما أردت التنبيه على الغلو فيهما، وعدم إشاعتهما لدرجة إلغاء غيرهما، وهذا في تقديري هو الذي نبه عليه غير واحد من العلماء الذين سبقت أقوالهم، وهو الذي يليق بكلامهم؛ فلا أحد يُزايد على غيرتهم على العلم وعدم المساس به وبأهله بلا موجب؛ وعليه فَمن زعم أن هؤلاء ردوا المتون ورفضوها بالكلية، أو ألغوا الحفظ تماما، وضَمَّني إليهم في هذا الزعم = فقد افترى عليَّ وعليهم؛ فلو سعى أحد ما لإلغاء أي كتاب وُجِد فيه خطأ لما بقي لنا كتاب، وهذا ليس من شأن العلماء، ولا شأن من يعرف طريقتهم ويتّبع منهجهم، «ولو ذهبنا نترك كل كتاب وقع فيه غلط، أو فرط من مصنفه سهو أو سقط؛ لضاق علينا المجال، وقصر السجال، وجحدنا فضائل الرجال، وفاتنا فوائد تكاثر عديد الحصا، وفقدنا عوائد هي أجدى علينا من تفاريق العصا. ولقد نفع الله الأمة بكتب طارت كل المطار، وجازت أجواز الفلوات وأثباج البحار، وما فيها إلا ما وقع فيه عيب، وعرف منه غلط بغير شك ولا ريب، لكن لم يجعله الناس سببا لرفضها وهجرها، ولا توقفوا عن الاستضاءة بأنوار الهداية من أفق فجرها»[1].

(١) من كلام ابن دقيق العيد - رحمه الله -، انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٢٣٦).

أولا: النتائج:

١- المنهجيات التأصيلية في العلوم الشرعية:

- تحديد المراحل الأولى في طلب العلم مرجعه لقدرة الطالب على الاستيعاب.
- المنهجيات العلمية على قسمين: مفصّل، ومجمل.
- من فقه المنهجيات:
  - عدم تضخيمها.
  - عدم حبس النفس عليها.
  - عدم تأخير الجرد والتنقيب من كتب الأئمة المتقدمين.
  - المنهجيات نسبية واجتهادية.
- من الأسس المهمة في البناء العلمي:
  - تقديم الفهم وحسن التصور.
  - الاعتناء بأصول العلم.
  - اختيار الكتاب الأنسب.
  - التريث والجد.
  - إعمال الذهن.
  - مذاكرة الإخوان.

- من أسباب شيوع المنهجيات في عصرنا:
  - الضعف العلمي.
  - الفوضوية عموما.
  - الاضطراب داخل العلم الواحد.
  - قلة العلماء الموجهين.
  - الاعتماد على الكتاب.
- أهمية المنهجيات تأتي من جهة:
  - معالجتها للسلبيات السابقة.
  - دورها في إحكام العلم.
  - ضبط مداخله وتحصيله.
- نشأة المنهجيات تدريجيًّا عبر مرحلتين: مرحلة أولى متقدمة، وثانية متأخرة.
- أصول المنهجيات:
  - البدء بالكليات قبل الجزئيات.
  - تحقيق البناء والتدرج.
  - اليسر والسهولة.

٢- ظاهرة «المتون والمختصرات» في العلوم الشرعية:

- من مواصفات المتون المغلقة:
  - الإيجاز الشديد.
  - الدقة في الصياغة.
  - التبويب والترتيب المنطقي.
  - عدم الاستطراد.
  - الاحتواء لأهم مسائل العلم.
- المتون والمختصرات: التاريخ وعوامل التكوين:
  - المتون والمختصرات ظهورها كان تراكميًّا؛ فالبدايات الأولى لهذه الظاهرة كانت عبارة عمَّا يعرف عند العلماء بـ«المختصرات»؛ لأن الغاية منهما واحدة وهي الإيجاز في الجملة.
  - أقدم المختصرات النثرية ظهورا كان في الحديث والنحو ثم تتابعت، وأما النظم فقد تأخر نسبيًّا للقرن الرابع.
- من عوامل ظهور المتون والمختصرات:
  - تسهيل المادة العلمية على المتعلم.
  - ترتيب عرض المادة.
  - الاستجابة للمطالب.

- ظهور المدارس.
- التنافس العلمي.
- تذكرة للمنتهي.
- مسايرة النظام السائد.

• من مظاهر قبول المتون والمختصرات:

- الرضا عنها وخدمتها بالشروح وغيرها.
- حضورها في المسلك العلمي التقليدي.
- تداولها في الوسط الشرعي عموما.

• مما يبين أهميتها:

- أنها تمثّل الحدّ الأدنى في التحصيل.
- تنمي ملكة المتلقي في التعامل مع الكتب.

• جهود العلماء في نقد التعامل الخاطئ مع المتون، وقيمة نقدهم تأتي من عدة أمور منها:

- التنوع الظاهر من المنتسبين للعلم بكافة فنونه.
- بيان التعليل منهم؛ فما ذكروه في نقدهم ليس كلاما مرسلا، ولا حديثا مفترى، ولا ادعاء محضًا، أو تحاملا من دخيل على العلم وأهله.

- ذكر المثال الحي والواقع المشاهَد.

• من أهم المآخذ على المتون ونتائجها السلبية على العلم والتعليم:

- تضييق دور الاجتهاد وإغلاقه.
- انحصار العلم في نمط واحد.
- الإغراق في الجزئيات.
- تحول المتون عن غايتها وهدفها.
- هوس الموسوعية وتكثير المتعالمين.

٣- منهجية الحفظ والتلقين في التعلّم:

• إثبات قيمة الحفظ في الجملة.

• للمتون دور في إشاعة التلقين المجرد.

• للمبالغة في التلقين والإكثار منه على العلم وأهله آثار عدة منها:

- الأثر الأول: اختلال التوازن البنائي في التعلّم.
- الأثر الثاني: ضعف الملَكة العلمية، والمهارة البحثية.
- الأثر الثالث: نقص التكامل في مسالك العلم وطرقه.
- الأثر الرابع: التجاوز لمبدأ التخصص.
- الأثر الخامس: غياب التجديد والاستنباط.
- الأثر السادس: اختلال مفهوم «العلم» و«العالم».

- الأثر السابع: العزلة عن المجتمع.

٤- رؤية بنائية (الأسس والبدائل):

- تفعيل مبدأ التكامل بين الوسائل المحصّلة للعلم.
- عرض نموذج للمتون والمختصرات من خلال علم أصول الفقه.
- تقسيم المتون الأصولية إلى أنواع كلية:

- النوع الأول: المختصرات التي أنشئت ابتداء.
- النوع الثاني: مختصر من كتاب واحد مطوّل.
- النوع الثالث: مختصر من الكتاب المختصر.
- النوع الرابع: مختصر من كتابين أو أكثر أو من منهجين (المتكلمين والفقهاء).

- بيان أشهر المختصرات الأصولية عند المتأخرين.
- تسجيل عدة ملحوظات حول المتون السابقة:

- الملحوظة الأولى: تزايد الظاهرة مع امتداد الزمن.
- الملحوظة الثانية: الميل للأوجز وإن كان أغمض!
- الملحوظة الثالثة: تدرجها نحو الإغلاق!
- الملحوظة الرابعة: اختلال المعايير!
- الملحوظة الخامسة: عدم مواءمتها للمخاطبين!

- الملحوظة السادسة: دورها في تعقيد العلم!

- ما الذي يريد المتعلّمون تحقيقه من دراسة المتون؟ هو أن يعرفوا أصول العلم ومبادئه الأساسية، ويدركوا الوجه الذي يستقلون فيه بأنفسهم، ولا يحتاجون فيه إلى غيرهم دون الإحاطة به، والبلوغ فيه إلى درجة التحقيق والاجتهاد.

- آليات اختيار المتون ومعالم جودتها:
  - أولًا: جودة المادة والمحتوى.
  - ثانيًا: الأسلوب المختصر وصياغته.
  - ثالثًا: موافقته لقدرات المتعلمين وثقافتهم.

- المقترحات النظرية والتطبيقية المتممة للأسس والبدائل:
  - أولا: المقترحات النظرية والفكرية:
    - الحذر من الإلف العلمي.
    - تنمية الملكة العلمية.
    - نمو العلم بالبحث والتنقيب.
    - الدعوة إلى النقد وهجر التقليد.
    - ثقافة السؤال وعدم التلقين.
    - إبراز الاستدلال العقلي في الخطاب الشرعي.

- ثانيًا: المقترحات العملية والتطبيقية:

• المبادرة لتيسير منهج التعلّم.

• هجر المتون المقفلة.

• دور المحافل العلمية تجاه هذه الظاهرة سلبا أو إيجابا.

• الانتقاء من مختصرات المتقدمين.

• مجاوزة المنهج القائم على شرح المتون لفظة لفظة.

• الإضافة وإنشاء البديل.

• العناية بمقام التدريب والتطبيق.

ثانيًا: التوصيات:

١- دعم الدراسات والبحوث التي تدعو للتغيير والتجديد بالنقد والحوار، وتداولها في الملتقيات العلمية بالنقاش والتحليل.

٢- دعوة المحافل العلمية، وحِلق العلم إلى قراءة التراث المتقدّم والرجوع إليه.

٣- عدم التضجر من أي نقد للتراث لا سيّما إن كان صادرا من أهله المشاركين فيه، أو كان موضوعيًّا ومعللا.

٤- مراعاة الواقع المعاصر في اعتماد ما يُقرر ويُدرّس في حلق العلم ومحافل التدريس.

٥- إنشاء مراكز بحثية تُعنى بتطوير الكتب المقررة، وتجديد التراث، ودراسة مخرجات المعاهد العلمية، والأقسام الشرعية في الجامعات، وتقييم كل ما نتج عنها من رسائل وبحوث، وطلاب وطالبات.

٦- الاستفادة من تجارب الآخرين ونقدهم فيما أصابوا فيه وأحسنوا، ودللوا عليه وبرهنوا، ولو كانوا من المعارضين الألداء؛ فالحق أحق أن يتبع، ومقتضى العدل الاعتراف بإحسان المحسن، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝٨ ﴾ [المائدة:٨]. وطلبة العلم والعلماء أولى الناس بإقامة ميزان العدل في الأرض على أنفسهم قبل غيرهم.

وأخيرا أقول كما قال أحدهم: «يعلم الله أننا بالغنا في البحث والتأمل، وأكثرنا من استقراء آراء الناس في هذا الموضوع الذي بنينا كتابنا على البحث فيه، واختيار الأوفق والأنفع والأقرب للمصلحة، ولم نُثبت شيئًا مما أثبتناه في كتابنا هذا إلا وقد ظهر لنا من الدلائل والقرائن على صحته وملاءمته، ما يدفع عنا كل ريبة في أمره، ولم نراع في شيء مما كتبنا سُنة مألوفة، ولا عادة مُتبعة، ولا راعينا قوما ولا تحيزنا لفريق، وإنما تحرّينا في كل ما كتبنا الحق الواضح البيِّن، وإن خالف عادتنا وما ألفناه، وخالفنا قوما في أشياء كثيرة ما كنا لنخالفهم لولا أن الحق أحق بالاتباع، والمصلحة خير لنا منهم وخير لهم منا.

وبعدَ هذا كله؛ فالإنسان معرض للخطأ والسهو والنسيان، وما كنا لندعي لنفسنا العصمة في الرأي الذي تفرد به خالق الخلق، والحفظ عن الزلل في

الاجتهاد، وما ذلك من سماتنا، وإن لنا من العذر على ما قد يكون وقع في الكتاب من خطأ في الرأي ما لا يخلو عنه إنسان، ولنا فيه مع ذلك أجر الاجتهاد، وثواب حسن النية، والإخلاص في القصد، والله عليم بنوايا عباده، مطّلع على ذلك منهم، وهو مجازيهم على ما علم منهم، إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر.

وأختتم الكتاب كما افتتحته بدعوة رؤساء العلوم الإسلامية، وأصحاب الرياسة على طلاب العلوم الشرعية أن يشاركونا في البحث في هذا الموضوع، وينظروا معنا في اختيار الأوفق والأنفع للعلوم الشرعية، ثم العمل بما يقع عليه الاختيار؛ فاشتغالهم بذلك شرف لهم إلى يوم الدين، وهو خير من أن يقع الإصلاح على يد غيرهم على كره منهم؛ فيكون ذلك عليهم عار الأبد، وسُبة الدهر، وربما كان في ذلك الإصلاح القضاء على العلوم الشرعية، كما يتراءى لنا من وراء حجاب، كان الله لنا ولهم خير موفق ومعين»[1]. فالحمد لله أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، على إتمام هذا البحث، الذي أسأل الله قبوله مني في الدارين، وأن يكتب لي أجره يوم لا ينفع مال ولا بنون، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد عليه الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) انظر: التعليم والإرشاد للسيد الحلبي (ص: ٢٦٣-٢٦٥).

ثبت المصادر والمراجع

أولا: المصنفات والبحوث:

١- **الإبداع العلمي**، أحمد القرني، دار عالم الفوائد.

٢- **ابن باديس حياته وآثاره**، الدكتور / عمار الطالبي، الناشر: الشركة الجزائرية.

٣- **الاتباع**، ابن أبي العز الحنفي، مكتبة السلفية بلاهور.

٤- **الأثر التعليمي لفن الرجز**، الدكتور/ حسن محمد حسن محجوب، ضمن سلسلة دعوة الحق العدد (٢٤١)، رابطة العالم الإسلامي.

٥- **الجامعة في مجهر القراءة المعاصرة**، الدكتور / مصطفى السيد، مجلة البيان العدد: (٤٠).

٦- **الاجتهاد في الشريعة الإسلامية مع نظرات تحليلية في الاجتهاد المعاصر** لعلامة العصر، يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة.

٧- **الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر**، سعيد شبار، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

٨- **الاجتهاد: النص، الواقع، المصلحة**، أحمد الريسوني ومحمد جمال باروت، دار الفكر بدمشق.

٩- **الاجتهاد في الإسلام**، نادية العمري، مؤسسة الرسالة.

١٠- **الاجتهاد في الشريعة الإسلامية**، مجموعة من البحوث لعدد من العلماء في الاجتهاد وما يتعلق به، الناشر: جامعة الإمام بالرياض.

١١- **الإحكام في أصول الأحكام** لابن حزم، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة العاصمة بالقاهرة.

١٢- **إحياء علوم الدين**، الغزالي، دار الفكر ببيروت.

١٣- **اختلاف المفتين والموقف المطلوب تجاهه من عموم المسلمين**، الدكتور / الشريف حاتم العوني، دار الصميعي.

١٤- **أخصر المختصرات** لابن بلبان الدمشقي، تحقيق: محمد ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية.

١٥- **الأخلاق والسير (مداواة النفوس)**، ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إيفا رياض، دار ابن حزم.

١٦- **الآداب الشرعية** لابن مفلح، تحقيق: شعيب الأرناءوط وعمر القيام، طبعة: مؤسسة الرسالة ببيروت.

١٧- **أدب الدنيا والدين**، علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي، تحقيق: ياسين السواس، دار ابن كثير بدمشق.

١٨- **أدب الطلب ومنتهى الأرب**، الشوكاني، تحقيق: عبد الله يحيى السريحي، مكتبة الإرشاد في صنعاء.

١٩- **الأرجوزة العربية النشأة والمفهوم**، الدكتور/ المهدي لعرج، محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، والنايا للدراسات والنشر والتوزيع سوريا دمشق.

٢٠- **إرشاد الفحول**، محمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب العربي.

٢١- **إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد**، محمد إسماعيل الصنعاني، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الدار السلفية بالكويت.

٢٢- **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب في الدار البيضاء.

٢٣- **اصطلاح المذهب عند المالكية**، محمد إبراهيم علي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي.

٢٤- **الأصول من علم الأصول**، للشيخ ابن عثيمين، دار ابن الجوزي.

٢٥- **أضواء البيان**، محمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر ببيروت.

٢٦- **إعلام الموقعين**، ابن القيم، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل ببيروت.

٢٧- **الأعلام**، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين.

٢٨- **اقتضاء الصراط المستقيم**، تحقيق: ناصر العقل، مكتبة الرشد في الرياض.

٢٩- **الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع** لشمس الدين الشربيني، دار الفكر.

٣٠- **ألفية العراقي = التبصرة والتذكرة**، تحقيق: ماهر الفحل، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض.

٣١- **أليس الصبح بقريب؟!** الطاهر بن عاشور، دار سحنون بتونس.

٣٢- **الآيات البينات**، أحمد بن قاسم العبادي، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت.

٣٣- **البحر المحيط**، بدر الدين الزركشي، تحقيق: الدكتور / محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية.

٣٤- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، دار الفكر ببيروت.

٣٥- **بدعة التعصب المذهبي**، محمد عيد عباسي، المكتبة الإسلامية في الأردن.

٣٦- **بصائر ذوي التمييز**، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار وعبد العليم الطحاوي، الناشر: المكتبة العلمية.

٣٧- **بيان زغل العلم**، الذهبي، تحقيق: محمد بن عبد الله أحمد، مكتبة الرشد في الرياض.

٣٨- **التاج والإكليل لمختصر خليل**، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، دار الفكر.

٣٩- **تاريخ الإسلام**، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي.

٤٠- **تاريخ الفقه الإسلامي**، عمر الأشقر، مكتبة الفلاح في الكويت.

٤١- **تاريخ الفقه الإسلامي**، محمد علي السايس، دار المدار الإسلامي.

٤٢- **تاريخ المناهج الشرعية في الأزهر الشريف في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين**، عصام أنس الزفتاوي، انظر مدونته الشخصية: *http://esamanas.blogspot.com/2007/10/blog-post.html*

٤٣- **تاريخ بغداد**، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية ببيروت.

٤٤- **التحبير شرح التحرير**، علاء الدين المرداوي الحنبلي، تحقيق: عبد الرحمن الجبرين، وعوض القرني، وأحمد السراح، مكتبة الرشد.

٤٥- **تحفة المسئول في شرح مختصر منتهى السول للرهوني قسم الدراسة**، تحقيق: الهادي شبيلي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي.

٤٦- **تذكرة الحفاظ**، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية ببيروت.

٤٧- **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم**، ابن جماعة، دار الكتب العلمية.

٤٨- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، وعبد القادر الصحراوي، ومحمد بن شريفة، وسعيد أحمد أعراب، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب.

٤٩- **ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي**، عبد الرحمن السديس، دار الهجرة.

٥٠- **تسهيل الوصول إلى فهم علم الأصول**، المؤلفون: عطية محمد سالم، عبد المحسن بن حمد العباد، حمود بن عقلا، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٥١- **التعليم والإرشاد**، السيد محمد بدر الدين الحلبي، مطبعة السعادة بالقاهرة.

٥٢- **التعليم الديني بين التجديد والتجميد**، الدكتور / طه جابر العلواني، دار السلام القاهرة.

٥٣- **تعليم المتعلم طريق التعلم**، برهان الإسلام الزرنوجي، تحقيق: عبد الجليل العطا، دار النعمان للعلوم.

٥٤- **تعليم النحو العربي عرض وتحليل**، الدكتور/ علي أبو المكارم، دار غريب القاهرة.

٥٥- **التعيين في شرح الأربعين**، نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق: أحمد حاج، الناشر: مؤسسة الريان، والمكتبة المكية.

٥٦- **تفسير، ابن سعدي**، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، طبعة: مؤسسة الرسالة.

٥٧- **تقريب الفقه المالكي** للدكتور/ محمد عيسى، مجلة رسالة المسجد الجزائرية، العدد الثاني، رجب ١٤٢٤هـ/ سبتمبر ٢٠٠٣م.

٥٨- **التقرير والتحبير**، ابن أمير الحاج، دار الفكر.

٥٩- **تكوين الملكة الفقهية**، محمد عثمان شبير، العدد: (٧٢)، كتاب الأمة سلسلة تصدر من وزارة الأوقاف القطرية.

٦٠- **تلبيس إبليس**، جمال الدين ابن الجوزي، دار الفكر.

٦١- **التمذهب**، عبد الفتاح اليافعي، مؤسسة الرسالة.

٦٢- **التمهيد في أصول الفقه**، أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي، تحقيق: مفيد أبو عمشة، ومحمد بن علي بن إبراهيم، مؤسسة الريان ببيروت.

٦٣- **تهذيب الأسماء واللغات**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٦٤- **تهذيب التهذيب**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.

٦٥- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف الكلبي المزي، تحقيق: الدكتور / بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت.

٦٦- **تيسير التحرير**، تحقيق: محمد أمين المعروف بأمير بادشاه، دار الفكر.

٦٧- **تيسير الاجتهاد**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، الناشر: المكتبة التجارية بمكة.

٦٨- **جامع بيان العلم وفضله**، ابن عبد البر، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي.

٦٩- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف.

٧٠- **جمع الجوامع**، السبكي، دار الكتب العلمية.

٧١- **جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر**، جمعها عادل جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٧٢- **حاشية الصاوي على الجلالين**، أحمد الصاوي المالكي، دار الكتب العلمية.

٧٣- **حاشية العطار على شرح جمع الجوامع**، حسن بن محمد العطار، دار الكتب العلمية.

٧٤- **حاشية رد المحتار**، محمد أمين؛ المعروف: بابن عابدين، دار الفكر.

٧٥- **الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه**، أبو هلال العسكري، تحقيق: عبد المجيد دياب، دار الفضيلة.

٧٦- **الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ**، ابن الجوزي، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية.

٧٧- **حجة الله البالغة**، شاه ولي بن عبد الرحيم الدهلوي، تحقيق: عثمان ضميرية، الناشر: مكتبة الكوثر.

٧٨- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة البابي الحلبي.

٧٩- **الحِطّة في ذكر الصحاح الستة**، القنَّوجي، دار الكتب العلمية ببيروت.

٨٠- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الناشر: السعادة بمصر.

٨١- **حلية طالب العلم**، لبكر أبو زيد «المجموعة العلمية»، دار ابن الجوزي.

٨٢- **حول التربية والتعليم** - الجزء الخامس من سلسلة: المسلمون بين التحدي والمواجهة، عبد الكريم بكار، دار القلم.

٨٣- **حوارات مع الدكتور/ عبد الوهاب المسيري (الثقافة والمنهج)**، تحرير سوزان حرفي، دار الفكر بدمشق.

٨٤- **الحياة العلمية في القرن التاسع الهجري من خلال الضوء اللامع للسخاوي**، الدكتور / يحيى محمود بن جنيد، الناشر: مكتبة زهراء الشرق بالقاهرة.

٨٥- **الخرشي على مختصر خليل**، محمد الخرشي المالكي، دار الفكر ببيروت.

٨٦- **خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول**، أبو شامة المقدسي، تحقيق: جمال عزون، أضواء السلف في الرياض.

٨٧- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، محمد المحبي، دار صادر.

٨٨- **خلاصة تاريخ التشريع** عبد الله الطريقي، مؤسسة الجريسي للتوزيع.

٨٩- **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**، علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.

٩٠- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد، الناشر: دائرة المعارف العثمانية.

٩١- **الدليل الجامع إلى كتب أصول الفقه المطبوعة باللغة العربية**، الدكتور/ شامل الشاهين، دار غار حراء بدمشق.

٩٢- **الدليل إلى المتون العلمية**، عبد العزيز قاسم، دار الصميعي.

٩٣- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٩٤- **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس.

٩٥- **ذكريات علي الطنطاوي**، دار المنارة.

٩٦- **الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب**، محمد بن محمود البابرتي الحنفي، تحقيق: ضيف الله العمري، وترحيب الدوسري، مكتبة الرشد بالرياض.

٩٧- **الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض**، جلال الدين السيوطي، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة.

٩٨- **الرسالة، للإمام الشافعي**، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة دار التراث بالقاهرة.

٩٩- **رسائل ابن حزم**، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت.

١٠٠- **رسائل الجاحظ**، دار الجيل.

١٠١- **الروض الباسم**، ابن الوزير، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد.

١٠٢- **رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية**، أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي، تحقيق: بشير البكوش، دار الغرب.

١٠٣- **سنن الترمذي**، تحقيق: شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

١٠٤- **سؤالات حمزة السهمي للدارقطني**، تحقيق: أبو عمر الأزهري، الناشر: المعارف.

١٠٥- **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة.

١٠٦- **شرح تنقيح الفصول**، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: طه عبد الرءوف، مكتبة الكليات الأزهرية، ومكتبة الفكر بالقاهرة.

١٠٧- **شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني**، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية.

١٠٨- **شرح مختصر الروضة**، نجم الدين الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة.

١٠٩- **شعب الإيمان**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ببيروت.

١١٠- **صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت.

١١١- **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة ببيروت.

١١٢- **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ببيروت.

١١٣- **صناعة الكتاب**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: بدر أحمد ضيق، دار العلوم العربية بيروت.

١١٤- **صيد الخاطر**، تحقيق: ناجي الطنطاوي، دار المنارة.

١١٥- **صور وخواطر**، علي الطنطاوي، دار المنارة جدة.

١١٦- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، شمس الدين السخاوي، دار مكتبة الحياة.

١١٧- **ضوابط للدراسات الفقهية**، سلمان بن فهد العودة، مكتبة الرشد في الرياض.

١١٨- **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: الدكتور / محمود محمد الطناحي، والدكتور / عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

١١٩- **طبقات الشافعية**، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: الدكتور / الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب بيروت.

١٢٠- **الطريق إلى الفقه**، حمد الشتوي، دار الأندلس الخضراء.

١٢١- **ظاهرة المختصرات في التراث الإسلامي**. بقلم الدكتور / محمد الفقيه. المصدر: ملتقى المذاهب الفقهية والدراسات العلمية: *www.mmf-4.com/vb*

١٢٢- **ظاهرة المختصرات في التراث العربي** لمحمد بوزيان بنعلي، بحث نشر في مجلة آفاق الثقافة والتراث، الصادرة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بالإمارات العدد: (٤٩).

١٢٣- **ظهر الإسلام**، أحمد أمين، دار الجيل.

١٢٤- **العقد الفريد**، ابن عبد ربه، دار الأندلس.

١٢٥- **العقل الفقهي معالم وضوابط**، نوّار الشّلي، دار السلام.

١٢٦- **العقيدة السفارينية**، محمد بن أحمد السفاريني، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، الناشر: مكتبة أضواء السلف في الرياض.

١٢٧- **علم أصول الفقه في القرن السادس الهجري**، مشعل بن ممدوح آل علي، دار الأندلس بحائل.

١٢٨- **علم أصول الفقه في القرن السابع الهجري**، جميل بن عبد المحسن الخلف، (مخطوط).

١٢٩- **عمدة الفقه**، موفق الدين بن قدامة، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة.

١٣٠- **العواصم من القواصم**، ابن العربي، تحقيق: عمار الطالبي، دار الثقافة.

١٣١- **عيون الأخبار**، ابن قتيبة، دار الكتب المصرية.

١٣٢- **غاية الوصول في شرح لب الأصول**، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، مطبعة: البابي الحلبي.

١٣٣- **فتاوى الإمام الشاطبي**، تحقيق: محمد أبو الأجفان، مطبعة الكواكب في تونس.

١٣٤- **الفروق**، أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية.

١٣٥- **فضل علم السلف على الخلف «مجموع رسائل ابن رجب»**، تحقيق: طلعت فؤاد الحُلواني، الناشر: مكتبة الفاروق الحديثة بالقاهرة.

١٣٦- **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، الحجوي الفاسي، مكتبة دار التراث.

١٣٧- **فكر ومباحث**، علي الطنطاوي، دار المنارة بجدة.

١٣٨- **الفهرست**، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة ببيروت.

١٣٩- **فواتح الرحموت بشرح مسلّم الثبوت**، عبد العلي الأنصاري، دار الكتب العلمية.

١٤٠- **في منهج السلف وآلية تعليمهم العربية بالمنظومات الشعرية**، للدكتور / السعيد شنوقة. مجلة علوم إنسانية، العدد: (٣٧).

١٤١- **القراءة المثمرة**، عبد الكريم بكار، دار القلم.

١٤٢- **قواعد الأحكام في إصلاح الأنام**، العز بن عبد السلام، تحقيق: نزيه حماد وعثمان ضميرية، دار القلم بدمشق.

١٤٣- **قواعد الأصول ومعاقد الفصول**، عبد المؤمن بن عبد الحقّ البغدادي الحنبلي، طبعة: جامعة أم القرى.

١٤٤- **القواعد**، محمد بن محمد المقري، تحقيق: أحمد بن حميد، الناشر: جامعة أم القرى.

١٤٥- **القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد**، محمد علي الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن عبد الخالق، دار القلم بالكويت.

١٤٦- **كتاب العلم لابن عثيمين**، إعداد: فهد السليمان، دار الثريا.

١٤٧- **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية ببيروت.

١٤٨- **كشف الظنون**، مُصطفى بن عبد الله الملقب بـ«حاجي خليفة»، دار الكتب العلمية.

١٤٩- **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن في الرياض.

١٥٠- **الكليات**، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت.

١٥١- **كيف نتعامل مع التراث والتمذهب والاختلاف**، يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة.

١٥٢- **لسان العرب**، ابن منظور، دار صادر.

١٥٣- **اللمع في أصول الفقه**، الشيرازي، تحقيق: محي الدين مستو وعلي بديوي، دار الكلم الطيب، ودار ابن كثير.

١٥٤- **ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين**، أبو الحسن الندوي، مكتبة الإيمان.

١٥٥- **مبادئ التربية العملية**، عبد الحميد محمد الهاشمي، دار الإرشاد ببيروت.

١٥٦- **مبادئ التعليم وطرائقه عند برهان الإسلام الزرنوجي**، الدكتور/ صالح حميد العلي، دار النوادر دمشق.

١٥٧- **متون أصولية مهمة في المذاهب الأربعة**: يتضمن هذا الكتاب المتون التالية: **مختصر المنار** لزين الدين الحلبي الحنفي، **والورقات** للجويني الشافعي، **ومختصر تنقيح الفصول** للقرافي المالكي، **وقواعد الأصول** لصفي الدين الحنبلي، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

١٥٨- **المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي** الدكتور / عبد الله ابن عويقل السلمي، موقع ملتقى أهل الحديث: *www.ahlalhdeeth.cc/vb*

١٥٩- **المجالسة وجواهر العلم**، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم في لبنان.

١٦٠- **مجلة معهد المخطوطات العربية**، الجزء الأول من المجلد الحادي والعشرين عام ١٩٧٥م.

١٦١- **مجلة البيان**، تصدر عن المنتدى الإسلامي.

١٦٢- **مجمع الأمثال**، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة ببيروت.

١٦٣- **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، جمع: ابن قاسم، دار الوفاء.

١٦٤- **المجموع شرح المهذب**، النووي، دار الفكر.

١٦٥- **مجموعة الرسائل الكمالية**، محمد سعيد كمال، الناشر: مكتبة المعارف.

١٦٦- **محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي**، عمر الجيدي، منشورات عكاظ.

١٦٧- **مختصر التحرير (مع شرحه الكوكب المنير)**، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان.

١٦٨- **مختصر الفوائد المكية فيما يحتاجه طلاب الشافعية**، علوي السقاف، تحقيق: يوسف المرعشلي، دار البشائر بيروت.

١٦٩- **المختصر في أصول الفقه**، ابن اللحام، دار الكتب العلمية.

١٧٠- **مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل**، لابن الحاجب، تحقيق: نزيه حماد، دار ابن حزم.

١٧١- **المدارس العتيقة بالمغرب** للدكتور / جميل حمداوي. على الشبكة في موقع دروب: *www.doroob.com*

١٧٢- **المدخل الفقهي العام**، مصطفى الزرقا، دار الفكر.

١٧٣- **المدخل إلى علم المختصرات**، عبد الله الشمراني، دار طيبة.

١٧٤- **المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان**، أحمد سعيد حوى، دار الأندلس الخضراء بجدة.

١٧٥- **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، ابن بدران، مؤسسة الرسالة.

١٧٦- **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد**، بكر أبو زيد، دار العاصمة.

١٧٧- **المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي**، أكرم يوسف عمر القواسمي، دار النفائس.

١٧٨- **مدخل لدراسة الفقه الإسلامي**، محمد محجوبي، شركة بابل للطباعة في الرباط.

١٧٩- **المذهب الحنفي**، أحمد بن محمد نصير الدين النقيب، مكتبة الرشد في الرياض.

١٨٠- **المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته وخصائصه وسماته**، محمد المختار محمد المامي، مركز زايد للتراث والتاريخ في الإمارات.

١٨١- **المرشد النفيس إلى أسلمة طرق التدريس**، محمد صالح جان، دار الطرفين بالطائف.

١٨٢- **المصفّى في أصول الفقه**، أحمد بن محمد بن الوزير (ت: ١٣٧٢هـ)، دار الفكر المعاصر بيروت.

١٨٣- **مع العلم**، سلمان العودة، الناشر: الإسلام اليوم.

١٨٤- **معارج الألباب في مناهج الحق والصواب**، حسين النعمي، مكتبة المعارف في الرياض.

١٨٥- **معجم الأدباء**، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي.

١٨٦- **معجم البلدان**، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت.

١٨٧- **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، الناشر: مكتبة العلوم والحكم.

١٨٨- **معجم المؤلفين**، عمر كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي.

١٨٩- **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.

١٩٠- **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق: محمد حجي، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية للمملكة المغربية، ودار الغرب الإسلامي.

١٩١- **مفتاح دار السعادة**، ابن قَيِّم الجوزية، دار الكتب العلمية ببيروت.

١٩٢- **مقاصد الشريعة الإسلامية**، الطاهر ابن عاشور، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس.

١٩٣- **مقالات العلامة الدكتور محمود الطناحي**، دار البشائر الإسلامية ببيروت.

١٩٤- **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، الناشر: مكتبة نهضة مصر.

١٩٥- **مقدمة في دراسة الفقه الإسلامي**، الدسوقي وأمينة الجابر، دار الثقافة في قطر.

١٩٦- **المقنع في شرح مختصر الخرقي**، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنا، تحقيق: عبد العزيز بن سليمان البعيمي، الناشر مكتبة الرشد في الرياض.

١٩٧- **المكتبات الإسلامية وأثرها في التعليم**، الدكتور/ علي بن علي الجهني، من مطبوعات الجامعة الإسلامية، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

١٩٨- **مناقب الشافعي**، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث بمصر.

١٩٩- **مناهج العلوم الشرعية في التعليم السعودي**، إعداد فريق من الباحثين بإشراف عبد العزيز القاسم، الشبكة العربية للأبحاث والنشر بيروت.

٢٠٠- **مقاصد التأليف الفقهي**، الدكتور / هيثم الرومي، موقع التبصرة: *http://tabsera.com/*

٢٠١- **المنثور في القواعد الفقهية**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية.

٢٠٢- **المنظومات وآفاق تمثل الروح العلمية في الشعر القديم**. الدكتور / أحمد علي محمد. شبكة دهشة: *www.dahsha.com*

٢٠٣- **منع الموانع على جمع الجوامع**، السبكي، تحقيق: سعيد الحميري، دار البشائر الإسلامية.

٢٠٤- **منهج البحث في الفقه الإسلامي**، عبد الوهاب أبو سليمان، مكتبة الرشد في الرياض.

٢٠٥- **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، الدكتور/ حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض.

٢٠٦- **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**، أبو القاسم الآمدي، تحقيق: السيد صقر، وعبد الله حمد محارب، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢٠٧- **الموافقات**، الشاطبي، تحقيق: مشهور، دار عفان.

٢٠٨- **نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية**، الشريف حاتم، دار الصميعي.

٢٠٩- **نفح الطيب**، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر.

٢١٠- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، بدر الدين الزركشي، تحقيق: زين العابدين ابن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف في الرياض.

٢١١- **نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول**، جمال الدين عبد الرحمن الإسنوي، تحقيق: شعبان إسماعيل، دار ابن حزم ببيروت.

٢١٢- **نهاية المطلب في دراية المذهب**، عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار المنهاج بجدة.

٢١٣- **نوادر الإمام ابن حزم**، أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، الناشر: مطابع الفرزدق بالرياض.

٢١٤- **واقع التعليم في البلاد العربية وتطلعات الجودة**، الأستاذ/ علي سعيد المهنكر، بحث منشور بمجلة قطوف المعرفة العدد الرابع ٢٠١٠م.

٢١٥- **الوابل الصيب**، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد الرحمن عوض، دار الكتاب العربي ببيروت.

٢١٦- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجَاوِي، طبعة: المكتبة العصرية.

٢١٧- **وفيات الأعيان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر ببيروت.

ثانيًا: المواقع الإلكترونية:

١- **الألوكة**: *http://majles.alukah.net*

٢- **شبكة دهشة**: *www.dahsha.com*

٣- **ملتقى المذاهب الفقهية والدراسات العلمية**: *www.mmf-4.com/vb*

٤- **ملتقى أهل التفسير**: *www.tafsir.net/vb*

٥- **ملتقى أهل الحديث**: *www.ahlalhdeeth.com/vb*

٦- **موقع دروب**: *www.doroob.com*

٧- **موقع التبصرة**: *http://tabsera.com/*